تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

أرمان ماتلار

بروفسور علوم الاتصال والإعلام
في جامعة باريس الثامنة

المراقبة الشاملة

أصل النظام الأمني

www.iqra.forumarabia.com منتدى اقرأ الثقافي

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

لتحميل انواع الكتب راجع: (مُنتَدى إقرَا الثَقافِي)

براي دانلود كتابهاى مختلف مراجعه: (منتدى اقرا الثقافى)

بۆدابەزاندنى جۆرەها كتێب:سەردانى: (مُنتَدى إقرَا الثَقافِي)

www. Iqra.ahlamontada.com

للكتب (كوردى , عربي , فارسي)

المراقبة الشاملة
أساس النظام الأمني

أرمان ماتّلار

المراقبة الشاملة

أساس النظام الأمني

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

Arabic Copyright © All Prints Distributors & Publishers s.a.l.

© جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب.: ٨٣٧٥ - بيروت، لبنان
تلفون: ٣٥٠٧٢٢ - ٧٥٠٨٧٢ - ٣٤٤٢٣٦ - ١ ٩٦١+
تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٣
ISBN: 978-9953-88-562-9

Originally published as: **La Globalisation de la Surveillance.**
© Editions la Découvrete, Paris, France, 2007.

Ouvrage publié avec le concours du Ministère français chargé de la culture – Centre national du livre.

نشر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة الفرنسية - المركز الدولي للكتاب.

ترجمة: ميراي يونس، أنطوان عبدالله، ريمون شاهين
تدقيق لغوي: حبيب يونس
تصميم الغلاف: ريتا كلزي
الإخراج الفني: فدوى قطيش

المحتويات

المقدمة ٩

التنظيم/الإدارة ١٣

١- المراقبة: الجنوح كمرصدٍ سياسي..... ١٥

المراقبة/الأمن: مفهومان ومجتمع واحد ١٧

من فن الطرازات الإحيائية ٢٠

الأنتروبومتري: من علم قياس جسم الإنسان إلى الجسم السياسي ٢٣

الصورة الجنائية..... ٢٥

بصمة الإصبع أو ابتكار الحساب الأمثل لتحديد الهوية ٢٨

حماية اجتماعية: الأمن والكشف البيومتري المبكر..... ٣١

٢- العقاب: ضبط العامة..... ٣٥

الجدالات حيال الطراز الأحيائي للبربري الحديث..... ٣٦

من ذي الطبيعة الإجرامية إلى الجريمة الجماعية..... ٤٠

غوستاف لو بون: سيكولوجية الجماهير و«الغوغائية» ٤٢

غابرييل تارد: العصرنة والرأي العام ٤٦

٣- تنظيم مجتمع العموم، دروس في الحرب الشاملة ٥١
التأثير في الرأي: إعادة النظر في الديمقراطية الأميركية ٥٢
ولادة التكنوقراطية ٥٨
الحرب الخاسرة، مختبر مبكر للاستثناء الدائم ٦٣
السيطرة/ التهدئة ٦٩
٤- الحرب الباردة ومذهب الأمن القومي ٧١
«العدو الشامل» النسخة الأولى من الحملة العنيفة ضد الشر ٧٢
الحدود الاستراتيجية الجديدة، نظام القواعد العسكرية ٧٥
الطابع التقني ـ العسكري ٧٨
تقديس الاستخبارات ٨١
الاعتراف الكبير: شهادات مجلس الشيوخ ٨٣
«إشلون» النموذج الأصلي لنظام التنصّت العالمي ٨٦
الحرب النفسية في «زمن إعلان حال الطوارئ» ٨٧
الاتصالات ـ التطوّر ـ الأمن، معادلة استراتيجية ٩٠
٥- العمل المدني أو إعادة الاعتبار إلى عقيدة الأمن القومي ٩٣
الجيش كعامل تحديث ٩٤
البرازيل، وضع قواعد استنباط لعقيدة هجينة ٩٦
مشروع جغرافي سياسي ٩٩
تضليل الجماهير قيد التجربة في الثقافة الجماعية ١٠٤
تشيلي ١١ أيلول/سبتمبر آخر ١٠٧
٦- مقاومة التمرد، ملتقى الحملات العسكرية ١١١
التهدئة، التجربة الفرنسية ١١٤

من معركة العاصمة الجزائرية إلى القُرى المأخوذة كمراكز عسكرية .. ١١٧
وعي البنتاغون المتأخّر ١٢١
العودة إلى التهدئة ١٢٤
برنامج مقاومة العصيان ١٢٧
العراق، فقدان الذاكرة الدائم أو العودة إلى خانة الانطلاق ١٣١
٧- تدويل التعذيب ١٣٧
مدرسة الأميركيتَين ١٣٨
الاستخبارات العسكرية: حقُّ الحياة والموت ١٤١
بناء شرطة قوية ١٤٤
الإجراءات الإدارية الفرنسية ١٤٧
بيان ضد التعذيب ١٥٢
التعاون الأمني: التحول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ١٥٥
إحلال الأمن/الإخلال بالأمن ١٦١
٨- النظام الداخلي الجديد ١٦٣
«الأساليب التقليدية للمراقبة الاجتماعية» رأسًا على عقب ١٦٤
السيطرة على النظم المعلوماتية للخروج من الأزمة ١٦٧
قانون «المعلوماتية، والملفات، والحريات» ١٦٩
ورشة عمل ما بعد الفوردية، القلعة المحاصَرة ١٧٣
اختلال أمن الدولة: تهويل الجرمية ١٧٥
أنظمة طوارئ جديدة ١٧٩
حرب شاملة وسوق شاملة، خطاب لاهوتي وَعْظي ١٨٥

٩- الحرب التي لا نهاية لها نموذج تقني أمني ١٨٩
ما المقصود بالإرهاب؟ ١٩١
إعادة تأهيل الأمن القومي لمواجهة عدو عالمي جديد ١٩٣
قانون «يو إس إي باتريوت» ١٩٧
التكتل، حليف الحرب ٢٠١
العودة إلى أيديولوجية التحديث ٢٠٤
فرض النظام على التدفق الشامل ٢٠٧
إسرائيل، نشأة المجتمع ـ الحامية ٢١٣
١٠- المجال البوليسي الأوروبي ٢١٩
وكالة الشرطة الأوروبية (أوروبول)، جهاز استخبارات ٢٢٠
«ثقافة الأمن»، توتّر مفرط في حيّز "شنغن" ٢٢٣
مشاريع تحديد الهوية البيومترية ٢٢٧
إضعاف مبادئ حماية المواطنين ٢٣٢
الأجنبي و«شركاؤه» ٢٣٦
الإرهاب، حافز المخاوف ٢٣٩
١١- تتبّع الهيئات والسلع ٢٤٣
تقارب أجهزة التجسّس ٢٤٥
«فلاش باك» على بطاقات الدفع ٢٤٨
مسار المتصفّح ٢٥٤
«البطاقات الذكية»، الميل إلى المغالاة ٢٥٣
نحو إدارة جينية للسكان؟ ٢٥٧
خاتمة ٢٦٣

المقدمة

بدأت منذ ١١ أيلول/سبتمبر حرب شاملة على الإرهاب. وفي ظل ذلك، عَزّزت الأنظمة الديمقراطية تدابير طوارئ، مما أفضى إلى مزيد من التدخُّل لأجهزة الرقابة في الحياة اليومية للمواطنين.

واستدعى هذا التشديد في الإجراءات الأمنية تطوُّراً تكنولوجيّاً يواكبه. بيد أن ما حدث من تصعيد للقمع بذراعيه، الجيش والشرطة، ينبغي ألاّ يُقصي عن أذهاننا أن المعايشة الطويلة للتضارب بين الأمن والحرية، بين السرية والشفافية، وبين الإكراه والقبول، بين الخضوع والمقاومة، تجعل من الصعوبة في مكان ملاحظة ذلك التضارب. هذا يعني أن تاريخًا للتوازن الهشّ بين ما هو طبيعي وما هو طارئ.القاعدة فسياسة الطوارئ تنسجم ثانية إلى العقائد المتوارثة. إنه إرث متصلّب. فمن الحروب الشاملة، إلى الحملات العسكرية الاستعمارية أو الاستعمارية الجديدة والصراعات السلمية، مرورًا بردّ السلطات القائمة على الهيجان والعصيان الشعبي، كل هذه الزَّعزعة للاستقرار الديمقراطي المطمئِن ظاهريًّا أدت إلى الرجوع عن الضمانات في مجال الحريات الجوهرية، مما دفع الأفراد والجماعات المتمردة إلى المجازفة لمقاومة ذلك.

وقد ترافق كل انحسار لدولة القانون مع فوضى في الديمقراطية، وتراجع للقيم

التي يفترض أن تؤسس للديمقراطية. لم يضع اتساع «الشر» حدًّا لاستعمال وسائل غير مضبوطة. وقد قلّص منطق الشك، كل مرة، الفوائد المباشرة للخوف، وأثّر عميقًا ببصمته التأديبية الطبيعية.

تعمل كل إساءات استعمال السلطة إلى المصلحة العليا كمحلّل خارق للمناطق الأشدّ ظلامًا في المجتمعات الديمقراطية. ويجعل تكرارها، على مرّ الزمن وجهة النظرة الملمّة بالتاريخ أدقّ، ليساعدها على فهم الأحداث الآنية وإدراكها بطريقة مختلفة، ولتجد أيضاً طريقة أخرى للتحدث عن الروابط المعقّدة بين حالات الاستثناء أو الطوارئ، والمراقبة والأمن، والأزمة ووسائل الرقابة الاجتماعية. وتأتي الوسائل التي تؤثر في الرأي في المرتبة الأولى. إذ إن الاستثناء يتوافق مع الإقناع والردع والحملة والبروباغندا. فمراقبة الأجسام وحشدها يفرضان «مراقبة القلوب والعقول»، و«الإرادات»، لاستعادة التعابير التي استنبطها «علم نفس المقاتلين» (Les psychological Warriors)، الخبراء في الحرب النفسية. وتُعدُّ هذه الضرورة الحتمية من الخطوط الحمر التي تربط أفكارنا وتحليلاتنا.

ينطلق هذا الكتاب من مرحلة نهاية القرن التاسع عشر، مع تطبيق البرامج الشمولية الأولى لبصمات الأصابع على المجتمع ككل، كوسيلة غير قابلة لتزييف الهوية، ووصم الجماهير المتحركة بالعار، عن طريق علم نفس الجماهير. وينتهي بعصر التكنولوجيا الشمولية، مع انطلاق نظام عالمي لكشف الهوية وتحول المواطن مُتَّهِمًا للنظام الاجتماعي السياسي. وتحوّله أيضًا هدفًا رمزيًّا لنظام السوق والشركة.

يشبك هذا التسلسل أسئلة ثلاثة. السؤال الأول: كيف تكونت، على مرّ أنظمة الاستثناء أو الطوارئ، مفاهيم وعقائد وجّهت محاولات «تأمين الأمن»، أو بحسب التعبير المفضل في الإحصاء المعنوي وتقنياته الاكتوارية «تأمين» النظام الاجتماعي «ضد القوى المخلة بالنظام»؟ مفاهيم وعقائد وظيفتها تحديد رسم لعدوٍ، مفترض أو واقعي، داخلي أو خارجي، كلّي أو شمولي، هو: ذو الطبيعة الإجرامية أو البربري الحديث، الجمهور، المتمرّد، المخرّب، المعترض، الغريب، الإرهابي. فئات قابلة

للامتداد جدًّا وتستمد قوة أدائها من الهالة الغامضة التي تحيط بتعريفها. والسؤال الثاني: كيف وُضعت موضع التنفيذ الأنظمة الاجتماعية التقنية التي وسّعت قدرة تقنيات استقصاء الحريات الشخصية والجماعية، والتي يعود الفضل فيها إلى أسسها البوليسية والعسكرية؟ والسؤال الثالث: بواسطة أي قطب جغرافي سياسي، وعبر أي شبكات، وأي سلاسل، ووفق أي توازن قوى تم تدويل التجارب والعقائد المسماة أمناً قوميًّا بحجة الدفاع عن الديمقراطية؟

تَعُدُّ جريمة اليوم ألاّ يكون الفرد مجرَّد ملف أو عدم رغبته في أن يكون كذلك. وقد باتت شبكة التعقب قائمة ومجهزة على نطاق عالمي، وإن اقترنت بوقائع حقيقة معينة. إذ إن مخاوف كبرى أخرى، غير التي تسببها تظاهرات العنف السياسي القصوى، تؤجج «الرقابة المتطفّلة» والإنتاج المباشر لرموز متماثلة. فأمام عجزها عن دمج الميول إلى الحرية والطموح إلى الأمن، عمدت قيادات شبكة النظام العالمي إلى إدارة عدم المساواة باستخدام القوة، بدلًا من إعلان الحرب على الآلات التي تعيد إنتاجها أو السعي إلى إعادة بناء أنظمة التضامن السيئة. هي حقائق كثيرة لا يمكن فهمها إلاّ إذا أعيد ربطها بالآثار المشتركة الناجمة عن مشروع وضع اليد على الحياة بمجملها عن طريق الرأسمالية المتوحشة والثورات التي تندلع ضدها.

١

التنظيم/الإدارة

١

المراقبة: الجنوح كمرصدٍ سياسي

ـ ما هي الرقابة؟ هي «وسيلة للإمساك بالسلطة، سلطة العقل على العقل، إلى حد غير مسبوق»، على ما كتب جيرمي بنتام (١٧٤٨-١٨٣٢) في مؤلّف نُشر عام ١٧٩١ في لندن تحت عنوان «الشمولية»، سارعت الجمعية الوطنية في باريس إلى نشره في العام نفسه[١]. الفيلسوف الإنكليزي المذكور، وهو مؤسس مذهب النفعية القانونية وصاحب مشاريع عدة أخرى من الخطط الإصلاحية المتعلقة بالعقوبات، وضع قواعد مفهوم الرؤية الشاملة من ضمن نظريته العملية للقانون الجزائي كقانون عقاب. فـ«الشمولية» هي تصميم هندسي، حيث يستطيع المراقب، من نقطة مركزية، أو من برج، أن يراقب، برؤية واضحة، كل نطاق البناء المقسم خلايا، في حين أن المراقَبين الساكنين في زنزانات فردية منفصلة بعضها عن بعض هم تحت نظر المراقب من دون أن يستطيعوا مشاهدته. هذه الطريقة للتنظيم المكاني هي في أساس مخططٍ شامل للمجتمع، وهي نوع من اليوتوبيا. وعليه، اعتقد بنتام أن هذا النموذج المثالي قابل للتطبيق من دون استثناء على كل المؤسسات التي تقوم وظيفتها على «وضع عدد غير معين من الأشخاص تحت الرقابة»، ليس السجون فحسب، إنما أيضًا

(١) J. BENTHAM, "Panopticon», in M. BOZOVIC (dir.), *The panoption Writings,* Verso, Londres, 1955, p.29-95.

أماكن أخرى مغلقة ومقفلة مثل المدرسة، والميتم، والمصنع، والمأوى، والمستشفى، والثكنة. «يمكن إصلاح الأخلاق، وصيانة الصحة، وإنعاش الصناعة، ونشر الثقافة، وتخفيف الأعباء العامة... أي يمكن تحقيق كل هذا، بفكرة هندسية بسيطة»، على ما شدد منذ بداية مؤلفه. وهي وسيلة أقل كلفة على الدولة، على اعتبار أنها في حاجة إلى عدد أقل من الحراس، ويمكن توظيف الضروري منهم عن طريق التعاقد (العقد الإداري). في الواقع، لن يبصر أيٌّ من برامج بنتام النور. وفي كل الأحوال، ليس كما تخيلها بالتأكيد(١).

نشأة مجتمع المراقبة كشف عنها ميشال فوكو عام ١٩٧٥ في مؤلفه «المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن». تشكل الرؤية الشاملة، على ما طرح، صيغة المجتمع التأديبي «وهي الأساس العميق والصلب الذي ما زلنا نبني عليه»(٢). كان المجتمع السابق، المسمَّى سياديًّا، يُمارس ضمن حدود أرض معينة. يُمارس التأديب في المقابل على جسم الأفراد وبموافقتهم، إذ إنّ الخاضعين له «يجدون أنفسهم في موقع سلطة يحملونها في ذواتهم». فهم يشكلون حلقة من حلقات الآلة التأديبية. فإزالة العوائق التقنية لإنتاجية السلطة التي تطبع الضوابط الاجتماعية داخل الفرد، قد تهيأت في الكواليس ابتداءً من القرنين السابع عشر والثامن عشر. هذا ما يظهره أيضًا عالم الاجتماع نوبرت إلياس الذي يصف تطور «عادات الحضارة الغربية»، ليس انطلاقًا من السجن، بل من خلال التغيير الذي طرأ على العلاقات الجنسيّة، وآداب المائدة أو العدوانية. أدت نتيجة «المد والجزر للضغوط الخارجية والداخلية» تصاعديًّا إلى «تعزيز التبعية والخضوع اللذين ترجما بضبط الحياة العاطفية وتقنينها بنوع من الإرادة الذاتية، تحت إكراه ذاتي»(٣). والعقلنة، على ما كتب، «ليست إلا

(١) R. EVANS, "Bentham's Panoptcion. An Incident in the Social History of Architecture", *Architectural Association Quarterly*, 1971, n°2.

(٢) M. FOUCAULT, *Surveiller et punir. Naissance de la prison,* Gallimard, Paris, 1975, p.203.

(٣) N. ELIAS, *La Civilisation des moeurs*, Calmann-lévy, Paris, 1973 (1939), p. 271.

نظرية تقوم على فرض السلطة على المواطنين وليس على أراضي الدولة أو الوطن [المترجم].

شكلًا من أشكال التحول الذي يشمل انسجام الإنسان النفسي كله، وضبط الغرائز، إضافة إلى مراقبة الأنا والأنا العليا». فمحرك هذا التحول للرقابة الذاتية النفسية «ليس إلا مجموع قيود الترابط، وتجمّعات العلاقات الإنسانية المشتركة، والنسيج الاجتماعي والتغييرات التي تسير دومًا في اتجاه معين»(١).

المراقبة/ الأمن: مفهومان ومجتمع واحد

من الرؤية الشاملة المرتكزة على المراقبة من أجل ترويض الجسم لغايات هدفها تربية النفس، ينحو فوكو نحو نموذج آخر هو «السياسة الحيوية» ومشروعه عن «مجتمع الأمن»(٢). مشروع يتوافق مع الليبرالية، هذه العقيدة التي أرسى قواعدها منذ منتصف القرن الثامن عشر، آدم سميث مؤيد نظرية التنوير الإسكتلندية وفرنسوا كيسناي إمام مدرسة الاقتصاد السياسي. الأوّل بوضع نظرية عن السوق كمحور لـ«جمهورية تجارية عالمية» مستقبلية، والثاني من خلال نظرية عن «حرية التجارة، وحرية العمل» في إطار استبداد نيّر. وظهر، مع مشروع المجتمع الليبرالي، فنٌ جديد في الحكم، وعقلانية حكومية جديدة تأخذ في الحسبان العامَّة، والجنس البشري، والتعددية، و«الشعب»، أي «السكان الذين يُمسَك بآرائهم ومواقفهم وعاداتهم وتصرفاتهم ومخاوفهم وأحكامهم المسبقة واحتياجاتهم، والتي يمكن التحكم بها بواسطة التعليم والحملات والإدانات»(٣). بخلاف المجتمع التأديبي الذي يُمارَس على الأفراد، يُمارَس المجتمع الأمني على المجتمع بأكمله، وعلى «حياة البشر» (على نقيض السلطة على الموت التي كانت تعد امتيازًا للملك). المجتمع الأول منغلق على ذاته؛ فالفرد، المسجون داخل خليته، الذي يُرى ولا يَرى، «هو موضوع معلومة،

(١) N Elias, *La Dynamique de l'Occident* (1939) Presses Pocket, Paris, 1975, p. 309-310.

(٢) M. FOUCAULT, *Naissance de la bipolitique*, Gallimard/Seuil, Paris, 2004.

(٣) M. FOUCAULT, *Sécurité, territoire, population*, Gallimard/Seuil, Paris, 2004, p.77.

من دون أن يكون أبدًا مادة اتصال»، على ما يشدد فوكو في «المراقبة والعقاب». المجتمع الثاني منفتح على الخارج؛ يكسر العزلة؛ وطريقته في الاتصال توسع أفقه الفيزيائي والعقلي[1]. يتماشى مبدأ «حرية التجارة»، في الواقع، مع اليوتوبيا في تبادل المصالح والأفراد والرسائل، مندرجًا تحت عنوان السلاسة والشفافية. يوتوبيا، نعم، لأن التناقض الكامن في المجتمع الأمني يوجب عليه، على امتداد العصور التقنية، إطلاق العنان لطاقات تدفق الاتصالات الظاهرية مع ضرورة لجم ميزاتها التحررية، بحجة المصلحة العامة أو منطق السوق. ومجتمع الأمن لا يزيل أبدًا مجتمع التأديب بل يندمج معه ويكمله من دون أن يلغيه. يترابط الاثنان، ويذكي كل منهما، على طريقته، إنتاج معرفة جديدة عن الأفراد كأهداف من التركيب البنيوي لأشكال السلطة واقتصادها. ولكل منهما أجهزته الخاصة، مجموعة غير متجانسة من آليات التنفيذ التي تطبعه: خطابات، مؤسسات، بنى هندسية، تقنيات، قرارات تنظيمية، قوانين وتدابير إدارية، معطيات علمية، اقتراحات فلسفية، أخلاقية وإنسانية.

يمكن قراءة تاريخ المجتمع الصناعي من خلال تعاقب هذين النمطين من المجتمعات وتركيبهما. قام مجتمع التأديب على الطرازات الأحيائية. وحث على ترتيبٍ يميز نوع «مرتكبي الجرائم والجنح» بين أفراد المجتمع. فخلق بذلك «الجنس المجرم» (Genera sceleratorum) على مثال ما فعل علماء الطبيعيات عند ترتيب أنواع النباتات والحيوانات وتقسيمها واضعين مبادئ «المنظومة الطبيعية» (systemea natural) أو «جنس النبات» (Genera plantarum). أما مجتمع الأمن

(١) A. MATIELART, *L'Invention de la communication*, La Découverte, Paris, 1994 p *Histoire de l'utopie planétaire. De la Cité prophétique à la société globale*, La Découverte, Paris, 1999.
اليوتوبيا (L'utopie): هو مجتمع مثالي يبدو كاملاً بنظامه الاجتماعي السياسي القانوني. وقد جاءت الكلمة من عنوان كتاب للسير توماس مور Sir Thomas More عام ١٥١٦ (Utopia) يصف فيه جزيرة في المحيط الأطلسي بطريقة أدب قصصي ويدل هذا المفهوم إلى الحضارة أو المكان المثالي، وبالأخص في الجوانب الاجتماعية والسياسية وغيرها. وأصل الكلمة يوناني: (يو: لا)، (توبوس: مكان)، أي «اللا مكان» أو «المكان غير الموجود». وقد استمد السير مور أفكار مدينته من كتاب «الجمهورية» لأفلاطون [المترجم].

فيُولّد معرفة إيجابية بإعادة تنظيم الجسم السياسي. معرفة تأخذ، من حيث المبدأ، اتجاهًا مناقضًا للفلسفة «السلبية»، المعارِضة، لـ«فقهاء» و«أدباء» أسهموا في دك أسس النظام القديم وإسقاطه، ولكن من دون بناء أسس نظام جديد. في الواقع، وبمعارضة علنية لفكرة الثورة الثقافية، صاغ كلود هنري دو سان ـ سيمون، رائد الإيجابية، ومنذ الربع الأول من القرن التاسع عشر، خطته في الإصلاح العلمي للمجتمع والكرة الأرضية. وقد تصور المجتمع والكرة الأرضية جسمًا كبيرًا منتظمًا في شبكات مادية وروحية تُدار خصوصًا كصناعة كبيرة عبر تحالف بين العلماء ورجال الأعمال. في الواقع، نوع من التكنوقراطية قبل أوانها. «في اختصار، ترسخت التكنوقراطية عن طريق الصناعة، وبدأت تظهر بواسطة العقائد المختلفة»، على ما أشار عالم الاجتماع جورج فريدمان في مؤتمر ترأسه جورج غورفيتش عام ١٩٤٨ وضم مؤرخين، وفلاسفة، وعلماء اقتصاد وعلماء اجتماع، تناول نشأة التكنوقراطية. «لم تُدرج حرفيًّا عند سان ـ سيمون» وأتباعه، على ما يتابع، لكن جوهرها وُجد عنده، ويمكن الرجوع إليها في استمرار. هو السعي «إلى إيكال إدارة الأشياء إلى لسلطة الأفراد».[...] «كل شيء للصناعة، كل شيء من أجلها». فالصناعة السان ـ سيمونية هي نوع من التكنوقراطية المثالية والإنسانية. أقول: مثالية وإنسانية لأكون أكثر دقة. مع ذلك، فهي بالتأكيد نوع من التكنوقراطية. [...] ويقصدون بـ«الأشياء» طرق الإنتاج، والمصانع... هنا يكمن التقدم، في نظرهم، وليس في العلاقات الإنسانية بمعناها الحصري، وإن لفظوا غالبًا عبارة الشركة الجميلة. لكن الشركة نفسها، هذه الشركة التي يتوقف عليها خصوصًا العلم المنظم والإبداعي، ترتبط، في أذهانهم، بتنظيم المادة الصناعية»[١].

ترسَّمت طوال القرن التاسع عشر المسيرة نحو العقائد التي تمهد للتكنوقراطية، بمعنى أنها تلح على التنظيم كبناء للواقع وفق العقلنة العلمية والتقنية. عقائد تعتمد

(١) G. FRIEDMANN, "Les technocrates et la civilisation technicienne», in G. GURVITCH, *Industrialisation et technocratie*, Armand Colin, Paris, 1949, p.44-45.

الرياضيات نموذجًا وتُحضّر «لانتهاج الأصول العلمية» في الاقتصاد كما في إدارة مجموع السكان.

من فن الطرازات الأحيائية

عدُّ الجسم مؤشرًا، واستخلاص التشابه بين الأشكال الجسدية والصفات الأخلاقية، واستنتاج الشخصية من مقاييس الجسم، وجَعلُ موضوع الدراسات هذه علمًا وضعيًّا... هذا ما هدف إليه في البدء مشروع «دراسة شكل الجمجمة»[1]. كان المنطلق فرضية صاغها العالم بوظائف المخلوقات النمسوي الإيطالي الأصل فرانز جوزف غال (١٧٥٨-١٨٢٨)، ومفادها أنَّ القدرات والميول فطرية عند الإنسان ومقرها في الدماغ. وبما أن الجمجمة ليست إلا النسخة المطابقة للمساحة الخارجية للدماغ، على ما طرح، يمكن، من خلال تصويرها شعاعيًّا، تحديد وظائف الدماغ عمومًا، ووظائف أقسامه المختلفة خصوصًا. وعليه، تفحص الجماجم وتلمسها وقولبها، وجمع البعض اليابس منها. ورسم طوبوغرافيا نتوءاتها (الأورام أو الحدبات) وفجواتها. قام بعمليات بضع، انتزع أعضاء وشرَّح أدمغة. وأعاد رسم سيرة أصحابها. ووفرت له السجون، كما المآوي والمستشفيات ودور الأيتام والثكن، احتياطيًّا اختباريًّا طبيعيًّا ليحدد الطباع والميول. وبما أنه بدأ حياته المهنية في فيينا تحت حماية اثنين من كبار الموظفين، أحدهما مدير الشرطة والآخر رئيس الرقابة، فقد فُتحتْ أمامه أبواب مؤسسات إصلاحية كثيرة. فقصد باريس عام ١٨٠٧ مع هذه المجموعة من الجماجم ليستقر ويعلّم فيها طوال عشرين عامًا حتى وفاته.

استنتج غال من أبحاثه في الكشف الشعاعي للجمجمة وجود سبع وعشرين مَلَكَة أو أعضاء أساسية عند الإنسان، يمكن تحديد مواضعها كلها، بينها الميل إلى

(1) G. LANTERI-LAURA, *Histoire de la phrénologie*, PUF, Paris, 1970.

الزواج، والميل إلى الجريمة، وحس التملك أو الميل إلى جمع المؤن، وبه يتّصل الميل نحو السرقة، وكذلك عضو العقل الميتافيزيقي والعقل الباطني، والشعور بالعدل والظلم، وحدبة الطيبة والشعر، وملكة التقوى أو الميل الفطري إلى تقبل الوحي، ووظيفة «الحزم، والثبات، والمثابرة، وصلابة الرأي»، إلى آخره. اقتنع غال أن المادة الجديدة التي أسس لها يجب أن يكون لها تأثير، ليس في معرفة الإنسان في حد ذاته فحسب، وإنما أيضًا في الأبحاث الطبية والأخلاقية، والتربية والتشريع. وعندما حان وقت الإصلاحات الجزائية، دُعي أتباع غال إلى الإسهام فيها عن كثب.

قبل دراسة شكل الجمجمة، كان هناك علم الفراسة الذي حظي بنجاح اجتماعي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فقد سعى القس جوهان كاسبار لافاتير (١٧٤١-١٨٠١) من زوريخ، وهو اللاهوتي الهائم بالقوى الخفية، ومن دون أن يثقل نفسه ببروتوكولات العلم، إلى «سبر داخل الإنسان من خلال مظهره الخارجي»، و«النفس من خلال الجسد»، و«المحتوى من خلال الوجه» و«الظاهر من خلال المخفي»، خصوصًا وهو «يتفرس» في الوجوه ويضع قائمة لأشكالها وتعابيرها التي يعدُّها مسلّمات مقدسة. وستبهج هذه التدوينات في القرن التالي الكتاب والفنانين. فاستوحى منها بلزاك في «الكوميديا الإنسانية». ورأى فيها مبتكرو اللغة التصويرية، والرسم الفكاهي والقصص المصورة الذين أسسوا لأفلام الرسوم المتحركة، طريقة لرسم نموذج اجتماعي في شكل تقريبي ببضعة أسطر وخطوط، وكذلك إثبات القوة الفكاهية للصورة، كحال السويسري رودولف توبفر، الذي وضع بحثًا خاصًّا عن علم الفراسة، نُشر عام ١٨٤٥، يقارع فيه طروحات لافاتير عن «قدسيَّة الوجه»[١].

مهد العمل على دراسة شكل الجمجمة المرور من علم الفراسة إلى علم قياس أجزاء الإنسان. ولكن عن طريق تجاوزاته، على ما دوّن جورج لانتيري ـ لورا، الذي تتبَّع تاريخ هذه الحركة في أفكارها وبحوثها على الدماغ والجمجمة، يعني النموذج

(١) R. TOPFFER, *Œuvres complètes, éditions du Centenaire* (sous la direction de p. CAILLER et DAREL), Skira, Genève, 1943-1945.

الأولي لمشروع غال، الذي لا يستند إلى أساس والسابق لأوانه، لإرساء علم يفسر روح الإنسان من خلال بنيته الخارجية، أن «أي محاولة لتأسيس علم عن الإنسان قد يعرّض الروح لمخاطر، بينها أن يُنظر إلى الإنسان كأنه مجرد عظام»[١]. وعبر هذا البحث الأولي لإعداد علم عن كلية الإنسان انطلاقًا من جزء من جسده، يلوح كاملًا طيف «علم النماذج البشرية» المستقبلي.

الأنتروبومتري: من علم قياس جسم الإنسان إلى الجسم السياسي

ما جمعه القرن التاسع عشر تحت اسم علم قياس أجزاء الإنسان هو اللبنة الأولى التي أسست للديمغرافيا أو علم تطور السكان وتدفقاتهم. مبتكر هذا العلم هو عالم الفلك والرياضيات البلجيكي أدولف كيتيليه (١٧٩٦-١٨٧٤)، الباعث والمسبب لتنظيم الإحصاءات وأنظمة علم الإحصاء الوطنية والعالمية رسميًّا. أسهمت طرقه في تحليل التدفقات البشرية وتوقعها، كما تقنياته، في قياس الجسم في وضع علم يستبق فنًّا جديدًا في الحكم، ونموذجًا جديدًا من السلطة. صدر مؤلفه المرجع عام ١٨٣٥ تحت عنوان «عن الإنسان وتطور قدراته أو بحث في الفيزياء الاجتماعية»[٢]. وتناولت أبحاثه السابقة في شكل رئيس «قوانين الولادات والوفيات». وعام ١٨٣٤، ثبتت كلمة «تطبُّع» في اللغة الفرنسية على ما لاحظ جورج كانغيلهيم: «بين العام ١٧٥٩، تاريخ ظهور كلمة طبيعي، والعام ١٨٣٤، تاريخ ظهور كلمة تطبُّع، تمكنت طبقة معيارية من مطابقة وظيفة الأعراف الاجتماعية مع استخدام المعايير التي

(١) G. LANTERI-LAURA, *histoire de la Phrénologie, op. cit.*, P.235.

(٢) A. QUÉTELET, *Sur L'homme et le développement de ses facultés ou essai de physique sociale*, Bachelier, Paris, 1835, en 2 vol.

تحدد هي مضمونها» ـ كمثال جميل للوهم الأيديولوجي[1]، من الاجتماعي إلى الحيوي وبالعكس. ويعني اعتماد مفهومَي الطبيعي والمرضي عن طريق مشاريع رصد المجتمع، وعلى مستوى العلوم، الأهمية التي يتخذها المسعى الطبي في الانعكاس على الجسم الاجتماعي. «طبيعي هي العبارة التي يدل القرن التاسع عشر من خلالها إلى النموذج الدراسي وحال الصحة العضوية». [...] ويُظهر الإصلاح الاستشفائي، كما الإصلاح التربوي، الحاجة إلى العقلنة التي تبدو أيضًا في السياسة، كما تبدو في الاقتصاد تحت تأثير ولادة المكننة الصناعية، التي أدت أخيرًا إلى ما سُمي مذذاك التطبيع»[2]. فالمشروع الذي توجهه «الغاية المعيارية»، أدى بالثلاثية غير القابلة للانفصال، أي الجنوح والشرطة والسجن، إلى العمل كمرصد سياسي، وبالتالي إلى مراقبة الحقل الاجتماعي في مجمله. وقد ظهر أول جهاز شرطي يضم سجلات وقسائم فردية لتتبع هويات المجرمين في فرنسا وتحديدها عام ١٨٣٣، على ما ذكر فوكو. وبين العامين ١٨٣٠ و١٨٦٠، أظهرت المجتمعات الصناعية اهتمامًا فائقًا بدراسات الجريمة على المستويين الإقليمي والمحلي، وبمسح الظواهر الخارجة عن المألوف[3].

ومع كيتيليه تأسست الفكرة الآتية: وحدَه تموضع المجتمع مع مراعاة كتلة الأفراد المتحدين في كيان كامل، يعطي مبدأ للعمل، ويولّدُ أيضًا نوعًا جديدًا من الرابط الاجتماعي. ومع تطبيقه حساب الاحتمالات على الأحداث الاجتماعية، حوّل إلى تقنية سياسية تقنية الخطر التي بدأت في القرن السابع عشر في حقل التأمينات الخاصة (الحريق، النقل البحري، الفيضانات، الخ). ودرس على جمع من الأشخاص تنوع السمات البدنية التي يسهل قياسها. وبحث خلف هذه الاختلافات عن وحدة

(١) G. CANGUILHEM, *Le Normal et le Pathologique*, PUF, Paris, 1994 (5ᵉéd), p. 182-183.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص١٧٥.

(٣) Cf. par exemple Y. LEVIN et A. LINDESMITH, "English Ecology and Criminology of the Past Century», in G.A. THEODORSON (dir.), *Studies in Human Ecology*, Row, Peterson and Co., Evanston (Illinois), 1961, p.14.

وبدأ بالقامة. فوضع الرسم البياني النسيجي أو البناء التصويري لترداد هذه القياسات المقسمة شرائح. وتابع مع خصائص بدنية أخرى: الأذرع والسيقان والجماجم، والأوزان. وخلص إلى معادلة رياضية تبلور مفهوم «الرجل المتوسط»: من وجهة نظره، هناك منحى مركزي، «نموذج»، «وحدة قياس أو وزن»، لا يمكن نسبيًّا تفسير التباين فيها إلا عن طريق أحداث تخضع لقوانين المصادفة. فوجود معدّل تتوزع حوله المقاييس الفردية، هو دليل انتظام ينسحب على قوانين الطبيعة، التي تصل قيمتها، في رأيه، إلى معيار إلهي. وهذا الانتظام الذي يصح على السمات البدنية، يُستدل منه على الخصائص الأخلاقية. وعلى ما دوَّن مؤرخ الفكر الإحصائي المطبق على «سياسة الأعداد الكبيرة» آلان ديروزيير: «يسمح التقارب بين هذين النوعين من الانتظامات، التي تدور على الجماعات، لا على الحالات الفردية، ويحمل بعضها على الصفات الفيزيائية، وبعضها الآخر على الطباع الأخلاقية، باستكمال التحليل المنطقي: أحكام النموذج الأخلاقي هي تجليات «الميول» الموزعة تلقائيًّا حول النماذج المعتدلة، حيث يؤلف مجموعها الخصائص الأخلاقية للإنسان المعتدل، المثال الذي أراده الخالق؛ رمز الكمال»[1]. من علم قياس الجسم الإنساني، يستمدُّ المختص في علم إحصاء الأخلاق، معرفة مفيدة للجسم السياسي، وطريقة حكم ترتكز على وجود قوانين عامة من نوع احتمالي تسوس «الأحداث الاجتماعية». وتُحدد، مقارنةً بالرجل المعتدل الذي يعدُّ ك«قيمة محورية» من النظام الاجتماعي، «القوى المعرقلة» التي تشكل خطرًا على استقراره. أحصى كيتيليه التدفقات العدلية ومسحها، وقابلها مع الحركات الديمغرافية. وضع جداول الصفات الجرمية. أحصى الميل إلى الجريمة أو إلى الانتحار، والاحتمال الكبير الممكن لارتكاب الجريمة وفق الفصول، المناخ، الجنس، العمر، المنطقة، الفئة الاجتماعية. من هذه المحاسبة الحيوية، يُنتج المشرّعون «ميزانية الجرائم» التي تساعدهم على اتخاذ الخطوات الضرورية لإعادة التوازن جملةً.

(١) A. DESROSIÈRES, *La Politique des grands nombres. Histoire de la raison statistique*, La Découverte, Paris, 1993, p.99.

«يجب أن يتحول العقد الاجتماعي عقد تأمين، والدولة مجتمع توفير جماعي وتأمين متبادل»[1]. وبما أن كل فرد يحمل بالتعاقد دَينًا اجتماعيًّا، فالجميع سيلتزمه وينال قدر ما يقدم. هكذا انحرف إميل جيراردان مؤسس «لا بريس» عام ١٨٣٦ عن منطق الاحتمالية كأداة لـ«سياسة شاملة». وحرصًا منه على أن يفي كل مواطن بهذه الالتزامات الجديدة النوع، اقترح هذا الصحافي، الذي كان أول من طلب في فرنسا من المعلنين «الدفع للصحيفة» ونشر صيغة الرواية المتسلسلة للوصول إلى طباعة أعداد كبيرة، أن يُزود المواطن عند ولادته كتيبًا أو «سجلًّا لحياته» تبرز فيه «موازنته الفردية». وسيلة تقصٍّ تسمح بالحكم على درجة مشاركة الفرد، رجلًا كان أم امرأة، كجزءٍ من كل. وتمثل وثيقة تحديد الهوية هذه، في آن ومدى الحياة، بوليصة التأمين، ووثيقة الولادة، وجواز السفر، وبطاقة الانتخاب وسجل العائلة.

وتلوح عبر مشاريع تنظيم «المجتمع التضامني»، وبطريقة غير واضحة، فكرة الدولة ـ الحامية ونظامها للتأمينات الاجتماعية ضد كل الأخطار والتي لن ترى النور قبل أواخر القرن التاسع عشر، على ما أوضح جيدًا فرنسوا إيوالد بعد تحليل تسلسلها من منظور فوكودي[2]. لكنها أيضًا مشروع هندسي للعلاقات الدولية عبر تأسيس «تجمع كبير للأمم»، فإذا كان مبدأ الأمن المتبادل هو في أساس السلم الاجتماعي على مستوى الأمة، فهو كذلك على المستوى العالمي، لأنّه يضمن تراجع «السلم المسلح»، ونزع السلاح الشامل.

الصورة الجنائية

بقي مشروع جيراردان عن «سجل الحياة» الفردي في أدراج اليوتوبيات الاجتماعية. وستتطور أشكال أخرى من المطابقة بوحي من الأبحاث عن تقنية

(١) *Cf.* L'entrée "Assurance" dans le *Grand dictionnaire universel*, vol. 1, 1865, p. 819.

(٢) F. EWALD, *L'État-providence*, Fayard, Paris, 1986.

الخطر. فعام ١٨٧١، أصدر كيتيليه كتابه «علم قياس أجزاء الجسم أو قياس مختلف قدرات الإنسان»[١]. هذا البحث عن معايير الفرد الشكلية، مهد الطريق أمام علم تحديد الهوية الفردية الوضعي. والشخصية التي جمعت بين نظرية الديمغرافي البلجيكي واحتمالات تطبيقاتها العملية هي ألفونس برتيون، مبتكر الطب الشرعي. «كان كيتيله أول من برهن ـ على ما شرح المدعي العام للمشاركين في المؤتمر العالمي الثالث للأنتروبولوجيا الجنائية الذي عقد في بروكسل عام ١٨٩٢ ـ أن القواعد الرياضية توجه توزيع الأشكال الغامض وترتيب الأبعاد في الطبيعة. [...] فالتطبيق الذكي والمفيد جدًّا لمبادىء علم قياس الجسم البشري العلمية، خصوصًا في البحث عن هوية الأشرار وتشكيلها من جديد، هو عمل عالم فرنسي، متواضع وقدير، ألفونس برتيون، رئيس قسم التحقيق عن الشخصية في سجن دائرة الشرطة، وابن المأسوف عليه أستاذ علم إحصاء الشعوب في مدرسة الأنتروبولوجيا»[٢]. تجدر الإشارة إلى أن موضوع دراسة الفونس برتيون الأولى كان عن «السلالات الوحشية»، وهي إشكالية أساسية لمدرسة الأنتروبولوجيا الفيزيائية التي أسسها بول بروكا. أوجد برتيون قسم تحديد الشخصية عام ١٨٨٢، علمًا أنه كان يفكر فيه منذ العام ١٨٧٩. هنا ثبّت العرف المتبع في تصوير وجه الجاني كاملًا وجانبيًّا (الجهة اليمنى)[٣]. وفي ذاك الوقت، لجأ عدد من العلماء إلى تقنية التصوير لإنهاء تجاربهم في نجاح. وقد طبقها ألبرت لوند على مجانين مستشفى سالبتريير ليسجل أعراض مرض عقلي ما، وطبقها كذلك إتيان جول ماري على مواضيع تجاربه في مركزه الفيزيولوجي المختص بعلم وظائف الأعضاء ليسجل إيقاعات «قوة الإنسان المحرِّكة»، وهي طلائع ابتكار الصورة المتحركة.

(١) A. QUÉTELET, *Anthropométrie ou Mesure des différentes facultés de l'homme*, Muquardt, Bruxelles, 1871.

(٢) M. DERYCKERE, "Le signalement anthropométrique", *in Actes du troisiéme Congrès international d'anthropologie criminelle, Bruxelles, août 1892*, F. Hayez, Bruxelles, 1893, p. 97.

(٣) A. BERTILION, *La Photographie judiciaire*, Gauthier - Villars, Paris, 1890.

ولم تسمح وزارة الداخلية باستعمال الصورة بغرض تحديد شخصية المساجين قبل عام ١٨٧٢. حتى ذلك الحين كان استخدامها محظورًا حتى داخل السجون بحجَّة أن إجراء كهذا، سيشكل بالنسبة إلى المساجين «اشتداد العقوبة غير المنصوص عليها قانونًا، وطريقة إضافية تَعوق كل عودة إلى الصلاح». مهدّت موجة القمع التي أعقبت حكومة العامية في باريس (١٨٧١) لتحول فاصل. وأمرت نشرةٌ أصدرتها مصلحة السجون بضرورة تصوير «جميع السجناء المدنيين» بخاصة الأفراد المدانين بأعمال العصيان. ووضعت سجلات لآلاف المساجين، رجالًا ونساءً. وقد أثمر جدًّا هذا التوثيق مع برتييون الذي عمد إلى إنجاز تدوين للقوانين بدقة متناهية. لكنه عاد وتخلى عن التصوير المنظم عام ١٨٨٥ لأسباب مالية وعوائق تقنية.

وتتطلب منهجية العمل، لتكون موضع ثقة، تعليمات محددة، وفق دليل وضعه لفنيي الشرطة تحت عنوان: «تحقيق الشخصية بأوصاف الجسم الحسية والقسمات المميزة. إرشادات بيانية»، كاستخدام الاستوديو نفسه، والمصورين إياهم، والآلة عينها، والإضاءة نفسها، وفي نطاق الممكن، التوقيت الصباحي نفسه. لكنه اعترف عام ١٨٨٥ أمام زملائه أثناء المؤتمر الإصلاحي الثاني الذي عقد في روما بأن «الصورة الشمسية لا تساعد كثيرًا. يجب التمرس طويلًا لاكتساب عادة التدقيق في ملامح الإنسان لمطابقة الصورة مع هوية الشخص نفسه عند عمليات اعتقاله المتعددة. [...] ما عادت الصورة الشمسية نافعة تقريبًا، وليست سوى وسيلة للمراقبة»[١]. وفي المقابل، آمن برتييون بـ«الرسم المحكي» الذي ابتكره. وهو وصف للفرد تسهل قراءته، مؤلف من إشارات متعارف عليها ومختصرة، إذ يمكن إرسالها إلى مسافات بعيدة.

الأسلوب المعروف بـ«البرتييوناج»، والذي سينتشر عالميًّا تحت هذا الاسم،

(١) A. BERTILLON, Anthropological Descriptions. *New Method of Determining Indiviual Indendify,* conference given at the International Penitentiary Congress at Rome, 22 november 1885, Administrative Printing, Melun (France), 1887.

هو تحديدًا بطاقة بأوصاف الجسم الحسية والقسمات المميزة، «البطاقة الباريسية»، حيث تسجل قياسات بعض أجزاء الجسم. كان عددها سبعة في البداية، لتصبح أحد عشر في ما بعد. من مثل طول الرأس وعرضه، وقطر الوجنتين (بين الخدين)، علو الأذن اليمنى، طول القدم اليسرى، طول الإصبع الوسطى والخنصر اليسرى، والذراع اليسرى؛ أخيرًا القامة، النصف الأعلى من الجسم (قامة الشخص الجالس) ومدى انبساط الذراعين. وتؤخذ القياسات كافة بواسطة آلات مصممة لهذه الغاية: بركار لقياس الكثافة واثنان آخران مجهزان بمزلاق. يكمل قياس ألوان قزحية العين عملية التفرس في الوجه. ويفصّل جدول من سبع فئات «درجات كثافة تلونها». كانت البطاقات الوصفيّة تجمع في وزارة الداخلية في ملف مزدوج بناء على قامة المعتقل ووفق الترتيب الأبجدي.

وإذ ارتكب مبتكرو أنماط فراسة الوجه والدماغ أخطاء جسيمة بسبب أفكارهم الثابتة، كذلك فعل مخترع الطب الشرعي. وقد هدف في مؤلفه الأعظم «الصورة الجنائية»، إلى التأسيس لطريقة في تحديد الشخصية غير قابلة للخطأ، انطلاقًا من «تعاريج الأذن وأخاديدها»، وضم علامة التثبت هذه إلى سجلات الأحوال المدنية عند الولادة. وكان برتييون، من ناحية أخرى، عالمًا بفراسة الخطوط. وبصفته كذلك، سيكون شاهدًا مكلفًا في قضية درايفوس. وسيصادق قانونًا على الخطأ الذي سمح للعدالة بإدانة النقيب الفرنسي بتهمة الخيانة العظمى.

بصمة الإصبع أو ابتكار الحساب الأمثل لتحديد الهوية

استحوذت فكرة العثور على «الاسم الفردي الحسابي والمطلق» الذي يعوض النقص في الاسم الموروث عند الولادة على الأرجنتيني خوان فوسيتيتش، المهاجر في سن الرابعة والعشرين، من الجزء الكرواتي من الأمبراطورية النمسوية ـ المجرية،

ورئيس فرع الإحصاء التابع لدائرة الشرطة في مدينة لابلاتا في الأرجنتين. اختبر عام ١٨٩١، نظام بصمات الأصابع. كان العمل يُجرى بنظام برتييون منذ عشرة أعوام، وكانت الأرجنتين البلد الأول الذي طبَّقه بمرسوم. لكن الاستعمال الرسمي لتحديد أوصاف الإنسان طرح مشكلة من حيث إمكان الوثوق به، إذ لا يصح ثبات القياسات المسجلة إلا بعد اكتمال نمو الفرد. وهذا لا ينطبق على بصمات الأصابع وإثبات الهوية من خلالها. فصنف رسم بصمة الإصبع، غير المحدود والفردي، ثابت منذ الولادة. ويعرف علماء التشريح ذلك جيدًا، بخاصة منذ الأبحاث التي قام بها التشيكي يان إيفانجيليستا بيركنج، الذي نجح عام ١٨٢٣ في تصنيفها وتجميعها، ووجد في الخلاصة مفتاح تباينها التصويري. لكن الإشكالية الجنائية لرسم بصمة الإصبع، لم تبدأ بالظهور إلا نهاية العام ١٨٨٠. وما وضعها على السكة الصحيحة بحثان تناولا فهرسة علامات الأصابع أعدهما فرنسيس غالتون، ونشرا بين العامين ١٨٨٩ و١٨٩١. ويحويان التحليل الأول والتصنيف لبصمات الأصابع، انطلاقًا من عيِّنة قدَّمها ج. دبليو. هيرشيل، وهو موظف رفيع في الإدارة المدنية الإنكليزية في البنغال، وقد استعمل منهجيًّا طوال أربعة عقود بصمة إبهام السكان الأصليين ليولي الوثائق الرسمية الصفة القانونية. وكان اهتمام غالتون بالشق الجنائي في البحث عن رسوم بصمات الأصابع ثانويًّا. لأنه ركز خصوصًا، ومنذ العام ١٨٦٠، على علم تحسين النسل، وكان الباعث عليه. هدفت أبحاثه عن «العبقرية الوراثية» التي عمّمت مناهج علم كيتيليه في قياس أجزاء الإنسان، إلى الإثبات أن الأرستقراطية، والبرهان حساب الصلات والعلاقات المتبادلة، هي الثمرة المنطقية للاصطفاء الطبيعي. ووثق لذلك ملفات عائلات «كبار الرجال». وبطريقة أخرى، حمله هذا السؤال عن إمكانات مراقبة الخصائص العرقية والجسدية والعقلية للأفراد، على تحقيق الصور الشمسية المُركَّبة الأولى، هذه الصور للوجوه الموسعة أو المضيقة، المشوهة في تجميع كيفي للجمجمة والوجه. وما يدين له به تاريخ تحديث الشرطة الجنائية، أنه ابتكر معيارًا لترتيب البصمات. ويكمن خطأه، في أنه لم يجد حلًّا لقضية توثيق السجلات

التي حصل عليها بطريقة تخدم أغراض الهوية العامة ، بمعنى أن كميتها بقيت غير محدودة. واتضح أن طريقته في تصنيف «بصمات الأصابع» معقدة جدًّا، لتستنتج اللجنة المكلفة من الحكومة البريطانية تقويمها، أن هذه الطريقة «ليست أهلًا إلا لمجموعة قليلة من السجلات»(١). بناء على ذلك، اعتمدت سكوتلاند يارد أسلوبًا آخر.

وابتكر فوسيتيتش تصاميم نظام لبصمات الأصابع، بإنشاء «خزانة» حقيقية، ذات جزءين يحوي كل منهما ١٦٠ خانة تُجمع فيها البصمات. لذا بسّط التصنيف عن طريق الحد من عدد النماذج الأساسية. وفي تقرير وضعته أكاديمية العلوم في باريس عام ١٩٠٧، بعدما حثها وزير العدل على بت قيمة هذا النهج، وصفت النظام بالتالي: «يلحظ النهج أربعة أشكال فقط (يقول غالتون بوجود واحد وأربعين شكلًا) يسهل تمييزها، وفي كل رسم من البصمات ستة أنواع من الخصائص أو النقاط المميزة. تتألف سلسلة المجموعة الأولية من بصمات اليد اليمنى؛ التقسيمات الثانوية أو الأجزاء، مؤلفة من بصمات اليد اليسرى. تحدد الإبهام التقسيم الأول في هذه السلسلة (التقسيمات التالية الأصابع الأخرى بالتتابع من السبابة إلى الخنصر). وتتشكل المجموعات الثانوية بهذه السهولة». وكان حكم اللجنة قاطعًا: «أظهر نظام فوسيتيتش في كل الدول التي اعتمدته تفوّقه على نهج قياس أجزاء الإنسان؛ اعتُمد أولًا بالتلازم معه، لينافسه من ثمّ، وليتفوق عليه أخيرًا»(٢). في البدء، لم يرغب برتيون في الاعتراف بأن خطوط الأصابع الحلمية لديها ما يكفي من التغيرات لتشكل قاعدة مرجعيّة لمئات آلاف الحالات. وإذ قَبِلَ بإدخال هذه المعطيات إلى نظامه الخاص، عدَّها مجرد عنصر في مراجعة قياس الجسم البشري، الذي بقي حجر الزواية في مقاربته موضوع الجنوح.

(١) F. GALTON, *Finger - Prints Directories*, Mac Millan, Londres, 1895, p. XIII.

(٢) A. D'ARSONVAL et *al, Comptes rendus des Séances de L'Académie des sciences,* t. CXLV, Académie des sciences, Paris, 1er Juillet 1907.

حماية اجتماعية:

الأمن والكشف البيومتري المبكر

كان الهدف المشترك بين مشروعي قياس أجزاء الإنسان وبصمات الأصابع إيجاد بصمة جسدية لا يمكن تزويرها. كان الهدف منع الاحتيال، كأن ينتحل ذوو السوابق هوية أخرى، ولئلا يُرسل بريء إلى السجن نتيجة التجانس أو التشابه بالأسماء. لكن الحديث يذهب إلى أبعد من الاستعمال الجنائي، كأنه خطاب موجه إلى عموم السكان. مذ بدأ العمل بتقنيات قياس طول الحياة لغايات بوليسية، برزت فكرة بسطها على الجماهير. فعام ١٨٨٥، وخلال المؤتمر الإصلاحي الدولي الثاني في روما، دعا مدير المؤسسات الإصلاحية في وزارة العدل الفرنسية، إلى وضع «تذكرة شخصية»، «وثيقة حياة» لجميع المواطنين تُدوَّن فيها معطيات القياسات الجسدية الفردية. ودعم ذلك ببراهين عن الأمن الذي توفره وثيقة الهوية هذه في ما يتعلق بالإجراءات الإدارية، وعقود التأمين على الحياة، أو العمليات المصرفية[١]. بعد سبعة أعوام، عبّر المشاركون في المؤتمر العالمي للأنتروبولوجيا الجنائية، عن رغبتهم في أن «تعتمد كل البلدان نظام تحديد أوصاف الإنسان وتُعمّمه[*]، ليس لتحديد هوية ذوي السوابق فحسب، ولكن أيضًا بهدف التثبت من الهوية الشخصية في شكل أكيد وسريع»[٢]. وقد وافق مجمع العلماء بالإجماع على التوصية. ولكن لم يرَ أي من هذه المقترحات النور. وطوال قرن ونيف، رفضت ديموقراطيات البلدان الصناعية مشاريع تعميم المطابقة البيومترية خوفًا من التعدي على الحياة الخاصة وحقوق المواطنين.

---

(١) F.L. HERBETTE,"Address of M. Herbette" *Anthropological Descriptions. New Method of Determining Individual Identity, Conference given at the International Penitentiary Congress at Rome,* 22 november 1885, Administrative Printing, Melun, 1887, p.28.

(*) الأنتروبومتريك: علم قياسات الجسم البشري، خصوصًا في تحقيق شخصية المجرمين [المترجم].

(٢) *Actes du troisième Congres international d'anthropologie criminelle, Bruxelles, août 1982,* F. Hayez, Bruxelles, 1893, p. 481.

وذهب كثيرون إلى حد الاعتراض على مبدأ بطاقة الهوية نفسها. وفي فرنسا، خضع الغرباء والمهاجرون وحدهم بين عامي ١٩١٣ و١٩٦٩ لنظام بطاقات قياس الجسم، التي تضمُّ صورتين شمسيتين وبصمات أصابع اليدين العشر.

من ناحية أخرى، ومنذ إنشاء مكتب مطابقة هوية المجرمين في لابلاتا، سعى خوان فوسيتيتش إلى بسط نطاق عمله على «كل السكان من دون استثناء» باسم حماية «الحق في الهوية»، ضمانًا لاحترام كرامة المرأة والرجل على السواء[١]. وحوَّل تطبيق هذا المبدأ، ليس في الأرجنتين فحسب، وإنما أيضًا في البرازيل والتشيلي والأوروغواي وبوليفيا والباراغواي والبيرو، مختبرًا طبيعيًّا لبطاقة الهوية مقرونة ببصمات الأصابع. والمفارقة أن برامج التأسيس لهذه الهوية البيومترية السابقة لأوانها، وباسم احترام الفردية، دار التفاوض عليها في المؤتمرات الكبيرة التي عقدتها السلطات البوليسية في المنطقة، إذ نوقش إنشاء منطقة قضائية مشتركة. وفي هذا الإطار، سُمعت أصداء الخطابات عن «الحماية الاجتماعية التي تفترض وجود عدو». وكان المهاجر الآتي من أوروبا صورته الرمزية. ليس المهاجر الذي يمارس عملًا نزيهًا بل «الإرهابي المخرب، المخيف والمتوحش أكثر من أشرار الأسطورة؛ المتعصب الأعمى؛ المتمرد الجسور؛ محرك النقابات، الذي يستغل عمومًا براءة العامل وجهله»[٢]، هذه «الزمرة من قطاع الطرق الذين يهبطون على الشواطىء الحرة من أميركا الجميلة والغنية، ليرفعوا معدل الجريمة ويخلوا بنظام الحياة»[٣]. إن «الوقاية بإثبات الهوية من خلال بصمات الأصابع» ضد هذا «الوباء الجديد» خرجت بذلك من النطاق الإصلاحي الحصري لمراقبة هذا الفئة الاجتماعية في الدرجة الأولى. وأدت صورة العنف التي أثارها الخطاب عن «الحماية الاجتماعية»،

(١) J. VUCETICH, *Proyecto de Ley de registro general de indentificatión*, universidad nacional de la Plata, La Plata, 1992.

(٢) L. REYNA ALMANDOS, "Métodos de identificatión Judicial. La dactiloscopia la defensa social", *Revista Ciencias Sociales,* La Plata, 1911, 150.

(٣) المصدر السابق نفسه.

إلى دعم الخطاب القائل بفوائد بسط الخطوة على المجتمع كاملًا. وسيثابر أتباع فوسيتيتش ويوقعون، مرددين من دون انقطاع، أن علم بصمات الأصابع «مبدأ دقيق منصف»، و«ركن سلام اجتماعي وحرية»، و«صلة وصل دولية». وفي وجه الانتقادات المتزايدة، أجابوا في حدة أن «إثبات الهوية الفردية من خلال آثار الأصابع ليست لافتة مُخجلة وإنما هي وقاية»(١).

لكن قوانين تحديد الهوية الفردية تحمل ذكرى مشينة. «شعار مذل يدل إلى مستوى اجتماعي متدنٍ»، بهذه العبارات كان يصف السكان الأصليون في الأمبراطوريات الاستعمارية وأنظمة التمييز العنصري عملية إلزامهم دومًا حمل مستند الهوية الرسمي، وإذن المرور، للتنقل في بلدهم. طُبق هذا الإجراء في جنوب أفريقيا، بداية القرن الثامن عشر، ليتوطد تدريجًا خلال القرن التاسع عشر، إلى أن أدّى إلى «حملات قاسية ضد تصاريح المرور» خلال القرن العشرين. مثال على ذلك التظاهرة التي أجريت في بريتوريا عام ١٩٥٦ بتحريض من اتحاد النساء في جنوب أفريقيا، والحركة التي نظمها بعد أربعة أعوام المؤتمر الأفريقي الذي أتت عواقبه مأسوية، إذ أقدم أخيرًا ألبرت جون لوتيلي ـ رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي الذي نال جائزة نوبل للسلام في العام نفسه ـ ورفاقه على إحراق تصاريح مرورهم علانية. إثر ذلك، عُلّقت قوانين المرور أسابيع عدة ليُعاد تطبيقها، في تشدد، للحؤول دون هجرة السكان السود نحو المدن(٢).

(١) L. REYNA ALMANDOS, *Dactiloscopia argentina. Su historia cinfluencia en la legislación*, Universidad nacional de la Plata, La Plata, 1932, p. 148.

(٢) Cf. C. SAUNDERS et N. SOUTHEY, *A Dictionary of South African History,* David Philip, le Cap-Johannesburg, 1998, p. 130.

٢

العقاب: ضبط العامة

ما هو العقاب؟ ما هو الفرق بين الجريمة الفردية وتلك النابعة من «عنف العامة»؟ أي نوع من العقاب ومن الوقاية يجدر تطبيقه؟ أسئلة كثيرة حركت شبكة المختصين بعلم الإجرام، من علماء، وأطباء شرعيين، وقضاة وشرطيين، دأبوا، بدءًا من العام ١٨٨٠، على اللقاء دوريًّا، لتبادل الآراء عن الأنتروبولوجيا الجنائية ومناقشتها في مؤتمرات دولية، من مثل روما عام ١٨٨٥، أو باريس عام ١٨٨٩، في إطار المعرض العالمي.

وفي خضم المناظرات، أتى الرد على هذه الأسئلة من المدرسة الجنائية الإيطالية مع مشروعها لإعادة تحديد أساس قانون العقاب. وكان من أبرز وجوهها سيزار لومبروزو، أستاذ الطب الشرعي في جامعة توران، وإنريكو فيرّي الذي يُدرّس النظرية الجزائية في جامعة سيان، وهو نائب يساري ومؤسس صحيفة «أفانتي». وهما كانا في أساس انعقاد مؤتمر الأنتروبولوجيا الجنائية. ويقدم عنوان المجلة الدورية التي أصدراها فكرة عن شمولية المشروع الفكري لهذه المدرسة: «محفوظات الطب النفسي، الأنتروبولوجيا الجنائية والعلوم الجزائية لخدمة دراسة الإنسان المجنون والجانح» (Archivio di psichiatria, antropologia criminle e Scienze penali per servire allo studio dell Uomo alienato deliquente). وعليه، شقّت مسألة العلاقة

بين «الإنسان المجنون» و«الإنسان المجرم» طريقها في أبحاث رواد طب الأمراض العقلية والنفسانية، من مثل البريطاني هنري مودسلي أو الألماني رودولف فيرشو. ولكن، بخلاف المدرسة الإيطالية، لم يستمد منها أي منهما نظريَّة للعقاب. فالربط بين الجنون والجريمة، ينفي مسألة حرية الاختيار التي طرحتها المدرسة الوضعيَّة. هذه الازدواجية للتداعي الدماغي ـ العقلي العضوي جعلت النظرية الكلاسيكية عن مسؤولية الجرائم والمساءلة عنها غير قابلة للتطبيق. من زاوية هذه الرؤية الجديدة للجريمة، يكتسب قانون العقاب أساسًا إيجابيًّا وعلميًّا. ولم يعد موضوع الثأر للمجتمع ـ وهو جوهر القانون الجنائي، والصدى الضعيف لقانون الثأر القديم ـ ممّا يوجب وضع «الإنسان المجرم» في حال تمنعه من إلحاق الضرر، وإنما ما يُسمى «الحماية الاجتماعية»، مبدأ يقوم على قانون دارويني، وهو الحق الذي ينشأ من الصراع من أجل الوجود. فتطبيق العقاب ليس موضوعًا مطلقًا إذًا. بل بات مسألة تتعلق بواقعة. لا وجود لعقاب وحيد، ثابت، لا يُثنى ولا يتغيَّر، يُطبق على جميع الأفراد الخاضعين للتهمة نفسها. بل يجب تغيير العقاب وفق الخطر الذي تسببه كل فئة من المجرمين على المجتمع. فالمصلحة الاجتماعية هي المقياس الوحيد. وكلما زادت عدائية المجرم للمجتمع، أتى عقابه أكثر قسوة.

الجدالات حيال الطراز الأحيائي للبربري الحديث

صدر عام ١٨٧٦ الكتاب المؤسِّس للمدرسة الجنائية الإيطالية، «الرجل الجانح» للومبروزو، والذي حمل عنوانًا فرعيًّا: «درس حاله وفق الأنتروبولوجيا والاجتهادات القانونية والأنظمة الاقتصادية». ولبناء الطراز الأحيائي(*) للمجرم، يقتبس من علم قيافة الدماغ، في آن، تمييزه الميل الفطري إلى الجريمة، و«الغريزة

(*) Typologie Biotype: علم النماذج البشرية من حيث العلاقات بين الطبائع العضوية والذهنية [المترجم].

الضارية» المتّصلة بعضو دماغي متضخم، وتقنيتها في فحص الجمجمة شعاعيًّا. نهج يترافق مع آلات مُسجلة لقياس ردود الفعل أو أنواع الأحاسيس المختلفة (من العطور، إلى المعادن، فالصور البذيئة، والأصوات، والأسلحة، الخ...). على مثال غال (Gall)، اختار لامبروزو معظم الذي أخضعهم لتجاربه من السجون أو الملاجىء والمآوي. المجرمون الذين راقبهم كانوا جانحين مسجونين، عدَّهم نموذجًا لكل مرتكبي الجنح، المعروفين وغير المعروفين، الموقوفين وغير الموقوفين. وتشكّل الصور التي توضّح تجاربه، معرضًا تقريبيًّا لقسمات مرتكبي الجريمة. وجه طويل وغير متناسق، فك بارز، جبهة شديدة الانحدار، جمجمة مستدقَّة الطرف، حاجبان بارزان، عرض محجر العين، بروز عظام الوجنة، تجويف معتدل في قفا الرأس، حَوَل يقوّي النظر القاسي والعنيف، أسنان غير منتظمة، أذنان بعيدتان عن الجمجمة على شكل مقابض، شعر أسود أو كستنائي أكثر منه أشقر، تشابه بين الجنسين من حيث «سمات الانحراف التناسلي»، انعدام الإحساس جسديًّا ونفسيًّا، غرور مفرط، انتقام، حب شهواني، متعوّد على ارتياد «الأمكنة السيئة السمعة». وردَّ لومبروزو على من ظن أنه طابق صورة صديق أو زميل أو قريب على مجسّم المجرم هذا: «لا بدّ من التذكير بأن وجود واحدة أو اثنتين من هذه الخصائص لا يكفي، وإنما مجموعها يكشف الميول الإجرامية»[1]. ومن مئة مجرم راقبهم، تجمعت في أربعين منهم فقط هذه الخصائص، على رغم ذلك، صُنِّف الستون الباقون أنهم أيضًا «ذوو طبيعة إجرامية». من هنا أتى الاعتراض الموجه من زملائه، على اعتبار أنه يؤلّف من المجموع المتباين للمعطيات التشريحية، والمرضية، والفيزيولوجية، والتشوهات الخلقية «المهرج المشهور المعروف تحت اسم نموذج ذي ـ الطبيعية الإجرامية»[2].

وبعيدًا من النقاشات في شأن علم النماذج البشرية التي تميز «الإنسان السفيه»

(١) C. LOMBROSO, *L'Homme criminel, étude anthropologique et médicale*, Alcan, Paris, 1887, p. 231 (1er éd. ital. C. LOMBROSO, *L'Uomo delinquente,* Fratelli Bocca, Turin, 1876).

(٢) *Actes du troisième Congrès international d'anthropologie criminelle, Bruxelles, août 1892*, F. Hayez, Bruxelles, 1893, p.124.

عن «الإنسان النزيه»، وحتّى من خلال تقلبات أفكار لامبروزو، ومن إصدار إلى إصدار، ومن ترجمة إلى أخرى لمؤلفه، فإن ما نجم من أبحاثه هو مثلّث المجرم – المجنون ـ البربري. وضع الإصبع سريعًا غبريال تارد ـ قاضي التحقيق القضائي الذي سيكلف لاحقًا إدارة الإحصاء القضائي في وزارة العدل الفرنسية ـ على المعضلة التي يشكلها هذا التشابه المثلّث: «يوجد في كتابك فرضيتان متراكبتان. الأولى، القديمة، تحكي عن المجرم المُحاكي للبربري البدائي، والجريمة التي تُفسرها الوراثة؛ وكنت ترفض يومذاك فرضية الجريمة ـ الجنون. لكنك خضعت، منذ ذلك الوقت، على ما تقول، لحجج قوية واعتمدت التفسير الأخير، من دون أن تتخلى من جهة أخرى عن الفرضية الأولى. وهما تتعاقبان في مؤلفك، ويمكن القول إنهما تتقويان بالتبادل من وجهة نظرك. مع ذلك أليستا متناقضتين في جزء منهما؟ الجنون هو ثمرة التمدن الذي يلحق بتطوره إلى حدّ ما؛ وهو غير معروف تقريبًا في الطبقات الأميّة، وأكثر بين القبائل ذات الأعراق الدُّنيا. إذا كان المجرم بربريًّا، فلا يمكن أن يكون مجنونًا، وكذلك إذا كان مجنونًا فلا يمكن أن يكون بربريًّا. يجب أن نحسن الاختيار بين هاتين الفرضيتين: أو إذا أوجدنا بينهما تسوية في كلامنا على شبه ـ جنون (ولمَ لا أيضًا وراثة ـ زائفة؟) يجب أن ندرك أن إحداهما تُضعف الأُخرى وتُشوهها»[1].

ويشدد تارد على أن من غير الممكن وصم المجرم بسمة خاصة. كذلك لا يمكن تحديد خصائص تركيبية بنيوية واضحة وأكيدة؛ لا توجد إلاّ استعدادات عضوية وفيزيولوجية نحو الجريمة، تتطور في سهولة تقريبًا تبعًا للبيئة الاجتماعية. ولا تحوز المجتمعات إلاّ المجرمين الذين تستحقهم. ويُحكى عن الحركة الجزيئية: يجب ألاّ ننسى الحالات العابرة التي تظهر عند كل فرد في مختلف ظروف الحياة، لأن السلم، من الزلة الأولى وصولًا إلى الجرم الوحشي، لا حدّ له. فالجريمة مجسّم متعدّد الوجوه يلحظ كلُّ فرد وجهًا خاصًّا منها: البيولوجي، الاجتماعي، القضائي،

(١) G. TARDE, *La Criminalité comparée*, ALcan, Paris, 1886, p. 36-37.

الفيزيولوجي. البيئة هي التي تصنع المجرم من دون أدنى شك. لكنها كالحساء، إذا خلت من الجراثيم، تعجز عن «إنبات» الجريمة، لأن الجرثومة والحساء، أي الناحيتين البيولوجية والاجتماعية، هما الوجهان الأساسيان للإجرامية[1].

تُرجم كتاب «الرجل الجانح» إلى اللغة الفرنسية عام ١٨٨٧، بعد أحد عشر عامًا من صدور الطبعة الأصلية. وإنما نُقلت الطبعة الفرنسية الأولى عن الطبعة الإيطالية الرابعة، مما يُفسّر تشذيب لامبروزو بعض شوائبها الفظة. وتحوّل اسم الكتاب عند عبوره جبال الألب من «الرجل الجانح» إلى «الرجل المجرم». وصار العنوان الفرعي أولًا «دراسة أنتربولوجيَّة وطبية»، ليتغير بعد ذلك إلى «ذو الطبيعة الإجرامية ـ المجنون المصاب بالصرع أخلاقيًّا». وبدلت «المدرسة الجنائية الوضعية» خلال مؤتمر روما، وعند عتبة تدويلها، تسميتها الأساسية لتصير «مدرسة الأنتروبولوجيا الجنائية». كذلك تخلت المجلة، في عنوانها، عن عبارة طب الأمراض العقلية والنفسانية لمصلحة الأنتربولوجيا الجنائية. وصحح فقهاء القانون الجنائي الفرنسيون «محفوظات الأنتروبولوجيا الجنائية والعلوم الجزائية» ليصدروه عام ١٨٨٦ تحت هذا العنوان الجديد. وتابعت «المدرسة الوضعية» انتشارها تحت طابع الأنتربولوجيا الجنائية. وحضر مناصروها، كلّ أربعة أعوام، مؤتمرات الأنتروبولوجيا الجنائية التي كانت تُعقد في كبريات العواصم الأوروبية، حتى الحرب العالمية الأولى.

وخارج الحدود الجغرافية هذه، أثّروا خصوصًا في المشهد القضائي الأرجنتيني، حيث استعاد أتباع خوان فوسيتيتش ومدرسة الشرطة التي تحمل اسمه، النظريات حيال «الحماية الاجتماعية» واستوعبوها. في هذا البلد الذي ابتكر الأسلوب الأفضل في تحديد الأوصاف من بصمات الأصابع، كان للامبروزو خصوصًا أثر كبير (تُرجم كتابه إلى الإسبانية وصدر في بوينوس أيرس)، خصوصًا أن السلطات الأمنية جعلت، كما رأينا، من «المهاجر الآتي من أوروبا»، الصورة الرمزية للفوضوية والاضطرابات الاجتماعية، ثم إن مؤلفات فقيه القانون الجنائي الإيطالي ـ بخلاف

(١) *Actes du troisième Congrès international d'anthropologie criminelle, op. cit.*, p. 9-10.

إنريكو فيرّي – تناولت، في امتياز تحديدًا، «المجرمين السياسيين»، والأنظمة الوقائية والقمعية التي يجدر بـ«علم السياسة» أن يطبقها عليهم. كلُّ تلك الفئات التي «تُشبع نهم الميول الإجرامية الفطرية؛ أو التي تجذبها طبيعتها الخاصة غير العادية نحو الابتكارات الأكثر تهورًا، ترى في الذين يحكمونها سبب كل آلامها وتوجه ضدهم غرائزها المنحرفة»(١).

من ذي الطبيعة الإجرامية إلى الجريمة الجماعية

عام ١٨٩٢، وأثناء انعقاد المؤتمر الدولي الثالث للأنتروبولوجيا الجنائية، قدّم تارد تقريرًا جوهريًّا سأل فيه عن «جرائم الجماهير». وعدَّها إشكالية لم تؤخذ في الحسبان منذ البدية كأن علم الإجرام أغفلها. «في المدارس الجديدة، كما القديمة، اهتم القانونيّون الجنائيون حصرًا، ما عدا قلّة منهم، بالجريمة الفردية، وأقل مما ينبغي بالجريمة الجماعية، ليحجبوا التوضيحات التي قد تلقيها دراسة الأخيرة على التفسير الصحيح للجريمة الفردية [...] ولم يُستنتج من الجرائم التي يُقال عنها جماعية إلاّ أنها مجموع بسيط للجرائم الفردية. قد تُقبل وجهة النظر هذه إلى حد ما في حال لم يتصرف الأفراد إلا في شكل متفرق، على رغم الرابط الجماعي الذي يوحّدهم؛ وجهة نظر خاطئة، في وضوح، عندما يتصرفون معًا ككتلة واحدة، تحت دفع تدريبات شاركوا فيها جميعًا حيث تنبعث قوى وافتراضات ما كانت لتظهر في حال الانعزال»(٢). نصّ يُرجع صدى «الجمهور الجانح» الذي أصدره الإيطالي سيبيو سيغيلي قبل عام، والذي تُرجم توًّا إلى الفرنسية. أستاذ جامعة بروكسل الحرة هذا،

(١) C. LOMBROSO et R. LASCHI, "le délit politique", *Actes du premier congrès international d'anthropologie criminelle (Biologie et sociologie), Rome, nouvembre 1885,* Fratelli Bocca, Turin, 1887, p. 38.

(٢) G. TARDE, "Les crimes des foules", *Actes du troisième congrès d'anthropolpgie criminelle,* op. cit., p. 73.

القريب من «المدرسة الوضعية»، يحدّد نفسه كـ«عالم نفساني ـ فيزيولوجي» يسير في ركب «علم الاجتماع الإجرامي» لإنريكو فيرّي ومشروعه لإعداد «علم النفس الجماعي». وعليه دعا سيغيلي إلى دراسة «العلاقات المخالفة للقاعدة والوقتية بين الرجال، أي الاجتماعات والتجمعات، التي تسببها مناسبة ما أو المصادفة، والتي ليست ثابتة ونظامية، وإنما غير نظامية وسريعة الزوال مثل الجماهير في المسارح، والمجالس، والحشود، الخ...»[1].

وطوال العقد التاسع من القرن التاسع عشر، شكّلت الدراسة والمناظرات في شأن طبيعة الجماهير بصفة كونها «مجموعات غير متجانسة وغير نظامية»، مادة استُثمرت، في إفراط، في علم الأنتروبولوجيا الجنائية، وكذلك في العلوم الاجتماعية الناشئة. ولحظ سيغيلي في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه التغيير الذي حدث خلال تلك السنوات واختصره بالتالي: «على رغم آراء بعض الأرستوقراطيين الفردانيّين، احتل الجمهور مكانة لا يمكن إنكارها. في الواقع، الظاهرة الأكثر تمايزًا للحظة الآنية، وربما الوحيدة التي ستطبع القرن المحتضر، هي الأهمية التي اكتسبتها الجماعة في مقابل الفرد. قديمًا، كان الفرد محور كلّ شيء، في السياسة وفي العلم. اليوم تدنت أهميته؛ في السياسة أمام هذا الكائن الجماعي الذي هو الرأي العام، وفي مجال العلم النفساني والعقلي أمام هذا الكائن الجماعي الذي هو الجمهور... علم النفس الجماعي هو بالفعل بحر هائج، قوة مخيفة تفاجيء بعواصفها غير المتوقعة، وأمواجها التي يمكنها إغراق كل شيء»[2]. وما يرتسم، من خلال الجمهور، هو النقاش في شأن هذا الكائن الجديد، «المجتمع»، الذي يتمتع بقوانين ذاتية بالنسبة إلى الأفراد. تحول مفهوم «الجمهور» بذلك قضيةً لتحديد توجهات العلوم الإنسانية: «توجد لدى المجموعات البشرية تفاعلات نفسية غامضة، كما يوجد في كل جسم ـ مؤلّف

(١) S. SIGHELE, *La Foule criminelle. Essai de psychologie collective*, Alcan, Paris, 1901 (2e éd.)., p. 68.

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٢٢.

من مجموعة خلايا ـ تفاعلات كيميائية غير متوقعة. ينبغي لعلم النفس الجماعي، أن يدرس هذه التفاعلات النفسية الغريبة التي لم يتفضل علم الاجتماع، إلى اليوم، بتكريمها بلمحة»[1].

وبات الجدل الدائر على الجموع المتحركة يكشف ممارسات الأشكال الجديدة للتعبير الديموقراطي التي أجازتها حرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات والاجتماع. ويكشف أيضًا عن المخاوف التي يثيرها نزوح الجماعات فجأة إلى المدينة. وأخيرًا، صار يدفع إلى التدقيق في مخزون الذاكرة المتنازع عليه للثورات والفتن والتحركات الشعبية، وفي الأحكام المسبقة المنسوجة حول «عنف العامة» عبر التاريخ، القريب والبعيد، خصوصًا أن تعريف الجمهور المجرم كان نقطة الالتقاء بين مختلف وجهات النظر التأديبية والمواقف السياسية، على ما سيظهره الجدل في شأن «طبيعة» الجماهير بين غوستاف لو بون، وسيبيو سيغيلي، وغبريال تارد.

غوستاف لو بون: سيكولوجية الجماهير و«الغوغائية»

يسير التحول الذي أعطاه عالم النفس الفيزيولوجي غوستاف لو بون عن «علم نفس الجماهير»، في ركب نهج بحث سابق، وقد قاده منذ نهاية عام ١٨٧٠ إلى إقران «المسألة الجنائية» بمسألة تسلسل الحضارات، والطبقات والأجناس. فدراساته المرتكزة على تجارب مخبرية، سارت وفق نهج الأبحاث التشريحية والرياضية لمدرسة الأنتروبولوجيا المادية التي أسسها بول بروكا. وقد جذبت هذه الشبكة التي تميز موضوع «الأجناس البشرية» آنذاك عددًا من الأطباء العسكريين والحكام الإداريين

(١) المصدر السابق نفسه ص ٢١.

التابعين للأمبراطورية الاستعمارية. وقاس لو بون حجم جماجم أفراد وأدمغتهم ـ رجالًا ونساءً، راشدين وأولادًا ـ ينتمون إلى سلالات «عليا» و«دنيا»، وإنما أيضًا إلى طبقات عليا ودنيا، ليبرهن التوزيع المتفاوت للذكاء والعقل. وإن تساوى الرجل والمرأة، في السن والحجم والوزن، يختلف حجم الجمجمة بحسب مقدار التحضر. «الفروقات البسيطة عند الأجناس الدنيا، تصبح شاسعة عند الأجناس العليا. ولدى هذه الأخيرة، قلما تبدو جماجم النساء أكثر تطورًا من جماجم نساء الأجناس الدنيا. وفي حين أن معدل الجماجم الباريسية الذكورية يجعلها في مصاف أكبر الجماجم المعروفة، فإن معدل الجماجم الباريسية النسائية يجعلها في قائمة أصغر الجماجم المُعاينة، تقريبًا على مستوى جماجم الصينيّات، وبالكاد أعلى مرتبة من الجماجم النسائية في كاليدونيا الجديدة»[1]. من هنا المعارضة الشرسة للهجرة، (وخصوصًا هجرة الفئات «الدنيا»!). «إن أسوأ النكبات في ساحات المعركة، أقل خطرًا من تلك الغزوات. ولعلها الغريزة التي لا تخطئ هي التي علّمت الشعوب القديمة خشية الغرباء»[2].

عجز لو بون عن إيجاد كلمات لاذعة بما يكفي ليندد بخليط الشعوب. رأى فيه سبب «الانحطاط المخيف» لبلدان أميركا اللاتينية ولسيطرة الأمبراطورية البريطانية على اقتصاد بعض مناطق أميركا الجنوبية، بخاصة الأرجنتين وتشيلي والأوروغواي. دان «اجتياح» المهاجرين الإيطاليين لفرنسا. وفي تلك الأثناء، سلب منظرو «النزعة القوميّة الكاملة» من التاريخ اليوناني تسمية «الدخيل»، ليشهّروا بـ«الغريب» وينعتوه بـ«الطفيلي» الذي يجب «حماية القوميين» منه. في هذا الوقت بالذات أيضًا ستنطلق ضد هؤلاء المهاجرين المعروفين بأنهم «غير قابلين للاستيعاب» الحملات المُبغضة للأجنبي، لتمتزج غالبًا بمعاداة حادة للساميّة. وجد لو بون نفسه، من جهة أخرى، في المعسكر المناهض لأنصار الضابط الفرنسي دريفوس، وصار كتابه عن

(١) G. LE BON, *Lois psychologiques de l'évolution des peuples,* Alcan, Paris, 1894, p. 55-56.

(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٤١.

الجمهور، الكتاب المفضل لدى أساتذة مدرسة الحرب[١]. فمفهوم «روح الجمهور» عند لو بون لا يُفصل عن مفهوم «روح السلالة». يمتاز كلاهما بكبح الفكر وترفيع العواطف. ظرفيًّا في موضوع «الجمهور» الجامد، وهيكليًّا بالنسبة إلى الأنواع الدنيا (العرق وإنما المرأة والولد أيضًا). «بمجرد انتمائه إلى جماعة، ينحدر الإنسان إذًا درجات عدة على سلم الحضارة، منفردًا، لعله كان ربما فردًا مُثقّفًا، ولكن وسط الجمهور، يكون غريزيًّا، وبالتالي بربريًّا»[٢]. يُمثل الجمهور صورة «الأشكال الدنيا للتطور مثل الجميلة والوحش»[٣]. تحت تأثير الإيحاء المتبادل وقائد محرِّض ذي قدرات مبهرة، يتحول الجمهور «كائنًا» غير منطقي، متقلبًا، متسرّعًا، عاطفيًّا، سريع الانفعال، متحرّكًا، مُتعصِّبًا، محافظًا، متسلطًا، ينتقل في سرعة فائقة من التصور إلى الفعل، يقوده عقله الباطن حصرًا.

وإذا لازم شبح العاميّة مبتكري الشرطة العلمية، فإن فزاعة أحداث العام ١٧٨٩ هي التي دفعت بعلم نفس الجماهير إلى الأمام، على الأقل كما تصور لو بون ذلك. فالجمهور، بالنسبة إليه، هو نتاج انتصار أوهام المساواة التي شرعت فيها الثورة. ورؤيته إلى لاعقلانية الجماهير تتكامل مع رؤية المؤرخ هيبوليت تاين الذي، وفي «أصول فرنسا المعاصرة» المنشورة بين العام ١٨٧٥ والعام ١٨٩٣، وصم «الجمهور الثوري» بالعار. هذه الفرضية العنيفة بالحُرْم الذي ترميه على الثورة الفرنسية باعتبار أنها في أساس انحطاط فرنسا المعاصرة، يمكن قراءتها كتصوير نفسي ـ تاريخي ظلامي عن ديكتاتورية الجمهور ومرضية قادته. وهو أحد الأسباب التي دفعت مؤرخي علم نفس الجماهير إلى عدّ تاين الرائد الحقيقي لهذا التيار الفكري[٤]. ويرى لو

(١) R. A. NYE, *The Origins of Crowd Psychology: Gustave Le Bon and the Crisis of Mass Democracy in the Third Republic*, Sage, Londres, 1975.

(٢) G. LE BON, *Lois psychologiques de l'évolution des peuples, op. cit.*, p. 14.

(٣) G. LE BoN, *Psychologie des foules* (1895), PUF, Paris, 1988 (6e éd.), p. 17.

(٤) I. VAN GINNEKEN, *Crowds, Psychology and Politics 1871 - 1988*, Cambridege University Press, Cambridge, 1992.

بون في عصر الجماهير، الأفق الرؤيوي المروع الذي يؤسس للمستقبل. فمنهجيات التفكير الجماعية، الزائلة أو الدائمة – مجالس النواب، النقابات، الجمعيات، الاجتماعات ـ استولت على السلطة. بات الشعب ـ الغوغائي سيدًا. ومن السوقي إلى النذل، سيزخر علم نفس الجماهير بمخزون لا ينضب من التمييزات عن محرضي «الاضطرابات الاجتماعية». أمّا الصحافة التي «كانت في ما مضى توجه الرأي، اضطرت، كما الحكومات، إلى أن تتلاشى أمام سلطة الجماهير».

كان سيبيو سيغيلي، ومن دون منازع، أكثر من وظّف مسلّمات علم نفس الجماهير للسؤال عن تأثير الصحافة في إنتاج المجرم، علمًا أنه لم يعش في توق إلى الماضي المحافظ. وهو تقبّل، على عكس غوستاف لو بون، المعطى الجديد بمجيء عصر الجموع. لكنه دعا الصحافيين والكتّاب إلى تحمل مسؤولياتهم، لأنه كان مقتنعًا بأن للصحافة أثرًا في الإجرام. وأصر منذ العام ١٨٩٢، تاريخ الطبعة الأولى الإيطالية من «الجمهور الجانح»، على أنّ الصحافة «شكل من الإيحاء تتركّز فيه كل الإيحاءات الأخرى». وهي تولد «بعض الدوافع وبعض أفعال العنف، الإجرامية وغير العقلانية، التي لا يمكن أي قوة إنسانية أن تخففها». وردد مرارًا، أن وراء كل جمهور، «صحافيين يوحون إليه ويحرضونه، وأن تحت كل حشد بدعة هي خميرته تقريبًا»[١]. إذ إن «الصحافي ليس إلا «قائد» جمهوره: هو خلقه، ويمكنه أن يجره إلى أبعد ممَّا كان يريد»، وشبك المعلومات خصوصًا بالدعاوى الجنائية.

وسحب سيغيلي شبكة المطالعة هذه على الأدب. فعدّد آثار «القوة المحرقة»، التي تتضمنها بعض الروايات، وبعض القصص الدرامية، وبعض الجمل على «هذا القش الجاف الذي هو الجمهور، بخاصة الجمهور الحديث، العصبي المزاج والسريع الانفعال»[٢]. عند دانونزيو، اقتفى أثر «المنحلين» (القاتل العصبي، قاتل الأطفال،

(١) S. SIGHELE, *La Foule criminelle. Essai de psychologie collective*, Alcan, Paris, 1901 (2e éd.), p. 241 et 248.

(٢) S. SIGHELE, *Littérature et criminalité*, Giard et Brière, Paris, 1908, p. 116 et 183.

الأخ المرتكب، سفاح القربى، المجنونة... الخ). وعند زولا، «المومسات، مدمنو الكحول في أسوأ الضواحي الباريسية، الطبقات الغنية المتهكمة، الجموع النابضة بالحياة والمترنحة للعمال، الجنود والزهّاد، الجموع المختلفة بتكويناتها وأهدافها، لكنها تلفت جميعًا إلى القضية القاتمة المرعبة للروح الجماعية». وعند أوجين سو وكتابه «أسرار باريس» الذي رأى فيه رائدًا مباشرًا للأنتروبولوجيا الجنائية الإيطالية، «البرابرة الآخرون، الخارجون عن حضارتنا أكثر من الشعوب الوحشية التي وصفها فنيمور كوبر، الجانحون». وشكا، بخاصة، واقعة أن كتّاب نهاية القرن «يشخصون المرض، لكنهم لا يقترحون أبدًا العلاج الذي يجب اتباعه». بيد أن العَالَم الحديث في حاجة إلى العلاج لأنه «من دون شك مريض ومنحل».

غابريال تارد: العصرنة والرأي العام

دحض غبريال تارد، من جهته، مسلّمات علم نفس الجماهير انطلاقًا من مشروعه في إنشاء «علم النفس البيْني» أو «علم نفس المشاركة الفكرية» وركيزته قوانين المحاكاة. وعرض هذه القوانين عام ١٨٩٠ في كتاب حمل اسمه عنوانًا، فعرفه جمهور عريض فاق بعدده من قرأوا منشوراته السابقة المختصة بعلم الجريمة والقانون والفلسفة الجنائية[١]. من جديد، شهادته عن «جرائم الجماهير» أساسية لفهم معنى مسار شامل: «كيف يتكون الجمهور؟ أي معجزة جعلت هذا الكم من الناس، المشتتين من قبل، غير المبالين بعضهم ببعض، يتضامنون، ويتجمعون في سلسلة ذات تأثير قوي لا يُرد، يطلقون الصرخات نفسها، يركضون معًا، ويتصرفون معًا؟ إنها معجزة التعاطف، منبع المحاكاة والمبدأ الحيوي للأجسام الاجتماعية. توقظ حفنة من القادة هذه القوة النائمة، وتوجّهها نحو نقطة محددة؛ ولكن، ولمتابعة

(١) G. TARDE, *Les Lois de l'imitation,* Alcan, Paris, 1890.

شحن الدفع الأولي وتنمية نواة الجمهور في سرعة أكبر، يجب أن تكون مفاعيل عمل سابق، مشابه في العمق، قد أثّرت في العقول. عدوى بطيئة من عقل إلى عقل، محاكاة هادئة وصامتة، سبقت دومًا هذه العدوى السريعة، وهذه الاقتداءات الصاخبة والجذابة، التي تميّز الحركات الشعبية... إيمان مشترك، رغبة مشتركة، هدف مشترك: هذه هي، بفضل العدوى المزدوجة المحكي عنها، والطاقة الحيوية لهذا الكائن الحي الذي اسمه الجمهور»(١).

ومن حرب المئة يوم إلى الثورة الفرنسية مرورًا بحروب المقلاع (قامت في فرنسا إبان حكم الملك لويس الرابع عشر) و«مسعوريها»، تتشابه دلالات الفتن والثورات في التاريخ. «هي دمامل، تتشابه في عمقها، تنتجها في الحقيقة الحمى الثائرة نفسها، والوباء الأخلاقي، تكون نافعة تارةً، وطورًا مفجعة، وتشمل اعتناق شعب كامل، وقارة كاملة، دينًا جديدًا وعقيدة سياسية جديدة، لتطبع الكنائس كلها بالعبادة نفسها، والنوادي كلها بالحزب الواحد... طابع وحدة جوهري على رغم التنوع الظاهري»(٢). ويصدر القاضي حكمه المقتضب: «مهما كان الهدف الذي يثير الجمهور نبيلًا وشرعيًّا، فإن تكوينه دائمًا، في جزء مهم منه، تقهقر حقيقي على سلم التطور الاجتماعي»(٣).

وأثارت هذه التحليلات عددًا من زملاء تارد الأجانب المشاركين في مؤتمر الأنتروبولوجيا الجنائية في بروكسل، حيث تلا نصه، فأخذوا عليه أنه يعطي انطباعًا أن «الترابط يُسيء إلى أخلاق الإنسان». وعليه، بحسب ما أشار البروفسور موريتز بينيديكت من جامعة فيينا، «ولفهم روحية الثورات والتمردات، لا بد من التفكير بالتالي: في هذه الظروف لا يندلع انفعال موقت فحسب، وإنما أيضًا تراكم،

(١) G. TARDE, "Les crimes des foules", *Actes du troisième Congrès d'anthropologie criminelle, Bruxelles, août 1892*, F. Hayez, Bruxelles, 1893, p. 74.

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٨٢.

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٧٤.

ورأسمال حقيقي من الحقد والتعصب، تكون البيئة عمومًا مسؤولة عنه أيضًا، كما المتمردون»[1]. وردّ تارد: «أخذوا عليَّ أنني لم أُظهر إلا الجانب الرديء للجمهور؛ تأثرت بهذا النقد، وأعترف طوعًا بما حواه تقريري من إفراط في هذا الموضوع. وأتمم فكرتي بالقول إن الجمهور عندما تثيره قضية نبيلة، لا ينحط أحيانًا وإنما يرتقي بنُبل الروح الجماعية والجرأة، ولا أقول بالإدراك والذكاء [...] أحترز من اتفاق الآراء، لأن إذا كان في الاتحاد قوة، فالانسجام لا يصنع التآلف»[2]. ووقوفًا عند مبدإه، نفى منشىء علم النفس البيني التصدّعات الحادَّة الظاهرة في تاريخ «الابتكارات الإنسانية» التي تبقى المحاكاة أحد دوافعها.

عام ١٩٠١، عاد تارد الذي عُيّن في غضون ذلك في الكوليج دي فرانس، إلى مسألة الجمهور في كتابه «الرأي والجمهور». ردد فيه أنه لا يؤمن بالجمهور، لأن مستقبل الأخير وراءه. لا يمكن أن يتكون المستقبل لا بالجماهير ولا بالطبقات، لأن «صراع الطّبقات الذي ينشأ ويقوى أثناء الأزمات، يولد الروح الطبقية، هذا الشكل المرفّع والعصري للروح القبلية؛ وأنى تتوطد الروح الطبقية، يكبر الاحتقار لحقوق الأفراد الذين ينتمون إلى طبقة غريبة [...] وهي تدفع إلى اعتداءات جماعية، مما يعني القوانين الجائرة وجرائم الابتزاز من جهة، والفتن والعاميات والثورات الدمويَّة من جهة أخرى»[3]. وستكون العامة صورة المستقبل الاجتماعية، وهي أحد التجليات الأكثر وضوحًا من أشكال الحياة الاجتماعية الجديدة. وتأخذ بذلك نقيض الاعتقاد بحتمية الفوضى كثمن يتوجب دفعه لارتقاء الغالبية إلى ممارسة المواطنية. وعبر إنشاء الجماهير، تصبح الصحافة ومجموع وسائل الاتصال عن بُعد الفسحة الاجتماعية لهذا «العالم الحديث» الذي يخشاه علم نفس الجماهير. «طبَّقنا علم

(١) *Actes du troisième Congrès d'anthropologie criminelle, op. cit.*, p. 379.

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٣٨١-٣٨٢.

(٣) G. TARDE, "La criminalité et les phénomènes économiques", *Congrés international d'anthropologie criminelle, Compte rendu des travaux de la cinquième session*, Amsterdam, 1901, p. 203.

نفس الجماهير، على ما كتب تارد. يبقى أن نطبّق علم نفس العامة، بحسب هذا المعنى الآخر، أي كجماعة روحية فحسب، كتبدد لأفراد منفصلين ماديًّا، وإنما تماسكهم ذهني محض»[1].

وستكشف الحرب الشاملة الأولى الوجه الخفي للقوة الموجهة الجديدة للحداثة الديمقراطية، ألا وهي التأثير في الرأي.

(١) G. TARDE, *L'Opinion et la Foule,* Alcan, Paris, 1901, p. 2.

٣

تنظيم مجتمع العموم

دروس في الحرب الشاملة

كان العام ١٩١٤ «نقطة تحول كبرى، بدأت قبله الديمقراطيات الليبرالية تصير حرة أكثر، لتتراجع بعده بسبب الإجراءات الأمنية الضرورية»، على ما ردّد طوال حياته الفيلسوف والعالم بأصول المنطق البريطاني برتران روسل (١٨٧٢-١٩٧٠)، والذي دفعه التزامه جانب رافضي الخدمة العسكرية إلى معارضة زملائه في كامبريدج[١].

كانت الحرب العالمية الأولى بالفعل العائق الوحيد الذي تحطَّمت أمامه مقتضيات «دولة القانون» الضرورية. ما كاد هذا التصوُّر العام يرى النور، حتى وضع حد له تعليق حريات التجول والاجتماع والتعبير، وقابلية الرجوع إلى الانتصارات السياسية والاجتماعية. وهو كان ظهر بالفعل أواخر القرن التاسع عشر في الفكر القانوني الألماني، ثم الفرنسي، لتثبيت مبدأ إخضاع الدولة، في علاقاتها مع رعاياها، لنظام القانون والإقرار للمواطنين بالطرق القضائية في حال اقترفت تجاوزات في حقهم.

الحرب الشاملة، الحرب الكبرى، الحرب الأولى المُسماة بالحديثة، كرّست تبوؤ

(١) A. RYAN, "Russell en guerre contre la guerre", in P. SOULEZ (dir.), *Les Philosophes et la guerre de 14*, Presses universitaires de Vincennes, Paris, 1988, p. 157.

العقل الهندسي والإداري وروح التنظيم. حرب العتاد العسكري أو حرب الآلة «وصلت شبكة الحياة الحديثة، المركّبة أصلًا والمتشعبة جدًّا من خلال عدد كبير من الصلات على خط التوتر العالي الذي هو النشاط العسكري»[١]. اتصل مسرح العمليات، في دقة، بالتنظيم المنهجي للموارد الصناعية واحتياطي اليد العاملة، ومعنويات الجيش بمعنويات الشعب. ولتوطيد التحالف بين المدنيين والعسكريين، والجبهة بالخطوط الخلفية، وللحط أيضًا من معنويات العدو وإقناع البلدان المحايدة، جهّز المتحاربون مؤسسة للرقابة ونظموا دوائر للبروباغندا. وانخرطت كل أمة في الصراع انطلاقًا من طريقتها في تعبئة المجتمع والاقتصاد، وكذلك بعزم جيشها وطريقته في تنظيم استعمال القوة. وانطلاقًا أيضًا من المعارضات والمقاومات التي يصادفها داخل الأمة نفسها.

التأثير في الرأي: إعادة النظر في الديمقراطية الأميركية

«أثناء الحرب، تمّ الاقرار بأنّ تعبئة الرجال والوسائل لم تكن كافية؛ كان لا بدّ من «تعبئة الرأي». فالتسلط على الرأي، كما على الحياة والأملاك أضحى في أيدٍ رسمية، لأن خطر الحرية فاق خطر تجاوز السلطة»، على ما كتب الأميركي هارولد دي. لاسويل عام ١٩٧٢ في «تقنية البروباغندا في عالم الحرب»، المؤلّف المؤسِّس لعلم الاجتماع النفعي لوسائل الإعلام[٢]. بعد الحرب مباشرة، رُفّعت مرتبة البروباغندا في الولايات المتحدة تحت عنوان «الإدارة الحكومية للرأي». ووطدت الموازنة التي وضعها من كانوا أسياد حملات الإقناع طوال الصراع، قصة قوة الصحافة الكلية الوهمية في صنع الرأي أو نقضه زمن السلم. وبما أن هذه الإجراءات

(١) E. JUNGER, *L'État universel. La mobilisation totale*, Gallimard, Paris, 1990, p. 109.

(٢) H. LASSWELL, *Propaganda Technique in the World War*, Alfred Knopf Inc, New York, 1927, p. 14.

كانت أيضًا موضع اختبار في صناعة الإعلان والعلاقات العامة الحديثة، عادت عليها الفكرة العالية الأداء نفسها بالنفع. وهيمن هنا التصوُّر السلوكي للمتلقّين، المتفاعلين وفق مخطط الحافز ـ رد الفعل، العاجزين عن التصرّف بخلاف الامتثال لـ«صوت السيّد».

وخضعت الموازنات، في المقابل، مع حساب الخسائر والأرباح، لرقابة الإعلام الصارمة التي مارستها لجنة الإعلام ـ لجنة كريل، تيمّنًا باسم الصحافي الذي رئسها ـ الهيئة الرسمية التي أُنشئت عام ١٩١٧ وتألّفت من ممثلي وزارات ثلاث كبرى ـ وزارة الخارجية والحرب والبحرية ـ إضافة إلى محترفين في صناعة الإعلان والصحافة. ومع هذا كثُرت خلال الحرب الاستنكارات الصادرة عن منظمات الدفاع عن الحريات الفردية ـ منها الاتحاد الأميركي للحريات المدنية المُنشأ آنذاك ـ والتي لم تتوقف عن إظهار الانحرافات المناهضة للديمقراطية والمطبقة غالبًا، إما بسبب الغموض بين البروباغندا و«الإعلام الرسمي» وإما عن طريق الاعتداء على حقوق الإنسان الذي سبَّبه تطبيق «قانون التَّجسس» عام ١٩١٧ و«قانون التحريض على الفتنة» عام ١٩١٨، مرسوم مزدوج يُجرّم انتقاد الحكومة الفدرالية ويسمح بترحيل الغرباء «غير المرغوب فيهم». وخّصت السلطة التنفيذية نفسها، من دون اللجوء إلى تكليف قضائي، بحقّ اعتقال كلّ «عدو غريب» ينتمي إلى البلدان المتنازع معها واحتجازه في معسكر اعتقال.

وتدخل هذه التدابير في إطار حلقة تقليدية بدأت عام ١٧٩٨ مع «القوانين ضد الغريب والتحريض على الفتنة». وسمحت هذه القوانين خلال الحرب العالمية الأولى بسجن ألف مواطن أميركي لإعلانهم معارضة الحرب، ومنع الرعايا الألمان من دخول واشنطن، أو الوجود على مسافة تقلُّ عن خمسة كيلومترات من الشاطىء. وتكررت التجربة. خلال الحرب العالمية الثانية، اعتُقل أربعون ألف ياباني، وسبعون ألف أميركي من أصل ياباني في المعسكرات. والمدافعون عن الحريات المدنية الذين شكوا مطلع الألفية الثالثة، الرئيس والحكومة والجيش لتجاوز السلطة لم

يخطئوا، إذ كشفوا آثار هذا التقليد لاستعمال التدابير غير القضائية في مخيم اعتقال «غوانتانامو باي».

وعن التوتر بين الاستثناء وحرية التعبير، كان المنظرون الأميركيون لحقبة ما بين الحربين أقلّه متحفظين، على ما يشهد مؤلّف لاسويل[1]. ما دوَّنه في المقابل الفكر السائد هو، من باب المفارقة، ما أظهره نظام تعليق الحريات في ما يتعلق بنتاج الإعلام خلال الحرب من ثغر في تنظيم وسائل الإعلام في زمن الحال السوية الديمقراطية. ينبغي التذكير بأن الحرب الكبرى «والمجتمع الكبير»، مجتمع العموم، عبارات ظهرت معًا وتتوضح بالتبادل. هذا ما يظهره، في وضوح، «الرأي العام» (١٩٢٢)، الذي أصبح، في سرعة، كتابًا منهجيًّا في كليات الصحافة وعلم السياسة الأميركية. مؤلفه، والتر ليبمان، شنَّ فيه حربًا على «العقيدة الأصلية للديمقراطية». من عمله كنقيب مندوب للبروباغندا بين جنود الحملة على الجبهة الفرنسية، حفظ ثلاثة دروس. أولًا أن «البروباغندا، بمعناها الدقيق، ومن دون نوع من الرقابة، تبقى مستحيلة. ولإدارة البروباغندا ينبغي وضع نوع من حدّ بين الشعب والحدث»، ومن ثم ضرورة التخلص من خديعة حرية التعبير المشتركة بين الجميع.

«مثال المواطن الكلي الكفاية، السيد، هو، في رأيي، مثال باطل. يستحيل بلوغه. والسعي إلى إدراكه مضل. وولّد الفشل في إنتاجه الصحوة الحالية»[2]. لذا يجب أخيرًا تنظيم وسائل الاتصال الجماهيرية وفق تعقيد المجتمع الكبير، وطابع الإعلام المتعدد الأبعاد، وتقدم المعارف التقنية. ومن أجل هذا، يجب الأخذ في الحسبان «الحاجة إلى وضع شكل من أشكال المعاينة بين المواطن العادي والبيئة الواسعة التي تحتويه»[3].

(١) H. LASSWELL, *Propaganda Technique in the World War, op. cit.*

(٢) W. LIPPMANN, *Public Opinion*, G. Allen and Unwin, Londres, 1922, p. 394.

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٣٧٨.

ويفيض بالكلام هارولد دي. لاسويل عندما يزكي استراتيجيات الإقناع كطريقة في الحكم زمن السلم، مجادلًا أن المجتمع الكبير مذرًّى (أو مجزَّأ حُبَيْبَاتٍ)، وأن المساحة الكبيرة المعطاة للحريات الفردية من المرجح أن تظهر غير مؤاتية للمصلحة الجماعية التي تكفلها الدولة. «إذا أراد الفرد أن يتحرر من السلاسل الفولاذية، عليه أن يقبل بالسلاسل الفضية»[١]. وينحصر دور وسائل الإعلام في التنبيه إلى كل ما يمكن أن يهدّد أو يؤثّر في سلّم قيم جماعة ما، أو أقسام تؤلفها. ومهمة وسائل الإعلام هذه نظّر فيها عالم الاجتماع في مؤلفاته اللاحقة تحت مفهوم «مراقبة البيئة الاجتماعية». وتنتج عن هذه الوظيفة التوافقية بقسم كبير وظيفتان أُخريان: إقامة صلة وصل بين مكونات المجتمع لإنتاج رد فعل لهذه البيئة، ونقل الإرث الإجتماعي[٢].

وأتت العبرة التي استخلصها إدوارد برنايز، مؤسّس صناعة العلاقات العامة الأميركية، وابن أخت فرويد، بعد انضمامه إلى لجنة «كريل» عام ١٩٢٨، بمنتهى الفظاظة: «إذا توصلنا إلى فهم آلية عمل العقلية الجماعية ودوافعها، ألا يمكننا السيطرة على الجماعات وتعبئتها كما نريد من دون أن تُدرك ذلك؟ [...] يلعب التحريك الواعي والذكي للآراء والعادات المُنظِّمة للجماعات، دورًا مهمًا في مجتمع ديموقراطي. فالذين يحركون هذا الجهاز الاجتماعي غير المنظور، يشكلون حكومة غير مرئية تسوس البلاد بلا ريب [...] ينبغي للأقلّيات الذكية، أن تخضعنا، في استمرار وانتظام، لدعايتها. [...] تحكمنا بفضل سلطتها الطبيعية، وقدرتها على صياغة الأفكار التي نحتاج إليها، والموقع الذي تحتله في البناء الاجتماعي. لا يهم كيف نتفاعل فرديًّا مع هذا الوضع، لأننا في الحياة اليومية، وإن تناولنا السياسة أو الأعمال، سلوكنا الاجتماعي أو قيمنا الأخلاقية، نكون في الواقع تحت سيطرة هذا العدد المحصور من الناس القادرين على فهم تطورات الجماعات الذهنية ونماذجها

(١) H. LASSWELL, *Propaganda Technique in the World war, op. cit*, p. 222.

(٢) H. LASSWELL, "The Structure and Function of Communication in Society", in L. BRYSON (dir.), *The Communication of Ideas*, Harper, New York, 1948.

الاجتماعية، وهم كسر ضئيل من الملايين المئة والعشرين من سكان البلاد. وهم الذين يتحكمون بخيوط اللعبة: يراقبون الرأي العام، يستغلون القوى الاجتماعية القديمة القائمة، يبتكرون طرقًا أخرى لربط العالم وتوجيهه»[١].

وكان مناقضًا تمامًا دفاع الفيلسوف جون ديوي عن وضع الذكاء موضع التنفيذ، وهو الذي، في السنوات نفسها، رأى في التربية مفتاحًا لمشاركة المواطن في إدارة المدينة والتداول العام، والركيزة لديمقراطية تتألف من مجموعات تُدار ذاتيًا، وفق نظام محلي، ثقافي أو صناعي، بهدف حل الأسئلة السياسية والاجتماعية، ليس في الولايات المتحدة فحسب بل في العالم أجمع[٢].

وبما أن المواطن العادي لم يكن قادرًا على المشاركة الفاعلة في المجال العام، كان الحيز الوحيد للتعبير الذي وفرته له «هندسة الموافقة» مجال الاستهلاك، إذ كان مؤهلًا شرعًا للمطالبة وممارسة سيادته وحريته في الاختيار. وكانت العقيدة التي تأسس عليها المشروع الفوردي، الذي حدد طريقة التنظيم الاجتماعي لحقبة ما بين الحربين، التكامل الجماعي للعمال مع عالم السلعة. وهو ما سماه المؤرخ ستيوارت إوين في كتابه الذي يحمل عن حق عنوان «قادة الضمير»، «المشاركة الجماعية في قيم السوق الصناعية الجماعية». هدف أسمى يختصره باستشهاد نقله عن كتاب مشهور نشرته كريستين فريديريك عام ١٩٢٩ تحت عنوان «البيع للسيدة المستهلكة»: «الاستهلاك هو الاسم الذي أعطي للعقيدة الجديدة؛ والمسلّم به اليوم، أن أعظم فكرة أعطتها أميركا للعالم، فكرة ترى أن الشعوب المكدّة ليسَتْ عمّالاً مُنتِجين فحسب، بل يمكن عدُّ هؤلاء جميعًا «مستهلكين» أيضًا... إدفعوا لهم أكثر لبيعهم

(١) E. BERNAYS, *Propaganda*, Ig Publishing, New York, 2004 (1928), p. 37; traduction française: *Propaganda. Comment manipuler l'opinion en* démocratie, Zones, Paris, 2007.

(٢) J. DEWEY, *Reconstruction in Philosophy,* Henry Holt, New York, 1920.

أكثر وتحقيق ربح أكبر، هكذا يفترض التحليل»[1]. يبين إوين جيدًا كيف تمَّ في هذا العصر تحويل الصناعي الرائد شخصًا إداريًّا، وكيف بدأ الاستهلاك، محصنًا بجهاز إعلاني وتقنيات إحصاء المشاهدين، يحلُّ بصفة كونه «التعبير الطبيعي للديمقراطية».

وما إن وقّعت الهدنة، حتى أظهرت ملاحقة «الحُمر»، (أي اليساريين، وإنما في شكل أوسع، الكثيرون من الأشخاص ذوو الأفكار الليبرالية) الدور المطلوب أن يؤديه في زمن الأزمة، تناسق الحملات المنددة بـ«عدو الأمة». في كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، أضرب عمال أحواض صناعة السفن في سياتل، مطالبين برفع أجورهم التي تقلصت أثناء الحرب، إضافة إلى خفض ساعات عملهم. تبعهم بعد ذلك عمال مناجم التعدين وعمال مصانع الفولاذ. فورًا، رفعت وزارة العدل ومكتب التحقيق الفدرالي شعار المؤامرة المدبَّرة من «الحركة الراديكالية» بهدف إسقاط الحكومة، وربطاها بـ«الخطر البولشفي». وشنت الشرطة مئات الغارات. وطُرد المضربون الأجانب. ولم تكن واقعة «ساكو وفانزيتي» إلاَّ واحدة من اللحظات المهمة لهذه العملية البوليسية وحماسة الرأي الوطني والمحافظ. فالجرائد الكبرى مثل «نيويورك تايمز» و«تريبيون» و«شيكاغو تريبيون» صمت آذانها أو أعطت دعمها للتدابير الحكومية[2]. وسارت صناعة السينما في الركب. عام ١٩٢١، تملك المخرج دافيد وارك غريفيث ميلودراما «اليتيمتان» لأدولف دنييري، التي تحكي قصة شقاء امرأتين في باريس زمن الثورة الفرنسية. كان الفيلم، أولًا، رؤية سياسية. بان الرعب الثوري كأنه تجلي البولشفية، كما كُتب في الكلام المدون على الشاشة. وعلى ما لحظ أحد النقاد: «غريفيث، وبدقة متناهية، رفع جمالية الفاعلية الروائية إلى أعلى درجاتها لتستغل الفرد طوعًا، وتدمجه بجماعة ليحذر في آن من الجمهور الذي يُفهم

(١) S. EWEN, *Captains of Consciousness: Advertising and the social Roots of the Consumer Society,* Mc-Graw-Hill, New York, 1976, p. 22; traduction française: *Consciences sous influence*, Aubier-Montaigne, Paris, 1983.

(٢) J. ARONSON, *The Press and the Cold War*, The Bobbs-Merrill Co., New York, 1970.

ويُصوَّر كأنه كيان عضوي خطر وغير قابل للانضباط. أخرج غريفيث كذلك بعض الأساطير السياسية الأميركية بحماسة شخصية»[1].

وكان من نتائج الحرب العالمية الأولى أيضًا، أن حثت حكومة الولايات المتحدة على إقامة رابط للمصالح دائم بين رجال الأعمال والجيش. وما إن انتهت الحرب حتى بدأ مشروع تكامل بين الإنتاج الصناعي والمتطلبات الاستراتيجية. وعليه، وبمبادرة من البحرية الأميركية، وكانت آنذاك السلاح الأقوى، تشكّل احتكار القلة انطلاقًا من ثلاث شركات كبرى في قطاع الاتصالات عن بُعد، تتوزع مختلف أجزاء الإنتاج والخدمات الهاتفية والهاتف اللاسلكي، على مستوى الوطن والعالم، ومع ممثلين للحكومة في مجلس إدارتها. وكان الهدف التصدي للهيمنة، وهو ما بان واضحًا خلال النزاع مع المملكة المتحدة وأسطولها في مجال الاتصال اللاسلكي. تقنية فتحت المجال للسيطرة على شبكات الاتصال كقاعدة للقوة. وأسلوب تعاون بين المجموعة الصناعية وحاجات الدفاع الوطني، ستعززه الحرب العالمية الثانية، وتضفي عليه الحرب الباردة طابع المؤسسة الرسمية.

ولادة التكنوقراطية

رسمت الحرب ملامح الطريق نحو سياسة التنظيم العلمي للإنتاج عبر صقل تقنيات «اقتصاد الحركة»، وهي مجموعة إجراءات من المراقبة والقياس للجسم أثناء العمل. طبعًا، بدأ يُمهَّد لاقتصاد الحركة في شكل واسع منذ أواخر القرن التاسع عشر، مع التفكيك الرصدي الدقيق لحركات العدّائين والعسكريين والعمال، الذي باشره إتيان جول ماراي وفريقه في البحث الفيزيولوجي، وكذلك من خلال تجارب في

(١) J.-F. RAUGER, "Quand D. W. Griffith s'emparait de la Révolution français", *Le Monde,* 5 juillet 2006, p. 26.

المعامل أطلقها إف. دبليو. تايلور وتابعها تلاميذه (من مثل فرانك جيلبرث، أول من أرفق كاميرا مع الكرونومتر لقياس الوضعيات المتتابعة للعمال وهم يصنّعون إحدى القطع). لكن المجهود الحربي أعطى طابع الأولوية القصوى للمعارف الجسدية والنفسية على «محرّك الإنسان». وحساب علم الآلة العملي في شأن الإنفاق الأمثل للطاقة أسهم، في آن، في اختبار سرعة ردود فعل المدفعيين ومهاراتهم في الحرب، كما العمال في مصانع العتاد. وساعدت الأداة التقنية النفسية في تعبئة الطيارين، وسائقي الشاحنات وعمال الراديو. وانكب علم نفس مشاعر المحاربين على التعب المرضي والعصبي. وبفضل أدوات قياس حركات التنفس والنبض، أمكن استنباط «مؤشر قابلية التعب» الذي يحدد درجة الإرهاق وفقدان الطاقة الذهنية لإنتاج رد الفعل واتخاذ القرارات(١).

يترابط منطق «إدارة الرأي» مع مبادىء «الإدارة العلمية» لورشة العمل التي طبّعها الاتحاد المكرس بين النقابات وأرباب العمل، على رغم المعارضات المتفرقة، خلال الحرب العالمية الأولى، في محيط دمغه تعليق حقوق الإضراب والاعتراض، بسبب الحال الطارئة. وبين الحربين ظهرت التكنوقراطية كـ«اقتصاد» جديد للسلطة. آنذاك نُقِلت في الولايات المتحدة قواعد «الفاعلية» و«الكفاية» وأهدافهما إلى بروتوكولات الإدارة العامة. يشير المصطلح الأول إلى «محصول العمل أو سرعة نجاح عمليةٍ أو مشروع ما»، والثاني إلى «الاستعمال الأمثل للموارد المالية والإنسانية والمادية»(٢). وعلم السياسة الناشىء، الساعي إلى التحرر من التاريخ الذي يحصره فيه التنظيم الجامعي، اعتمدهما معيارين لـ«علم الديمقراطية» و«علم الدولة»، فبات ممكنًا قياس أداء الأعمال وتقويم النتائج. ودفع التكوين التكنوقراطي إلى برنامج

(١) A. RABINBACH, *the Human Motor. Energy, Fatigue, and the Origins of Modernity*, Basic Books, New York, 1990.

(٢) *Cf*, Le glossaire du Bureau de la traduction des services du governement du canada sur "les valeurs et l'éthique du management" (<www.transtations. gc.ca>).

إرادي واسع مبني على اعتقاد ثلاثي: القضاء على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، توسيع الإنتاجية من خلال العلم، إعادة العزم للتكنولوجيا[١].

وإن ظهرت كلمة «تكنوقراطية» عام ١٩١٩ في مجلة «الإدارة الصناعيَّة» بقلم مهندس ومبتكر من بركلي (كاليفورنيا)، هو وليم هنري سميث، فهي لم تفرض نفسها فعلًا إلا بفضل أزمة العام ١٩٢٩. آنذاك أفرزت التكنوقراطية يوتوبياتها. وعليه، كانت فكرة هوارد سكوت الكبيرة، وهو من عمَّم الكلمة شعبيًّا، استعمال العلوم الفيزيائية مباشرة لحل المشكلات الاجتماعية. وللوصول إلى ذلك، يُفترض تحقيق بحث ضخم عن مصادر الطاقة في الولايات المتحدة بهدف تحديد المجالات القارية الواسعة التي يجب أن توضع تحت مراقبة التقنيِّين الكلية. وههنا، مقتطف من كتاب سكوت الصغير الذي نشر عام ١٩٣٣ تحت عنوان «مدخل إلى التكنوقراطية»، فغدا «كتيِّبَ صلاة» لمجموعة من «التكنوقراطيين» تضم اقتصاديين ومهندسين وفيزيائيين، يعتمد لغة خشبية، و«شعارات جديدة» سابقة لأوانها، وعلاجًا ناجعًا للطاقة: «المورد المادي داخل النطاق القاري المُراقب تكنولوجيًّا سيكون الطاقة الصافية المتوافرة بالإرغ (وحدة قياس الطاقة وكمية الحرارة)، يتم تحويلها بحسب قيمة الاستخدام والخدمات، بعد حسم تكاليف الاستخراج وصيانة التجهيزات والآلات في المساحة موضع البحث»[٢]. إذا تمّ احتسابها على هذا النحو، ينبغي لموارد الطاقة، على ما يشرح سكوت، أن تسمح بالاكتفاء بأسبوع عمل من أيام أربعة، وساعات أربع في اليوم.

ذكر الفيلسوف أنطونيو غرامشي مطلع العام ١٩٣٣ أن «الهيمنة تولد في المصنع»، ويعني بذلك أنّ الفوردية (يُماثل بها «الأمركة») لا تحمل معها، فحسب،

(١) C.S. MAIER, "Between Taylorism and Technocracy, *The Journal of Contemporary History*, 6, n°2, 1970.

(٢) Cité inG. FRIEDMANN, "Les technocrates et la civilisation technicienne", In G. GURVITCH, *Industrilisation et technocratie*, Armand Collin, Paris, 1949, p. 51.

طريقة جديدة لإنتاج السلع، وتنظيمًا منهجيًّا لنظام الإنتاج، وإنما تحمل أيضًا نموذج مجتمع، ونمط حياة معينًا، وطريقة معينة في التفكير وإدراك الحياة[١]. وهو، إلى ذلك، ذو نزعة عالمية. وهو فعلًا المعنى الذي تعطيه إياها الـ«ديستوبي»، هذه الروايات الخيالية التي تتصور مجتمعات يسيطر عليها الشر، والتي استدلت، بين الحربين، من المفاعيل الأنتروبولوجية على مشروع شامل في المراقبة المبرمجة للأفراد. هذا ما فعله الروسي إفغيني زامياتين (١٨٨٤ ـ ١٩٣٧) في «سكان الجزر»[٢]، القصة التي نشرها في سان بطرسبرغ عام ١٩١٨ لكنه كتبها بعد إقامة طويلة في إنكلترا الصناعية: إنتاج متسلسل للفرد، عبادة وثنية للسرعة، كون نُزعت عنه الصفة الإنسانية، جحيم مُبرّد في مجتمع تسيطر عليه الآلات الكبيرة، أكانت التقنية، أم الدولة أم الدين. «كلهم متشابهون، كالأزرار، كسيارات الـ«فورد»، كعشرة آلاف عدد من جريدة تايمز». حكمة الأرقام، والساعات والسكك الحديد. الانتظام وفق «مبادئ الخلاص الإجباري».

عام ١٩٢٠، أنهى زامياتين عملًا آخر مضادًا لليوتوبيا، «نحن الآخرون»، تمامًا في الوقت الذي عزمت فيه السلطة السوفياتية تبنّي المبادىء التايلوريَّة للتنظيم العلمي في العمل لتطبيق الاقتصاد المُخطّط[٣]. فنُشرت بالإنكليزية عام ١٩٢٧ بمبادرة من اللغوي رومان جاكوبسون، وانتظرت الطبعة الأصلية، بالروسية، سقوط جدار برلين. وبين الحرية من دون سعادة والسعادة من دون حرية، اختار بناة «الدولة الواحدة» التي تفرض واجب التوافق، العبارة الثانية. كانت الطريقة الوحيدة لتخليص الإنسان من الجريمة، تخليصه من الحريَّة. «نحن الآخرون»، جسم بألف رأس، لأن الفرد لا يحمل اسمًا. كل واحد يتمثل برقم ويسرّه أن يكون جزيئية، أو ذرَّة، أو بَلْعمة. في داخل كل فرد من «نحن الآخرون»، ضابط للنغم غير مرئي، إنسان آلي وفونوغراف. في

(١) A. GRAMSCI, *Quaderni dal carcere,* Einaudi, Turin, 1974, n°1, note 61. Cf aussi A. GRAMSCI "Américanisme et fordisme" (1929), *Cahiers internationaux* no 80, septmbre - octobre 1957.

(٢) E. ZAMIATINE, Les Insulaires, L'Age d'homme Lausanne, 1983.

(٣) E. ZAMIATINE, *Nous autres,* Gallimard, Paris, 1971.

هذا المجتمع العالمي الحضري، الخالي من الأرياف والفلاحين، تُقطّع الحياة وفق «جدول الساعات». ينحصر الإرث الأدبي بدليل السكة الحديد والكتاب المقدس الذي يمثله كتاب «مبادئ الإدارة العلمية» (١٩١١) لمؤلفه إف. دبليو.تايلور. خطأ الأخير الوحيد أنه لم ينجح في تحديد الوقت بالدقيقة طوال ساعات النهار الأربع والعشرين. هذا ما نجح فيه في المقابل المجتمع الجديد. وللتخلص من المرض الحقيقي، «المخيلة»، يجب أن يخضع أعداء السعادة لـ«العملية الكبرى»، جراحة فصوص المخ التي تحول الدماغ كرونومترًا. وتنتفي الرغبة والشفقة والحب. ليس نبل المشاعر إلا حكمًا مسبقًا من الزمن الإقطاعي. ولكن، كما في «سكان الجزر»، يمكن أن يندس «جسم غريب» في إطارات الآليات. في «نحن الآخرون» ها هم الـ«مِفي» (تصغير مفيستو أي الشياطين) يقاومون. خارج حدود موجات التوتر العالي التي تحمي عالم الظواهر المصطنعة حيث تقوم صومعات «نحن الآخرون»، يعيشون عراة، في تماس مع الطبيعة. على رأسهم امرأة مُتحرّرة، ا-٣٣٠. بين القوَّتيْن اللَّتين تقودان العالم، الأنتروبيا (القصور الحراري) والطاقة، اختاروا الثانية لأنها تدمر هدوء التوازن الهانئ وتميل إلى الحركة الدائمة المؤلمة. هم مقتنعون بعدم وجود «ثورة أخيرة» إلا في رؤوس الفلاسفة ـ الرياضيين، لأن الحياة لا تكمن إلا في الاختلاف: «الاختلاف في الحرارة، الاختلاف في الطاقة. وإذا سيطرت الحرارة أو البرودة نفسها في كل الكون، وجب تحريكهم (الآخرون) لتوليد النار، والانفجار، والجحيم. ونحن سنحركهم».

وستصير روايات زامياتين نموذجًا أصليًّا للقصص اللاحقة المضادة لليوتوبيا. وقد تجسد علم تحسين نسل السعادة الإنسانية في مركز ترخيم المجتمع الفوردي أو التايلوري وتجديده في «أفضل العوالم» (١٩٣٢) للبريطاني ألدوس هكسلي. وتدخل التقنيات في تقويم الجسم والعقل، على غرار عقار الحقيقة الذي اخترعه المهندس كال في رواية «كالوكايين» (١٩٤٠) للسويدية كارين بوي. في كل مكان،

يسود السلطان الكامل للدولة العالمية أو الدولة الوحيدة، المرتكزة على مراقبة البعض للبعض الآخر، لتؤسس الوشاية عقدًا مدنيًّا. رؤية أوصلها «الأخ الأكبر» في رواية «١٩٨٤» لجورج أورويل إلى حدها الأقصى وقد كتبها عام ١٩٤٨[١].

الحرب الخاسرة، مختبر مبكر للاستثناء الدائم

في الجردة التي قام بها بين الحربين منظرو النازية عن أسباب هزيمة الجيش الأمبراطوري، حلّت مسألة البروباغندا في المرتبة الأولى. «الشعب الألماني، على ما كتب أوجين هاداموفسكي، لم يخسر في ساحة المعركة. انهزم في معركة الكلمات ولأن روحه قد انكسرت. أُرسل الألمان إلى هذه المعركة الرهيبة مع شعار ليس إلاَّ، فيما الأمم العدوة حملت السلاح «ضد الهون [Huns، إحدى التسميات التي تطلق على الشعب الألماني]»، و«من أجل السلام العالمي» و«عصبة الأمم» [...]. ويعرف اليوم طلاب المدارس أننا لم نقاتل في حرب عسكرية فحسب، لكننا كنا معرضين لحرب اقتصادية، وهذه الأخيرة، بالترافق مع أسلحة البروباغندا (الحرب النفسية) سببت في النهاية سقوطنا»[٢]. عند الانسحاب من جبهة المارن في تموز/ يوليو ١٩١٨، تحدَّثت القيادة الألمانية العليا عن «انهيار عام»، من دون أن تتفادى ذلك: «ألمانيا مبهورة بالبروباغندا العدوة كما الأرنب مع الجزرة»[٣].

كان لتركيز الحزب النازي على عمليات البروباغندا دلالة عميقة خصوصًا

(١) A. HUXLEY, *Le Meilleur des Mondes*, Le Livre de poche/Plon, Paris, 1974; K. BOYE, *La Kallocaïne*, Ombres, Toulouse, 1984; G. ORWELL, 1984, Gallimard, Paris, 1950.

(٢) H. KUMATA et W. SCHRAMM, "Propaganda Theory of the German Nazi", in W.E. DAUGHERTY W. E. et M. JANOWITZ, *A Psychological Warface Casebook,* Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1955, p. 48.

(٣) G.G. BRUNTZ, "Allied Propaganda and the Collapse of German Morale in 1918", in W. E. DAUGHERTY et M. JANOWITZ, *A Psychological Warfare Casebook, op.* cit., p. 96.

بعدما علقت هذه الخسارة في ذاكرة المنظِّرين. ومنذ العام ١٩٢٥، عرض هتلر في «كفاحي» فكرته المبتكرة للسلاح الرمزي. على المستوى الداخلي، هو وسيلة لتمكين قبضة الدولة على حياة المواطنين كاملة عن طريق خلق «مجتمع التضحيات الأوحد» (الجماعة التصالحية). اقتبس لذلك، وفي شكل واسع، من مصادر علم نفس الجماهير. وانتحل منها حتى النماذج عن طبيعة الجماعات الكبيرة الأنثوية المكبوتة المشاعر[١]. على الصعيد الدولي، هي أداة استراتيجية لـ«حرب نفسية» تمهد لتدخل الجيوش. ابتكرت ألمانيا النازية المصطلح حتّى. وهذا ما يفسر أن العبارة، إذا جاز التعبير، أصبحت أثناء الحرب العالمية الثانية، مُحرَّمة من قبل قوّات الجيوش الحليفة الخاصة، التي لجأت إلى مصطلحات من مثل الحرب السياسية، حرب البروباغندا، الحرب من أجل أرواح الناس، حرب الأعصاب، الاعتداء غير المباشر، وحتى «الاتصالات الدولية». وستبقى حتى عتبة الحرب الباردة. لكن إدراك الحرب النفسية بمثابة حافز للتعبئة الكاملة لا يتضح إلا من ضمن نظرية الدولة.

«الدكتاتورية الصامتة». هكذا وصف أحد المؤرخين الطريقة التي اعتمدتها الأمبراطورية الألمانية في تنظيم مجتمع التعبئة الشاملة أثناء الأعمال الحربية[٢]. وما بين الحربين، بذل الاستراتيجيون العسكريون ومشرعو القوانين جهدهم لاستخلاص الدروس منها لزمن السلم. وشقت فكرة سيطرة السلطة الكلية المعرفة طريقها في مؤلفاتهم. «الحرب، على ما كتب الجنرال إريك ليدندورف، مؤلف كتاب «الحرب الشاملة» (١٩٣٦)، هي أسمى تعبير لإرادة عيش العرق، ويجب على السياسة أن تخضع لمسار الحرب. [...] وبما أن الحرب هي الامتحان النهائي لبلد ما للحفاظ على وجوده، ينبغي للسياسة الشمولية، من أجل ذلك خصوصًا، أن تهيئ في زمن السلم خطط الاستعدادات الضرورية التي يفرضها الصراع من أجل حياة الأمة في وقت

(١) A. HITLER, *Mein Kampf*, Reynal & Hitchcock, New York, 1939, p. p.237.

(٢) M. KITCHEN, *the Silent Dictaforship: the Politics of the German High Command under Hinderburg and Ludendorff 1916 - 1918*, Holmes & Merier, New York, 1976.

الحرب، وأن تعزز أسس هذا الصراع من أجل الحياة بأقصى شدة بحيث لا يمكنها أن تتزعزع في خضم الحرب»[١]. «يجب التخلص من كل نظريات كلوزويتز»، على ما شدد رئيس الأركان السابق هذا. ويجدر التذكير بأن الحرب، بحسب كلوزويتز، لها «لغتها الخاصة وليس منطقها الخاص... وعليه، لا يمكنها إذًا تتبع قوانينها الخاصة، وإنما يجب عدُّها جزءًا من كلٍّ يختلف عنها، وهذا الكلُّ هو السياسة»[٢]. كعمل من أعمال العنف، ليست الحرب إلا وسيلة، آداة تُستخدم «لإجبار الخصم على الخضوع لإرادتنا».

لكن طابع السياسة تغيّر مع تغيُّر طبيعة الحرب. الحرب الشاملة واستراتيجيتها للتعبئة العامة لا تعرفان إلا العداوة والصدمة القاتلة للجيوش. هذا المفهوم لـ«السياسة» له نظيره في فكرة عالِم السياسة كارل شميت القريب من الحزب النازي، وقد تصورها في إطار مواجهة بلا هوادة بين «أصدقاء» و«أعداء».

وإذا كانت مسألة معرفة كيف «يجب على الدولة السيطرة على الحرب» تتردد بطريقة استحواذية في مؤلفات الكتّاب الألمان لحقبة ما بين الحربين، فالسبب، على ما أشار، عام ١٩٣٠، الفيلسوف والتر بنجامين، الناقد القاسي لـ«الحرب الأبدية» التي يرجونها، أن الحرب التي انتهت لتوها كانت، بالنسبة إلى ألمانيا، «شيئًا خاصًّا»: «فهي ليست حرب معارك بالأسلحة فحسب، بل الحرب الخاسرة أيضًا. وأكثر من ذلك، وبمعنى خاص، هي الحرب الألمانية»[٣]. أطلق انهيار سلطة الدولة في مواجهة الحرب عنان «نظرية الحرب الروحانية». الحرب كعبادة وتأليه. نظرية تحتم على الدولة أن «تتكيف في تركيبها ومواقفها مع القوى السحرية المرغمة على تجييشها وقت الحرب، وأن تُظهر أنها جديرة بها. وإلا فهي لن تنجح في استغلال

(١) E. LUDENDORFF, "La guerre totale", in G. CHALIAND (dir.), *Anthologie mondiale de la stratégie. Des origines au nucléaire,* Laffont, Paris, 1990, p. 1215.

(٢) C. VON CLAUSEWITZ, *De la guerre,* Minuit, Paris, 1955, p. 703-704.

(٣) W. BENJAMIN, "Théories du fascisme allemand", *Interférences*, 1981, n°1, p.30.

الحرب لغاياتها الخاصة»[1]. «هو إيمان عالمي بالموت مع تصوراته البائسة التي تتحرك في سرعة مثل مسخ بألف قائمة». هذا الإيمان جعل الحرب تصير مرادفة لإنكار القانون الدولي. بالفعل أبرزت الحرب الشاملة الأولى، التي كانت بلا هوادة، إنكار قانون الحرب الدولي الذي أرسى قواعده رجال القانون والمناضلون من أجل السلام منذ العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر. فاللجوء إلى غاز الخردل الذي لا يميز بين العسكريين والسكان المدنيين مثال على ذلك. «عندما ينتفي التمييز بين السكان المدنيين والسكان المقاتلين ـ تمييز ألغته فعلًا حرب الغازات ـ يختفي كذلك الأساس الأهم للقانون الدولي. [...] كل حرب مستقبلية ستصبح في الوقت نفسه ثورة عبيد توقد نارها التقنية [...] تكفي ملاحظة البرودة التي يتناول بها [منظرو الحرب الألمان] فكرة حرب المستقبل من دون ربطها بأدنى فكرة ملموسة. هؤلاء الذين هيأوا هكذا الطريق لـ«القوات المسلحة» يدفعوننا إلى التفكير أن البزة العسكرية كانت هدفهم الأسمى الذي طمحوا إليه من كل قلبهم، ونسبة إليه، تحل الظروف اللاحقة التي فرضتهم إلى الواجهة في مركز ثانوي جدًّا»[2]. نص نبوي إذا نظرنا كيف استُخدمت في الحروب اللاحقة القنبلة الذرية، الجيل الجديد من الأسلحة الكيميائية (الفوسفور الأبيض، النابالم، الخ...)، والقذائف الانشطارية، والذخائر والألغام المضادة للأشخاص.

وطغت فكرة الضرورة الهيكلية في تقليص «الحرية الفردية» للسماح بنشر الطاقة الكامنة لـ«الدولة العالمية» على تحليلات إرنست جونجر، وهو كاتب مفتون بالحرب، التزم طوعًا الجانب الألماني، واعتقد أن «دولة الحرب» يجب، من الآن وصاعدًا، أن تدفع نموذج التنظيم الكامل للمجتمع. وظن أيضًا أن بوادره بدأت تظهر في تطور موازين القوى الدولية. «وهكذا في الكثير من الدول ما بعد الحرب، على كتب عام ١٩٣٠، يمكننا ملاحظة مدى تطابق أساليب التنظيم الجديدة مع

(١) المصدر السابق نفسه ص ٣٤.
(٢) المصدر السابق نفسه ص ٢٦ - ٢٨.

نموذج التعبئة الشاملة. ولنأخذ هنا على سبيل المثال بعض الظواهر من مثل تزايد القيود المفروضة على «الحرية الفردية»، علمًا أن هذه المطالبة كانت أصلًا إشكالية. ونستطيع أن نتصور أن كل البلدان، إذا طمحت إلى أداء دور على الساحة الدولية، ستُجبر على التطرف بهذه القيود إذا أرادت أن تكون قادرة على إطلاق عنان نوع جديد من القوى»[١].

ومنذ العام ١٩٢٠، عرّف بحث «الدكتاتورية» للمُنظر في القانون كارل شميت سيادة الدولة بأنها القدرة على اتخاذ القرار بالتشدد، وتعليق المعايير العاديّة في السلوك من أجل إطلاق القوى والوسائل للخروج من الأزمة بطريقة تؤمّنُ لها البقاء[٢]. استبقت نظرية دولة الاستثناء هذه الأسلوب الذي اعتمده الرايخ الثالث للبقاء في السلطة عبر تعليق النظام الدستوري الشرعي، في استمرار. دستور جمهورية فيمار، النظام الذي سبقه، لم يُلغ قط. وضعه الفوهرر بين قوسين، أربع سنوات، منذ وصوله إلى السلطة، في شباط/فبراير ١٩٣٣. هذا التعليق للقانون الذي يضمن حق المواطنين في الإعلان عن تجاوزات السلطة تجدَّد بمرسوم، منهجيًّا، كل أربع سنوات، بحيث أصبح معه النظام دولة استثناء أو طوارئ مستمرة.

يكمن انحراف دولة القانون وتقهقرها في التالي: ماثلت الشرعية القائمة القانون بالضرورة. وفي منطق هذا التشابه، عدَّ قانونيُّو هتلر أن الدولة النازية هي دولة القانون. ليس لأن الدستور لم يُلغَ فيها فحسب، ولكن لأن «قانون الفوهرر» أصبح شرعية الدولة الجديدة أيضًا.

أعادت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وحال الاستثناء التي سببتها الحرب الشاملة على الإرهاب إلى الواجهة مؤلف كارل شميت. واستخدمت الفلسفة السياسية

(١) E. JUNGER, *L'État universel. La mobilisation totale, op. cit.*, p. 110-11.

(٢) C. SCHMIT, *Die Diktatur*, Duncker & Humblot, Munich, 1928.

نظريته، من اليسار ومن اليمين على حدٍ سواء، من دون أن تحظى بإجماع[١]. ولكن مع التركيز المفرط على هذه النظرية، ينسى البعض أن الاستراتيجيين الأميركيين، من جهتهم، بفضل الحرب على قوى المحور الذي أنشأته ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، واليابان، ثم وبفضل الحرب الباردة، كان لهم متسع من الوقت لإعداد عقيدتهم الخاصة عن الحرب الشاملة.

«باتت النضالات التي تقودها الأمة لا محالة صراعات بين الخير والشر، وحملات صليبية ضد الخطيئة والشيطان. لا يمكن الانتصار في الحروب الحديثة إلا في جوٍّ من الوهم غير واقعي»، على ما تكهن نيكولا جون سبيكمان غداة نكبة بيرل هاربر في إحدى أولى الدراسات الجيوبوليتيكية الأميركية والتي قاربت مستقبل استراتيجية الولايات المتحدة كقوة عالمية[٢]. وستضفي هذه الأصولية التي تصل إلى الحدّ الديني على الحرب الباردة طابع الصراع «الأيديولوجي» أو «النفسي».

(١) Cf. G. AGAMBEN, *État d'exception,* Seuil, Paris, 2003; J.C. MONOD, *Penser l'ennemi, Affronter l'exception. Réflexions critiques sur l'actualité de Carl Schmit,* La Découverte, Paris, 2007.

(٢) N.J. SpyKman, *America's Strategy in World Politics. The United States and the Balance of Power,* Harcourt, Brace & World Inc, New York, 1942, p.38.

٢

السيطرة/ التهدئة

٤

الحرب الباردة

ومذهب الأمن القومي

ما هو الأمن القومي؟ هو مفهوم له «قوة تعويذة»، انطلق عشية الحرب الباردة، وبلغ ذروته مع الرئيس ريتشارد نيكسون، على ما كتب عام ١٩٧٣، المستشار القديم للرئيس جون إف. كينيدي، المؤرخ أرثر إم. شلزينغر في كتابه «الرئاسة الأمبريالية». تعويذة هذه العبارة أنها بلغت حدًّا «استحال معه كلُّ تحليل نقدي» ليظهر «السؤال وقحًا، لئلا يُقال غير وطني، عمّا يعني «الأمن القومي» تحديدًا»[١]. «هو اللغة الخاصة لكل ما يرتبط بال أمبراطورية»، على ما أضاف جوزف كومبلن في مؤلَّفه، الصادر بعد أعوام ثلاثة، عن أيديولوجية الأمن الوطني ومفاعيلها الحقيقية في أميركا اللاتينية. «رمز» يحمل كل «القيم الروحانية للأمبراطورية نفسها». يكمن الأمن القومي في «هذه القيمة التي يُحكى عنها طوال الوقت، والتي ليست في حاجة إلى شرحٍ أو برهان: هو المتقدم على كل تبصُّر وكل بحث، المفروض ضمنًا والذي يُفتَرَض بالجميع أن يعيه جيدًا»[٢].

---

(١) *Cf.* A. M. SCHLESINGER, *The Imperial Presidency*, Houghton Mifflin, New York, 1973; trad. fr: *La Présidence impériale,* PUF, Paris, 1976, p. 443.

(٢) J. COMBLIN, *Le Pouvoir militaire en Amérique latine. L'idéologie de la sécurité nationale*, Jean-Pierre Delarge, Paris, 1977, p. 80.

وأخيرًا، أثار المؤرخ ديفيد راينولدز، بعد سقوط جدار برلين مباشرة، في دراسة عن أصول الحرب الباردة، فكرة أن الأمن القومي يجب أن يُقرأ مثل «إنجيل» ينشّط مشروع العقيدة الخلاصية الذي تقدم به الرئيس ويلسن أواخر الحرب الكبرى لإعادة تشكيل النظام العالمي، بحيث «تستطيع الولايات المتحدة، ويتوجب عليها، أن تستعمل قوتها لتصدير القيم الليبرالية والرأسمالية والديمقراطية والمناهضة للاستعمار»(١).

«العدو الشامل»، النسخة الأولى

من الحملة العنيفة ضد الشر

أصبح الأمن القومي معيارًا معصومًا من الخطأ يسمح برسم الخط الفاصل بين الصديق والعدو، الخير والشر، الفضيلة والخطيئة. معضلة دعت استراتيجيات الحرب الباردة في الردع والإقناع إلى الانحراف بكل الأشكال، لتلتبس معها، من فرط قلب الكلمات وتحريفها، المصالح الشخصية والقيم العالمية، الأمن والحرية، الكذب والحقيقة، السر والشفافية. يصعب في هذا الشأن عدم تذكر وظيفة لغة جورج أورويل الجديدة في «١٩٨٤»: «إنها تزيد فقرًا كل سنةٍ بدلًا من أن تغتني. كل تقليل [للكلمات] يعدُّ ربحًا، إذ كلما ضاق مجال الخيار، خفّ التوق إلى التفكير»(٢).

كلّ ما لا ينتمي إلى معسكري، هو ضد معسكري. عن هذه المعادلة سأل شلزينجر عندما ربط بين ممارسات «الرئاسة الأمبراطورية» السيادية وتلك التي نسبها الاقتصادي ومؤرخ الاقتصاد النمسوي جوزف شومبتير إلى الأمبراطورية الرومانية:

(١) D. REYNOLDS, "The European Dimension of the Cold war", in M. P. LEFFLER et D.S. PAINTER (éds), *Origins of the Cold War, An International History,* Routledge, Londres, 1994, p. 132.

(٢) G. ORWELL, 1984, Gallimard, Paris, 1950, p. 434.

«لم يكن هناك زاوية معروفة في العالم ولم يُزعم أن المصالح فيها كانت مهددة أو مُهاجَمة فعلًا. وعندما لم تكن مصالح روما، كانت مصالح حلفاء روما؛ وإذا لم يكن لروما حلفاء، وجب اختراعهم. وعندما كان يستحيل تصور أي مصالح يُحكى عنها، والحال هذه، قيل إن الشرف القومي هو الذي أُهين. هاجم روما دومًا جيران سيِّئو القصد، وكانت دومًا في صراع لتأمين مجالها الحيوي. كان جمع من الأعداء يعيث فسادًا في العالم بأسره، وكان من واجب روما الواضح أن تحد من مخططاتهم العدوانية بلا ريب»[1].

أدخلت العقيدة معنى الطابع العالمي على الحقل الجيوسياسي. وسيُستعمل مذذاك لتحديد عدوّ «العالم الحر» وضربه. ويشهد على ذلك هذا المقطع المأخوذ من نداء الرئيس أيزنهاور إلى الأمَّة عام ١٩٥٣: «الصراع الذي تخوضه الحرية هو بصريح العبارة صراع شامل وعالمي [...] هو صراع سياسي. صراع علمي [...] صراع ثقافي. [...] صراع روحي. [...] لأن هذا الصراع الشامل، بالمعنى العميق، لا يراهن لا على الأرض، ولا الغذاء، ولا السلطة، وإنما هو من أجل روح الإنسان»[2]. وهو شامل أيضًا لأن أهميته لمستقبل العالم تطمس الخط الأخلاقي الفاصل. فالغاية تُبرّر الضربات كلها. وأثبت تقرير لجنة هوفر عن إعادة تنظيم الدولة هذا الواقع بعد ثلاثة أعوام. «بات واضحًا أننا نقاتل عدوًّا شرسًا، هدفه المعلن السيطرة على العالم بأي وسيلة وثمن ممكنين. القواعد المقبولة في السلوك الإنساني إذًا لا تطبق. إذا أرادت الولايات المتحدة البقاء يجب إعادة النظر في مفاهيم «اللعب النظيف» الأميركية القديمة. يجب أن نطوِّر أجهزة التجسس ومكافحة التجسس. ينبغي أن نتعلم زعزعة أعدائنا وتدميرهم وعرقلتهم بوسائل ذكية، ومتطورة وذات أداء عال، تفوق تلك المستخدمة ضدنا. لذا قد يكون ضروريًّا إعلام الشعب الأميركي ذلك،

(١) J. SCHUMPETER, cité in A.M. SCHLESINGER, *The Imperial Presidency,* op. cit., 194.

(٢) *In* M. DYER, *The Weapon on the Wall. Rethinking Psychological Warfare*, The John Hopkins Press, Baltimore, 1959, p. 25.

ليعي هذه الفلسفة المخالفة جوهريًّا، ويدعمها»[1]. هكذا أُقرت شرعيَّة دولة الاستثناء الدائم. وقد ظهرت، خلف بلاغة الإنجيل الجديد، نصوص مؤسساتية رسمية واسعة تربط المدني بالعسكري.

كان للأمن القومي، منذ العام ١٩٤٦، «ماكينته للبروباغندا» بحسب تعبير السناتور جاي. وليم فولبرايت، الذي دأب طوال سنوات الحرب الباردة على مهاجمة مناهضة الشيوعية البدائية للصليبيين الجدد «والحقائق الواضحة بنفسها» والتي تحملها «المفردات الوطنية». ليس «عن الحياة والحرية والسعادة» فحسب، ولكن عن «عدد كبير من المسائل الشخصية والعامة، بما فيها الحرب الباردة»[2]. ويتألف محور جهاز البروباغندا من: كليّة الحرب الوطنية ـ القطب الثقافي لاستراتيجية الولايات المتحدة الشاملة المعادل لكلية الدفاع لحلف شمال الأطلسي في روما، أو كلية الدفاع الملكية في لندن ـ والكلية الصناعية للقوات المسلحة، وهي كلية تطبيقية. وتستقبل المؤسَّستان للتدريب على مستوى «الدراسات العليا» الضباط والمسؤولين المدنيين. وأوجِد هؤلاء في الأصل لتحفيز هذا التحالف، إذ يفترض بهم، ومن خلال فاعليتهم، التنسيق في ما بينهم لتحقيق الأمن القومي. وخُصّص الجمهور ليس، فحسب، بجهاز هائل للعلاقات العامة يستثمر، في قوة، في الإعلان التجاري، وإنما أيضًا ببرامج تربوية منظمة في كل المدن، مع دعم لوجيستي من شبكة غرف التجارة المحلية. وأُقيمت ندوات للأمن القومي، وبرامج مُخصَّصة لـ«التأهب»، ومحاضرات عن «استراتيجية البقاء»، و«ندوات عن الحرية»، إلخ...، شاركت فيها فرقٌ من الضباط وممثّلون لليمين المتطرّف.

(١) US SENATE, *US Senate, Foreign and Military Intelligence. Book I, Final Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activites*, US Government Printing, Washington, DC, 26 avril 1976, p. 9.

(٢) J. W. FULBRIGHT, *Old Myths and New Realities,* Vintage Books, New York, 1964, p. 7. Cf. également J. W. FULBRIGHT, *The Pentagon Propaganda Machine*, Vintage Books, New York, 1971.

الحدود الاستراتيجية الجديدة،

نظام القواعد العسكرية

بات للأمن القومي قانونه عام ١٩٤٧: «قانون الأمن القومي». وهدفه، على ما شرح وزير البحرية جيمس فورستال أمام الكونغرس، «أن يسمح بالتنسيق بين فروع القوات المسلحة الثلاثة [البحرية، سلاح الجوّ، وسلاح البرّ]، والأهم، في رأيي أيضًا، ترابط السياسة الخارجية مع السياسة الوطنية، والتكامل بين اقتصادنا المدني والمتطلبات العسكريّة؛ وهو يسمح بتطور ثابت في حقل البحوث والعلوم التطبيقية»[١]. ومقياس الأسبقية، إن لم يكن الأولويات، واضح: التقارب المشترك بين أسلحة عدة. وحول هذا الموضوع تحديدًا، دخلت منذ العام ١٩٤٥ وثيقة الأمن القومي فكر «المخطّطين العسكريين»، بتحريض من رئيس هيئة الأركان، جورج سي. مارشال، وزير الخارجية المقبل في عهد الرئيس ترومان وواضع مشروع المساعدات لإعادة بناء أوروبا. وستدفع ولادة «قانون الأمن القومي» الفريدة هذه، أصحاب الرتب العالية خصوصًا، ولمدة طويلة، إلى عَدّه «قانون التوحيد»، المرسوم المؤسس للتنسيق بين الأسلحة. وقد فرض نفسه الجدل القائم في شأن التنسيق بين البحرية، والقوة الجويَّة، وقوات البر، خصوصًا أنّ الحرب كرَّست سيطرة قوى الجوّ في الخيارات الاستراتيجية الكبرى. إذًا، وكما اتضح من حقيقة أنّ وزير البحرية هو الذي دافع عن القانون أمام الكونغرس، كان تنظيم الوزارات المسؤولة عن الشؤون العسكرية عند نهاية الأعمال العدائية حرجًا جدًّا أمام هذا المعطى الجديد: كان للبحرية وزارتها، والأسلحة الأخرى تتبع وزارة الحرب.

ويفترض الجدل حيال مركزية الطيران طرحَ مسألة النظام الإجمالي للدفاع في

(١) R. BOROSAGE, "The Making of the National Security State", In L. S. RODBERG et D. SHEAR-ER, *The Pentagon Watchers,* A Doubelday Anchor Book, New York, 1970.

الولايات المتحدة في مواجهة الاعتداءات الخارجية. لذا وُضعت أسس جغرافية سياسية جديدة. فقد شهد العصر السابق، عصر هيمنة الأسطول البحري، ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، مضاعفة القواعد البحرية الأميركية في أراضٍ أجنبية، وهي جيوب تتفلّت حقيقة من سيادة البلد المضيف. بدأت عمليات الاستيلاء هذه عام ١٨٩٨ مع إنزال الحملة العسكرية في كوبا وبورتوريكو، ليتشكّل معها توًّا نموذج جديد من التوسع الأمبريالي، يختلف عما تجسده القوى الاستعماريَّة الأوروبية. وعليه، فبين هذا التاريخ ونهاية الحرب الكبرى، حققت الولايات المتحدة منطقة نفوذ جعلت من البحر الكاريبي «بحيرة أميركية». «بحر متوسط أميركي»، بحسب تعبير الأميرال ألفرد ثاير ماهان، عرّاب البحرية الأميركية الحديثة و«المبشر بسلطة البحرية» الذي برر هذه السياسة التوسعية الأمبراطورية، ورأى فيها «مظهرًا للإرادة الالهية»، مع اقتناعه بأن الأمبراطورية رتبت على بلده التزامات مسيحية جديدة تجاه العالم[١]. وتبعًا لذلك ضُمّتْ بورتوريكو، واشتُريت الجزر العذراء، وأُخضعتْ كوبا وجمهورية الدومينيكان ونيكاراغوا وهايتي لنظام المحميات، من دون حسبان منطقة قناة باناما المُنتزعة من كولومبيا من خلال تنظيم انفصال إحدى ولاياتها. وبهذه الطريقة، ما زالت القواعد البحرية تنتصب إلى اليوم في مختلف نقاط الكاريبي الاستراتيجية، وبينها غوانتانامو باي في كوبا.

عن طريق تغيير المقياس، حدَّد سلاح الجو مجدَّدًا الحدود الاستراتيجية للدفاع القومي. أجبر «الدفاع في العمق» الولايات المتحدة على نسج شبكة محكمة من القواعد الجوية والبحرية عبر العالم، لتكون أقرب إلى مسارح العمليات، الحقيقية أو المفترضة. في غرونلاند وإيسلندا لتراقب منطقة القطب الشمالي، وفي جزر الأزور والرأس الأخضر والكناري لمراقبة المحيط الأطلسي، وفي الفيليبين وماريانا لمراقبة

(١) P. CROWL., "Alfred Thayer Mahan: The Naval Historian", In P. PARET, *Makers of Modern Strategy, From Machiavelli to the Nuclear Age*, Princeton University Press, Princeton, N. J., 1986, p. 468.

الهادئ. وكذلك في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة وتركيا، إلخ. محطات أكثر ضرورة نظرًا إلى التأخير في تطوير القاذفة القارية B-٣٦.

ما مهمة هذه المواقع المتقدمة في استراتيجية الأمن القومي؟ «تأمين وصول الولايات المتحدة إلى المواد الأولية الحيوية، ومنع وصول عدو محتمل إليها، والإسهام في المحافظة على السلام والاستقرار في المناطق المضطربة، ومراقبة الطرق البحرية الخطرة، وإذا دعت الضرورة، القيام بهجوم جوي على البنى التحتية الصناعية لأي دولة، بما فيها الاتحاد السوفياتي»[١]. وفي موازاة هذه المرافق، وحيث لا تملك قاعدة، أدامت واشنطن حقوقها في الترانزيت والهبوط. وخضع تأسيس القواعد وتوسعها أو تجديدها في غالب الأحيان لمفاوضات سرية وفي مقابل شيء آخر. هكذا كانت الحال مع إسبانيا فرانكو حيث تعهدت الولايات المتحدة مساعدة النظام في حال نشوب عصيان داخلي.

لم تتوقف شبكة المنصات الجوية والبحرية عن التمدد طوال الحرب الباردة حتى ألفت ركيزة السيطرة العسكرية المادية للقوة العظمى. ولم يكن من قبيل المصادفة، أن تحتج في آذار/مارس عام ٢٠٠٧ حركات المواطنين المناهضين لعسكرة العالم على توسيع قاعدة فيتشنزا، في إيطاليا، والحفاظ على قاعدة مانتا في الإكوادور. وكان رمزيًّا جدًّا إنشاء القاعدة الإيطالية عند بداية الحرب الباردة وانطلاق منظمة حلف شمال الأطلسي، في شبه جزيرة رأى البيت الأبيض أنها على مقربة من الوقوع في قبضة الشيوعية. أمّا القاعدة الأكوادوريَّة فأُسست بعد الحرب الباردة بهدف مكافحة تجارة المخدرات، وإن أدت مهمات أخرى تتماشى أكثر مع معنى التعريف الأصلي للقاعدة.

(١) M.P. LEFFLER, "National Security US and US Foreign Policy", in M. P. LEFFLER et D.S. PAINTER, *Origins of the Cold War, op. cit.*, p. 19-20.

الطابع التِّقني - العسكري

أُنشئ البنتاغون عام ١٩٤٧ وألغيت وزارتا الحرب والبحرية. وفي إشارة إلى سيطرة قوة الطيران، تشكلت في هذا العصر القيادة الجوية الاستراتيجية التي تحشد القاذفات النووية البعيدة المدى. ولم تضمّ الوزارة الجديدة تحت سلطتها قيادات الأسلحة الثلاث وحسب، وإنما أخذت على عاتقها الهدف الأسمى الآخر من قانون الأمن القومي: متابعة التعاون في مجال البحث ـ التطور، صناعيًّا وجامعيًّا، بين العسكريين والباحثين من القطاعات المدنية. وأُنشئت لجان الاتصال التي تؤمّن التخطيط للطلب العسكري والعرض المدني. وأثبت هذا التداخل إمكاناته، في نجاح، مع المجهود الحربي. إذ بخلاف الحرب العالمية الأولى التي حشدت المعارف العلمية والتقنية المكتسبة ولم تكن إلا امتدادًا لها، فإنَّ الحرب الثانية والحرب الباردة كانتا صراعين تكنولوجيين ـ علميين. حربان حيث تُجند في استمرار بحوث العمليات والابتكار لتغيير موازين القوى على المستويات التكتيكية والاستراتيجية واللوجستية. وفي حين أن تسريح الجيوش عامي ١٩١٨ و١٩١٩ تُرجم بفك الارتباط الكامل للقطاعات المدنية، أُبقي على العلاقة الضيقة بين السلطات العسكرية والأبحاث المدنية، على رغم بعض التردد، مباشرة بعد الحرب.

عزّز التنظيم الرسمي لما سيصبح المجمع العسكري ـ الصناعي الاستثمار في بحوث «الدفاع». ملاحظةٌ أبداها عام ١٩٥٠ مُدرِّس في الكلية الصناعية للقوات المُسلَّحة: «نشهد تغييرًا ثوريًّا في الموقف تجاه «R&D» [البحث والتطوير] في الدوائر الحكومية والعسكرية، وإدراكاً متزايدًا لأهمية هذه النشاطات للأمن القومي [...]. في العام ١٩٣٠، توجب على الحكومة ما نسبته ١٤ في المئة فقط من الموازنة العامة لـ«البحث والتطوير». وعام ١٩٤٧ بلغت هذه الحصة ٥٦ في المئة، بسبب الزيادة الواسعة التي أضيفت إلى الأمن القومي [...]. وبين العامين ١٩٤١ و١٩٤٥،

بلغ معدل النفقات السنوية خمسمئة مليون دولار، من دون ذكر أكبر برنامج تكنولوجي ـ علمي في التاريخ، وهو تطوير القنبلة الذرية. كانت تلك سنوات حرب. ولكن عام ١٩٤٧، وكان عام سلام، أنفقت الحكومة ٦٢٥ مليونًا، من دون إدراج تكاليف مشاريع الطاقة الذرية مجددًا. وخلال سبعة عشر عامًا، زادت الموازنة الوطنية في هذا الحقل سبعًا وعشرين مرة وحتى أكثر»[١]. ومع حرب كوريا (١٩٥٠-١٩٥٣)، أطلق الاتّحاد السوفياتي القمر الصناعي سبوتنيك الذي افتتح سباق الفضاء، واختُرعت الصواريخ العابرة للقارات عام ١٩٥٧، الأمر الذي أدى إلى استنفاد كلّ الموازنات.

وأتاح تدفق هذه الاعتمادات للقيادة الجوية الاستراتيجيَّة أن تباشر عام ١٩٥٥ أوَّل نظام اتصالات عن بعد سابق لعصره، وشبكة «سايج» (SAGE) (نظام آلي لتعقُّب طائرات العدو القاذفة)، وهي حجر الأساس للشبكة العسكرية العالمية في القيادة والسيطرة المستقبلية (WWMCC). وستصبح شبكة العنكبوت العملاقة هذه التي تهدف إلى مراقبة بيئة قارة ما، استعارة ـ وأسطورة ـ لـ«الدفاع الشامل». نظيرتها المدنية هي أسطورة مجتمع وعالم أصبحا شفافين بحكم المادة الأولية الجديدة والوحيدة أي «المعلومات». وقد تحول هذا المفهوم القائم على نظرية رياضية للاتصالات، قبل كل شيء، تعريفًا ماديًّا، كميًّا، إحصائيًّا، محصورًا بالمعطيات [الداتا]. ومع التركيز على الجانب التقني للأمور، يطمس اللحظة السياسية من الاتصالات، لأنه يعتمد على التصميم الخاص بهندسة الاتصالات التي ترى أن حلّ المشكلة يكمن، قبل كل شيء، في العثور على الترميز الأكثر كفاية (سرعةً وتكاليف) بهدف نقل الرسالة من المُرسِل إلى المُتلقّي؛ فهو لا يهتم إذًا إلاَّ بقناة الاتصال ويختار تجاهل إنتاج الرأي، والثقافة والذاكرة.

وبالتالي، تشرعنت رؤية فنية لعملية الاتصالات، بالتكامل مع فكرة عن التاريخ

(١) B. H. WILLIAMS, "The Importance of Research and Development to National Security", *Military Review*, février 1950, p. 11.

بصفة كونه التمثيل الخطي والانتشاري للتقدم، إذ يسير التجديد والحداثة من أعلى إلى أسفل، من الوسط إلى الأطراف، من هؤلاء الذين يعرفون نحو أولئك الذين من المُفترض أنهم لا يُعرفون. وعليه ترسمت منذ الخمسينات، وفي رحم «المؤسسة» الاجتماعية الأميركية، الخطوط النظرية الأولى لـ«مجتمع ما بعد المرحلة الصناعية» الذي سيشار إليه بالتناوب، «مجتمع ما بعد المرحلة التاريخية»، «ما بعد الرأسمالية»، «تقني إلكتروني» (إدغام يفترض ترجمة التقاء تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، والهاتف، والسمعي البصري، والحاسوب) وأخيرًا «مجتمع المعلومات» (ابتداء من السبعينات). ويعدُّ بديهيًّا خطاب نضالي متعلق بالمجتمع، موجه من سيادة العلم والذكاء الاصطناعي وقائم على أساس إعلان «الأهداف»: الأيديولوجية، والسياسية، وصراع الطبقات، والعقلانية الرافضة، وبالتالي الالتزام، لمصلحة إقرار شرعية صورة المثقف الإيجابي، الموجه نحو اتخاذ القرارات. هذه الفرضية ساندت من دون قصد فرضية «المجتمع الإداري» كأفق لا يمكن تجاوزه[1].

مع ذلك، وبفضل العقود العسكرية، ستنطلق الصناعة المعلوماتية كقطاع استراتيجي، خصوصًا لأفضلها «آي.بي.إم». فقد ذكر تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام ١٩٧٥، أن «مصنّعي الحواسيب خصُّوا، عام ١٩٥٩، بنحو مليار دولار من عقود البحث والتطوير. وينبغي أن يكون هذ المبلغ شبيهًا بإجمالي المشتريات من أجهزة الكمبيوتر في الأسواق المدنية في المدة نفسها، وهو يفوق من دون شك الدعم الذي مُنح لصناعة الحواسيب في الدول الأخرى. وبالتزامن مع سنوات نشأة هذه الصناعة الجديدة والمهمة، كان لهذه السياسة وقع كبير فاق بأهميته أثر أي سياسة وطنية في تلك المرحلة أو بعدها»[2].

(١) A. MATTELART, *Histoire de la société de l'information,* La Découverte, Paris, 2006 (3e éd.).

(٢) OCDE, *Allocations des ressources dans le domaine de l'informatique et des télécommunications* (3e partie, rapport de base), Paris, 1975.

تقديس الاستخبارات

أتت عبادة المعلومات تلك مخالفة لامتداح الشَّفافية «في حدِّ ذاتها» لتكنولوجيات الاستخبارات الجديدة. فهي مرادفة للسرية، والجاسوسية، والمراقبة. وفي اختصار هي مرادفة لـ«الأنتروبيا» (تحوُّل داخلي). وقد توافق «قانون الأمن القومي» مع تعديل أجهزة الاستخبارات. فأنشأ مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية، وابتكر وظيفة مدير الاستخبارات المركزية الذي يراقب وينسّق كل الوكالات السرية. وسرّعت ثلاثة أحداث إعادة توزيع الصلاحيات: حلّ مكتب الخدمات الاستراتيجيَّة، الوكالة المكلفة الاستخبارات العسكرية خلال الحرب؛ واسترداد الجيش الأميركي الجنرال راينهارد جيهلين الرئيس السابق لاستخبارات قوات الدفاع الألمانية على الجبهة الشرقية؛ والوعي، مباشرة بعد عبور اختصاصي بفكّ الشيفرة من السفارة السوفياتية في واشنطن إلى الغرب، بمدى شبكات العدو الجديد ووسائل تجسّسه.

أما دور مجلس الأمن القومي فهو «تقديم المشورة إلى الرئيس في شأن إدماج السياسات الداخلية، الخارجية والعسكرية تحت ستار الأمن القومي»[1]. وبتصميمه أداة مرنة جدًّا، فهو لا يضمّ إلا أربعة أعضاء دستوريين هم: الرئيس، ونائب الرئيس، ووزيرا الخارجية والدفاع. أما إلحاق أعضاء آخرين فمتروك لتقدير الرئيس. وترك الغموض الذي يحيط بتحديد مهمات وكالة الاستخبارات المركزية الباب مفتوحًا أمام مزيد من عبادة السرية. فـ«الخدمات ذات الاهتمام المشترك» التي خُصصت بها في البدء لم تُذكر قط. ومثلها «المهمات والالتزامات الأخرى» التي يمكن أن يحددها لها مجلس الأمن القومي[2]، مما يظهر جليًّا أن السلطة التنفيذية تجاوزت، في وضوح، السلطة التشريعية. ففي حين تأسس جهاز التجسس رسميًّا ليس لمراقبة المواطنين الأميركيين وإنما أعمال الشيوعية العالمية وتحركاتها، فإن التحجج

(١) US SENATE, *US Senate, Foreign and Military Intelligence, Book I, op. cit.*, p. 42.

(٢) أو المصدر السابق نفسه ص ٢١.

بـ«الأمن القومي» اتسع جدًّا، حتى باتت واضحة مخاطر تداخل الخط الفاصل بين الدائرة الوطنية والحقل الخارجي. وأضاف الرئيس قطعة أخيرة إلى هذا الجهاز: «وكالة الأمن القومي». سُميت في الأساس «وكالة أمن القوّات المسلَّحة»، ولم تأخذ اسمها النهائي إلاَّ أواخر العام ١٩٥٢. وبما أنها الوكالة الأكثر سرية للتجسس الأميركي، لم يُعرف وجودها قبل العام ١٩٥٧، ومهمتها الأصليَّة: وضع حدٍّ لتجزئة الأنشطة في مجال التشفير بين جيوش البر والجو والبحرية، فالتوحيد الضروري لأمن شبكات الاتصالات، مهمتها الأساسية.

توالت التدابير التشريعية. فمنذ العام ١٩٤٧، أجاز أمر رئاسي مراقبة استقامة الموظفين وتسريحهم «بذريعة مصلحة الأمن القومي»، وتوطَّد بأمر آخر عام ١٩٥٣. وقسَّت دعوة السناتور جوزيف مكارثي إلى مطاردة المشعوذين بين العامين ١٩٥٠ و١٩٥٤، نموذج القوانين المناهضة للشيوعية. وتوسع حقل تطبيق «قانون سميث» عام ١٩٤٠، مانعًا «البروباغندا التي تدعو، في وعي وطواعية، إلى قلب الحكومة الفدرالية بالقوة والعنف». وحدَّ «قانون الأمن الداخلي» عام ١٩٥٠ حريات تجمع المنظمات «الشيوعية والمؤيدة لها»، وسمح للسلطة التنفيذية باعتقال «كل شخص يُظن منطقيًّا أنه اقترف أعمال تجسس أو تخريب». وعَدَّ «قانون مكافحة الشيوعية» عام ١٩٥٤ هذا الحزب خارجًا عن القانون بسبب وجود «حركة شيوعية ثورية عالمية تحاول إنشاء دكتاتورية شيوعية توتاليتارية في العالم، ولم يعد يتعلق بالكونغرس اتخاذ التدابير المناسبة للاعتراف بوجود هذه المؤامرة العالمية ومحاولة منعها من الوصول إلى أهدافها»، على ما ورد في حيثيات ذاك القانون. وقياسًا على هذه الحزمة من التدابير، أصبح الليبرالي تقدُّميًّا والتقدمي شيوعيًّا. وعندما طاولت الحملة المناهضة للشيوعية الجيش، اتَّضحت تجاوزاتها، وصوَّت مجلس الشيوخ ضد مكارثي مستنكرًا، فكانت تلك الإشارة إلى نهاية المكارثية، على الأقل في جوانبها الأكثر عنفًا.

الاعتراف الكبير: شهادات مجلس الشيوخ

في السبعينات، نجح مجلس الشيوخ في كشف النقاب عن «الفلسفة المضادة جوهريًّا»، وفق تعابير لجنة هوفر التي كفلت تجاوزات «العمليات السرية» التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية ووكالات استخبارات أخرى بناءً على قرار أحادي الجانب صادر عن السلطة التنفيذية. فالكشف عن زعزعة استقرار حكومة الرئيس التشيلي سلفادور أللندي (١٩٧٠-١٩٧٣) وفضيحة سبّاكي ووترغيت(*) أسهما في شكل كبير في دعم مبادرة أعضاء مجلس الشيوخ. وعام ١٩٧٦، استقصت لجنة برئاسة السناتور فرانك تشورش، عن نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية منذ إنشائها، فضلًا عن نشاطات وكالات الاستخبارات العسكرية ووكالة الأمن القومي، ناهيك بمكتب التحقيقات الفدرالي. وتَتالت الشهادات حيال السلسلة الطويلة من الانقلابات والمؤامرات التي أُثيرَت خلال العقدين الأخيرين في كل أنحاء العالم ضدّ الأنظمة الدستورية أو ضدّ المجموعات المعارضة. ليس ضدّ تشيلي الشعبية، فحسب، لا بل أيضًا، على سبيل المثال لا الحصر، ضدّ إيران تحت قيادة محمد مصدق(*) في آب/أغسطس ١٩٥٣، وضدّ غواتيمالا تحت قيادة جاكوبو أربنز عام ١٩٤٥، أو ضدّ الأحزاب الشيوعية اليونانية والإيطالية مباشرةً بعد الحرب.

(*) فضيحة ووترغيت Watergate: هي فضيحة انتخابية تمخضت عن ثبوت تهمة الغش الانتخابي على الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون. وتمثل الغش بعمليات تجسُّس على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس في مبنى ووترغيت. وكان نيكسون يومذاك يخوض معركة التجديد الرئاسي (١٩٧٢) عقب فوزه في انتخابات ١٩٦٨ بفارق أصوات ضئيل إذ حصل عامذاك على نسبة ٤٣,٥٪ من الأصوات في مقابل ٤٢٪ حصل عليها خصمه الديمقراطي همفري. [المترجم].

(*) محمد مصدق (١٨٨٢-١٩٦٧)، رئيس وزراء إيراني سابق شغل المنصب بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٣. يعتبر محمد مصدق في إيران بطلاً قوميًّا لرفضه الأمبريالية الغربية وقيامه بتأميم النفط إبان تسلمه الرئاسة، وخلع الشاه لكن سرعان ما أعيد الشاه بعملية أميركية بريطانية مشتركة سميت بعملية أجاكس، اعتُقل محمد مصدق من ثم وسجن ثلاث سنوات وأُطلق. إلا أنه استمر رهن الإقامة الجبرية حتى وفاته العام ١٩٦٧. [المترجم].

تفضح الشهادات انتهاكات دولة القانون التي ارتُكِبَت تارةً بحجّة «الأمن القومي»، وطورًا بحجة تلبية «حاجات الدفاع القومي»، وطورًا آخر بحجة «السرية التي تفرضها طبيعة المفاوضات أو العمليات الجارية الحسّاسة». وأتت استنتاجات المقرّرين حتميَّة. «منذ الحرب العالمية الثانية، وضمن تصعيد ذي عواقب وخيمة، اتُخذت سرًّا قرارات وطنية مصيرية، صدرت غالبًا عن السلطة التنفيذية وحدها، استنادًا إلى معلومات مستقاة بطرق غير شرعية توافرت، فحسب، للسلطة نفسها. وحتى الأمس قريب، لم يكن للكونغرس أي علم بهذه العملية. فالاحتياطات المتخذة من جانب «الآباء المؤسسين» والمراقبة الدستورية الهادفة إلى تفادي تحوّل صياغة السياسة ملكًا لفرد أو حفنة من الأفراد، انتُهكت في وقائع مشهورة من خلال اللجوء إلى السرّية. [...]

ما هو سر الدولة القومي؟ أي سر يمكنه، في وجه أحقّ، ألاَّ يخضع لتدقيق الشعب الأميركي ومختلف أجزاء السلطة التنفيذية أو لإشراف الهيئة المؤلفة من ممثلين منتخَبين بحسب الأصول؟ أهو المؤامرات بقصد الاغتيال؟ أم إطاحة حكومة منتَخبة ديمقراطيًّا؟ أم اختبار العقاقير على مواطنين أميركيين غير متطوعين؟ أم اعتراض ملايين الكابلات الخاصة؟ أم التجسس المحلي من قِبَل وكالة الاستخبارات المركزية وغيرها من الاستخبارات العسكرية؟ أم الكشف على البريد في صورة غير قانونية؟ أم مساعي وكالة حكومية إلى ابتزاز مناصر للحقوق المدنية؟ كل هذه الأمور حدثَت بالفعل. وكلها لم تخضع لرقابة الشعب والكونغرس تحت ستار «السرية الاستخباراتية»[1]. وعلى ما تابع التقرير: «باعتماد وكالات الاستخبارات شعارات غامضة، تلاعبت فيها من مثل «الأمن القومي» و«الأمن الداخلي» و«الأنشطة التخريبية»، و«الاستخبارات مع العدو»، طبَّقت «تقنيات تدخّل متعمّد حيال أفراد ومنظمات لا تهدد الأمن القومي في شيء. وفي غياب قواعد محددة ومراقبة فاعلة نابعة نن مصدر خارجي، استُهدِفَ بعض المواطنين الأميركيين لمجرّد احتجاجهم

(١) المصدر السابق نفسه ص ١١-١٢.

الشرعي ومبادئهم غير التقليدية». ومن الأمثلة على هذه العمليات المسمّاة «مكافحة التجسس»: عملية شامروك لاعتراض البرقيات المرسلة عبر «وسترن يونيون»، و«هيئة الإذاعة الأميركية» أو «الدولية للبرق والهاتف» في الخمسينات والستينات؛ وعملية «ميناري» للتنصّت بين ١٩٦٧ و١٩٧٣ على ستة آلاف أجنبي وحوالى ألفي منظمة أو أفراد أميركيين، بينهم مارتن لوثر كينغ أو جين فوندا؛ وعملية «كيوس» لملاحقة الطلاب المعادين لحرب فيتنام.

علاوةً على حالات التدخل هذه، ما سُلِّط عليه الضوء في السبعينات، هو ممارسة السرية المنهجية، مما أعطى السلطة التنفيذية الحق المطلق في الموافقة على تعهدات جديدة ذات طابع عسكري خارج البلاد من دون موافقة الكونغرس أو الشعب، ومن دون علمهم حتى. هكذا كانت الحال عند التدخل في فيتنام. فالشفافية التي نمّ عنها التحقيق في شأن ما سماه السناتور تشورش بـ«معضلة الحكومة الدستورية بين المعلن/ السري»، تباينت في ذلك العصر مع لا شفافية الديمقراطيات الغربية الكبرى الأخرى حيث تصنف تحت خانة «خاص بالدفاع»، الأعمال السرية ضدّ حكومة، أو جماعة، أو فرد، مما يجعلها في منأى عن الأنظار الخارجية.

وممارسات التدخل المنَدَّد بها في هذا الظرف لن تزول على رغم تحذيرات الكونغرس المتكررة، واعتراضات جمعيات الدفاع عن الحقوق المدنية ضدّ التعدّي على التعديل الرابع للدستور الذي نصّ على الآتي: «يجب ألا يُنتهَك حقّ الأفراد في أن يكونوا في أمانٍ في شخصهم، ومسكنهم، وأوراقهم وأغراضهم الشخصية، بفعل التفتيش والحجز التعسفي». وأواخر العام ١٩٩٩ كذلك، قرّر الكونغرس مباشرة التحقيق إثر اتهامات تفيد أن وكالة الأمن القومي تعترض رسائل الأفراد الخاصة الإلكترونية. بعد عامَين، أدّت التدابير المناهضة للإرهاب إلى عرقلة الإجراء الجديد. وسمح برنامج مراقبة الإرهابيين لوكالة التجسس باعتراض الاتصالات الهاتفية والرسائل الإلكترونية الموجّهة إلى الخارج من دون العودة إلى المحكمة الخاصة التي أنشأها «قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية» عام ١٩٧٨، خصوصًا

في سياق التحقيقات المختصة بمجلس الشيوخ. ولم تسترجع المحكمة التي كانت تعقد جلساتها سرًّا سلطتها إلاَّ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بضغط من الأكثرية الديمقراطية الجديدة في الكونغرس.

«إشلون»: النموذج الأصلي لنظام التنصّت العالمي

على الصعيد الدولي، ومباشرةً بعد الحرب، أُنشئ وأُدير سرًّا برنامج مراقبة تدفقات الاتصالات. الاسم الرمز لهذه الشبكة التجسسية الإلكترونية القوية: «إشلون». وقد أسهمت الحرب في قفزة نوعية لتقنيات الاعتراض (Comint أو استخبارات الاتصالات) وفَكّ رموز مراسلات العدو الاستراتيجية. فجندّت الاستخبارات البريطانية مخترع فكرة «البرنامج» آلان تورينغ، لفك آلات الترميز الميكانيكية الكهربائية «إنيغما» التي صمَّمتها ألمانيا. وفي الولايات المتحدة، كان المبتكر المستقبلي لنظرية الاتصالات الرياضية الباحث في مختبرات شركة «بِل» للاتصالات كلود إلوود شانون، عمل هو أيضًا على الترميز في إطار لجنة الدفاع الوطني للبحوث الأميركية. هذه السيطرة المشتركة على الآلات ذات الأداء العالي في ميدان التجسس الإلكتروني ربطت منذ العام ١٩٤٣ الولايات المتحدة بالمملكة المتحدة، فوقّعتا ميثاق تعاون سرّيًّا لشبكة الاستخبارات المسمّاة «بروسا كومينت».

عام ١٩٤٨، صار الاسم الرمز لهذه الشبكة «أوكوزا»، بالإشارة إلى أحرف البلدين الأولى، وعُهِدَت إدارتها إلى وكالة الأمن القومي من الجانب الأميركي، وإلى «مقرّ الاتصالات الحكومية»(*) من الجانب البريطاني. في البدء، كان الهدف الأولي التنصّت على الاتصالات العسكرية والدبلوماسية للبلدان الشرقية وجمع المعلومات عن نظام تسلحها. ولكن مع تطوّر نظام الأقمار الصناعية، توسّعَت مهمة إشلون في

(*) جزء من أجهزة الاستخبارات البريطانية. [المترجم].

شكل ملحوظ، فيما ازداد عدد شركائها. فالتحقت بها ثلاثة بلدان أخرى: أستراليا وكندا ونيوزيلندا، وأُنشِئَت في الوقت عينه محطّات في «بلدان صديقة»، من مثل ألمانيا واليابان. وكُلِّفَ كلّ شريك في الشبكة منطقة جغرافية من الكرة الأرضية. لكن المؤسِّسين بقوا مسيطرين على الشبكة التي تشكّل دعامة نظام التنصّت. وقد سمح هذا النظام باعتراض الاتصالات وحلّ رموزها واستغلالها ونقل البيانات التي تُرسَل عبر الأسلاك البحرية والأقمار الصناعية للاتصالات، لفرزها بواسطة نظام الذكاء الاصطناعي. وجعلت مشاركة المملكة المتحدة الرائدة في هذه الشبكة معظم شركائها الأوروبيين، على الأقل، في حال غير مريحة، مع مراعاة انحيازها إلى سياسة الولايات المتحدة الدولية.

وقد كشفت عن وجود جهاز إشلون للمرة الأولى عام ١٩٧٢ المجلة الأميركية «رامبار»، وهي منبر معارضي المجمّع العسكري ـ الصناعي وحرب فيتنام، وكانت تجمع اعترافات وأسرارًا لأحد قدامى وكالة الأمن القومي. وتأكد الأمر بالوقائع، ذلك العام، من خلال الكشف، عبر التنصّت، وانطلاقًا من محطة تقع على قاعدة عسكرية أميركية في جزيرة بورتوريكو، عن محادثات هاتفية لحكومة الوحدة الشعبية في تشيلي برئاسة سلفادور الليندي[1]. ولن يكتشف الجمهور الأوروبي الكبير شبكة التجسس هذه قبل العام ١٩٩٨ بفضل تقرير أسهمت فيه لجنة الحريات وحقوق المواطنين في البرلمان الأوروبي.

الحرب النفسيَّة في «زمن إعلان الطوارئ»

مفهوم «الحرب النفسيَّة» الذي تناقله مفكرو الاشتراكية ـ الوطنية، لم يظهر رسميًّا في أجهزة البروباغندا الأميركية، العسكرية أو المدنية على حدّ سواء، إلا في وقت

(١) A. MATTELART, *Multinationales et Systèmes de communication,* Anthropos, Paris, 1976.

متأخر، وتحديدًا خلال حرب كوريا. فعام ١٩٥٠، تجهزَّت الأسلحة الثلاثة، بمكتب أو فرع، للحرب النفسية. إذ أنشأ الرئيس ترومان، عام ١٩٥١، لجنة «الاستراتيجية النفسية». وعام ١٩٥٣، افتُتح في فورت براغ في كارولاينا الشمالية «مركز الحرب النفسية»، الذي بدَّل اسمه بعد أربع سنوات إلى «مركز الحرب الخاص». وعام ١٩٥٣، ضم الرئيس آيزنهاور إليه مستشارًا في «الحرب النفسية». التعريف الأول الذي يعطيه قاموس الجيوش لهذه العبارة هو التالي: «الاستعمال الذي تخططه أمة في «زمن الحرب أو زمن إعلان حال الطوارئ»، لتدابير البروباغندا الرامية إلى التأثير في رأي مجموعات أجنبية وعواطفها ومواقفها وسلوكها، أعدوّة كانت أم محايدة أم صديقة، من أجل الحصول على دعمها لتحقيق سياساتها ومشاريعها القومية»[١].

واستأنف عدد من علماء الاجتماع في الوسائل الإعلامية الذين خدموا أثناء الحرب العالمية الثانية في وكالات البروباغندا، عملهم خلال حرب كوريا، التي شكّلت منعطفًا حاسمًا في الحرب الباردة. منهم مثلًا ويلبور شرام المؤسس المستقبلي لمعهد أبحاث الاتصالات في جامعة ستاندفورد والذي تناولت إحدى دراساته الأولى دور الاتصالات خلال حصار القوات الشيوعية لسيول[٢]. وفي الخمسينات أيضًا، شارك منظّرون بارزون في المجال كمستشارين في إعداد كتيّبات عن الحرب النفسية لمكتب بحوث العمليات، إحدى أقدم منظمات البحث العسكري، ومركزها في جامعة جونز هوبكنز وتغذّيها عقود البنتاغون. ولازمت منظمات أخرى وكالة الإعلام الأميركية التي أُنشئَت عام ١٩٥٣ ومهمتها تنسيق أعمال البروباغندا الحكومية في الخارج. وتتميز الوكالة بنظام مستقل وينبغي لمديرها تقديم تقرير إلى الرئيس عبر مجلس الأمن القومي. ودعا المجتمع الأكاديمي إلى «جعل الحرب النفسية

(١) W.E. DAUGHERTY, "Changing Concepts", in W.E DAUGHERTY et M. JANOWITZ, *A Psychological Warfare Casebook*, Operations Resarch Office, The John Hopkins University, Baltimore, Madison, 1958, p.13..

(٢) J.W. RILEY et W. SCHRAMM, *The Reds Take a City: The Communist Occupation of Seoul with Eyewitness Account,* Rutgers University Press, New Brunswick (New Jersey), 1951.

احترافية». وعلى ما كتب شرام: «بات العالم في حال تتطلّب فيه المحافظة على الذات أقسى الضغوط في مجال الحرب النفسية وتقدر عليه وحدها للمضي قدمًا، هيئة كبيرة من المحترفين المدرَّبين تتوافر لها موارد هائلة»(١).

ظهر النظام الأكاديمي الجديد «للاتصالات الدولية» عام ١٩٥٢ وسط هذه البيئة السياسية تحت رعاية الجمعية الأميركية للبحث في الرأي العام. وكان خطابها خطاب مواجهة. «يجب أن تكون العلاقة بين السياسة العملية وعلم الاجتماع علاقةً ذات معنيين، على ما كتب أحد محرّضيها، عالم الاجتماع بول لازارسفيلد. ينبغي أن نسهم ليس في إعداد سياسة الولايات المتحدة فحسب، بل علينا أيضًا أن نأمل في أن يطمئن مزاولو السياسة إلى أنّ عملهم يسهم في العلوم الاجتماعية»(٢).

مبدئيًّا، وعلى غرار المهام المخصصة لوكالات الاستخبارات، كان مدلول الحرب النفسية ذا استخدام خارجي، يستثني الأراضي الوطنية. لكن لجنة مجلس الشيوخ التي رئسها جاي. ويليام فولبرايت عام ١٩٧٢، عن نشاطات وكالة الإعلام الأميركي، كما لجنة تشورش الآنفة الذكر، أشارتا، بالوقائع، إلى أنّ «الأعمال السرية» في هذا المجال تتعلق أيضًا بالمواطنين الأميركيين. واحتلّ الصدارة موضوع «تلوّث» ـ عبارة للسناتور تشورش ـ وسائل الإعلام الأميركية بمعلومات سوقتها أجهزة الاستخبارات والاستعلامات، والخطر الذي تشكله حملات التضليل هذه على «صدقية الصحافيين واستقلالهم». والنموذج الذي أخذه أعضاء مجلس الشيوخ في الحسبان آنذاك، الحملات المنظَّمة لإطاحة الرئيس التشيلي سلفادور الليندي، منذ انتخابه في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وطوال أعوام حكمه الثلاثة، عندما نقلت الصحف الكبرى والوكالات الصحافية في الولايات المتحدة، وعلى نطاق واسع، المعلومات التي لفقتها وسربتها أجهزة الاستخبارات. ووراء المساءلة عن هذه الأعمال غير

(١) Cité in M. DYER, *The Weapon on the Wall. Rethinking Psychological Warfare, op. cit.*, p. 58.

(٢) P.L. LAZARSFELD, "The Prognosis for International Communication Research", *Public Opinion Quarterly, vol. 16, 1953.*

المعلنة، أتت هذه التحقيقات البرلمانية دراسة عن طبيعة المعلومات نفسها. فهي تظهر، استنادًا إلى هذا المثل النموذجي،كم هو دقيق الحد الفاصل بين المعلومات والبروباغندا[1]. وقد وجدت مشكلة قديمة، كما ثبت بالفعل، خلال الحرب الكبرى، هي الدعوى التي أقامتها جمعيات الدفاع عن الحريات الفردية على موقف «لجنة الإعلام». وعالج الرئيس روزفلت الالتباس بإنشائه «مكتب إعلام الحرب» عام ١٩٤٢.

الاتصالات – التطوّر - الأمن، معادلة استراتيجية

لا تقتصر مسألة الإعلام والبروباغندا والحرب النفسية في سياسات الدولة المتمحورة على الأمن القومي، على هذا الجانب من الاستراتيجيات المتعلقة بالتزوير. علاوة على ذلك، دعيت الاتصالات وتقنياتها إلى احتلال مركز متقدّم في استراتيجيات الخروج من التخلّف، الجانب الآخر من الحرب الباردة. وشكّلَ مفهوم التطور المعلَن عام ١٩٤٧ في مبدأ ترومان في شأن المساعدة الأميركية، نواة برنامج واسع لحشد الطاقات والرأي العام حيال اختلالات اجتماعية واقتصادية نُظر إليها على أنها مهد «الشيوعية العالمية». وما عاد يُفصل مفهوم التطور عن مفهوم الأمن.

أما العبارة الثالثة في المعادلة فهي: الاتصالات. وقد أُعيد استثمار اعتقاد السلوكية، في قدرة خطة «التحفيز ـ الاستجابة» لإدارة التغيير الاجتماعي في الفكر الاستراتيجي لـ«النظام القائم» الذي يراهن على تقنيات الإعلام والاتصالات كعامل تطوّر.

(١) US SENATE, *USIA Appropriations Authorization, Fiscal Year 1973, Hearing before the Committee on Foreign Relations, United States Senate, March 20-21 and 28, 1972,* US Government Printing office, Washington D. C, 1972.

وكان من أوائل منظّري مثلّث الأمن – التطوّر – الاتصالات، عالم اجتماعي من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا هو دانيال لرنر، الضابط السابق في مكتب الخدمات الاستراتيجية والاختصاصي في الحرب النفسية[1]. كان الشرق الأوسط مجال لرنر للمراقبة، الذي حدَّدته واشنطن على أنه منطقة صفقات الحرب الباردة كلّها. وشريكته في الدراسة: الإذاعة الحكومية «صوت أميركا» التي سعت ليس إلى تقويم تأثيرها في المنطقة فحسب، لا بل أيضًا تأثير الإذاعات المنافسة بهدف ضبط إرسالها الموجّه إلى هذه الشعوب. وكانت البلدان المختارة: تركيا ولبنان ومصر وسوريا والأردن وإيران (اختير بلد سابع هو العراق، ولكن لم يتحقق الاستطلاع فيه لأسباب سياسية). وأشار العنوان الفرعي لكتاب لرنر الصادر عام ١٩٥٨ إلى أغراض هذه الدراسة الوظيفية الهدف وفلسفتها: «تحديث الشرق الأوسط»[2]. أسقط الباحث الأميركي تلقائيًّا على هذه الشعوب المتخلّفة ما تعلمه من تجربته في الصراع ضد النازية. ففئة «المعادين للنازية» تغيرت إلى فئة «العصريين» التي تتوحد فيها أشكال الحركة الثلاثة (الجسدي والاجتماعي والنفسي)، وهي سمة الحداثة المذكورة. وفئة «النازيين»، كانت من نصيب «التقليديين»، الأكثر تحفظًا عن التغيير. وأما الفئة الأخيرة فهي «التحوليون» أو «غير السياسيين»، والحياديون. هنا يكمن قلب الهدف، الأكثر عرضةً لاستجابة رسائل العمليات النفسية والترجح إلى جانب الفئة الأولى، المجموعة الأكثر استعدادًا لتغيير الموقف والسلوك، والأكثر جهوزيةً للانتقال من ثقافة متقيدة بالتقاليد إلى ثقافة عصريّة «عالمية الميول». وتحول مفهوم الحداثة، في وضوح، إلى مفهوم «الغربنة». ومرحلته النهائية، أرض ميعاده، لا تكون إلا بالانضمام إلى «المجتمع الاستهلاكي»، للدلالة إلى تقدّم مصمم خطيًّا.

(١) D. LERNER, *Sykewar: Psychological Warfare against Germany. D-Day to VE-Day,* George W. Stewart, Publisher Inc., New York, 1949.

(٢) D. LERNER, *The Passing of Traditional Society. Modernizing the Middle East,* Free Press, New York, 1958.

طوال ربع قرن ونيف، ساست استراتيجيات الاتصال المقنِعة هذه، والتي يُفترَض بها بثّ الرغبة في الابتكار لدى الأمم الأقل نموًا، الفكر الاجتماعي المتعلق بالتطور، لتُطبق على المناطق الجغرافية الأكثر تنوّعًا، إلى اليوم الذي تكشف فيه أن النموذج الذي لا لبس فيه للانتقال من التقليدية إلى الحداثة كحافز للتنمية، عاجز عن بسط امتيازات البعض على الجميع. وكانت عقيدة ترومان جعلت التطور شرطًا للأمن.

في الواقع، ووفق التغييرات في علاقات القوة بين البلدان المستهدفة بالتطوير والقوة الأميركية، سيتقدم الأمن على التطور، خصوصًا أن واشنطن ستلجأ إلى العسكريين المحليين لبلوغ أهدافها. ومما له دلالته أن العالم الاجتماعي دانيال لرنر ما إن نشر بحثه عن دور الإذاعات الدولية في تحديث ستة بلدان، بينها تركيا، حتى بدأ بآخر حمل عنوان: «سيوف ومحاريث: الجيش التركي كقوّة تحديثية»![1]. وهي فرضية تلحق بالنظريات الناشئة حينذاك عن العمل المدني والدور المركزي للنخبة العسكرية في تطوير الأمّة.

(١) D. LERNER et R. RICHARDSON, "Swords and Ploughshares: The Turkish Army as a Modernizing Porce", Worled Politics, v. 13, october 1960.

٥

«العمل المدني» أو إعادة الاعتبار إلى عقيدة الأمن القومي

من كوريا الجنوبية إلى أندونيسيا، من باكستان إلى الفيليبين، مرورًا بإيران الشاه، وغواتيمالا والسلفادور أو بلدان المخروط الجنوبي لأميركا اللاتينية، تتولى الحكم أنظمة خاضعة للقوات المسلّحة نهلت من معين عقيدة الأمن القومي خلال الحرب الباردة لتثبت شرعيتها. هي أنظمة متواطئة تحولت قطعًا من رقعة شطرنج جيوسياسية، رفض البيت الأبيض تسميتها بالدكتاتوريات مطلقًا عليها اسم «الأنظمة القمعية»، محتفظًا بتسمية الدكتاتورية للحكومات التي يُفترَض أن «الشيوعية العالمية» تتلاعب بها، فحسب[١].

ولم يتمّ المسار العام للقوات المسلّحة في بلدان العالم الثالث من أجل إقامة دولة الأمن القومي، من دون مراحل انتقالية. فقبل أن تتحول هذه القوات المسلّحة قوات احتلال لأممها الخاصة، اقترح عليها البنتاغون، من خلال عدد من خطط المساعدة التقنية والأيديولوجية، شكلًا آخر من أشكال المشاركة في التنمية الوطنية:

(١) R. NIXON, *The Real War,* Warner Books, New York, 1980; trad. fr.: *La Vraie Guerre*, Albin Michel, Paris, 1980.

«العمل المدني». هو مفهوم حدّده قاموس المصطلحات العسكرية بأنه «استخدام القوات المسلّحة المحلية في مشاريع مفيدة للسكان على كل الصعد، من مثل التعليم والتدريب والأشغال العامة والزراعة والنقل والاتصالات والصحة العامة وغيرها من القطاعات التي تسهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتساعد في تحسين علاقة القوات المسلّحة بالسكان»(١).

كان لتعبئة الجيوش لمصلحة استراتيجيات التنمية مكانتها في أشكال المكافحة الوقائية لمصادر التخريب. وقد ظهرت في مدارس الحرب منذ العام ١٩٦١ ردًّا على تصاعد نضالات التحرر الوطني عبر العالم.

الجيش كعامل تحديث

تطوّرت نظرية «بناء الأمة العسكري» بالتوازي مع مفهوم العمل المدني. وأبصرت هذه النظرية النور في الأوساط الأكاديمية وفي «مؤسسات الفكر والرأي» من مثل «مؤسسة راند»، بناءً على طلب البنتاغون الذي موّل في سخاء الدراسات المتعلقة بمسألة «دور النخبة العسكرية» المستقبلية، وقد أُجريَت في أميركا الجنوبية وأفريقيا كما في الشرق الأوسط وآسيا، وخصوصًا في أندونيسيا. وهي نظرت إلى الجيش كـ«مجموعة حاسمة في تقرير مصير الأمة»، لأنه يجمع في كيانه الضمير الوطني والخبرة المهنية والمعرفة التكنولوجية المتقدّمة والنظام الثابت للسلطة والعقوبات ونظام المنافسة. وقد بعث هذا الاعتقاد باصطفاء النخبة العسكرية، الأمل في رؤيتها تتحول عاملًا متميزًا لتحديث لم يتحقق بعد بسبب ديماغوجية النخب المدنية وتسييسها(٢).

(١) R. A. MOORE, "Toward a Definition of Military Nationbuilding", *Military Reviw,* Juillet 1973.

(٢) Cf. L., PYE, *Politics, Personality, and Nation Building*, Yale University Press, New Haven, Conn, 1962; D. WILSON, "Nationbuilding and Revolutionary Wars", In K. W. DEUTSCH et W. J. FOLTZ, Nationbuilding, Atherton Press, New York, 1962.

في الواقع، شكّل هذان المفهومان مدخلًا لاستيلاء العسكريين على السلطات كاملة. فنظرية الجيش كصاهر للوعي الوطني، المفترض به ردم الهوة بين المجتمع وقواته المسلّحة في إطار من السلام الاجتماعي، أثبتت عند تطبيقها حقيقة أنها «دافع للجريمة»، وأن استراتيجييها إطفائيون مصابون بهوس إضرام الحرائق. فالانقلابات العسكرية التي تتالت سواء في أميركا الجنوبية أو في آسيا خلال الستينات والسبعينات سرعان ما دحضت الاعتقاد السلمي بإمكان قيام تحالف بين التكنوقراطيين بالزيّ العسكري والمجتمع. من جهة أخرى، لم يؤمن الجنرالات الانقلابيون في البرازيل قط بفاعلية تقويم الحكم المدني. «بات التضليل المزعوم عن عدم جدوى الجيوش مقنِعًا إلى حدِّ أن عددًا كبيرًا منّا، ممن اهتزّت ثقته بمصيرنا، بدأ يبرّر دوره كأنّ وجودنا لم يعد ضروريًّا لأمن أممنا. أعتقد أنه أحد الأسباب التي دفعتنا إلى التركيز على ما يسمى بـ«العمل المدني»، وهو ليس صادقًا دائمًا، وكثيرًا ما يساعد على تمويه ما علينا نحن فعله حقًا أو تعديله»، على ما أقرّ به الكولونيل أوكتافيو كوستا في محاضرة الجيوش الأميركية في بوينُس آيرِس عام ١٩٧٧ أمام زملائه الأميركيين ـ اللاتينيين والأميركيين الذين تظاهروا بأنهم ما زالوا يؤمنون باستراتيجية «تحسين العلاقات بين القوات المسلّحة والسكّان»[١].

وإذ تصور البنتاغون في البدء أن مفهوم العمل المدني موجه إلى جيوش البلدان النامية، فهو، مقترنًا مع مفهوم الأمن القومي، أثار لدى جيوش أميركا الجنوبية جدلًا كبيرًا داخل المؤسسة. لطالما عدَّت الولايات المتحدة شبه القارة ساحتها الجغرافية السياسية الخلفية. ففيها صُقل، منذ القرن التاسع عشر، قانون «الأمبريالية» و«ثقافة الغزو الأميركية من دون احتلال». وعلى ما شرح آلان جوكس «كانت الحملات العسكرية للحفاظ على النظام في أميركا الجنوبية، الوحشية جدًّا في بعض الحالات، أعمالًا لحماية مصالح الشركات الأميركية الخاصة. ولم يكن هناك فرق، في هذه

(١) Cité en E. CAMPOS COELHO, *En busca de indentidade: o exército e a politica na Sociedade brasileira,* Forense-Universtaria, Rio de Janeiro, 1976. p. 5.

الحملات المتكررة، بين دفاع المصالح الخاصة ودفاع المصالح الوطنية. [...] وقد خيضت الحملة العسكرية غالبًا باسم الدفاع عن الديمقراطية وحتى حماية حقوق الإنسان، من دون أن يمنع هذا التأكيد من اللجوء، ومن دون أي رادِع، إلى جرائم الحرب ودعم أنظمة تمارس التعذيب والاغتيال السياسي. [...] فالنموذج الذي صقله الأميركيون في أميركا الجنوبية، حاولوا تثبيته في آسيا والشرق الأوسط بعد الحرب»[1]. فالنموذج الأصلي للمغامرات العسكرية سبق إذًا ولادة الاستراتيجيات الأمبريالية التي وضعها صقور جورج دبليو بوش. من جهة أخرى، وعقب الحرب العالمية الثانية، نُسجت تحالفات استراتيجية بين أميركا الجنوبية وأميركا الشمالية. فعام ١٩٤٢، رسَّخَ مجلس الدفاع الأميركي المشتَرَك التقرّب بين الجيوش. وفتحت مدارس الحرب الأميركية أبوابها للطاقم العسكري وشبه العسكري في أميركا اللاتينية. وأسس «اتفاق المساعدة المتبادلة بين البلدان الأميركية» عام ١٩٤٧ و«ميثاق منظمة الدول الأميركية» عام ١٩٤٨، لـ«نظام أميركي أمني مشترك». هو مؤشر حبل سرة ربط شمال أميركا بجنوبها: ترافق شبه احتكار الولايات المتحدة تزويد الأسلحة، مع تبعية بحيث أن الرئيس الأميركي كان وحده المرجع المختص لتقويم احتياجات البلد الطالب المعدات والأجهزة وحق التصرف بها. واستمر هذا الوضع حتى آخر الستينات.

البرازيل، وضع قواعد استنباط لعقيدة هجينة

يشير إعلان الضابط البرازيلي المذكور أعلاه، مع كل ذلك، إلى أنّ الجيوش لم تتصرّف دومًا كمتلقٍّ غير فاعل للعقائد التي لقنها إياها مرشدوها الأميركيون. يصطدم

(١) A. JOXE, "Globalisation et violence: divergences entre cultures stratégiques européennes et américaines", in J. LIBERMAN, *Démythifier l'universalité des valeurs américaines*, Parangon, Paris, 2004, p. 83-84.

التطعيم بعقيدة ما أو نقلها، بظروف اجتماعية تاريخية ملموسة. وعلى ما لاحظ جوزف كومبلان عن تأسيس مبدأ الأمن القومي في أميركا اللاتينية، «لا تدمّر الدولة الجديدة عادةً كلَّ البناء المؤسساتي السابق. لكنها تُدخل تغييرات جذرية: تُنشئ مؤسساتٍ جديدة؛ تقلّص المؤسسات القديمة، أو تلغيها أو تطوّرها. في كل بلد، يحدّ إرث الماضي نوعًا ما من حرية العمل»[1]. وقد نظّرت قلّة من المخططين العسكريين في مفهوم الأمن القومي كما فعل الجنرالات البرازيليون الذين أطاحوا الرئيس الدستوري جوان غولار في نيسان/أبريل ١٩٦٤ ولم يتركوا السلطة إلا بعد واحد وعشرين عامًا، بعد مدة انتقالية لا حد لها. في الواقع، لم يُنتخب رئيس مدني إلا عام ١٩٨٥. فهندسة دولة الاستثناء الدائم التي أنشأتها الدكتاتورية البرازيلية تتوافق مع فكرة الأمن القومي الأصلية، لكنها، ومع فارق كبير مقارنةً بالقالب الأميركي، في غياب أي قوة موازية قضائية وتشريعية، زكت منهجياتها في التفكير بإلغائها، وصيَّرتها راديكالية النزعة.

تصدّر مركز الثقل في الجهاز الحاكم مجلس الأمن القومي، المؤلف من حفنة من الجنرالات، يرأسه أحدهم، وتحصنه أجهزة الاستخبارات، وتمتعت هذه الهيئة العليا بسلطة التدخل في أي وقت في عمل المؤسسات الدستورية، فتعلّقه أو تعترض عليه أو تنقضه، مما يعني أنّ البرلمان، وإن أُبقي عليه، يمكن حلّه في أي وقت. أمّا السلطة القضائية فلم تعد تنظر في قضايا ذات شأن، لأن سلطات الاستثناء تسهر على نظام الأمن القومي. فمُنع من حق المثول شخصيًّا أمام القضاء (habeas corpus) كل فرد متَّهَم بانتهاك هذا التنظيم الرسمي الجديد. وكل مواطن يُظنُّ أنه عدوٌّ داخلي محتمل، تأتيه لائحة بأعمال تخريبية لا متناهية. ويمكن الحكم على ذلك من خلال نصوص بعض مواد مرسوم الأمن القومي الاشتراعي، المسمّى AI5 أو القرار المؤسسي

(١) J. COMBLIN, *Le Pouvoir militaire en Amérique latine. L'idéologie de la sécurité Nationale*, Jean-Pierre Delarge, Paris, 1977, p. 58.

الرقم ٥ الصادر عام ١٩٦٩ والذي شكّل النص الأساسي للدكتاتورية البرازيلية في شأن وسائل المراقبة الاستثنائية، وقد استوحته أنظمة عسكرية أخرى في شبه القارة.

المادة الأولى: «كل شخص مادي أو معنوي مسؤول عن الأمن القومي».

المادة الثانية: «الأمن القومي ضمان لتحقيق الأهداف الوطنية ضد العوامل المضادة، الداخلية أو الخارجية».

المادة الثالثة: «يشمل الأمن القومي في شكل رئيس الوسائل المخصصة لحفظ الأمن الخارجي والداخلي، بما فيها الوقاية وقمع الحرب النفسية المعادية والحرب الثورية أو التخريبية».

الفقرة الأولى: «الأمن الداخلي، جزء لا يتجزّأ من الأمن القومي، هدفه التهديدات والضغوط المعادية التي تظهر أو تخلّف أثرًا في البلاد، أيًا يكن مصدرها، أو شكلها أو نوعها».

الفقرة الثانية: «الحرب النفسية المعادية هي استخدام البروباغندا أو البروباغندا المضادة وكل نشاط على الصعد: السياسي أو الاقتصادي أو النفسي أو العسكري، هدفه التأثير في آراء مجموعات أجنبية وأعداء ومحايدين أو أصدقاء، وعواطفهم ومواقفهم وسلوكهم، أو إثارتها جميعًا، في صورة تتنافى وتحقيق الأهداف الوطنية».

الفقرة الثالثة: «الحرب الثورية هي الصراع الداخلي المستوحى عمومًا من أيديولوجية أو المدعوم من الخارج، والذي يرمي إلى الاستيلاء في صورة تخريبية على السلطة، بواسطة عنصر التحكم التدريجي بتركيبتها».

ويعدد المرسوم الاشتراعي مجموعة من الجرائم ضدّ الأمن القومي. وعليه، تُحدّد المادة الـ١٦ جرم البروباغندا غير الشرعية بـ«بث خبر كاذب أو مغرِض، أو حدث حقيقي إنما مقتَضَب أو مشوَّه، بأي وسيلة اتصال اجتماعية، بطريقة تثير أو تسعى إلى إثارة اضطراب ضد الشعب والحكومة». وتحدِّد المادة الـ٣٤ عمل التخريب بكل عمل «يسيء معنويًا إلى سلطة ما، بسبب التحزب وعدم الامتثال إلى الأعراف

الاجتماعية». أمّا المادة الـ٤٥ فتحدّد البروباغندا المخربة بأنها «استخدام أي وسيلة اتصال اجتماعية، والصحف والمجلات والدوريات والكتب والبيانات والمنشورات والإذاعات والمحطات التلفزيونية والسينما والمسرح وكل وسيلة مشابهة، كوسيلة نقل لبروباغندا الحرب النفسية المعادية أو الحرب الثورية أو التخريبية. الاجتماعات في أماكن العمل. [...] وتشكيل اللجان، والاجتماعات العامة، والمواكب، والتظاهرات، والإضرابات ممنوعة. [...] وكذلك الإهانة والنميمة أو القدح الذي يمسّ السلطة العامة في ممارسة مهامها».

واستُكملت هذه الأحكام الأساسية بمراسيم تمنح بعض القطاعات الخاصة، من مثل الجامعات، صلاحية حفظ الأمن والحق في طرد مدرّس أو طالب بسبب أعماله التخريبية داخل حرم الجامعة أو خارجه. فإذا شملت فئة العدو الداخلي مجمل السكان، يبقى عناصرها المنظورون، خارج حركة حرب العصابات في المدن، الطلابَ والمدرّسين والصحافيين ورجال الدين.

ولبسط نظام الأمن القومي هذا، مُنِحَت أجهزة الاستخبارات المعدَّة وفقًا لنموذج وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، الحق في النفاذ إلى كل المعلومات، الخاصة والعامة؛ والحق في استجواب أي شخص وتوقيفه؛ والحق في اعتقاله في مكان سرّي؛ والحق في إخفائه.

مشروع جغرافي سياسي

أقلقت المسألة النظرية عن دور الجيش في بناء الأمة الضباط البرازيليين منذ الحرب العالمية الثانية. وهي حربٌ شاركوا فيها عن قرب كعديد من الحملة العسكرية التي أُرسلت إلى الجبهة الإيطالية للقتال إلى جانب جيش الولايات المتحدة الخامس. كان الجيش الوحيد من جنوب أميركا الذي أوفد وحدات عسكرية. وبدا

هذا الاتصال المباشر مهمًّا[١]. فمن جهة، دام طويلًا على شكل علاقات شخصية، مثلًا من خلال الرجل الثاني في الـ«سي أي إي» فرنون إي. وولترز، ضابط الارتباط مع الحملة العسكرية، والذي أدّى في ما بعد دورًا حاسمًا كملحق عسكري في برازيليا خلال الانقلاب. ومن جهة أخرى، على شكل علاقات منظمة رسميًّا. وبالتالي، كان الضباط البرازيليون عام ١٩٤٦ بين الطلاب الأجانب الأوائل الذين تابعوا الحلقات الدراسية في كلية الحرب الوطنية الأميركية. وبعد أعوام ثلاثة، استندوا إلى هذه الأكاديمية العسكرية بالذات لتأسيس «مدرسة الحرب العليا»، المسماة بفخر «السوربون البرازيلية». وحَضَرَت البعثة العسكرية الأميركية حفلة افتتاحها. ولكن، ومنذ البداية، صمّم البرازيليون على إظهار الفروقات. «رأينا، على ما يُقرأ من سجلات المدرسة، أن من غير المحبذ انتهاج خط كلية الحرب الوطنية الأميركية. ستكون مصدر إيحاء للمدرسة، إنما ليس النموذج الوحيد. في الواقع، المدرسة الأميركية القائمة في بيئة متطورة، تمكنت من الانصراف إلى شؤون الحرب، من دون الانشغال بحلّ المشكلات الوطنية التي ترك أمرها لنُخب أفرزها جهاز تعليمي أثبت فاعليته. أما في البرازيل، فعلى العكس، وقبل الاهتمام بالاعداد للحرب، تركّزت الأولوية على تدريب النخب لحل مشكلات البلاد في زمن السلم. ومن هذه الاعتبارات ولدت المبادئ التي صيغت باستبصار نادر وطبعت انطلاقة مدرسة الحرب العليا وتطورها»[٢]. المبدأ الأولي الذي تصدر مشروع «هيكلة الفكر السياسي البرازيلي على أسس واقعية وعلمية» هو أنّ البلد يملك الصفات المطلوبة التي تجعله في مصاف قوة عظمى لكن نموه تأخّر بسبب عجز الحكومات المتعاقبة عن التخطيط والتنفيذ. لذا برزت الحاجة إلى إعداد «طريقة لصياغة السياسة القومية»[٣]. إذًا

(١) A. STEPAN, *The Military in Politics: Changing Patterns in Brazil*, Princeton University Press, Princeton (New Jersey), 1971.

(٢) ESCOLA SUPERIOR DE GUERRA (ESG), *Aspectos da doctrina de Escola superior de guerra suas bases teoricas,* Departamento de estudos, Rio de Janeiro, 1978, p. 4.

(٣) Général MEIRA MATTOS, *Brasil, geopolitica e destino*, José Olymio, Rio de Janeiro, 1975, p. 60.

في هذه المدرسة التي تستقبل ـ على غرار النموذج الأميركي الأصلي ـ، ليس العسكريين فحسب بل تستقبل المدنيين أيضًا (كموظفي الإدارة المركزية، والقضاة، والنواب ورجال الأعمال)، أُعيد تحديد المفاهيم المؤسِّسة لعقيدة الأمن القومي في نمطها البرازيلي وتوضيحها، بصفة كونها سياسةً واستراتيجية.

ويساعد كتاب «جيوبوليتيك البرازيل» الذي كتبه أحد الأيديولوجيين الكبار الجنرال غولبري دو كوتو إي سيلفا، ونُشرَ في ريو دي جانيرو عام ١٩٦٧، وكان صيغ في مقالات منذ أوائل الخمسينيات، على أن نفهم كيف ولماذا أصبح مفهوم الأمن القومي محور تفكير المخططين الاستراتيجيين البرازيليين. وقد تابع غولبري، وهو جندي قديم في الحملة الإيطالية، صفوف كلية الحرب الوطنية الأميركية. وأصبح تحت الحكم الدكتاتوري مدير جهاز الاستخبارات.

ويمثل المكان الذي يتحدث عنه غولبري قوةً إقليمية تحمل «مصيرًا واضحًا» بحكم موقعها التاريخي- الجغرافي. وهذا الموضع الجغرافي السياسي، يُطالب به جهرًا وعلنًا، إلى حدّ استخدامه عبارة «أمبراطورية» ليشير إلى نظام البرازيل المستقبلي. لكنه سلّم بأن الترابط يلزمها بالولايات المتحدة ويفترض هذا التحالف خسارة السيادة الوطنية. وإنما لا يجوز قطعًا «التنازل عن السيادة في مقابل طبق من العدس». ينبغي أن تكون المقايضة «عادلة»، و«المفاوضة بحسن نية». يجب أن تكون على مستوى مقام البرازيل الحقيقي في هذا القسم من المحيط الأطلسي. وتتطابق تحليلات الجنرال مع التحديد الذي تعطيه المدرسة الألمانية المسماة بمدرسة ميونخ للجيوبوليتيك بصفة كونها «معتقد الدولة الجغرافي». وقد صوَّر غولبري خرائط الهيمنة العالمية والإقليمية، وركز موضع البرازيل نسبةً إلى مراكز السلطة الديناميكية في أميركا اللاتينية، وقوم قدرتها، وقاس كمية تدفق الاتصالات، ورسم مخطط محاور الطرق الجديدة، وحدّد منصات التوسّع ومناطق التأثير. وبيّن موضع البرازيل بالنسبة إلى «الغرب» ليستنتج أنّ «الغرب المهَدَّد في حاجة إليها، والبرازيل المهدَّدة ترتبط، بدورها، بالغرب». والجغرافيا السياسية البرازيلية التي

وضع خطوطها العريضة منذ العام ١٩٦٠ هي «جيوبوليتيك المشاركة في الدفاع عن الحضارة الغربية التي هي أيضًا حضارتنا»، و«جيوبوليتيك التضامن القاري»، و«جيوبوليتيك التضامن مع العالم المتخلّف هنا وما وراء البحار». ولكن، قبل كل هذا، هي «جيوبوليتيك التكامل والتنمية في المكان»، و«جيوبوليتيك التوسّع نحو الداخل، والإسقاط السلمي نحو الخارج»(١).

ارتبط الاعتبار الجغرافي للدولة الذي تباهى به العسكريون البرازيليون مع الاعتقاد بوظيفة هيكلة شبكات الاتصالات. هذا الاعتقاد، عند هذه النقطة، هو جزء من تقليد وطني طبعته الفلسفة الوضعية(*) السان ـ سيمونية والكونتية (نسبة إلى أوغست كونت)، والذي أوحى عام ١٨٨٩ بالانقلاب على الأمبراطور وتأسيس الجمهورية. وعام ١٩٦٢، أي قبل عامين من الاستيلاء على الحكم، ضغطت هيئة الأركان العسكرية لإصدار قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكان المقدمة لصهر أجزاء البلاد المفكّكة، مما أدى عام ١٩٦٥ إلى تأسيس شركة الهواتف العامة «إمبراتيل» التي وضعت حدًّا لاحتكار مجموعة كندية. وكان شعارها «الاتصال هو التكامل». وهي الخطوة الأولى لاستراتيجية صناعية شاملة تهدف إلى تزويد البلد صناعة المعلومات ومعالجتها، وفي شكل موازٍ صناعة الطائرات المدنية والعسكرية(٢).

لكن الاتصالات لم تأخذ دلالتها إلا بالتآزر مع الأمن والنمو، لأنّ المفهومين مترابطان بـ«علاقة سببية متبادلة». وتماشيًا مع الأهداف التي وضعتها مدرسة الحرب العليا عند نشأتها، وباسم «النموّ»، برّرَ العسكريون انقلابهم على الحكومة الدستورية.

---

(١) Général. A. GOLBERY DO COUTO E SILVA, *Geopolitica do Brasil,* José Olympio, Rio de Janeiro, 1967 (2e éd.), p. 137-138.

(*) مذهب الوضعية positivisme: كل فلسفة تعتمد على معرفة الوقائع وعلى التجربة العلمية [المترجم].

(٢) A. MATTELART et H. SCHMUCLER, *L'Ordinateur et le tiers monde, François Maspero, Paris, 1983.*

وإذا كان مفهوم استراتيجية الأمن القومي مرادفًا للاستراتيجية الشاملة، فلأن الحرب تحوّلت من «عسكرية» حصرًا إلى «شاملة، إجمالية، لا تتجزأ»، و«مروعة ودائمة»، على ما أضاف غولبري. وهي حرب شاملة لأنها تتعلّق بأفراد من مختلف المناطق والأعراق والأعمار والمِهَن والمذاهب، وتلغي التمييز القديم بين المدنيين والعسكريين. شاملة لأن جبهات القتال والأسلحة المستَخدَمة تنتمي إلى كل مستويات الحياة الفردية والاجتماعية، وهي تتغلغل في كل المجالات، والأسلحة من كل نوع. هي على حد سواء المفاوضات الدبلوماسية، صفقات التحالفات والتحالفات المضادة، المعاهدات والاتفاقات مع بنودها المعلنة أو السرية، العقوبات الاقتصادية، القروض المقدمة، الاستثمارات، الحظر، المقاطعة، المضاربة(*)، ناهيك بالبروباغندا أو البروباغندا المضادة، الشعارات، وسائل الابتزاز، التهديدات، الرعب.

وهي حرب دائمة لأن التمييز بين زمن السلم وزمن الحرب تلاشى. ورؤية الحرب وحال الحرب التي تنجم عن هذا المنظور هي رؤية حرب نظرية تُدار في عالم نظري، هي «حرب مجردة» على حدّ قول بول فيريليو(١). وهي حرب إجمالية لأن كل القيم التي أسست الحضارة الغربية، والتي جعلت منها مهد الحرية، مهددة بالخطر في الصراع مع «الشرق الشيوعي».

وللحرب الشاملة، ردّ شامل. لمواجهتها، ينبغي حشد قوى الأمة الحية، ودمج تلك القوة الكامنة التي يسميها غولبري بـ«الطاقة الوطنية» في الصراع: كل الموارد الطبيعية والبشرية التي تمتلكها أي أمة، وكل قدرتها المعنوية والمادية، ومجمل الوسائل الاقتصادية، السياسية والنفسية ـ الاجتماعية والعسكرية. يُحتَّم على الدولة «سيدة الحرب الكلية القدرة»، وعلى كل مواطن «زيادة الطاقة الوطنية إلى الحدّ الأعلى». وقد وطد غولبري مقاربته في تاريخ الفكر الاستراتيجي، داعيًا إلى إدانة

(*) الدمبينغ Dumping: تصدير بضائع لبيعها بأقل من سعرها المحلي. [المترجم].

(١) P. VIRLIO, "La guerre pure", *Critique*, n°341, octobre 1975.

نظريات روّاد دولة الاستثناء مثل الجنرال لودندورف والعالم السياسي كارل شميت، عن «التعبئة الشاملة» في نطاق «فن تربية الدولة»، حيث يُفترض أن يتقدم الولاء للدولة المُعبِّئة كلَّ ولاء. ويفرض مجمل الجهود السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على مجمل السكان الخاضعين للأخطار والتضحيات نفسها والتنازلات عينها عن حريات، علمانية في معظمها، لمصلحة الدولة. «الأمن والرفاهية، على ما شدد الباحث الجغرافي السياسي، وعلى مستوى أعلى، الأمن والحرية يشكلان معضلتين مصيريتين لطالما واجهتهما البشرية، ولكن ليس كما اليوم، في ظروف مأسوية وملّحة إلى هذا الحد. [...] نحن ندرك ما يعني الدفاع عن الحرية، وأيضًا وبفضل الله، بناء الأمن القومي على أسس صلبة ومتينة»[1]. وذكّر بشعار مارشال الرايخ الثالث هيرمان غورينغ: «كلما ازدادت المدافع، قلّت الزبدة».

تضليل الجماهير قيد التجربة في الثقافة الجماعية

أقلق الدكتاتورية البرازيلية موضوع الحرب النفسية والبروباغندا، واستخدام وسائل الإعلام وغيرها من وسائل البث لأغراض التضليل. كان السلاح النفسي في صلب «استراتيجيتها النفسية الاجتماعية». ويثبت ذلك عدد مواد القانون الدستوري التأسيسي التي تشير إلى هذه المواضيع. «وقد اكتسب جهد التعبئة الوطنية، على ما شرح عالم سياسي برازيلي عام ١٩٧٦، طابعًا «تربويًّا» جوهريًّا لإعادة التأهيل الوطني في المجتمع المدني، ولهذه الغاية، استخدم النظام قدرة وسائل الاتصالات الجماعية كاملة لتبلغ رسائلها ذهن الأمة. وهي رسائل تمزج بين تعزيز روح المواطنية والرموز والصور والتواريخ الوطنية التي تزرع في الشعب حسّ

(١) Général A. GOLBERY DO COUTO E SILVA, *Geopolitica do Brasil, op. cit.*, 1967, p. 14.

الانتماء والولاء لمجتمع وطني واحد. يُضاف إلى ذلك التشديد على التعليم العلمي والتكنولوجي كعامل لنمو الأمة. [...] في اختصار، لا يُفصل التأهيل المدني عن إطار «الحرب النفسية»[1].

لم يدخر النظام جهدًا لتحقيق هذه المهمة. لكنه اصطدم بعقبتين. العقبة الأولى هي أن حملات تمجيد الرموز الوطنية لم تنجح في معالجة النقص في التنظيمات عند القاعدة، الوسيط الضروري. ونظرًا إلى استحالة تجديد نشر مظاهر الأبهة وفي غياب تظاهرات التأييد من قطاعات كبيرة من السكان، ملأت الشعارات الصادرة عن أبواق البروباغندا، بالضجيج فحسب، الحيز المخصص لتضامن الشعب، فبقي صامتًا. وعلى رغم الضجيج الإعلامي حيال «المعجزة البرازيلية»، شعر الشعب أنه استبعد فعلًا عن نموذج التنمية الذي أفاد منه خمس البلاد، فيما سعى النظام إلى تعبئته حيال «النمو» تحديدًا. أما العقبة الثانية فكمنت في التوتر بين غايات الحرب النفسية المعلَنة والمنطق الإعلامي اليومي. الأولى تتوجه إلى المواطن كأنه قوة تخريبية. والثانية إلى المستهلك. ولكن، وعلى رغم الرقابة المدققة، عجز البلد الذي أعلن الأحكام العرفية، عن بسط نظام الاستثناء والوصول إلى خنق تدفقات الثقافة الجماهيرية. لأنه كان يعيش بالفعل في زمن مختلف من تنمية رأس المال في الصناعات الثقافية، وفي وقت مختلف من تدويل منتوجاتها. وما كان يبدو محتملًا قبل بضعة عقود – «استكمال ميدان العمليات النفسية»، على ما كان يقول غوبلز– لم يعد ممكنًا. فقد تواصل تناقل البرقيات الصحافية والأفلام والمسلسلات التلفزيونية والمجلات والإعلانات التجارية، الخ... هذا ما أظهرته الدراسة التي نشرناها مع ميشال ماتيلار عام ١٩٨٧ تحت عنوان «كرنفال الصور»: «يكمن جديد الاستبداد البرازيلي خصوصًا في الآتي: ففي حين استخدم مشروعه السياسي الإكراه والمراقبة البوليسية المنظَّمة للمجتمع، وممارسة العنف الرمزي، اعتمدت سلطة الدولة في واقع

(١) E. CAMPOS COLEHO, *Em Busca de identidade: o exército e a politica na Sociedade brasileira, op. cit.*, p. 175.

الأمر، لضمان توافق الآراء، على أدوات الثقافة الجماهيرية التجارية، ومنتوجات شكلية لتصور سياسي ولمجتمع حيث للرأي العام الحق في المواطنية، وعامل معترف به في الحيّز العام. ثقافة جماهيرية تتوافق مع فكرة الديمقراطية التمثيلية، مع مشروع نشر الديمقراطية من خلال النفاذ إلى المعلومات والثقافة والتسلية»[١].

جسدت «سنوات الرصاص» (١٩٦٤-١٩٧٩) إذًا سنوات انصهار الأمة ليس فحسب من خلال توحيد شبكات الاتصالات اللاسلكية بل أيضًا من خلال شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني. ومثلما أسس العسكريون مدونة الاتصالات السلكية واللاسلكية قبل الانقلاب، كانوا الموجهين في تنظيم النظام السمعي البصري. وتزامنت أعوام الدكتاتورية حتى مع نشوء الاحتكار الخاص «غلوبو»، الذي احتل المركز الرابع في الترتيب العالمي لشبكات التلفزيون، إضافة إلى انتشار «الرواية المتلفزة» (telenova)، القوة الموجهة نحو تدويل الخيال البرازيلي. وقد «دعمت غلوبو «المعجزة البرازيلية» المبنية على معدل زائل لنمو مرتفع وإنما بكلفة اجتماعية هائلة لتركيز الدخل. وواكبت غلوبو فكرة تواصل «البرازيل الكبرى» التي أخفت الكلفة السياسية لإلغاء الحريات المدنية، والكلفة الثقافية للرقابة على الابتكار والنشاط الفكري»[٢]. وترافق هذا الصعود الذي لا يقاوم للتلفزيون على المستوى الوطني مع نمو الصناعة الإعلانية الظاهر، ليدحض بذلك مبدأ الاقتصاد الكلاسيكي الذي يربط بين الاتجاه التصاعدي في الإنفاق الإعلاني وارتفاع مستويات المعيشة، وبالتالي، «نمو الديمقراطية». وما لم يلحظه القادة هو أن المجتمع البرازيلي المأخوذ بوتيرة الأحداث التقنية، أساس المنطق الإعلامي، قد تحول بالفعل إلى عصر ما بعد الحداثة.

---

(١) M. MATTELART et A. MATTELART, *Le Carnaval des images. La fiction brésilienne,* INA/La Documentation française, Paris, 1987, p. 33.

(٢) أو المصدر السابق نفسه ص ٢٩ - ٣٠.

تشيلي ١١ أيلول/سبتمبر آخر

«الفاشية حقبة تاريخية دخلتها الرأسمالية، مما يعني أنّها شيء حديث وقديم في آن. في البلدان الفاشية، لم يعد للرأسمالية وجود إلا في إطار الفاشية، ولا يمكن مكافحة الفاشية إلا باعتبارها الشكل الأكثر سفاهةً، والأكثر وقاحةً، والأكثر تعسّفًا، والأكثر كذبًا من الرأسمالية. وعليه، كيف تُقال الحقيقة عن الفاشية، التي أعلنّا مخاصمتها، إذا شئنا ألاّ نقول شيئًا ضد الرأسمالية، التي ولدتها؟»[١].

تحمل هذه الكلمات التي وجهها برتولت برخت إلى الكتّاب الألمان عام ١٩٣٥ صدى عند التفكير بالإرث الذي خلّفته سنوات رصاص الدكتاتورية التشيلية (١٩٧٣-١٩٩٠)، تلك الحال الأخرى النادرة من تأقلم دولة الأمن القومي. وبالحديث عن المنطق المتطرّف للرأسمالية في نمطها الليبرالي المفرط، أظهر النظام الفاشي المنبثق من انقلاب ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ الذي أطاح حكومة الرئيس الاشتراكي سلفادور أللندي، أنّ التوجّه الإجباري نحو تكامل الاقتصاد المحلي مع مساحة التبادل التجاري العالمي الحر، يكلّف بالضرورة النيل من الحريات الأساسية. وتشيلي تحت «جزمة» العسكر أتت في طليعة هذا النمط من «التطور» الخاضع لإملاءات المعاهدة النقدية المفروضة بالقوة. لكن، وباعترافهم[٢]، لم يكن الجنرالات المتمردين مهيّأين للاستيلاء على السلطة. وكتاب «جيوبوليتيكا» للجنرال بينوشيه، المحرَّر عام ١٩٦٨ والذي أُعيد طبعه بعد الانقلاب، بدا باهتًا مقارنةً بكتابات الجنرال غولبري[٣]. وكانت للبرازيل «مدرسة الحرب العليا» منذ العام ١٩٤٩. وللأرجنتين «مركز الدراسات العليا للجيش الأرجنتيني» منذ العام ١٩٤٣. وللبيرو «مركز الدراسات العسكرية العليا» منذ العام ١٩٥٠. وفي المقابل، لم يكن الجيش التشيلي يملك أيّ

(١) B. BRECHT, "Art et politique", *Sur le Réalisme*, L'Arche, Paris, 1970.

(٢) A. MATTELART, "Un fascisme créole en quête d'idéologues", *Le Monde diplomatique*, juillet 1974.

(٣) A. PINOCHET, *Geopolitica*, Andrés Bello, Santiago (Chili), 1974.

مركز خاص للإعداد العقائدي. ولم تتأسس «الأكاديمية العليا للأمن القومي» قبل العام ١٩٧٤، وهي التي أصدرت النص الأول عن تلك المسألة، مستخدمة طروحات استمدتها من العقائد الموجودة، ولاسيما النسخة البرازيلية منها[١].

لم يمنع غياب السوابق المجلس العسكري من وضع تشريع من بين التشريعات الأكثر شموليةً ودقّةً، سمح له، بعد إسكات الأصوات المتباينة، بـ«تمديد حال الطوارئ» إلى أجل غير محدَّد، محوِّلًا إياها بالتالي «حالًا طبيعية[٢] من الاستثناء». وقد أدخلت مبادئ قوانين، دستورية وغيرها، نموذجًا من النمو الاقتصادي المبني على استغلال زائد للعمّال الذين أصبحوا غرباء في بلدهم.

اختارت البرازيل مشروع استقلال تكنولوجي تنمّ عنه سياساتها في القطاعات الاستراتيجية لصناعة الطيران والمعلوماتية والتسلح. وعلى أمل إنشاء «سيليكون فالي» وطنية، تفاوضت على قدم المساواة مع الشركات المتعددة القوميات في شروط نقل تقنيتها العليا. ومع قبول استثمارات أجنبية هائلة في قطاعات متعددة ـ هي نفسها التي أحدثت «معجزة» اقتصادية وهمية ـ سيطرت الدولة طويلًا على بنى الاتصالات التحتية ولم تخفف من وطأتها إلا مع اقتراب نهاية النظام. أمّا تشيلي، فلم تكن تمتلك سوى سوق داخلية محدودة، وكانت ثرواتها الطبيعية، إلا النحاس الذي استُثمر سابقًا، غير كافيةً لجذب الاستثمارات الأجنبية المهمة. لذا اتكلت على الانفتاح الضاري لرأس المال الأجنبي: إزالة الحواجز الجمركية، تعرفات تفضيلية، ظروف مؤاتية لإعادة الأرباح إلى البلاد، اتفاقات ثنائية، إلخ. فقررت بيع أسهم من الشركات التابعة لقطاع الدولة، وفككت، واحدًا تلو الآخر، مكاسب دولة الرعاية.

(١) P. BARAONA, A. PINOCHET *et al.*, *Fuerzas armadas y seguridad nacional*, Ediciones Portada, Santiago, (Chili), 1973.

(٢) M. RODRIGUEZ, "La experiencia politica chilena y las Actas constitucionales", *Mensaje,* n°254 novembre 1976, p. 559.

لحقت موجة التعديلات الهيكلية، فخصخصت الضمان الاجتماعي والتعليم والصحة، وكانت من الأوائل في شبه القارة في رفع الضوابط عن سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية. هذا هو النموذج، المقتبس من تعاليم الحائز جائزة نوبل للاقتصاد ميلتون فريدمان، الأستاذ في جامعة شيكاغو، الذي جعل تعليق الحريات ممكنًا عن طريق وضع معايير لمردود العمل والربح تضاهي بارتفاعها ما هي عليه في الظروف العادية للدولة الليبرالية. وهذا ما قاله الرئيس ريتشارد نيكسون عام ١٩٨٠ عن هذه الدكتاتورية التي أسهمت إدارته في شكل فاعل لتثبيتها في السلطة: «في تشيلي، تورط المجلس العسكري بما يُسمّى «الرهان الجريء» [...] لتحويل البلاد مختبرًا لاقتصاد التبادل الحر». وقد تصاعدت الاستثمارات في سرعة قصوى، وتقلّصت الضرائب، وصدر قانون الإصلاح الضريبي. ويركّز المفترون على القمع السياسي فحسب في تشيلي، متجاهلين الحريات التي هي ثمرة الاقتصاد الحرّ. [...] «وعوضًا عن المطالبة بالكمال الفوري في تشيلي، علينا تشجيع التقدّم الذي أحرزته»[١].

طَوال سبعة عشر عامًا، أغرق النظام البلاد في دوامة التعدي على حقوق الإنسان بحجة الضرورة «لاستئصال السرطان الماركسي». وكان شعار الانتشار العسكري: محو ترسيم الخرائط الإقليمي القديم الموروث من القرن التاسع عشر لحساب المسح الطوبوغرافي الموزَّع مناطقَ عسكرية مشارًا إليها برقم روماني وليس بموقع، ومستوحاة من «جيوبوليتيكا» القائد العام. في النهاية، فرض هذا النموذج الاقتصادي نفسه دائمًا باعتباره مثالًا للنجاح، في مقابل عزل أكثر من ثلاثة أرباع السكان وإحداث تغيير أنتروبولوجي عميق للعقلية الجماعية.

مع ذلك، لم يؤدِّ سقوط الدكتاتوريات العسكرية إلى زوال عقيدة الأمن القومي من برامج المدارس الحربية الأميركية. حتى إن الحرب التي شُنَّت بلا رحمة على الإرهاب منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بعثت فيها نشاطًا جديدًا. وينطبق الأمر أيضًا

(١) R. NIXON, *La Vraie Guerre, op. cit.*, p. 59-60.

على نموذج «مجلس الأمن القومي» الأميركي الذي ترى فيه الأنظمة الديمقراطية ذات الطابع الرئاسي الصيغة المؤسساتية الأفضل لتعزيز قبضة السلطة التنفيذية على خيارات السياسة الخارجية الكبرى وتوسيع دائرة سلطتها التقديرية في «مكافحة الإرهاب».

٦

مقاومة التمرُّد

ملتقى الحملات العسكرية

تعمّق مفهوم حال التمرُّد في ظلّ قمع الثورات المناهضة للوضع الاستعماري. ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى تفجرت، عشية قيام النظام العالمي، أولى المواجهات بين الحملات العسكرية وحركات التحرّر الوطني، والعمليات الثورية، والانتفاضات الشعبية. كانت آسيا في واجهة هذا الصراع الجديد من نوعه، وفي خلفيَّته، الأمل الذي أثاره انتصار الثورة الصينية عام ١٩٤٩. فمنابع التمرد التي انتشرت في الهند الصينية، وفي شبه الجزيرة الماليزية أو في الفيليبين، هي نتيجة حركات تدرّبت على فنون الحرب خلال النضال ضد المحتلّ الياباني.

عام ١٩٥٠، شنّ جيش الشعب الفيليبيني هجومًا عامًّا على اليابانيين، وكان يجمع ما يُسمى بـ«الهاكس» في اللغة التاغالوغية (لغة الفيليبيين الرسمية)، الذين نظّمهم لويس تاروك والمناضلون الشيوعيون[١]. ساعدت الولايات المتحدة الجيش الفيليبيني في صدّه. فالمسألة الفيليبينية استراتيجية بالنسبة إليها، إلى حدِّ أنها كانت

(١) *Cf.* W. J. POMEROY, *Guerrilla and Counter Guerrilla Warfare*, International Publishers, New York, 1964.

وقّعَت مع الحكومة قبل ثلاثة أعوام اتفاق دفاع يسمح لها بالإفادة من قواعد عسكرية دائمة لمدة تسعة وتسعين عامًا. علاوةً على ذلك، لطالما كانت الفيليبين محميّتها في آسيا، بعدما سلبتها من الأمبراطورية الإسبانية عام ١٨٩٨.

لم يترافق إطلاقًا تكريس مفهوم «مقاومة التمرد» التي أثارها التدخل الأميركي، مع استنباط هيئة الأركان العسكرية، عقيدة. وهي صفة تدل إلى تراكم الخلل المتكرر الذي سيميز تاريخ الفكر المناهض للتمرد في الإدارة الأميركية. وقد أجبر نوع من النسيان المخططين للحرب، عند كل أزمة، في كل لحظة من انفجار موجة من الانتفاضات، على إعادة اكتشاف العقدة وطريقة التعامل معها، وحتى إلى استخلاص صيغ معينة من تجربة الجيوش الغربية الأخرى. للأمر تفسير واحد أقلُّه أن البنتاغون مشغول بأمور أُخرى. واستبدَّ بالمعتقد الاستراتيجي، الردع (deterrence) والجدل بين مؤيّدي الانتقام المشدَّد (massive retaliation) ومناصري الردّ المرِن (flexible response). فهذا الانتحاء الذي يفضل قوّة النار والعوامل التكنولوجية الأخرى عند تصادم الجيوش، هو الانعكاس الصحيح لاستئثار «القيادة الجوية الاستراتيجية» بالفكر العسكري. وقد كان الاعتقاد بحتمية التقنية الذي دفع إلى إدراك المستقبل من زاوية الرؤية النووية من دون مراعاة «العوامل» البشرية، هو الحقيقة الثابتة.

في شبه الجزيرة الماليزية، تحدّى «جيش تحرير الأعراق الماليزية» (Malayan Races Liberation Army) عام ١٩٤٨ الأمبراطورية البريطانية. واستمرّ نضاله حتى العام ١٩٦٠. وقد استمد هذا الجيش الشيوعي الانتماء قوته من شبكة القرى المدرَّبة، في صرامة، وقد شكّلها خلال مقاومته اليابانيين. كان تجذره عميقًا بين السكان وهو ما افتقده «الهاكس». ولضرب قواعد هذه المنظمة، أعاد البريطانيون تجميع أربعمئة ألف مناصر عُدُّوا الأشدَّ حماسةً في أربعمئة «قرية جديدة». أُحيطت هذه القرى المحصّنة بدائرة أمنية واسعة، وزودت في الداخل مركزًا للشرطة ومركزًا متطوّرًا لجهاز الاستخبارات، غرضه المراقبة. ومن بين المتمردين الـ٤٠٠٠ الذين استسلموا أو اعتقلوا خلال الأعوام الإثني عشر، سـ«يعود» ٢٧٠٠، أصبحوا مصادر استخبارية[١].

(١) R. CLUTTERBUCK, *Terrorism an Unstable World*, Routledge, Londres, 1994, p. 125-126.

ليست خطة تجميع الأعداء الحقيقيين أو المحتملين بجديدة. فخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، استخدمها الجيش الملكي في أفريقيا الجنوبية بهدف قطع «البوير» (Boer)(*) عن السكان المدنيين الداعمين لهم. وبالتالي، انتشر في البلد أربعة وأربعون «معسكر اعتقال» للبوير وستون للأفارقة، كما سمّاها مؤرّخو أفريقيا الجنوبية الذين قرنوها بصفة «الهمجية». وفارق الحياة خلالها أفارقة و«بوير» كثر بسبب ظروف الاعتقال السيئة(١). وقد لجأ الجيش الإسباني، في المرحلة نفسها، إلى هذه الخطة في كوبا بهدف عزل مقاتلي حرب العصابات الاستقلاليين.

شكّلت التجربة الماليزية مدخلًا ليتمرّس الجيش البريطاني طويلًا في عمليات مقاومة التمرد جرّاء سلسلة من التدخلات الأخرى: في جزيرة قبرص، ضدّ «المنظمة الوطنية للمحاربين القبارصة» التي أسسها الكولونيل غريفاس، بدءًا من العام ١٩٥٥؛ في كينيا ضدّ ثورة ماو ماو (١٩٥٢-١٩٦٠)؛ وأخيرًا في البلد الأم، في إيرلندا الشمالية، ضدّ الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA)، بدءًا من العام ١٩٧٠. وهو مسارٌ عكسته، في امتياز، مسيرة الجنرال السير فرانك كيتسون الذي أصبح منظّرًا لـ«العمليات الخفيفة الحدّة». فبعدما قاتل في ماليزيا، وكينيا وقبرص، وجد نفسه قائد لواء في أولستر أوائل السبعينات(٢). وخلال الحروب الاستعمارية تكوّنت خبرة القوات الخاصة للجيوش البريطانية، «الساس» (كتيبة الخدمة الجوية الخاصة، Special Air Service Regiment) (SAS). وقد أعيد إحياء فرقة النخبة هذه، التي أُنشئت خلال الحرب العالمية الثانية وأُلغيَت في نهايتها، في الخمسينات تحديدًا لمكافحة مقاتلي حرب العصابات الماليزية. وستعمل قوات خاصة عدة في ما بعد على اعتماد نموذج الساس، خصوصًا في إسرائيل. وبدءًا من السبعينات، ستؤدي

(*) كلمة «بوير» مأخوذة عن اللغة الهولندية ويُقصد بها الجنوب الأفريقيون من أصل هولندي. [المترجم].

(١) C. SAUNDERS et N. SOUTHEY, *A Dictionary of South African History,* David Philip, Le Cap, 1998, p. 49.

(٢) Cf. F. KITSON, *Low Intensity Operations. Subversion Insurgency, Peace Keeping*, Faber and Faber, Londres, 1971.

فرق الساس واجبًا مزدوجًا كقوة عسكرية خاصة ومجموعة تدخل ضد الإرهاب، في حال نادرة جدًّا، إذ لطالما نفذّت هاتين المهمتين وحداتٌ مختلفة.

«التهدئة»، التجربة الفرنسية

عام ١٩٥٤، وبعد هزيمة الحملة العسكرية الفرنسية في ديان بيان فو التي وضعت حدًّا لحرب الهند الصينية، انطلقت أولى الأفكار الاستراتيجية التي تستشرف المستقبل. هذه الحرب الأولى والحاسمة لإنهاء الاستعمار (١٩٤٥-١٩٥٤) صنفتها القوة الاستعمارية بأنها «الحرب الثورية الأولى»، أو «المواجهة الأولى مع الشيوعية في معركة ذات أسلوب وحدّ لم يسبق لهما مثيل، غير مشهودَيْن بعد». وقد لازم سؤال واحد عمليات التقويم التي أعدّها الضباط المشاركون فيها: «كيف أمكننا، مع كتائب عالية الإتقان، ووحدات مدرعة قادرة، ووحدات المدفعية، والمهارة، وسلاح الإشارة [...]، كيف أمكننا، مع كل هذه القوّة الكاملة، الوصول إلى ما نحن عليه؟» على ما سأل، عام ١٩٥٦، الكولونيل نيمو في مقالَين نُشِرا في «مجلة الدفاع الوطني»، الأول تحت عنوان «الحرب في البيئة الاجتماعية»، والثاني تحت عنوان «الحرب وسط الجمهور». وكان الجواب: «كان الفرنسيون، في الهند الصينية، أكثر قوة وتجهيزًا على الصعيد التقني من أعدائهم. ومع ذلك، هزم حَمَلَة شهادة الدروس الابتدائية ومجموعة من الطلاب العُرَفاء عند هؤلاء، حَمَلة الشهادة الجامعية العليا والمدرسة الحربية عند أولئك. ربّما لأنهم كانوا أقرب إلى الواقع الإنساني، الواقع الذي لا يمكن خيانته والإفلات من عقاب المجتمع»[١]. التأقلم مع «البيئة الاجتماعية»، والغوص في «الجمهور»، أمران لم يستطع الجيش الفرنسي الإقدام

(١) Colonel j. NÉMO, "La guerre dans le milieu social", *Revue de défense nationale*, mai 1956. Du même auteur: "La guerre dans la foule", *Revue de défense nationale, juin 1956.*

عليهما أو استغلالهما وضمهما إلى قوته الحربية الكامنة، فاقتصر عمله على «دفع بيادقه على رقعة شطرنج القوات الإقليمية التي لم يكن يراها».

وقد دفعت هذه الاعتبارات الجيش إلى إلحاق ضباطٍ بالجامعة لنيل شهادات في علم النفس وعلم الاجتماع والتعمّق في قراءة الكتب الكلاسيكية عن علم نفس الجماهير، من مثل كتاب غوستاف لو بون وسيرج تشاكوتين عن «اغتصاب الجماهير عبر البروباغندا السياسية»[1]، لا بل أيضًا المراجع الماركسية عن البروباغندا. واستبطن هؤلاء الضباط أكثر هذا البعد النفسي إذ كان معظمهم خضع خلال أسره في معسكرات فييت ـ مينه لتأهيل ترافق مع النقد الذاتي. هذه حال الكولونيل شارل لاشيروا، الصورة البارزة في العمل النفسي، والذي، منذ عودته من الهند الصينية، ما انفكّ يردد أن لا بد «من اغتصاب الجمهور»، طوعًا أو إكراهًا، ودافع عن «الأساليب الجديدة» للردّ على العدو الجديد. هذا ما فعله في ٤ آب/أغسطس ١٩٥٤ في مقالة نُشِرت في «لو موند»، شرح فيها أنّ البروباغندا المصمَّمة وفقًا لمعايير الديمقراطية المعتدلة تخسر تسعة أعشار حظوظها في بلوغ هدفها، في حين أنّ تلك التي تندرج في تنظيم صارم وقوي، هرمية السلطات فيه متوازية، تشكّل الضمان لفاعلية قصوى. يجب إذًا اعتماد بنية من نوع آخر تتوازى وبنية العدو السرية.

منذ العام ١٩٥٥، أدّى إشراك العامل النفسي إلى تعديلات جوهرية في البنى العسكرية، إذ أُنشئت شعب إدراية مختصّة، مؤلّفة من طاقم عمل مدني وعسكري، أوروبي ومسلِم. وأصبحت جزءًا لا يتجزّأ من استراتيجية الجيش الفرنسي حيال التمرد الجزائري (١٩٥٤-١٩٦٢). وقد رمى مزيج من البروباغندا أو الحرب النفسية (خصوصًا عبر شركات مزوّدة مكبرات صوت وأفلام ومناشير) والغوص بين السكان عبر «العمل المدني» (تعليم الأُميّين وإنشاء المستوصفات وتوزيع الأطعمة وتقديم المساعدة التقنية) إلى «تهدئة ذات وجه إنساني». أُسّس مركز متخصص في

(١) S. TCKAKHOTINE, *Le Viol des foules par la propagande politique (1939)*, Gallimard, Paris, 1952.

الجزائر، هو «مركز التدريب للتهدئة ومقاومة حرب العصابات». وتضمّن برنامجه: العمل النفسي، والحرب النفسية، وتدمير العصابات المسلّحة، وتدمير البنية التحتية المتمرّدة، والاستعلام السياسي، والاستقصاء، والعمل البوليسي، ومكافحة الإرهاب. وعلى ما لاحظت بِحَقّ ماري مونيك روبان التي تتبعت تاريخه: «في هذا البرنامج، من المهم ذكر الدور المسنَد إلى «الاستعلام السياسي»، و«التحرّك الشرطي»، وهما مهمّتان لا تقعان عادةً على عاتق الجيش، إنما هما من اختصاص الشرطة والدرك. ولمّا اتضّح أنّ سياسة «التهدئة» عاجزة عن لجم امتداد التمرد، أقدم العسكريون خفيةً على انتحال صلاحيات الشرطة وانتهى بهم الأمر إلى تبنّيها جهرًا وعلنًا، وطالبوا بقانون استثناء مفصّل على القياس»[1].

هو وضع معقَّد، إذ بعكس عمليات القمع الأخرى ضد حركات التمرد، دارت حرب الجزائر، باستثناء أوقات قصيرة منها، في ظل حال الطوارئ، ومَنْح «سلطات خاصة»، وليس تحت حال حرب أو قانون عرفي. إطارها القانوني محدَّد بموجب قانون ٣ نيسان/أبريل ١٩٥٥ الذي أكمل الأحكام الموجودة لإعلان «حال الطوارئ» في حالات «الخطر الداهم الناجم عن انتهاكات خطيرة للنظام العام أو نكبات عامة»، وقد وسّع في شكل ملموس صلاحيات وظيفة الشرطة ـ شرط مبهم فتح المجال لتفسيرات مختلفة ـ، وبموجب المادتين الـ١٦ والـ٣٦ من دستور العام ١٩٥٨ اللتَين سمحتا بتعليق الحصانة البرلمانية. وقد طُبِّقتا عام ١٩٦١، أثناء الانقلاب في العاصمة الجزائرية.

(١) M. - M. ROBIN, *Escadrons de la mort, l'École française*, La Découverte, paris, 2004, p.72.

من معركة العاصمة الجزائرية

إلى القُرى المأخوذة كمراكز عسكرية

«المواطن»، هذا العامل التي تزدريه العقائد الكلاسيكية المعطاة في المدارس الحربية، صار الموضوع المركزي الذي دارت عليه تحليلات روجيه ترانكيي، الكولونيل في الفيلق الثاني للمظلّيين الاستعماريين، في كتاب صدر عام ١٩٦١ تحت عنوان «الحرب الحديثة». وقد أصبح نصًّا من النصوص الكلاسيكية، إذ استخلص صاحبه العِبَر من خبرته في القتال ضدّ «الحرب التخريبية» أو «الحرب الثورية». بدأ الرجل مسيرته المهنية كمدرِّس، ثمّ التحق بمدرسة الضباط (سان ميكسان). أثناء الحرب العالمية الثانية، خدم في بكين، ثم شارك في حرب الهند الصينية، فحرب الجزائر. جديد هذه الحروب، على ما لحظ، أنّ المهاجم يسعى أولًا جاهدًا إلى استغلال التوترات الداخلية في البلد المستهدَف، والتناقضات السياسية والأيديولوجية والاجتماعية والدينية والاقتصادية القابلة للتأثير عميقًا في السكّان المزمع غزوهم. وعليه، هي شكل مستحدث من الحرب الشاملة. ثم يأتي طابع العدو المنتشر كالوباء. «في الحرب الحديثة، لا تفصل المعسكَرين حدود مادِّيَّة. الحدود بين الأصدقاء والأعداء تمرّ في قلب الأمة نفسها؛ في القرية نفسها وأحيانًا في العائلة نفسها. هي غالبًا حدود أيديولوجية، غير مادية، وإنّما ينبغي تحديدها، إذا شئنا بالتأكيد النيل من عدونا والانتصار عليه»[١]. في اختصار، منظمات الحرب السرّية «تتغلغل بين السكان أنفسهم كالسرطان، تحرّكها نخبة مثقفة صغيرة مُرتهنة للخارج». نحن «نعالج» منطقة في العمق، كمن يعالج سرطانًا في مراحله الأخيرة[٢].

الانتشار الكثيف، المحاصرة، التفتيش، التمشيط، التطهير، التنقية، استئصال

(١) R. TRINQUIER, *La Guerre moderne*, La Table ronde, Paris, 1961, p.45-46.

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٧.

السرطان، كلمات كثيرة تتردد وتختصر استراتيجيات مراقبة السكان وتنظيمهم. في المدينة بدايةً، حيث وسّعَت وحدات الجيش عملها و«قبضت على المدينة» بالتلازم مع قوات الشرطة الموجودة التي «واصلت عملها في إطارها الطبيعي». قُسمت المنطقة أحياء. قُسمت الأحياء جُزُرًا. حُدّد موقع كل بناء، وكل طبقة، وكل شقّة، أو مجموعة بيوت. وُزّعت المسؤوليات، وعُيّن الرؤساء والمساعدون. وبما أن الرئيس الطبيعي الأول، رأس الهرم، هو ربّ العائلة، فهو المسؤول عن جميع سكان بيته. أُحصي السكان وأُعطي كل منهم شهادة إحصاء واحتفظت القوات الأمنية بنسخة أو نسختين عنها. شهادة تحمل صورةً شمسية، رقم مجموعة البيوت (مثلًا: ٣)، حرف الجزيرة (مثلًا: B)، رقم الحيّ (مثلًا ٢). ويكون المجموع ٢٣ B، ويشكّل «رقم تسجيل حقيقيًّا» يسمح ليس بمراقبة كل فرد وكشف محاولات التسلّل إلى منطقة معيّنة فحسب، وإنما أيضًا بتحديد مسؤولية الرؤساء حيال التابعين لهم. سمح هذا التنظيم بـ«إعطاء تحديد دقيق للخارج عن القانون: كل فرد لا يدخل ضمن المهل المحددة، [المكان حيث يقيم، والحيّ] يُعَدُّ خارجًا على القانون»[١].

التنظيم الذي كلّل هذه البنية الهرمية هو في الوقت نفسه «جهاز استخبارات سطحي» و«جهاز تحرّك استخباراتي». الأول يقضي بتدريب عدد كبير من السكان، في غضون أيام قليلة، على العمالة، في المصانع، وورش العمل، والإدارات، والمؤسسات العامة، الخ. والثاني يستغل هذه الاستعلامات. يحقق مع العملاء كما يحقق مع المشتبَه بهم و«يستجوبهم بلا انقطاع». «لن يحضر الاستجواب مع المشتبه به محام. فإذا أعطى المعلومات المطلوبة بلا صعوبة، ينتهي الاستجواب سريعًا؛ وإلا، يتوجب على متخصصين سحب السرّ منه، بمختلف الوسائل»[٢].

عام ١٩٥٦، نشرت صحيفة «لوموند» رأيًا حرًّا جريئًا غير مشهود له في تلك الحقبة عن «أحداث» الجزائر. «لن ألفظ، على ما كتب هنري مارو، الأستاذ في السوربون،

(١) المصدر السابق نفسه ص ٥٦.
(٢) المصدر السابق نفسه ص ٣٩.

سوى عبارات ثلاث تحمل الكثير من المعاني: معسكرات (اعتقال) وتعذيب وقمع (جماعي). في ما يتعلق بالتعذيب، لا يمكنني تحاشي الحديث عن «الغستابو»: في مختلف أنحاء الجزائر، ولم ينفِ أحد الأمر، أُنشئت مختبرات للتعذيب مزودة مغطسًا كهربائيًا وبكل ما يلزم، وهذا عار على بلد الثورة الفرنسية وقضية درايفوس»[1]. ولم يكن ذلك إلاَّ في بداية التصعيد الذي سيؤدي إلى حرب الجزائر. ولكنه كان عشية معركة الجزائر (العاصمة) التي شارك فيها الكولونيل ترانكيي، والتي أسفرت عام ١٩٥٧ عن تفكيك شبكات «جبهة التحرير الوطنية» في القصبة (في شكل انتقالي حتى العام ١٩٦٠). وانتشر اللجوء إلى التعذيب إذ، بخلاف حرب الهند الصينية، اعتمد المقاتلون الجزائريون على التدمير بالبلاستيك الذي غدا سلاح حرب منهجيًّا في الصراع.

واستعرض ترانكيي الوسائل التي يجب استخدامها (غارات الشرطة، وحواجز التفتيش ومراقبة الهوية) وحذّر من الصعوبات التي تواجهها العمليات البوليسية الواسعة في المدن الكبرى والتي تدور وسط السكان، في شكل علني تقريبًا. «قد تُعدّ بعض القسوة التي لا مفر منها وحشيةً غير مقبولة في نظر جمهور حسّاس. ويفرض الواقع، لاستئصال المنظمة الإرهابية من وسط السكان، أن يُدفع هؤلاء، ويُجمعون، ويُستَجوَبون، ويُفتَّشون. في النهار كما في الليل، سيهاجم الجنود المسلّحون في شكل مفاجئ السكان الآمنين للشروع في عمليات الاعتقال اللازمة؛ وقد تقع حتّى مواجهات، لا بد للسكان من أن يعانوها»[2]. وطَرحت مواقف وسائل الإعلام من هذه العمليات في التجمعات الحضرية مشكلات جديدة أمام الجيوش. وعلّق ترانكيي على موقف الصحافة النقدي في العاصمة حيال إجراءات الجيش وانتهاكاته.

(١) H. MARROU, "La torture, une honte...", *Le Monde*, 5 Avril 1956 (repris dans *Le Monde* 2, n°150, 30 décembre 2006). Lire également P. VIDAL-NAQUET, *La Torture sous la République*, Maspero, Paris, 1972.

(٢) R. TRINQUIER, *La Guerre moderne, op. cit.*, p. 81.

والواضح أنّ صوابية القمع في «العملية التجريبية» لمعركة الجزائر أثّرت عميقًا في نمط التهدئة كلِّه. فإعادة إحياء «النظام القديم لقُرى القرون الوسطى المحصّنة، الهادفة إلى حماية السكان من «العصابات الكبرى» بغية تهدئة الأرياف، هي مهمة «القُرى ـ المراكز العسكرية» لإعداد العمليات وتنفيذها ضدّ حرب العصابات. أُقيم مركز مراقبة داخل القرية وطُوّق بحاجز عازل يتعذّر عبوره (أسلاك حديدية شائكة، أشواك، الخ.)، محميّ ببعض الحصون المجهّزة بأسلحة أوتوماتيكية. لا يمكن السكان الخروج من القرية إلا عبر بوابات مُراقبة. وما إن يتم هذا الحصار، حتى تبدأ عملية بوليسية في الداخل.

سمح إحصاء الأفراد ومنحهم شهادة مع رقم تسجيل، إلى جانب مراقبة تنقلاتهم، تزويد كل منهم بطاقة تموين لمراقبة تداول المواد الغذائية. وهَدَفَ إحصاء الحيوانات (وُسِم العجول والأبقار والثيران برقم يشير إلى مالك كل منها)، إلى منع وصول العدو إلى مصادر التموين. واستجوب كل ساكن على انفراد وفي الخفاء عن مسألتين عمومًا: عن الأفراد الذين يجمعون أموالًا في القرية، وعن الذين يتولّون المراقبة. ليليه استجواب آخر، أكثر عمقًا، لاكتشاف أعضاء المنظمة السياسية ـ العسكرية المحلية، ومخابئ الأسلحة ومستودعات المؤن. وأُدخِل تدريجًا سكان القرى الأقرب، أو الأكثر انعزالًا إلى داخل دوائر الأمن تلك. وأنشئت مراكز أخرى سمحت بجمع مجمل سكان منطقة الأرياف المأهولة ومراقبتهم.

وهكذا نُقِل ما بين مليون ونصف المليون شخص ومليونين، وجُمّعوا في «القُرى ـ المراكز العسكرية»، «المقَسّمة أجزاء، والمطَهَّرة»، على حدّ تعبير الجنرال ماسو. ويذكّر هذا التقسيم للبلاد بلا شك بصيغة «القرى الجديدة» التي طبّقها البريطانيون في ماليزيا. لكن وضعها في السياق كان أيضًا ثمرة تفكير بدأ مع فِرق الاستعمار الفرنسية منذ حملة التهدئة في المغرب في العشرينات والثلاثينات.

أما العمل النفسي، فرأى ترانكيي أنّ دوره خلال المرحلة الإجرائية «يقتصر على إفهام السكان أنّ هدف التدابير الصارمة المتّخذة في بعض الأحيان هو التمكن من

تدمير العدو، فحسب»، وكذلك التمكن من تنظيم السكان وحشدهم في المناطق التي تمت تهدئتها. وفي شأن هذه الأعمال، يبدو أقل بلاغةً، هو القارئ المتمرّس لمؤلّفات البروباغندا الثورية الكلاسيكية، إذ رأى أنّ الدعاية وحدها، بالوقائع والضربات الموجهة ضد العدو، قادرة على أن تقود إلى اليقين. «ما دمنا لم نتمكن [من وضع حد لأذية العدو]، فكل دعاية مُقترحة، مهما كانت بارعة، وكل حلّ مُقترح، مهما كان شهمًا، لن يكون لهما أي تأثير في شعب تنشأ في نواته هيئات سرية، وتتغلغل فيه كالسرطان، وتبثّ فيه الرعب»[1].

وعي البنتاغون المتأخّر

«بينما كانت غالبية بلدان العالم تصبّ تركيزها على الأفكار التقليدية عن الحرب الشاملة وعقيدة القمع المكثّف، على ما أشار المقدم في الجيش الأميركي دون أي. ستاري في مقال نُشر عام ١٩٦٧، كان الفرنسيون يحاربون في الهند الصينية ضدّ إرث ماو تسي تونغ الذي استعاده هو شي مينه، في حرب «التحرير الوطني» والثورة الشيوعية. في المقابل، أدركت الولايات المتحدة متأخرةً طبيعة هذه الحرب. وقد حدث هذا بعد خطاب نيكيتا خروتشيف في كانون الثاني/يناير ١٩٦١، وردّ فعل الرئيس كينيدي الذي تلاه خلال لقائهما في فيينا، فبدأت الدوائر الحكومية العليا تنظر جديًّا في هذه المشكلات»[2]. حملَ هذا المقال الذي نُشر بالإنكليزية في مجلة «ميليتيري ريفيو» تحت عنوانٍ باللغة الفرنسية «الحرب الثورية» الكثير من المعاني.

هذه الثابتة صحيحة جدًّا، إذ حضّ جورج أي. كيلي، عام ١٩٦٠، وحيال اللامبالاة العامة، «الخبراء العسكريين الأميركيين المؤهلين على الإفادة من دروس

(١) أو: المصدر السابق نفسه ص ٨٣.

(٢) Lieutenant - colonel D. A. STARRY, "La guerre révolutionnaire", *Military Review*, février 1967.

التجربة الفرنسية»[1]، ليعاود الكرّة بعد عامين في هذه المجلة النظرية نفسها الخاصة بالجيش الأميركي[2]. بعدما خدم من العام ١٩٥٥ إلى العام ١٩٥٧ في فرقة المدرعات الأولى في الجيش الأميركي، أمضى كيلي ستة عشر شهرًا في أوروبا، حيث دقّق في كتابات مناصري العمل النفسي والجدال الذي أثاره، خصوصًا في الصحف اليومية من مثل «لو موند». ومن الضروري الإشارة إلى أنه قام بهذه الأبحاث، بصفة كونه مساعدًا لهنري كسينجر في «مركز العلاقات الدولية» في جامعة هافارد التي باشرت البحث آنذاك في موضوع مقاومة التمرد. ونتجت عن هذه المعاينات لـ«الحرب الثورية» في الجزائر دراسة عن مفهوم التخريب. «الغرض من التخريب تقويض نفوذ السلطة الشرعية ومواردها بمختلف الوسائل»[3]. وفي ما يلي لائحة بتلك الوسائل: اختراق العملاء للمرافق العامة، الفتن والتظاهرات ضد السلطة القائمة، غالبًا لأسباب مبهمة، تأسيس أحزاب وعصابات على مختلف مستويات المجتمع بهدف إضعافه، اغتيال شخصيات سياسية مناهضة، إضعاف المؤسسات القانونية وقدرتها على إحلال العدالة وتدميرها، العصيان المدني، استفزازات تؤدي بالحكومة إلى القمع، البروباغندا بمختلف أنواعها، اعتراض الاتصالات بهدف جمع المعلومات، تشجيع الفساد في المؤسسات العامة (وما يتبعه من ابتزاز بالتهديد)، إنشاء شبكات معلومات فاعلة تمهّد تدريجًا لاغتصاب صلاحيات السلطة الشرعية.

عام ١٩٦١، جارَت إدارة كينيدي نوع الحرب هذا بإعادة هيكلة البنتاغون. وأُدرِجت شخصيات «الحرب الثورية» الكلاسيكية ـ ماو، غيفارا، غياب ـ في برنامج المدارس الحربية. في الخلفية: الصعوبات التي تمت مواجهتها في المرحلة الأولى من التدخّل في فيتنام ـ وكانت مقتصرة حينذاك على إرسال مستشارين عسكريين ـ وجلاء «حتمية حروب التحرير الوطنية أو الثورات الشعبية»، وفق خطاب

(١) G. A. KELLY, "Revolutionary War rand Psychological Action", *Military Review*, octobre 1960.

(٢) G. A. KELLY, "Footnotes on Revolutionary War", *Military Review,* septembre 1962. Lire aussi W. DARNELL JACOBS, "Wars of Liberation", *Military Review*, juillet 1962.

(٣) G. A. KELLY, "Footnotes on Revolutionary War", *art. cit.*

رئيس الدولة السوفياتية المذكور أعلاه مستشهدًا بقضايا الهند الصينية، والجزائر وكوبا (حيث أطاح مقاتلو حرب العصابات في كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ دكتاتورية الجنرال فولخانسيو باتيستا). كان الرأس المفكّر لإعادة التشكيل هذه: روبير ماك نامارا، الموظف السابق في شركة «فورد موتور». بعدما جمع حوله مستشارين من عالم الأعمال و«مؤسسات الفكر والرأي»، منها مؤسسة راند، بعث الروح الإدارية في المؤسسة العسكرية الضخمة. وكانت النتيجة التركيز المتزايد لأجهزة الاستخبارات الخاصة بالدفاع واللوجستية والاتصالات والأبحاث. فأُنشئت وكالات جديدة متخصصة بإدارة البرامج المتعلقة بـ«مقاومة التمرد». عبارة حدّدها قاموس القوات المسلحة بـ«الإجراءات العسكرية، وشبه العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والنفسية والمدنية التي تتخذها حكومة ما للتخلص من التمرد التخريبي». وتُعدُّ «تمردًا» «الحال الناجمة عن ثورة أو عصيان ضدّ الحكومة القائمة، يقارب حربًا أهليّة. وفي الوضع الراهن، يحثّ الشيوعيون أوّلًا على التمرد، ويدعمونه أو يستغلّونه»(١).

أُعطيت الأولوية في البحث والتطوير للأدوات القادرة على عزل مقاتلي حرب العصابات وحماية الجيوش من الهجمات المفاجئة. وستتكشف الحرب غير النظامية على أنها مختبر مهم لتكنولوجيات تحديد الموقع: أجهزة ذكية محمولة تربط المحاربين بالقيادة عبر الأقمار الصناعية، وأنظمة استكشاف وبرامج رصد ومراقبة، جوية وبرية، وتقنيات لقطات جوية، ومناظير للرؤية الليلية، وكاشفات متعلقة بحاسة الشم، وكاشفات الأشعة ما دون الحمراء التي تتفاعل مع حرارة الجسم، وأجهزة الاستشعار أو اللواقط السمعية والزلزالية؛ فقد سمحت كل أجهزة مقاييس الأصوات الأرضية هذه والتي ستستخدم في ما بعد في «جدار العار»، أولًا بإنشاء «حائط ماك نامارا»، الحاجز الافتراضي المخصص لمنع تسلل مقاتلي «الفياتكونغ».

(١) Cité in T. M. KLARE, *War without End. American Planning for the Next Vietnam*, Vintage Books, New York, 1972, p. 44.

العودة إلى التهدئة

دُقّق في تجارب الحرب غير النظامية الأخيرة. ودفعت خطة «القرى الجديدة» في شبه الجزيرة الماليزية إلى إنشاء «قرى صغيرة استراتيجية» (Strategic Hamlets) في فيتنام. ولكن، بخلاف النموذج البريطاني الأصلي، لا يوجد في النموذج الأميركي المُحاكي مركزًا للشرطة أو للجيش داخل المكان المحصّن. ويتعرض سكانها المحميّون في النهار، ليلًا لانتقام كوادر «الفياتكونغ» الذين يعيشون وينامون في هذه القُرى. وكانت النتيجة أنهم رفضوا إعطاء معلومات حاسمة نظرًا إلى شعورهم بالتهديد. تضاف إلى ذلك، المنافسة بين ما لا يقل عن إحدى عشرة منظمة استخباراتية (أميركية وفيتنامية)، بحيث تَحرَّك كوادرها بعضهم ضد بعض[١].

ونالت حملات التهدئة الاهتمام نفسه. إذ نظمت مؤسسة راند ندوةً حول مقاومة التمرد، عام ١٩٦٢[٢]. وفي هذه المناسبة، طلب المسؤول عن قسم العلوم الاجتماعية في مختبر الأفكار هذا من المقدّم دافيد غالولا، الرائد السابق في كتيبة المشاة الاستعمارية الأولى خلال حرب الجزائر، أن يُسهم بتقرير عن تجربته في مجال التهدئة. وقّع عقد البحث ليتفرغ تمامًا كباحث شريك في «مركز العلاقات الدولية» في جامعة هافارد. ونتج عن ذلك إصداران: عام ١٩٦٣، تقرير مؤلف من أكثر من ثلاثمئة صفحة، ضمن مجموعة «مؤسسة الفكر والرأي»، وعام ١٩٦٤ كتاب بنسخة تجارية أكثر[٣]. وفي العام نفسه، صدرت الطبعة الأميركية لكتاب ترانكيي،

(١) R. CLUTTERBUK, *Terrorism, in an Unstable World*, Rouledge, Londres, 1994, p. 125-126.

(٢) S. T. HOSMER et S. T. CRANE, *Counterinsurgency. A Symposium* April 16-20, Rand Corporation, Santa Monica (Ca.), novembre 1962 (R - 412 - ARPA).

(٣) D. GALULA, *Pacification in Algeria 1956 - 1958*, Rand Corporation, Santa Monica (Ca.), 1963 (RM-3878-ARPA). Du même auteur: Counterinsurgency *Warfare: Theory and Practice*, Praeger, New York, 1946.

«الحرب الحديثة»، عن دار النشر نفسها التي أصدرت كتاب غالولا[1]. سوابق هذين الضابطين، كما مسار مشاركتهما في عمليات الجزائر، تختلف كثيرًا، كذلك الأمر في ما يتعلق بمضمون إسهامهما. فبينما كان ترانكيي من أكبر صانعي معركة الجزائر (العاصمة)، كان غالولا أحد أكبر صانعي حملة التهدئة في «منطقة القبائل». وفيما أعلن الأول التزامه الدفاع عن قيم الغرب، تفادى الثاني أفخاخ هذا المشروع الخطر. غالولا خرّيج مدرسة سان سير، التي «تعادل وست بوينت»، الأكاديمية العسكرية في الولايات المتحدة، على ما شدّدت مؤسسة راند. وقبل أن يطلب عام ١٩٥٦ نقله إلى الجزائر، كان بين العامين ١٩٤٥ و١٩٤٨ ملحقًا عسكريًا في بكين، حيث راقب تقدّم حرب العصابات الماوية، ثمّ في هونغ كونغ، حيث عاشر العسكريين البريطانيين الذين واجهوا مقاتلي حرب العصابات في شبه الجزيرة الماليزية.

أخيرًا، عمل مساعدَ مستشار للأمم المتحدة في البلقان حيث تمكن من مراقبة تطوّر حرب العصابات في اليونان.

وفيما أعدَّ مؤلِّف «الحرب الحديثة» كتابه على شكل دليل لعمليات مقاومة التمرد، شاء غالولا أن يكون عمله نظريًا، وتحفظّ عن تجربته الخاصة. جمَعَ كتابه بين النهج النظري ومذكرة العمليات التي قادها والاتصالات في هذا الشأن مع جنوده والسلطات العسكرية. وربط تقويماته وتحليلاته في سياقها. وعليه تنبّه إلى التوتر الذي تولّده حال الطوارئ بين المنطقة المقسَّمة تربيعيًا لانتشار عسكري والمنطقة الإدارية التي يديرها الموظفون المدنيون والخاضعة لإصلاحات. وأشار إلى تأرجح الفكر المناهض للتمرد بين الشك واليقين في العمل. كان رأيه عن طريقة تعامل الجيش مع البروباغندا والعمل النفسي قاسيًا: «في منطقة عملي، كما في كل أنحاء الجزائر، قضى الأمر بـ«التهدئة». كيف تحديدًا؟ الحقيقة المؤسفة أننا، على الرغم من خبرتنا، لم تتوافر لنا عقيدة رسمية واحدة تختص بالحرب المناهضة للتمرد. بدلًا

(١) R. TRINQUIER, *Modern Warfare. A French View of Counterinsurgency,* Praeger, New York, 1964.

من ذلك، كثرت المدارس الفكرية غير الرسمية. بعضها أثار ضجة كبيرة. وبينما كانت غالبية الكوادر تعاني فراغًا ثقافيًّا، تنتظر أوامر القيادة، وتؤدي، أثناء ذلك، المهام العسكرية الروتينية التي تدرّبت عليها طوال حياتها، دافعت قلّة عن هذه المدارس المختلفة. في طرف أحد النقيضين، كان هناك الضباط «المحاربون» الذين لم يتعلّموا شيئًا، وبلغوا حدّ مهاجمة الفكرة القائلة إنّ السكان يمثّلون الغاية الحقيقية، وأوضحوا أن قوة العمل العسكري المتواصل بالوسائل اللازمة لا بدّ من أن تقضي على المتمردين... وفي الطرف الآخر، كان هناك «علماء النفس»، وغالبيتهم جُنِّدوا من بين الضابط الذين خضعوا لغسل دماغ «الفييت ـ مينه» في معسكرات الاعتقال. وهم يرون في العمل النفسي حلًا لكل المعضلات، وليس فحسب بالبروباغندا والحرب النفسية المنسّقة مع عمليات عسكرية تقليدية أو سواها... اقتنعوا بإمكان التلاعب بالسكان من خلال بعض التقنيات المقتبسة من الأساليب الشيوعية»[1]. وأُصدر الحكم المحتوم: «الميدان الذي تصرَّفنا فيه قطعًا وحتمًا، في غباء، أكثر من خصومنا، هو ميدان البروباغندا».

استخفّ «المحاربون» في حرب فيتنام بهذا البحث الذي يقوّم إشكالية أساليب التهدئة. ما فضّلوه من التجربة الفرنسية في الجزائر، كان قبل كل شيء النموذج المحترف لمعركة الجزائر (العاصمة) الذي نقلوه ونفذوه في فيتنام بهدف تدمير شبكات مناصري «الفييت ـ مينه» (أو المشتبه بهم بذلك) في سايغون وفي المدن الأخرى. حملت حملة التهدئة هذه اسمًا رمزيًّا: عملية فينيكس وبرنامجها «مقاومة بنية الفياتكونغ التحتية». بدأت في تموز/يوليو ١٩٦٨ بقيادة الـ«سي آي إيه» وحشدت أجهزة الاستخبارات العسكرية، وأعضاء الشرطة الوطنية شبه العسكرية فضلًا عن وحدات من المرتزقة تسيطر عليها الـ«سي آي إي»، و«وحدات الاستكشاف الإقليمية». ووفقًا لشهادات «لجنة العلاقات الخارجية» التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي، أسفرَ هذا البرنامج في سنته الأولى عن «شلّ حركة» ١٩٥٣ شخصًا. قُتِلَ

(١) D. GALULA, *Pacification in Algeria, op, cit.*, p. 64-65.

منهم ٦١٨٧، وسُجِن ٨٥١٥ والتحق ٤٣٨٢ بنظام «سايغون». بعد ثلاث سنوات ارتفع عدد القتلى ليبلغ ٢٠٥٨٧ شخصًا[١].

كان لحملة التهدئة هذه وما رافقها من تعذيب وإخفاء قسري، كما في زمن الحرب الجزائرية، وجه إنساني موازٍ. وقد برزت فيها المهمّة الجديدة الموكلة إلى «وكالة الإعلام الأميركية»، الهيئة المدنية لإنتاج «الإعلام المباشر الإرتجالي» وبثّه (نسبةً إلى المعلومات السرية لأجهزة الاستخبارات): «تقديم الدعم المناسب في مجال الحرب النفسية إلى القيادة العليا في ميدان العمليات الفعلية، وإعطاؤها نصائح يومية ومواد إعلامية أساسية». تحمّلت وكالة الإعلام الأميركية تبعات هذه المهمة ميدانيًّا، فأنشأت في سايغون، مع القيادة العليا لعملية «فينيكس»، «المكتب المشترك للشؤون العامة للولايات المتحدة»، وهدفه «اكتساب قلب الشعب الفيتنامي واستمالة عقله من أجل دعم جهود الحرب الأميركية، محاولًا التأثير إيجابًا في الصحافيين، وجمع المعلومات عن خطط الحرب النفسية للعدو وتقويض معنوياته»[٢]. وإذا ظهر شعار «الصراع من أجل القلوب والعقول» في كتيّبات الجيش الأميركي عن الحرب الكورية، فقد كرّسه الخطاب الذي رافق حملات التهدئة في جنوب شرقي آسيا.

برامج مقاومة العصيان

استوجبت الفكرة المؤسِّسة لعقيدة كينيدي التي وجّهت إصلاح البنتاغون والتي رأت أن التكنولوجيا العالية لا يمكن أن تكون بديلًا من السياسة، دعوة وزارة الدفاع الأميركية عام ١٩٦٢ إلى مناقصة واسعة النطاق لأبحاثٍ في العلوم الاجتماعية.

(١) M. KLARE, *War Without End, op. cit.*, p. 264-266.

(٢) US SENATE, USIA, *Appropriations Authorization, Fiscal Year 1973, Hearing before the Committe on Froeign Relations, United States Senate, March 20-21 and 28, 1972*, US Government Printing Office, Washington DC, 1972, p. 54-55.

دُعي الأنتروبولوجيون والباحثون السياسيون والاقتصاديون إلى تعويض النقص في المعلومات عن «برمجيات مكافحة التمرد» (counter-insurgency software) وفق التعبير الرائج. إشكالية مشاريع البحث هذه (تعرّف بـ«Agile-Coin» اختصارًا لـ«CounterInsurgency») التي كانت «مؤسسة راند» محورها الفكري ومتعهدها الثانوي الرئيس، تقضي، لأغراض وقائية، بتحديد البيئة التي ولد فيها «المتمرد» ونما وتحرّك. ومن جديد، أثبتت الحقول والكائنات المراقبة المقترَحة لاسكتشاف السلوك البشري في «حالات من التمرد» طبيعة هذا المفهوم المتلوِّن. وهي نسجت علاقة بين دراسات متنوّعة من مثل تلك التي تدقق في القوى الدينية المعارضة لدكتاتورية الشاه في إيران، حليفة واشنطن المميزة في منطقة الخليج، والجبهة الشعبية في تشيلي التي تسعى إلى تنظيم نفسها للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخاب أو حتى البلدان التي تكافح حرب العصابات في المناطق الحضرية، من مثل الأورغواي، أو حرب العصابات في الريف، كما في فنزويلا. طبعًا من دون إغفال بلدان جنوب شرقي آسيا التي تواجه حركات مماثلة.

لتحقيق هذه الاستطلاعات، اقتُرحت شِرْكةٌ بين فرق أبحاث محلية ومراكز جامعية في الولايات المتحدة. هكذا أُطلق برنامج «كاميلوت» من كلية الأنتروبولوجيا في جامعة «بيتسبورغ» أواخر العام ١٩٦٤ بهدف «تحديد المعايير الاجتماعية الحاسمة التي يمكن أن توفر دلالات عن حال الاضطراب الاجتماعي، والتعرف إلى الظواهر التي تسبق اندلاع عنف المتمردين، وتقويم مختلف الإجراءات التي يمكن أن يتبنّاها النظام في السلطة للسيطرة على هذا النوع من النزاعات»، في بلدان أميركا اللاتينية في شكل أساسي، إنما أيضًا في إيران وتايلاند اللتَين كانتا في قبضة مقاتلي حرب العصابات عند حدودهما. بدا المشروع ذا طابع أمبريالي جدًّا لعلماء الاجتماع التشيليين الذين كانوا في طليعة من علموا بوجوده، فندّدوا به علنًا. واستحوذ عليه البرلمان. وأمام احتجاجات الكثيرين من ممثلي المجتمع الأكاديمي في شبه القارة كما في الولايات المتحدة، تولى الرئيس ليندون جونسون شخصيًّا تعليقه «إلى أجل

غير مسمى»، من دون المسّ بالمبادئ العامة لبرنامج وزارة الدفاع الذي استمر بنمطية أخرى(١).

ترمي تحقيقات من هذا النوع إلى توفير «المدخَّلات» (Input) والمعطيات الأساسية، لنماذج المحاكاة المسمّاة برامج مكافحة التخريب/مكافحة المؤامرة، أي سيناريوهات لسياسات بديلة. وهذه حال النموذج الذي أُطلِق عليه اسم «بوليتيكا» وتصوَّره في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ قسم «البحث والهندسة» في وزارة الدفاع بالتعاون مع «مدرسة فليتشر للقانون والدبلوماسية» ونسّقته شركة «Abt associates» إحدى "شركات الفكر والرأي». تدور لعبة المحاكاة هذه في بلد وهمي أميركي لاتيننى اسمه «باتريا» حيث تملك مناجم النحاس التي تُنتج ثلاثة أرباع الصادرات «شركة باتريا المحدودة للمعادن»، وهي أيضًا فرع وهمي لشركة «أناكوندا كوبر» الحقيقية. وعلى رغم الزعم أنها تجمع النماذج الأصلية لمختلف حقائق مجتمعات أميركا الجنوبية، كان تشابهها مع تشيلي فاضحًا، أبرز منتجي هذا المورد المعدني في العالم. «بوليتيكا»، على ما يُقرأ في مقدمة قواعد إنشاء هذا السيناريو، هي لعبة تحاكي سير صراع قومي داخلي قد يؤدي إمّا إلى التغيير الديمقراطي، وإما إلى التغيير الثوري، وإما إلى انتصار الرجعية. تلتزم إعادة إنتاج الدور الذي يمكن أن يؤديه العسكريون والقطاعات الأخرى في الدينامية السياسية والاقتصادية لبلد ما، عبر افتراض المواقف المختلفة. وتضعهم في حالات المواجهة أو التعاون، لتحدد انطلاقًا من تفاعلهم المتغيرات الاجتماعية والإنسانية الحاسمة ودراسة حال ما قبل التمرد. وبفضل اكتشاف مختلف الترتيبات الممكنة لمختلف المتغيّرات في ظروف أولية مختلفة، تفترض اللعبة عزل المتغيرات الأساسية بهدف تحديد الصراع الثوري

(١) G. SELSER, *Espionaje en América Latina, el Pentágono y las técnicas sociológicas,* Ediciones Iguazu, Buenos Aires, 1966.

الداخلي، ووصفه، وتوقّعه، والسيطرة عليه»[1]. كان أحد الجوانب الرئيسة لهذا النموذج تحديد المواقف المحتملة للقوات المسلحة من الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الأخرى (ليس أقل من خمس وثلاثين فئةً، منها الحكومة، والأحزاب السياسية، والطبقات الوسطى، والطبقة العاملة، والشركات المتعددة الجنسيات، وأصحاب الأملاك، والصناعيون، والحركة الطالبية، والمنظمات النسائية، الخ): إمّا عدم الإذعان للأوامر، والتمرد بملء إرادتها على الحكومة وقمع الإضرابات و«النشاطات الإرهابية»؛ وإمّا إقامة التحالفات.

وللسخرية، أسست هذه «المناورات» في زمن الحرب الحديثة نفسها للإضراب الوطني، وقطع قنوات الاتصال، والبروباغندا، والتخريب، واحتلال المباني العامة، والسيطرة على الطرق، والاغتيال، ووُضعت برسم قوات اليسار، التي سُميَّت «قوات التحرر الوطني». ولكن، طوال السنوات الثلاث لحكومة «الوحدة الشعبية» (١٩٧٠-١٩٧٣)، لم تمتنع جبهة قوات اليمين المتمرّدة، المدعومة بوسائلها الإعلامية الكثيرة، والمنظمات التعاونية، والشركات المتعددة القوميات، ووكالات الاستخبارات الأميركية، عن الاستخدام المكثّف لمجموعة أسلحة التخريب، لخلق الظروف المؤاتية كي يطيح العسكريون الرئيس الدستوري سلفادور أللليندي، في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣[2].

والهيئة التي أدارت، داخل الجهاز العسكري، كل عقود الأبحاث الفدرالية الهادفة إلى تمتين الصلات بين العلوم الاجتماعية ومصالح الدفاع هي «وكالة

(١) M. GORDON *et al., Cocon-Counterconspiracy (Politica). The Development of a Simulation of Internal National Conflict under Revolutionary Conflict Conditions*, ABT Associates Inc., Cambridge (Mass.), novembre 1965. Lire aussi "The "Politica" Game", *Berkley Barb, 14-20 septembre 1973, p.2 et 8.*

(٢) C'est cette stratégie de "Ligne de masse" de l'opposition que met en lumière *La Sprirale*, le long métrage sur le renversement du président Salvador Allende que nous avous coréalisé en 1976 (Production Galatée). Lire A. MATTELART, "La bourgeoisie à l'école de Lénine: le "grémialisme et la ligne de masse de la bourgeoisie chilienne", *Politique aujourd'hui*, janvier-février 1974.

مشاريع أبحاث الدفاع المتقدّمة». فهي موَّلَت مثلًا تقرير دافيد غالولا عن التهدئة في الجزائر. وكانت المُتلقّي النهائي له. تأسست هذه الوكالة عام ١٩٥٨، في وقت أُعطيت الأولوية للبحث في شؤون الصواريخ الباليستية والكشف عن الاختبارات النووية. رئسها طالب جامعي وتشكلّت من علماء مدنيين، وهي التي تسببت في ابتكار شبكة «أربانِت» الرائدة في عالم الانترنت، التي أُسِّسَت عام ١٩٦٨ لتسهيل التبادل بين فرق الأبحاث المتعاقدة معها.

العراق، فقدان الذاكرة الدائم

أو العودة إلى خانة الانطلاق

أسهمت الصدمة الناجمة عن كارثة فيتنام في إعادة تأهيلٍ لمعتقد «محاربي» البنتاغون في قدرة التكنولوجيا الحديثة على تدمير القوى المتمردة سريعًا. هي عقيدة تؤمن بالمذهب الآلي وتفترض ضمنًا الحاجة إلى إنشاء قوة من الجنود لرد سريع وشامل، وتتجاهل البيئات الاجتماعية والتاريخية حيث يُطلب من هذه الأخيرة التدخل. «كانت نتيجة التدرّج في فيتنام، على ما علّق روبرت إي. أوسغود في «إعادة النظر في الحرب المحدودة»، إطالة الحرب؛ وبالتالي، زيادة كلفتها وعدوانية الرأي العام، من دون إمكان تصوّر انتصار حقيقي»؛ لذا يمكن الاستنتاج أن «الولايات المتحدة كانت تستطيع، وكان يتوجب عليها، ربح الحرب بتصعيد أسرع ومركّز أكثر»[١].

هذه القراءة التي تسمح بـ«إعادة النظر» في حرب فيتنام بعد ربع قرن، تغيرت

(١) R. E. OSGOOD, *Limited War Revisited*, Westview Press, Boulder, Colorado, 1979, p. 45. Cette citation est extraite de M. KLARE, "La contre-insurrection, doctrine américiane", *Le Monde diplomatique*, avril 1981.

جذريًّا مع تورط قوات الحملات العسكرية الأميركية في العراق. عام ٢٠٠٣، وبحثًا عن صيغة استراتيجية للقضاء على حرب العصابات في المدن، طلب مستشارو البيت الأبيض مشاهدة فيلم «معركة الجزائر» الذي أخرجه جيلو بونتكورفو وأنتجه ياسف سعدي. وعام ٢٠٠٤، أعادت دار نشر «برايجر» إصدار كتاب دافيد غالولا. بعد سنتين، قامت «مؤسسة راند» بالمثل مع تقريرها المُرفق بمقدّمة جديدة كتبها بروس هوفمان، نائب رئيس المؤسسة، المتولّي للتّوّ منصب «رئيس الشركات المتحدة»، عن مسألتي مكافحة الإرهاب ومقاومة التمرد: «عدم القدرة على استيعاب الدروس الملقّنة في الحملات العسكرية السابقة ضد التمرد، والأهم التدقيق فيها، هما مشكلة لطالما أثّرت في الحكومات والعسكريين في العالم أجمع عندما يواجهون الفتن. وفي المقابل، تتعلم مجموعات حرب العصابات والمنظمات الإرهابية، الدروس في صورة جيدة جدًّا. [...] بعد نصف قرن تقريبًا، ما زال لأفكار [غالولا] ترداد مميز، لا يحدّه زمن. وجه الشبه مع التجربة المعاصرة لأميركا في العراق لافت»(١). وهذا الخبير، الذي كان عام ٢٠٠٤ مستشارًا لدى «السلطة الائتلافية الموقتة» في العراق، وهو يدرّس في «مركز مكافحة الإرهاب» في «ويست بوينت»، والأستاذ المساعد في برنامج الدراسات الأمنية في جامعة جورجتاون في واشنطن، استعاد في دقة الخطوط العريضة لتحليل قائد الكتيبة الاستعمارية السابق، الذي توفي باكرًا عام ١٩٦٧. ووفق بروس هوفمان، تسمح ملاحظات غالولا بتحديد التطابق بين هاتين التجربتين لمقاومة التمرد. نذكر منها: عدم وجود مذهب رسمي في شأنها، والفشل في تمييز بوادر التمرد الناشئ، والتوتر بين الأمر المُلزم فصلَ المتمردين عن المواطنين الأصليين وذاك الذي يفرض عدم ارتهان هؤلاء المواطنين عن غير قصد، والاعتقاد الخادع أن قطع الرأس المدبر للتمرد يعادل هزيمته، والأهمية الحاسمة لحملة إعلامية فاعلة. ووضّح خبير «مؤسسة راند» جامعًا مشتركاً آخر بين التجربتين

(١) B. HOFFMAN, "Foreword to the New Edition", in D. GALULA, *Pacification in Algeria, op. cit.*, p. III et IV.

الجزائرية والعراقية ضرورة تطبيق معاملة إنسانية مع المتمردين الأسرى[1]. مبدأ لا يُمسّ لم يُحترم في كلتا الحالين.

ويبدو مؤكدًا أنّ الإخلال بقاعدة السلوك هذه جعل التعذيب والإخفاء القسري للمتمردين «الخارجين عن القانون» كأنه أمرٌ طبيعي بالنسبة إلى متطرفي الجزائر الفرنسية، وكذلك إلى صقور البنتاغون. ويجدر التذكير، في هذا الصدد، بمناورة ترانكيي لتبرير أساليبه العدائية في الاستجواب: «أمسى الإرهابي بالفعل جنديًا، كما الطيّار، أو جندي المشاة أو جندي المدفعية. لكن الطيار الذي يحلق فوق مدينة يعرف أن قذائف طائرة الـ«دي سي أي» التي تحميها قد تقتله أو تبتر أعضاءه. وهو مستعد للخضوع لأبشع معاناة قد يسببها حديد العدو وناره. ويقبل الجندي المصاب في ساحة المعركة أن يتألم في جسده. [...] مع ذلك، لم يخطر في بال أحدهما أن يشتكي ويطلب، مثلًا، أن يتخلّى العدو عن استعمال البندقية، أو القذيفة أو القنبلة. [...] يقبل الجندي إذًا الآلام الجسدية، عادًّا إياها جزءًا لا يتجزّأ من واقعه. الأخطار التي يتعرّض لها في ساحة المعركة والآلام التي يعانيها فيها ما هي إلا ثمن المجد الذي يجنيه منها. [...] ويطمح الإرهابي إلى التكريم نفسه، لكنه يرفض الضغوط نفسها. [...] وعليه أن يدرك أنه عندما يُعتقل، لن يعامَل كمجرم عادي، ولا كسجين قُبض عليه في ساحة المعركة. في الواقع، ما تهدف إليه قوات النظام التي أوقفته ليس معاقبته على جريمة لا يتحمل مسؤوليتها شخصيًا، ولكن، وكما في الحروب كافة، تدمير الجيش الخصم أو إخضاعه. [...] ينبغي له، كما الجندي، مواجهة الألم وربما الموت الذي عرف تحاشيهما حتى ذلك الوقت. هذا إذًا، ما يجب على الإرهابي أن يعلمه ويقبله كواقع ملازم لحقيقته ولعمليات الحرب، التي اختارها هو وزعماؤه عن علم ومعرفة[2]. و«وداعًا» لإنجازات معاهدة جنيف الحضارية.

وواضح أن مخرجَي «معركة الجزائر (العاصمة)» صمّما فيلمهما في الأصل

(١) أو المصدر السابق نفسه ٤ و٥.

(٢) R. TRINQUIER, *La Guerre moderne, op. cit.*, p. 38-39.

كشهادة ضد الفظائع التي ارتكبتها السلطة الاستعمارية. لهذا السبب مُنع في فرنسا طويلًا. يصعب تحمّل تسلسل اللقطات لمجموعة تقنيات التعذيب التي استخدمها العسكريون الفرنسيون: المروحية، تقنية الغواصة أو منصة التعذيب، الحرق بالغاز... ما يقلق، من وجهة نظر أنتروبولوجية، في تطوّر استحضار صور التعذيب منذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، تناول مجتمع الاستعراض (السينما، التلفزيون...) لها. «أصبحت عروض التعذيب أكثر من مألوفة على شاشات التلفزة الأميركية، على ما نقلت جاين ماير في صحيفة «نيو يوركر». قبل الهجمات [على مركز التجارة العالمي]، كانت تُعرَض على الشاشات أقل من أربع عمليات تعذيب في أوقات الذروة في العام، بحسب مؤسسة «حقوق الإنسان أولًا». الآن، فاق عددها المئة وتغيرت أساليب التعذيب. سابقًا، كان «الأشرار» حصريًّا تقريبًا من يُنكِّل بالآخرين. اليوم، يرتكب الأبطال غالبًا عمليات التعذيب»[1]. هذه هي حال السلسلة المعروفة التي تحمل عنوان «٢٤» («٢٤ ساعة زمنية») المصنَّفة بأنها «دراما مناهضة للإرهاب»، والتي حقّقت منذ العام ٢٠٠١ نجاحًا من حيث نسبة المشاهدين على محطة فوكس «Fox» التلفزيونية، حتّى أنها نالت عام ٢٠٠٦ الـ«أيمي أواردز». خلال الفصل الأول من عرضها، أُحصي فيها ما لا يقل عن سبع وسبعين عملية تعذيب، لا أي نوع من التصرفات المهينة. فالناس الضحايا يضرَبون ضربًا مبرحًا، يُخنَقون، يُصعَقون، يُخدَّرون، يهاجَمون بالسكاكين، يُسحلون في آلة الخفّان، يُغتَصبون، يُعلقون على الكلّاب كاللحوم في الملحمة. ويخضعون للابتزاز بتهديد زوجاتهم وأولادهم. وفي إحدى الحلقات، وصل الأمر إلى حدّ أن الرئيس طلب من أحد أعضاء الاستخبارات أن يعذّب أمامه مستشاره في الأمن القومي المشتبَه فيه بالخيانة. جويل سيرنو الشريك في إعداد مسلسل «٢٤» الذي لا يخفي التقارب بينه وبين الدوائر الأكثر محافظة، من مثل «مؤسسة التراث» أو «المتشوّقين للماكارثية»، وصف برنامجه كمسلسل

(١) J. MAYER, "Whatever it Takes the Politics of the Man behind "24", *The New Yorker*, 19 février 2007. <http://www.newyorker.com/reporting/2007/02/19/070219fa_fact_mayer>, p. 2.

«وطني». كذلك الأمر بالنسبة إلى المحطة التي بثته، بما أنها كانت المروِّجة الأولى للفرضية الرسمية عن وجود أسلحة دمار شامل في العراق. «الشبان الذين يستجوبون [الإرهابيين] ليسوا في حاجة إلى عرضنا. ما يستطيع العقل البشري تخيله أكبر بكثير مما نعرضه على شاشة التلفزة»(١)، هكذا برّر جويل سورنو نفسه ردًّا على الانتقادات الصادرة عن جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان.

في المقابل يعتقد جوناتان ليتل، الذي جعل من مسألة التعذيب والجلّاد (في العصر النازي) المحور المركزي لروايته التي حملت عنوان «اللطيفات»(٢) أن من غير الممكن إدراك «الشغف في التعذيب»، إذا استُند إلى ما يختلج داخل صدور الأفراد. «يوم ترفع إحدى الحكومات، كالحكومة الأميركية، المحظورات القانونية وتعيد تحديد ماهية الإرهاب، لن يقلّ الأشخاص الذين يمارسون التعذيب ويبرزون التخيلات الجنسية كالتي أمكن رؤيتها في صور «أبو غريب». هي تلتها مباشرةً وفي سرعة قصوى، علمًا أن ذلك تمّ في مجتمع يعدُّ ديموقراطيًّا»(٣).

(١) أو المصدر السابق نفسه ص ٨.

(٢) Jonathan LITTELL, *Les Bienveillantes*, Gallimard, Paris, 2006.

(٣) T. WIEDER, "Une rencontre à L'École normale supérieure autour des *Bienveillantes* de Jonathan Littell", *Le Monde des livres*, 27 avril 2007.

٧

تدويل التعذيب

نجم عن الاستراتيجيات المناهضة للتمرُّد ربط القوى المسلحة وقوى الأمن المحلية في نظام من التحالفات والاتفاقات السرية الإقليمية والشاملة، حلَّت ضمن أولوياته أجهزة التنشئة والتدريب. وكانت أميركا اللاتينية، مرة جديدة، المختبر الطليعي.

وقد أعاد قلق الولايات المتحدة من انتشار نموذج الثورة الكوبية تنشيط مشروع النظام العسكري للأمن بين البلدان الأميركية في نصف الكرة الغربي. عام ١٩٦٢، تأسَّست «كلية الدفاع للبلدان الأميركية» في فورت ماك نير في نطاق العاصمة واشنطن دي سي، وخُصّصت للعقداء ولأصحاب الرتب العليا من جيوش أميركا اللاتينية، أو لمن يعادلهم من الموظفين المدنيين، ويشبه منهجها الدراسي، ومدته تسعة أشهر، برنامج «كلية الحرب الوطنية الأميركية»، و«كلية الدفاع لحلف شمال الأطلسي» (ناتو) في روما أو «كلية الدفاع الأمبراطورية» في لندن[١]. وعام ١٩٦٠، عُقِدَ المؤتمر السنوي الأول للجيوش الأميركية تحت عنوان «الأمن في أميركا الجنوبية». وحُدِّد هدف هذا التحالف: «العدو المشترك»، الشيوعية، وانعكاساتها

(١) "The Inter-American Defense College", *Military Review*, avril 1970.

داخل الحدود الوطنية. حدث هذا اللقاء في فورت أمادور في المجمع العسكري في منطقة قناة باناما. ونُظّمت المؤتمرات الثلاثة التالية في الموقع المحمي نفسه، والخامسة في مكان آخر من النوع نفسه، هو أكاديمية ويست بوينت. وتقرر في المؤتمر السادس في ليما، تحديد مكان المؤتمرات المقبلة بحسب الترتيب الأبجدي للبلدان. فكان اللاحق في عاصمة الأرجنتين. كان يُفترض أن تليها بوليفيا لمؤتمر العام ١٩٦٧. غير أنه كان عام «حملة الجيش البوليفي على جهود إرنستو [تشي] غيفارا الثورية»، على ما نقل مقدّم في الجيش الأميركي في «الميليتري ريفيو»[١]. وعليه، أُلغي.

مدرسة الأميركيتين

تعلقت إعادة توزيع البرامج المتاحة للطلاب الأجانب و«التدريب العسكري للأجانب» (foreign military trainee-FMT)، بمنطقة قناة باناما خصوصًا، المؤلفة من أربع عشرة قلعة تضمّ الكثير من المدارس، إضافةً إلى المركز الرئيس لـ«القيادة الأميركية الجنوبية» المكلَّفة تنسيق النشاطات العسكرية والاستخباراتية، والإشراف على برامج مساعدة ودعم لشبكة الاتصالات وللوجستية القوى المسلحة الأميركية في أميركا اللاتينية كلها. ومنذ العام ١٩٥٦، وجدت في منطقة القناة «مدرسة الجيش الكاريبي» التي أُنشِئت في «فورت غوليك»، والمخصصة حصرًا لأميركا اللاتينية. كان التدريس فيها يتم باللغة الإسبانية، لتتحول عام ١٩٦٣، «مدرسةَ الجيش الأميركي في الأميركيتين»، لكن أتباعها كانوا يطلقون عليها اسم «كلية الأميركيتين»، أما القطاعات التي تَنْحى عليها باللائمة فسموها «مدرسة الانقلابات». وقد شددت أقسامها الأربعة ـ القيادة، عمليات القتال، العمليات التقنية، عمليات الدعم ـ على

(١) D. C. SCHUFFSTALL, "Ninth Conference of American Armies", *Military Review*, avril 1970.

مقاومة التمرد المسلّح، إنما أيضًا على العمل المدني، ولاسيما منه الأعمال التطبيقية في قرى الريف البانامي.

كانت البرامج تسير في شكل موازٍ مع تلك التي يتبعها الأميركيون في فورت ليفنوورث (تكساس)، أو في فرع «مدرسة الحرب الخاصة» التابعة لمدرسة جي. إف. كينيدي في «فورت براغ» (كارولينا الشمالية)، مقرّ وحدة نخبة قوات الجيش الأميركي الخاصة الثامنة، القبعات الخضر. ونسّق «مركز التدريب على عمليات الأدغال»، الذي يقع في فورت شيرمان، في الجهة الأخرى من قناة باناما، عمله معها في شكل وثيق. إذ كانت مهمة هذه الوحدة الرئيسة تشكيل «فرق تدريب متنقّلة» تتدخل عند الحالات الطارئة وتقدّم المشورة وتدعم العسكريين والقوات شبه العسكرية في شبه القارة. وهكذا فإن مجموعةً من ستة عشر منهم أُرسِلت في نيسان/أبريل ١٩٦٧، في سرية تامة إلى بوليفيا لتدريب «حرّاس الغابات» المحليين لصدِّ مقاتلي حرب العصابات. ولكن عُهِد تحديد المواقع من الجو بكاميرات الأشعة ما تحت الحمراء للمخيمات المتعاقبة وتحرّكات مقاتلي العصابات، إلى شركة خاصة كملتزم ثانوي[١]. وتقوم كذلك في المنطقة، على قاعدة ألبروك، «أكاديمية القوات الجوية للبلدان الأميركية» التي افتتحت عام ١٩٦٥ دورة مشتركة مع الجيش البري عنوانها «العمليات الجوية الخاصة».

في مدرسة الأميركيتين، يتبع أساسًا الدورات ـ عددها نحو خمسين ومدتها بين أسبوعين وأربعين أسبوعًا ـ مواطنون أميركيون من أصل مكسيكي، أو بورتوريكي، أو كوبي، وتُوجه الدعوة إلى أفضل المتدرّبين للعودة والتدريس فيها. وترجمت المدرسة كتبًا كثيرة من الإنكليزية إلى الإسبانية: سنويًّا ما بين خمسة وعشرين ألف صفحة وثلاثين ألفًا، وفق إدارتها[٢]. وتمكّن كل تلميذ أميركي ـ لاتيني من قراءة

(١) T. M. KLARE *War without End. American Planning for the Next Vietnam*, New York, Vintage Books, 1972, p. 178.

(٢) USARSA, "US Army School of the Americas", *Military Review*, avril 1970.

«الميليتري ريفيو» بطبعتها الإسبانية (منذ ١٩٤٥) أو البرتغالية (منذ ١٩٥٢). كذلك، عُيّن لكل تلميذ، لدى وصوله، «راع اجتماعي» ليساعده على الاختلاط بالعسكريين المقيمين في المنطقة، ويُفترض أن يبقى على اتصال متواصل معه بعد عودته إلى بلاده. ويتعهد كل واحد أيضًا خلال إقامته، إلقاء محاضرة عن مناطق النزاع والحلول المقترحة لمنع التمرد أو محاربته في المناطق الحضرية أو الاضطرابات المدنية في بلده الأم.

عام ١٩٧٣، أمكن مدرسة الأميركيتين أن تتباهى بجدول خريجين استراتيجي: شغل مئة وسبعون من تلامذتها القدامى كلٌّ في بلاده منصب رئيس دولة، أو وزير، أو قائد جيش أو مدير استخبارات. وتأهل أعضاء المجلس السياسي التشيلي الأربعة، كما «رئيس إدارة الاستخبارات الوطنية»، الـ«DINA» المشؤومة التي تأسّست في حزيران/يونيو ١٩٧٤، جميعهم في هذه المدرسة أو في أكاديمية عسكرية في الولايات المتحدة. وكان الجنرال بينوشي تابع تدريبه في «فورت بينينغ» في كولومبوس، في ولاية جورجيا، ولبّى مرات ثلاثًا دعوة «القيادة الأميركية الجنوبية»، في الأعوام ١٩٦٥ و١٩٦٨ و١٩٧٢.

عام ١٩٧٣ أيضًا، كانت المدرسة استقبلت، منذ نشأتها، حوالى ثلاثين ألف طالب. وفي الطليعة، حليفتان أبديّتان للولايات المتحدة: نيكاراغوا (٤١١٩ طالبًا) حيث كانت أسرة سوموزا المالكة تحكم بالبطش منذ العام ١٩٣٦، وبوليفيا (٢٦٧٩ طالبًا) حيث مهّد استلام الجنرال رينه بارينتوس عام ١٩٦٤ لثمانية عشر عامًا من الانقلابات والدكتاتورية العسكرية الأكثر قمعًا في تاريخها[1]. وفي العام نفسه، بلغ مجموع التشيليين الذين مرّوا بمنطقة قناة باناما قرابة الـ١٣٠٠. وقد تخطّى هذا العدد، في وضوح، الفوج البرازيلي (٣٤٠ شخصًا)، إذ كانت بلاده تملك «مركز التدريب على حرب الأدغال» الذي تأسّس منذ عام الانقلاب (١٩٦٤) في مانوس، في قلب الأمازون.

(١) Statistiques en provenance de L'US Southern Command. *Cf.* N. STEIN, "US army School for Scoundrels", *Nacla's Latin America & Empire Report*, vol. VIII, n°3, mars 1974, p. 24.

الاستخبارات العسكرية

حقُّ الحياة والموت

ما الذي تُعلّمه مدرسة الأميركيتين؟ دورات يُقال إنّها نظرية، ويدور جوهرها على «طبيعية التهديد الشيوعي». موضوع موجود في كل مكان، وقد ندد بمضمونه المتطرف كـ«الفلغاتا» (ترجمة التوراة السبعينية) السناتور ج. ويليام فولبرايت في المرحلة نفسها في كتابه «آلة البروباغندا في البنتاغون». وفي ما يلي شهادة نقلها صحافيان تشيليان عام ١٩٧٦ وأدلى بها أحد أصحاب «القبعات السود» السابقين ويحمل الجنسية نفسها واسمه غونزالس. «كانوا يخبروننا عن الماركسية كأنها تيار فلسفي من الحقد، عن رجال يسكنهم الشيطان، أشخاص تفرز أدمغتهم أكثر الأفكار الشيطانية.[...] أفكار كارتكاب المجازر وتدمير العالم، وزرع الحقد. وكانت مهمتنا محاربة هذه الأفكار بالبندقية. كان الله يقودنا للقضاء على الشيوعية»(١).

وبين الدروس التطبيقية، كان أكثرها عبرةً تلك التي تتعلّق بما يسمّى «الاستخبارات العسكرية». كالدرس E-16 (المقرن بالدرس E-15) وعنوانه «أساليب الاستجواب». هذا التعليم الذي يمتد طوال ستة أسابيع، والذي خصص لضباط الصف الذين وصلوا إلى رتبة عريف على الأقل، أي مستوى تعليم لا يقل عن ست سنوات وخبرة في الميدان، سمح لهم بنيل لقب «مستقصٍ في الاستخبارات العسكرية». وفي ما يلي حديث للشاهد نفسه:

«ـ ما المقصود بالاستخبارات العسكرية؟

ـ كانوا يدرّسوننا نحن إلى مستوى معيّن فحسب. لم يعلّمونا كل شيء طبعًا. [...] الاستخبارات العسكرية تعني أمْرَين: عدم الإفصاح عن المعلومات والحصول

(١) F. RIVAS SANCHEZ et E. REMANN WEIGERT,- *Las Fuerzas armadas de Chile: un caso de penetraciòn imperialista,* Ediciones 75, Mexico, 1976, p.44.

على المعلومات، عبر الاستجواب. ويكون ذلك إما بالقبض على شخص من دون معرفة أحد بالأمر، واستجوابه، وقتله، وإخفائه، ودفنه. وإما باستجوابه فيما هو يستطيع الكلام، وفي حال موته، نخفيه لئلا يعرف «الحُمر» أننا حصلنا منه على معلومات. هذه هي الاستخبارات العسكرية.

ـ كيف كانت صفوف التعذيب؟

ـ صفوف تطبيقية. كانوا يطبّقونها علينا نحن بالذات، فيضعون عيدان الكبريت تحت أظافرنا...

ـ إذًا كان الملازم لابي يعذّبكم؟

ـ نعم، ليس هو فحسب، لا بل أيضًا الضباط الآخرون والمجنّدون؛ كان هناك مدرّسون كثر. كانوا يأخذوننا ويعلّقوننا بأصابعنا برباط رفيع جدًّا ويقولون لنا: إذا وُجد شخص متمرد ولا يريد الكلام، يجب ألا تضيعوا وقتكم بضربِه في صورة منهجية. بل ينبغي لكم تركه يتعذّب بما يكفي، وفكِّروا جيدًا، فيما هو يتألّم... تتخدّر أصابعه، ويتوقف دمه، ويعاني آلامًا مبرّحة. ولكن في الوقت نفسه، عليكم ألاَّ تقتلوه...

ـ ماذا علّموكم أيضًا؟

ـ أن نجرد المتمردين من ثيابهم ونجعلهم يركضون على الحجارة، بين الأشواك، حفاة. تهديدهم بالسجائر المشتعلة، على الوجنتين، قرب العينين، والفم، والشفتين... تقريب النار أكثر فأكثر منهم، كي يحسّوا بلهيبها يحرق جلدهم، إنما من دون لصق السيجارة بهم.

ـ لكن ذلك يترك آثارًا؟

ـ نعم. علمونا تقريب الجمرة قدر المستطاع، كي يحترق اللحم، إنما من دون أن تنطفئ السيجارة. يجب أن نقرّبها من الحلمتين، والخصيتين، يجب قرص الحلمتين...

ـ هذا يُطَبَّق على النساء أيضًا؟

ـ للنساء، توجد أساليب مختلفة. قالوا لنا إن المرأة المنضوية في حرب العصابات خطيرة جدًّا. شددوا كثيرًا على هذه النقطة. فجميعهن متحمسات وساقطات، يسعين وراء الرجال... ولهذا السبب تحديدًا وجدن حيث هن. أفضل طريقة هي العثور على أكثر شخص تحبّه، رجُلها أو أولادها، وضربهم وتعذيبهم أمامها...»[1].

وأشارت كل التقارير المتوافرة عن التعذيب إلى أنّ «جسد المرأة لطالما كان هدفًا «خاصًّا» لممارسي التعذيب»، على ما أضافت الأنتروبولوجية الأرجنتينية إليزابيث جولان: «كان تعذيب النساء يشمل مقدارًا من العنف الجنسي. أجساد النساء ـ المهبل، الرحم، الثديان ـ المتعلقة بهوية الأنثى كحافز جنسي، كزوجات وأمهات، كانت في وضوح مادةً للتعذيب الجنسي. [...] ينطوي تعذيب الرجال وسجنهم على فعل «تأنيث»، من حيث جعلهم كائنات غير فاعلة، عاجزة، وخاضعة. كان العنف الجنسي جزءًا من التعذيب، كأنه مرجع ثابت إلى المقدرة على النشاط الجنسي ـ شكّلت علامة الختان عند الضحايا اليهود عاملًا لمضاعفة التعذيب، والإشارات إلى طول العضو الذكري، وصعق الخصيتين بالكهرباء، الخ. كانت وسيلة لتحويل الرجال كائنات أدنى، وإثبات «الرجولة العسكرية» في هذه العملية. كان على الرجال أن «يعيشوا كالنساء»»[2]. تُفسِّر شهادات كهذه لمَ لم يتعجب كثيرًا النساء والرجال الذين عاشوا وجوهًا أخرى من مثل ١١ أيلول/سبتمبر بعد فضح أعمال العنف الناجمة عن الحرب الشاملة الجديدة ضد الإرهاب، كأنها ليست حدثًا جديدًا بالنسبة إليهم.

وما أقرّ به العريف المرشَّح إلى منصب «المستقصي»، وهو الحلقة الأولى من سلسلة رتب الاستخبارات العسكرية، عمّا لم يعلّموه إياه، هو التصميم الشامل للتدريب فيصير لتطبيقه معنى. وعليه، وغداة انقلاب سانتياغو، قصدت الاستخبارات البرازيلية

(١) أو المصدر السابق نفسه ص ٤١ - ٤٣.

(٢) E. JELIN, *Los Trabajos de la memoria, Siglo* XXI, Buenos Aires/Madrid, 2002, p. 102-103.

مركز «إدارة الاستخبارات الوطنية» (DINA) حيث استجوبت، ليلًا ونهارًا، مواطنيها الذين لجأوا إلى تشيلي بعد الانقلاب على الرئيس غولار[١]. وبعد سنتين، وبعلم من الاستخبارات الأميركية وهنري كسينجر مستشار الأمن القومي للرئيس نيكسون، باشرَ رؤساء وكالات الاستخبارات لدكتاتوريات الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والبارغواي والأوراغواي عملية «كوندور»، وهي عملية دولية حقيقية للتعذيب، والاختطافات السرية[٢] والإخفاءات القسرية. كان هدفها: جمع المعلومات وتبادلها، وترتيبها وتقاطعها على زعماء المعارضة في هذه البلدان بهدف تنظيم عمليات مشتركة للقضاء عليهم. وأتى اكتشاف «المحفوظات الإرهابية» لشرطة الباراغواي السرية عام ١٩٩١ ليؤكد أهمية هذا المخطط. وقد سبق للمجلة المتخصصة «كمبيوتر ديسيجينز» (Computer Decisions) أن نشرت عام ١٩٧٧ مقالًا تحت عنوان استفزازي، «هل تبيعون حاسوبًا لهتلر؟»، لمعلوماتيَّين أميركيَّين تقدّما باستجواب لصانعي هذه الأنظمة المعلوماتية وموزّديها[٣].

بناء شرطة قوية

تحديث معدّات قوى الأمن وتدريبها وإرسال المستشارين إلى الميدان أولوية خُصّت بها أيضًا الشرطة والأجهزة الأمنية. فقد أُنشئ عام ١٩٦٢ «مكتب الأمن العام»، وهو فرع من «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» (يو. إس. إيد)، ومهمته «استباق التهديدات المباشرة للنظام الداخلي وإنشاء مؤسسات الشرطة المدنية

(١) US SENATE, *Hearing before the Subcommittee to Investigate Problems Connected with Refugees and Escapees ot the Committee on the Judiciary, United States Senate, 93" Congress, July 28,* US Goverment Printing Office, Washington DC, 1974, p. 175.

(٢) S. CALLONI, *Los Anõs del Lobo. Operación Cóndor*, Ediciones Continente, Buenos Aires, 1999.

(٣) L. NADEL et H. WIENER, "Would you Sell a Computer to Hitler?", *Computer Decisions*, février 1977.

القادرة على ضمان الاستقرار الداخلي اللازم للتقدّم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي»، وخصوصًا، ومن أجل الاقتصاد بالوسائل «إعداد قوى الشرطة لمنع تطور التهديدات التي يتعرض لها النظام الداخلي قبل أن تتحول مسائل متفجرة تتطلب عملًا عسكريًّا»[1].

وهكذا سمح «مشروع الأمن العام» للحكومة البرازيلية بين العامين ١٩٦٩ و١٩٧٢ بإعادة تأهيل حوالى مئة ألف عنصر وتدريب أكثر من خمسمئة ضابط. وأبرز المؤسسات المستفيدة «الأكاديمية الوطنية للشرطة»، و«معهد علم الجريمة وتحديد الهوية»، و«المركز الوطني للاتصالات». وكانت إحدى النقاط الرئيسة في برنامج المساعدة، توحيد قوى الشرطة في قيادة وطنية وتسهيل تداول المعلومات وتبادلها. من هنا تأتي أهمية خطة التجهيز بمعدات الاتصالات (الكمبيوترات، أجهزة الراديو، السيارات، المروحيات). كان المقصود بذلك «تطوير قدرة وسائل الاتصال المحمولة في زمن الاضطرابات المدنية، وزيادة فاعلية دوريات الشرطة في المراقبة». ومثال آخر على مدرسة عززت اتساع نطاق برامج «مكتب الأمن العام» عملية «فنيكس» السيئة السمعة. وفي هذا الإطار، شهدت الشرطة الوطنية في فيتنام تضاعف عدد قواتها خمس مرات بين العامين ١٩٦٣ و١٩٧١ فضلًا عن إعادة هيكلتها بهدف تولي مسؤوليات شبه عسكرية. وقضت مهمتها بممارسة رقابة مشدَّدة على تدفق الأشخاص والموارد من قرية إلى قرية، عبر توسيع شبكة «حواجز التفتيش» على الطرق والممرات النهرية، حتى البعيدة منها، وبخاصة، إنشاء نظام وطني لتحديد الهوية يسجّل كل الأشخاص من سنّ الخامسة عشرة وما فوق، مع تصنيف بطاقات لبصمات الأصابع وذكر الانتماء السياسي. هكذا أسهمت برامج الأمن العام في إعداد أكثر من مليون عنصر لقوى الأمن عبر العالم، ليس في أميركا اللاتينية فحسب إنما أيضًا في المملكة العربية السعودية وإيران، وفي الكونغو في عهد الجنرال موبوتو، وفي باكستان والفيليبين.

(١) AID, "Document: AID Police Plan for 1971-1972", *Nacla (North Ameciran Congress on Latin America) Newsletter*, vol. V, n°4, juillet-août 1971, p. 12.

عام ١٩٦٢ أيضًا، تأسست «أكاديمية الشرطة للأميركيتين». وقد انطلقت بشعار «للأميركيتين»، لتتبدّل الصفة بعد سنوات عدة فترسو على «أكاديمية الشرطة الدولية»، موسّعةً بالتالي تشكيلة طلابها. عناوين المواد التي تُدرَّس فيها معبّرة كتلك التي توفّرها مدارس الحرب. وتشهد على ذلك هذه العينة من الدروس والمحاضرات التي تدور على «الأمن الداخلي»، الواردة في عدد من «مجلة أكاديمية الشرطة الدولية» الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٦٧: «المدخل إلى موضوع التمرد وطبيعته»، «الإطار المرجعي لسياسة مقاومة التمرد»، «النظريات العملية الخاصة بالتمرد»، «المدخل إلى الاضطرابات المدنية»، «تصنيف الاضبارات والأمن الداخلي»، «تقنيات تحديد الهوية»، «التخطيط للسيطرة على أعمال الشغب»، «التصوير خلال الاضطرابات المدنية»، «التجهيزات الخاصة للسيطرة على الاضطرابات المدنية»، «الذخائر الكيميائية»، «استخدام الهراوة»، «رؤية اقتصادية في التمرد»، «اعتبارات قانونية عن الجمهور والسيطرة على أعمال الشغب»، «التواصل التكتيكي في السيطرة على الاضطرابات المدنية»، «علم نفس الجمهور والغوغائية»، «الاستخبارات المناهضة للتمرد»، «التدابير المضادة للإرهاب»، «أسباب أعمال الشغب وخصائصها»، وهلم جرًّا.

تسرّبت معظم المعلومات عن برامج «مكتب الأمن العام» من تحقيقات أولية سرية قامت بها عام ١٩٧١ لجنة من الكونغرس الأميركي برئاسة السناتور فرانك تشورش، عن علاقات هذا المكتب بالأنظمة التي قلّما ترعى حقوق الإنسان[١]. وقد تنبّه الرأي العام إلى الأمر بعد الاعترافات التي تلت إعدام حركة حرب العصابات في المناطق الحضرية «توباماروس» الضابط التابع للمكتب دان ميتريون، المتخصص بعمليات الاستجواب العدائية، في مونتيفيديو العام ١٩٧٠. هذا الخبير المُنتدب

(١) US SENATE, "US Policies and Programs in Brazil", *Hearings before the Subcommittee on Western Hemisphere Affaires, Committee on Foreign Relations (4-5, 11 may 1971)*, US Government Printing Office, Washington DC, 1971.

لجانب الشرطة الأوروغواينية، شغل قبلًا، ثماني سنوات، المهمة نفسها في مركز للشرطة البرازيلية في بيلو أوريزونتي. وأظهر تحقيق موازٍ أجري بمبادرة من لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الأوروغواياني، أن اللجوء إلى التعذيب أمر طبيعي، متكرّر، وعادي، وأحصى اثنتي عشرة تقنية له تستخدمها الشرطة. وأتى عنوان أحد كتب التدريس الموزعة على الشرطيين، في بساطة: «كيف تُبقي المنكّل بهم على قيد الحياة؟». عام ١٩٧٢، أخرج السينمائي كوستا غافراس واقعة «ميتريون» التي تتحدث عن الصراع ضد التخريب وهو يصوّر، كأنه شعر بنذير الشؤم، فيلمه «حالة حصار» في سانتياغو، في تشيلي التي كان يرئسها سلفادور أللينديي.

أدّت تحقيقات مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة إلى منع برامج تدريب أنظمة الشرطة الأجنبية ودعمها. وانتهت فعلًا عام ١٩٧٦ إلى إلحاق المادة الـ٦٦٠ بـ«قانون المساعدة الأجنبية» ـ قانون مِلاك سُنَّ عام ١٩٦١ في شأن التعاون الدولي ـ والتي تنصّ على أنّ الأموال الممنوحة بموجب هذا القانون «لا يمكن أن تُستَعمَل لتدريب الشرطة، وإرشادها ودعمها ماليًّا، أو السجون أو قوى أخرى لحفظ الأمن في حكومة أجنبية». ومع ذلك، قدّمت السلطة التشريعية مجموعة من الاستثناءات المشروطة باحترام حقوق الإنسان يُفترض أن يقرها عليها الكونغرس كل حال على حدة. في المقابل، لم يُتخذ أي إجراء من هذا النوع ضدّ تصرفات القوى المسلحة وأجهزة الاستخبارات خلال سنوات «الرصاص» لدكتاتوريات أميركا اللاتينية.

الإجراءات الإدارية الفرنسية

«نحن نعلم، بما أننا عايشنا تجارب أليمة، أنّ كلمة «تخريب» تطلق أحيانًا على عمل لا يُعدُّ أكثر من تباين سياسي طبيعي في الحياة الديمقراطية. نعلم أنّ صراعاتٍ كهذه قد تؤدي إلى استخدام وسائل لا تتلاءم مع الأساليب العسكرية

وتقاليدها. يُختطف إذذاك مواطنون ويُغيّبون؛ يُسجن آخرون مدة طويلة، من دون إدانتهم أو اتهامهم بجرم معين. ويخضع بعضهم للتعذيب؛ وتجهل عائلات أسرى مكان اعتقالهم. [...] إننا نطالبكم في إلحاح بأن تتصرفوا بطريقة لا تُقدِّم فيها جمهورية الجنرال خوسيه دي سان مارتين، تحت رئاستكم، الصورةَ القمعية التي تُظهرها حكومات عسكرية كثيرة في مكان آخر من العالم».

من خلال هذا المقطع القصير المقتَطَف من رسالة أرسلها إلى الرئيس الأرجنتيني، ثلاثة من كبار ضباط الاحتياط الفرنسيين، الجنرالان بيكام (رئيس سابق لمدرسة الحرب الجوية العليا)، وبينوش (حاكم سابق لبرلين)، واللواء البحري سانغينيتي (المفتش العام السابق للبحرية)، اكتشف قرّاء جريدة «لو موند» في آب/أغسطس ١٩٧٧ الرابط الموجود بين «أساليب مقاومة حرب العصابات في كتب المؤلفين الفرنسيين»، والحرب القذرة التي شنتها عام ١٩٦٧ الدكتاتورية الأرجنتينية على معارضيها والتي دامت سبع سنوات. إذ إن الكاتب الذي ذكر في مقاله مساعي الضباط الفرنسيين، ذهب إلى ما هو أبعد، وهدفه من الرسالة عدم إثارة حساسية العسكريين المحليين. ونقل أنّ «بعض الضباط الأرجنتينيين يستندون إلى «نماذج» لمقاومة التمرد من الهند الصينية والجزائر ليفاخروا بأنها «أوصلتهم» إلى «أفضل النتائج»»[١].

في الواقع، أصدرت دار نشر أرجنتينية متخصّصة بالمؤلفات العسكرية كتاب روجيه ترانكيي «الحرب الحديثة» عام ١٩٦٣، ومختارات عن التخريب والثورة في العام الذي سبق الانقلاب[٢]. وعُدَّ كتاب «قادة المئة» لجان لارتيغي، الذي استوحى فيه من أخبار الكولونيل الفرنسي ليكتب فصوله الأكثر واقعية، بين أكثر

(١) La LABREVEUX, "Argentine. Trois officiers généraux français mettent en garde le chef de L'État contre les "méthodes peu conformes aux traditions militaires", *Le Monde, 26 août 1997.*

(٢) R. TRINQUIER, *La Guerra moderna*, Editorial Rioplatense, Buenos Aires, 1963/ Du Même auteur: *Guerra, subversión, revolución*, Editorial Rioplantense, Buenos Aires, 1975.

الكتب رواجًا. ونقل هذا النوع من الأدب المناهض للتخريب، مقيمون فرنسيون في الأرجنتين، وظفتهم مباشرة هيئة الأركان العسكرية الأرجنتينية، وضباط أرجنتينيون تخرجوا في «مدرسة الحرب العليا في باريس». ثم إنّ سفارة فرنسا في بوينس أيرس، بخاصة الملحقين العسكريين المتعاقبين فيها، لم توفّر جهدًا للمساعدة[1]. وقد كانت الأرجنتين، أواخر الحرب العالمية الثانية، المنفى للمتعاونين مع حكومة فيشي المحكوم عليهم بالموت. وعند نهاية النزاع الجزائري، أضحَت ملجأ المتطرفين من «منظمة الجيش السري» الذين، بعد تحولهم إلى المقاومة السرية عقب فشل «الانقلاب العسكري» في العاصمة الجزائرية في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٦١، ارتكبوا مرارًا التفجيرات بالمواد البلاستيكية والاغتيالات الهادفة، بغية منع توقيع اتفاقيات إيفيان لوقف إطلاق النار وحق الجزائر في تقرير مصيرها.

عام ١٩٥٧، وصل أوائل المستشارين الفرنسيين إلى الأرجنتين. ونشروا مقالاتٍ في «المجلة العسكرية» (ريفيستا ميليتار)، ونظّموا مؤتمرات وتدريبات افتراضية في «المدرسة العليا للحرب في بوينس أيرس»، وفي تُكن الشرطة والدرك، وفي «المدرسة العليا البحرية للميكانيك» التي أصبحت في ما بعد أحد مراكز التعذيب الرئيسة في زمن الدكتاتورية. ونشر هؤلاء الصليبيون في حرب مقاومة التخريب، الذين تَرقّوا في الهند الصينية وفي الجزائر، مفهومي «العدو الداخلي» و«العمل النفسي». واقترح حتى أحدهم في المجلة العسكرية نفسها إنشاء «مركز تعليم لمقاومة حرب العصابات». إذ، وبعكس جارتها تشيلي التي كانت منضمة أكثر إلى جهاز التدريب في منطقة القناة، لم ترسل الأرجنتين إلا عددًا ضئيلًا من الضباط والطلاب الضباط (ليس أكثر من ٥٦٥ في السنوات العشر الأولى من نشأتها).

(١) Sur l'implication directe des experts français dans l'histoire de la dicatature argentine et de autres dictatures latino-américaines, cf. l'enquête réalisée auprès des ses protagonistes par Marie-Monique ROBIN, *Escadrons de la mort, l'école française,* La Découverte, Paris, 2004. IL existe également en DVD un documentaire réalisé par Marie-Monique Robin qui porte le même titre, avec d'autres nombreux témoignages exclusifs, parfois filmés en caméra cachée.

عام ١٩٦١ نظّمَت «مدرسة الحرب العليا في بوينس أيرس» أوّل «درس مشترك للأميركيتين عن الحرب المناهضة للثورة»، أعدّه المساعدون (الفرنسيون) بالاتفاق مع ضابط أرجنتيني تابع تعليمه العسكري في فرنسا. في العام التالي، كان في حوزة هيئة الأركان كتيّب عنوانه «تعليمات لمكافحة التخريب» نُقِل عن مستند أعدّه عضوان من البعثة الفرنسية. وفعل التطعيم فعله. وقلِق البعض من منحاه، من مثل المقدَّم ماريو أورسوليني، صاحب البصيرة الذي وجد في شغف رؤسائه علامةً لـ«أزمة الجيش»: «يتطوّر، في وضوح، في التسلسل القيادي العسكري، ميل إلى تقبل أكثر الأفكار السياسية تطرفًا، وتقليد أساليب الإرهاب المعادي وعدّ جميع الذين يعارضون هذه الحال من الجنون الجماعي أعداء، على ما كتب. وصار الحقد المحرك الرئيس للعمل والخوف أساسه الخفي [...] ليسبب مجيء الدكتاتور»(١). «الحقد» هو الكلمة المتكررة التي استخدمها في السبعينات قرّاء كتاب ترانكيي الذين كانوا يعيشون في ظل الأنظمة الدكتاتورية لوصف عقيدته المناهضة للتخريب(٢). وسيشكّل تحليل خبراء معركة الجزائر استثمارًا أيديولوجيًّا لا سابق له ليؤدي إلى عدِّ ممارسة التعذيب أمرًا طبيعيًّا، كما استخدام أي سلاح حربي آخر. ولم يتوانَ هؤلاء المستشارون عن عرض فيلم «معركة الجزائر» للمخرج جيللو بونتكورفو أكثر من مرّة في الثكن.

ويؤتي زرْع مفهوم مناهض للتخريب غير مرتبط بالسياق مفعولًا، خصوصًا في ميدان ملقح بتاريخ طويل من العلاقات التي صانها اليمينيون الكاثوليك المتطرفون الفرنسيون والأرجنتينيون. كلاهما يتفق على مشروع تحالف مقدّس بين الصليب والسيف، هو الضمان لـ«نظام مسيحي» يصدّ الثورة الشيوعية المضادة للمسيحية. كلاهما يتشارك القراءات نفسها لأيديولوجيي «المدينة الكاثوليكية». أثناء حكم

(١) M. ORSOLINI, *La Crisis del Ejército,* Ediciones Arayu, Buenos Aires, 1964, p. 52-53 (cité in M.-M. ROBIN, *Escadrons de la mort, op. cit.*, p. 217).

(٢) G. ARRIAGADA HERRERA, "Seguridad nacional y politica", *Mensaje, nº254, novembre 1976.*

الدكتاتورية، وبعكس تشيلي حيث تضامنت الكنيسة مع الضحايا ودافعت عنها ودانت الانتهاكات لحقوق الإنسان، سمحت بعض السلطات الكنسية الأرجنتينية بالتعذيب و«تحليقات الموت»، أي تغييب المحتَجزين برميهم في البحر من الطائرة[١].

كانت تقنية «إخفاء الأشخاص القسري» خاصية بارزة للقمع السري أسس لها برنامج عسكرة المؤسسات الذي صاغه المجلس العسكري تحت عنوان «عملية إعادة التنظيم الوطني»: الخطف الانتقائي، والاعتقال وممارسة التعذيب داخل المراكز السرية (قرابة ٣٤٠ مركزًا على مجمل الأراضي)، والإعدام وإخفاء الجثث. طبقت أجهزة القمع في اختيار ضحاياها، «معايير لإلصاق التهم واسعة جدًّا شملت الأفراد الذين تربطهم صلة عائلية أو عاطفية مع الشخص المستهدف مباشرة. شُبهت أحيانًا هذه الروابط بالاشتراك (في الجرم)، وشكلّت هذه العلاقات أيضًا مدخلًا للوصول إلى «الهدف»»[٢]. ولزيادة الرعب، مارس نظام الإبادة المتعمد للأفراد هذا ولإلغاء كل برنامج سياسي آخر، سرقة الأولاد المخطوفين مع أهلهم أو المولودين في المراكز السرية أثناء اعتقال أمهاتهم. نظام قمعي، وقسري أيضًا، نمط لممارسة السلطة كان له الأثر في مراقبة مجموع السكان وردعهم[٣]. لأنه يجمع بين الملموس والخفي. عمليات الاختطاف مرئية تُنفَّذ في مكان عام وأمام شهود. وتظهر الجثث المجهولة الهوية تحمل آثار تعذيب وحشي. تعلّق الصحف عليها. ولكن ما حصل لهؤلاء الذين يوصفون بأنهم «أفراد أو عناصر متمرّدون»، أو «جانحون»، أو «مجرمون»،

(١) Cf. le numéro de la revue *Cultures & Conflits* (nº 13-14, 1994) consacré aux "Disparitions"; AMNESTY INTERNATIONAL, *Les "Disparus". Rapport sur une nouvelle technique de répression*, Seuil, Paris, 1981; CONADEP, *Nunca Más. Informe de la Comisión nacional sobre la desaparición de personas,* Eudeba, Buenos Aires, 1984.

(٢) P. CALVEIRO, *Poder y desaparición*. Los Campos de concentration en Argentina, Colihue, Buenos Aircs, 1998.

(٣) A. GARCIA-CASTRO, "Por un análisis politico de la desaparición forzada", in N. RICHARD (dir.), *Politicas y estéticas de la memoria,* Editorial Cuarto propio, Santiago (Chili), 2000. Lire aussi de A. GARCIA-CASTRO, *La Mort lente des disparus au Chili sous la négociation civils-militaires (1973-2002)*, Maisonneuve et Larose, Paris, 2002.

أو «مخرِّبون»، ويُقال فيهم «إنهم قضوا في المواجهات»، يبقى خفيًّا، كما أسباب خطفهم. وقد أمسى نمط نشر الرعب هذا آلية للسيطرة الاجتماعية من خلال الخوف.

ولدحض التقارير الدامغة الصادرة عن منظمة العفو الدولية، لجأت وزارة إعلام الدكتاتورية منذ العام ١٩٧٧ إلى وكالة مهمة في العلاقات العامة متعددة الجنسيات نظِّمَت، من مركزها الرئيس في نيويورك، حملةً «لإبراز صورة جديدة تقدّمية ومستقرة عبر العالم» عن النظام الأرجنتيني، وتولّت إعادة تأهيل الموظفين الرسميين المسؤولين عن العلاقات مع وسائل الإعلام المعتمدة في السفارات والقنصليات[١]. وهيّأت هذه العملية الإعلامية الحكومية أيضًا مشجعي «كأس العالم» في كرة القدم التي استضافتها الأرجنتين العام التالي. وحقّق هذا الحدث العالمي الذي شكّل، على حدّ قول أحد المعلّقين الرياضيين في التلفزيون الفرنسي، «قصة أسطورية عن كأس العالم»، نجاحًا باهرًا: «قبل انطلاق الحدث، أراد الجنرال فيديلا الفوز في معركة تسويق صورة الأرجنتين، فيما أراد سيزار لويس مينوتي [مدرّب فريق البلد المضيف] الفوز بكأس العالم. نجح كلاهما بما فاق آماله المجنونة، إذ قلّما شهدت بطولة عالمية هذا القدر من التنظيم، على كل المستويات. المؤسف فحسب أن مستوى اللعب لم يكن عاليًا، وليس هذا شأن الأرجنتين»[٢].

بيان ضد التعذيب

منذ السبعينات، صارت المنظمات المدنية الوطنية مثالًا ألزم الدول أن تعي استراتيجياتها في الإرهاب. وبالتالي، باشرت سريعًا محكمة راسِل الثانية ـ على اسم الفيلسوف بيرتران راسِل الذي أعلن الحرب على الحرب عام ١٩١٤ ـ بين

(١) A. MATTELART, "Idéologie, information et État militaire", *L'Homme et la Société, n°47-50, 1978, p. 39-43.*

(٢) T. ROLAND, *La Fabuleuse histoire de la Coupe du monde,* La Martinière, Paris, 1998, p.204.

١٩٧٤ و١٩٧٦، في التحقيقات وأصدرت الاتهامات لدكتاتوريات أميركا اللاتينية. وقد تصرّفَت محكمة راسل الأولى بالمثل حيال جرائم القوات الأميركية في فيتنام بين ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ (عملية «فنيكس»، نثر المبيدات على الغابات لتقشير الشجر، استعمال النابالم). وأثمرَت هاتان التجربتان «الإعلان العالمي لحقوق الشعوب» الذي أقرته مجموعة من الحقوقيين والاقتصاديين والسياسيين وقادة حركات التحرّر الوطني. وفي الوقت نفسه تأسست «الرابطة الدولية من أجل حقوق الشعوب وتحريرها»، وهي منظمة غير حكومية. في هذا السياق، وبعد ثلاث سنوات، نشأت «المحكمة الدائمة للشعوب» التي عقدَت، منذ ذلك الحين، أكثر من أربعين جلسة للحكم في انتهاكات لحقوق الإنسان في بلدان مختلفة، من مثل كولومبيا والجزائر والفيليبين. و«الحكم» الذي تصدره هذه الهيئة المدنية في كل من جلساتها، ليس حكمًا بقدر ما هو عملية توضيح لعمق آليات الأحداث المخالِفة للقانون وإفلاتها من العقاب. فهو لا يهدف إذًا إلى «الجهر بالحق علنًا» فحسب، بل يرافق أيضًا عمليات الوعي. بعد ثلاثين عامًا، بقيت مبادرات المواطنين هذه ناشطة. ويشهد على ذلك، عام ٢٠٠٦، إصدار «الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها»، «بيان الشعوب المناهض للتعذيب» الذي نصّه الكاتب الأورغواياني إدواردو غاليانو في محيط دولي استعاد تطبيق هذه الممارسات[١].

وفي مقابل السياسات القمعية، تطوّرت شبكات التضامن والتنديد بانتهاكات حقوق الإنسان خلال سنوات «الرصاص»، على المستويين العالمي والإقليمي وواصلت العمل في ما بعد[٢]. وشهادة على ذلك، العملية الطويلة والشاقة التي استهلّها، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ خلال المؤتمر الأول الذي عُقِدَ في سان خوسيه،

(١) Cf. Les publications de la Fondation internationale Lelio Basso (Fondazione Internazionale Lelio Basso), du nom du sénateur italien à l'origine du Tribunal Russell II. Notamment le numéro de la revue *Fondazione*, sur "La torture aujourd'hui", n°2-3, 2005.

(٢) Cf. M. KECK et K. SIKKING, *Activists Beyond Borrders. Advocacy Networks in International Politics*, Cornell University Press, Ithaca, 1998.

كوستاريكا، «الاتحاد الأميركي اللاتيني لجمعيات أهالي المعتقلين المخفيين» بالتحالف مع اتحادات إقليمية أخرى، بخاصة «الاتحاد الآسيوي المناهِض للإخفاء القسري» والتي أسفرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عن «المعاهدة الدولية لحماية الأشخاص من الإخفاء القسري». هذه الوثيقة القانونية الدولية، المدعومة رسميًّا من الدبلوماسيين الأرجنتينيين والفرنسيين والتي أُقرَّت في الجمعية العمومية الحادية والستين للأمم المتحدة، نصَّت على أن الإخفاءات القسرية تشكّل جرائم ضد الإنسانية. وتم الإعتراف بحق الفرد في عدم الخضوع للإخفاء القسري مع ما ينطوي عليه من عواقب والتزامات على الدول: الحق في معرفة الحقيقة، أي الإفصاح عن مصير الشخص المخفي وظروف هذه الجريمة؛ حق الأنسباء في استرجاع رفات المفقودين؛ وضع ضمانات تمنع اعتقال أي شخص في أي مكان سرًّا؛ الحق في العدالة لأهالي المخفيين الذي يكفله دمج المفهوم القانوني للإخفاء القسري في القانون الجنائي الوطني. وعلاوةً على ذلك، شملت هذه المعاهدة أنسباء المخفي والمقرّبين منه بصفة كونهم ضحايا، وأكدت أبعاد القانون المتعددة للحصول على تعويض، ووافقت على حق الأطفال الضحايا جراء الإخفاءات القسرية في استعادة هويتهم. واكتسبت هذه المعاهدة بعدًا رمزيًّا قويًّا خصوصًا أنّها أُقِرَّت في محيط مشحون، طبعته فضيحة «السجون السرّية» لأجهزة الاستخبارات الأميركية في سياق حملتها لمكافحة الإرهاب.

أخيرًا، وبعد إضفاء الطابع المؤسساتي الجمهوري، بدأت المهمة الهائلة المتمثلة بالتساؤلات عن «ذكريات القمع» و«أعمال الذاكرة»، على ما تشرح إليزابيت جولان. يجدر أولًا «محاولة فهم الذكريات كعمليات داخلية راسِخة في علامات رمزية ومادية»، ومن ثمّ «التعرف إلى الذكريات موضوع الخلافات والنزاعات والصراعات، مما يؤدي إلى إيلاء اهتمام خاص لمعنى الدور الفاعل والمنتج للمشاركين في هذه الصراعات، الذين تجمعهم روابط من القوة»، وأخيرًا «تأريخ» الذكريات، أي الاعتراف بوجود تغييرات تاريخية في ما يتعلق بإدراك الماضي، كما

في صدد الحيز المخصَّص للذكريات في مختلف المجتمعات والمناخات الثقافية ومجالات الصراعات السياسية والأيديولوجية»[1]. وفي معرض الإجابة عن هذه الأسئلة، لن يُكشف النقاب عن التجارب المختلفة من «الحالات القصوى» التي شهدتها بلدان «المخروط» الجنوبي في أميركا اللاتينية فحسب، لا بل أيضًا تجارب الـ«شواه» (المحرقة النازية لليهود) أو الحرب الأهلية الإسبانية. إذ، على ما لاحظَت كلوديا فيلد: «ما حدث، في هذا الصدد، في الأرجنتين يشبه تجارب سابقة عرفتها بلدان أخرى، حيث عجزت اللغة وآليات التمثيل في التعبير عن الرعب. وفي هذا المعنى، يتماشى السؤال الذي طرحه إيلي ويسل في شأن إبادة اليهود تحت الحكم النازي، وتجربة الدكتاتورية الأرجنتينية: «كيف السبيل إلى الكلام، فيما الحدث بهول حجمه ووزنه من الرعب، يتحدّى اللغة؟»[2].

التعاون الأمني:
التحول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

ما الذي حلّ بمدرسة الأميركيتين؟ عام ١٩٨٦، سُمّيت بـ«معهد نصف الكرة الغربي للتعاون الأمني»، وأُعيدت إلى وطنها الولايات المتحدة، في فورت بنينغ، في

(١) E. JELIN, *Los Trabajos de la memoria, op. cit.*, p. 2. Cf. également E. JELIN et S. FKAUIMAN, "Layers of Memories. Twenty Years after in Argentina", in T.G. ASHPLANT et al. (éds), *The Politics of War Memory and Commemoration*, Routledge, Londres, 2000.

(٢) C. FELD, "La télévision comme scène de la mémoire de la dictature en Argentine. Une étude sur les récits et les représentations de la disparition forcée des personnes", thèse de doctorat en sciences de l'information et de la communication, sous la direction de A. Mattelart, présemtée et soutenue le 17 mai 2004, Université de Paris VIII-Vincennes à Saint-Denis, p. 94. De la même auteur, lire *Del Estrado a la pantalla: Las imágenes del juicio a los ex-commandantes en Argentina*, Siglo XXI Editores, Buenos Aires/Madrid, 2002.

ولاية جورجيا، تحسبًا لانتقال منطقة القناة إلى سيادة دولة باناما عام ٢٠٠٠، بموجب المعاهدة الموقّعة بين الرئيس الأميركي جيمي كارتر ورئيس باناما عمر توريخوس. وظلّت تتخرّج فيها أفواج من الضباط والضباط الطلاب الآتين من بلدان أميركية لاتينية. وتشيلي التي عادت إلى الديمقراطية لم تقطع مع هذا صلاتها بها. وظلت عقيدة الأمن القومي تحتل الصدارة، كما دروس «العمل المدني» الذي وُصِف بـ«الإنساني». ولكن أمام سياج المدرسة، تعود المتظاهرون تنظيم الاعتصامات مطالبين بإغلاقها.

واستثمر البنتاغون في قواعد عسكرية جديدة في أَروبا في جزيرة كوراساو، وفي كومالابا في السلفادور، وفي مانتا في الإكوادور. ووسّع مجالات نظام الرادار، في البيرو وكولومبيا خصوصًا[1]. ولم تغِب العمليات المشترَكة بين جيوش نصفي الكرة الشمالي والجنوبي. وهدف المحاكاة من مناورات «أغيلا الثالث» التي نُفِّذَت عام ٢٠٠٣ تحت القيادة الأميركية لم يقلّ نسبيًّا عن «القضاء على فرقة من الفدائيين المتمرّدين». أمّا «منظمة الدول الأميركية» التي تجمع دول شبه القارة والولايات المتحدة، فقد أيّدت مبدأ تدخّل الجيوش الأجنبية.

قبل أن تُعلن الحرب الشاملة على الإرهاب، كانت أميركا اللاتينية السبّاقة في حربٍ أخرى صُنِّفت بأنها شاملة أيضًا، أعلنها الرئيس جورج هـ. بوش على تجارة المخدرات هذه المرة، سُمِّيت «خطة كولومبيا»، ورمت إلى مكافحة المخدرات والتمرد. وأُنشئت قاعدة مانتا العسكرية لهذا الغرض، لتكون دعمًا لوجستيًّا لها. وتتميّز مانتا بالتالي بأنها تقع في بلد غني بالهيدروكاربور والمعادن الخام. وعليه، وأكثر من أي وقت مضى، أدَّت الجغرافيا السياسية للطاقة والموارد الطبيعية، على المستوى العالمي والإقليمي، دورًا أوليًّا في إعادة توزيع برامج التدخل.

هكذا، إذا كانت الحجة الأميركية بوجود «خلايا» إرهابية «نائمة» في المنطقة

(١) Cf. le dossier publié par L'Agence latino - américaine d'information (ALAi): "Militarizacón-Bas-es-Guerra", *América Latina en movimiento*, Quito, janvier 2007, n°416-417.

المحاذية للأرجنتين والبرازيل والباراغواي سرعت، عام ٢٠٠٣، توقيع اتفاق بين هذه البلدان الثلاثة والولايات المتحدة، لتسمح بتنفيذ دوريات مشتركة للمراقبة في نهري إيغواسو وبارانا، كان الأهم مسألة مراقبة مورد طبيعي آخر، هو المياه. إذ تقع في المكان «طبقة المياه الجوفية غواراني»، محيط حقيقي للمياه الجوفية الصالحة للشرب. كل ما يتعلق بمراقبة موارد المنطقة، أيًا يكن نوعها، أو كشفها بالأقمار الصناعية، كان قبلة أنظار الحكومة الأميركية. والدليل مناوراتها لدى الحكومة البرازيلية عام ١٩٩٤ للحصول على عقد «سيفام» أو «دائرة الاحتراس في الأمازون»، وهو نظام مراقبة ضخم عن طريق الأشعة ما تحت الحمراء يسمح برصد أدنى حركة تحت أوراق الشجر. اطّلع الأميركيون، بفضل جهاز التنصت العالمي «إشلون»، على مسار المفاوضات بين برازيليا والشركة الفرنسية تومسون (اسمها راهنًا تاليس) ونجحوا في منع توقيع العقد. واتهموا الشركة الفرنسية بمحاولة رشوة المسؤولين البرازيليين، وقام حتّى الرئيس كلينتون بمساعٍ شخصية لدى نظيره البرازيلي. وكانت النتيجة أن أُسنِدت ورشة عمل سيفام، برادًاراتها (٢٥ رادارًا)، وأقمارها الصناعية (٨٧)، ومنصاتها في الاستقبال (تلقي الإشارات الصوتية، وعددها ٢٠٠) إلى الشركة الأميركية «رايثون»، أحد أبرز متعهدي البنتاغون، والمشهورة أكثر بصواريخها من طراز باتريوت. كان الرهان جغرافيًّا ـ اقتصاديًّا وجغرافيًّا ـ وسياسيًّا في آن. إذ إن لهذه التغطية الإلكترونية لحوض الأمازون وظائف عدة: الحرص على بيئة المكان، وتأمين حماية السكان الأصليين، ومراقبة تملّك الأراضي واستخدامها وإعداد الخرائط الجغرافية، ولكن أيضًا مراقبة منطقة تتركّز فيها احتياطات هائلة من المياه والثروات المحتملة نظرًا إلى تنوعها الطبيعي، والسيطرة على الملاحة النهرية والجوية، كما الحدود التي تمر عبرها كل أنواع التهريب والاتجار غير المشروع، خصوصًا أن حدود العملاق البرازيلي تجاور كولومبيا حيث تنشط، إضافة إلى تجّار المخدرات، حركات حرب العصابات.

وفي مقابل عسكرة مخططات التعاون في ميدان الأمن، من طراز «خطة كولومبيا»، تحت إدارة البنتاغون، أنشأت وزارة الخارجية، بالتعاون الوثيق مع وزارتي

العدل والخزينة ومكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة مكافحة المخدرات، عام ٢٠٠٥ في السلفادور «الأكاديمية الدولية لإنفاذ القانون» (ILEA-South). وشكّلت هذه الأكاديمية الواقعة في أميركا الوسطى الحلقة الخامسة من سلسلة الأكاديميات الأميركية: ILEA- بودابست التي تأسست عام ١٩٩٥، وهي تغطّي أوروبا الشرقية والوسطى في مرحلة ما بعد الشيوعية؛ ILEA - بانكوك التي أنشئت عام ٢٠٠٠، لآسيا؛ ILEA- بوتسوانا التي تعود انطلاقتها إلى العام ٢٠٠١ وهي مجاورة لملاذات الشبكات الإرهابية في أفريقيا الشرقية؛ ILEA- روزويل التي أُنشئت في العام نفسه (ولاية نيومكسيكو)، والتي تستقبل حصرًا طلّاب الأكاديميات الأخرى. وتتمثل مهمة هذه الأكاديميات في تدريب الشرطة والقضاة والمدعين العامين. وتركّز الدورات والتدريبات على المواد المتعلقة بمكافحة الحركات المالية المشبوهة وتجارة الأسلحة والمخدرات والإرهاب. ولهذا السبب، سرعان ما ارتبطت «وزارة الأمن الداخلي» التي أنشأتها حكومة الولايات المتحدة بُعَيد الاعتداءات على مركز التجارة العالمي، في تطوير المناهج الدراسية. ودمجت الـ«ILEA-South» معطيات تدفقات الهجرة غير الشرعية. فضمّت إلى أساتذتها وطلابها ضباطًا وافدين.

ولم يُنشَأ الفرع السلفادوري من دون مشقة. فالفكرة انطلقت عام ١٩٩٧، في عهد إدارة كلينتون، وكان يُفتَرَض أن يكون مقرّ هذه الأكاديمية الإقليمية في باناما، التي سارعت إلى رفض العرض. بعد ذلك قبِلَ رئيس كوستاريكا استضافة المؤسسة الجديدة. لكن الكونغرس، وبدعم من «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان» ومنظمات المجتمع المدني، رفض إقرار الاتفاق الذي عُقِدَ بين الرئيسين، نظرًا إلى الذكرى المخيفة التي خلّفها وضع خطط التعاون بين أجهزة الشرطة في أميركا اللاتينية خلال الستينات والسبعينات. وما أرادت واشنطن تفاديه خصوصًا، هو إنشاء ILEA في السلفادور. فهو محسوب على الولايات المتحدة سياسيًّا، وقد ضُخّت فيه ملايين الدولارات خلال هذين العقدين بهدف تصفية حركات حرب العصابات. وخلال هذه الحرب بالذات، التي أسفرت عن سقوط ثمانين ألف ضحية، وضع المعاونون

الأميركيون الأساليب التي سعوا إلى تطبيقها في المعارك ضد المتمرّدين العراقيين تحت اسم «أوبشُن سلفادور». وتفرّد هذا الحليف الدائم عن سائر بلدان أميركا اللاتينية بإرسال وحدات عسكرية رمزية إلى العراق إلى جانب قوات التحالف الأميركي ـ البريطاني. وبحسب وزارة الخارجية، لم يلقَ من قبل إنشاء نوع الأكاديمية الدولية هذه في القارات الأخرى أي اعتراض سياسي!

وفي السنوات الأخيرة، أثار تزايد الأنظمة اليسارية أو التقدمية في شبه القارة الأميركية قلق واشنطن. وما إن انتُخِب الرئيس الأكوادوري الجديد، حتى عُقِد مؤتمر دولي عن النظام العالمي للقواعد العسكرية الأميركية، في مانتا، في آذار/مارس ٢٠٠٧. وأعطت السلطات المثال عندما قررت عدم تمديد التفويض الممنوح لإقامة هذه القاعدة.

٣

إحلال الأمن/الإخلال بالأمن

٨

النظام الداخلي الجديد

الأزمة والاستثناء والأمن، هي الثلاثية التي لا تتجزأ من التكوين الاجتماعي ـ السياسي للمجتمعات الصناعية المتقدِّمة خلال السبعينات. وفي ما يتعلق بالأزمة الاقتصادية، فقد أدّت مرحلة النمو الاستثنائي بين العامين ١٩٤٥ و١٩٧٣ إلى الاعتقاد أن الأزمات أصبحت ظواهر من الماضي، يمكن تفسيرها وإبطال مفعولها في سهولة. وتناقض ذلك مع الصدمة النفطية المقبلة (تضاعف سعر النفط الخام أربع مرات عام ١٩٧٣، وثلاث مرات عام ١٩٧٩)، وتداعي نظام النقد الدولي مع تحرير حركة رؤوس الأموال والركود في الدولة الكينزية(*). وهي أزمة أدّت إلى ردّ فعل شامل تجسّد بتحرّك الطلاب الفرنسيين في أيار/مايو ١٩٦٨، فكان نقطة انطلاقه (مما ذكّر بـ«سقوط سجن الباستيل»، على ما لاحظَ رولان بارت). هو «انفجار» حقيقي «شلّ الدولة والسلطة، فتعمم تمرّد الطلاب المناهض لسلطة الشيوخ الأبوية النزعة، ليمسّ جوهر السلطة الأبوية ـ الشافعة»(١)، على ما كتب إدغار موران غداة الأحداث في بحث وضع فيه الخطوط الأولى لـ«علم الاجتماع المتعلق بالأزمات».

(*) متعلّقة بمذهب كينَس Keynes الاقتصادي القائل بالتدخل الرسمي في سبيل إنماء الإنتاج والوظيفة [المترجم].

(١) E. MORIN, "Pour une sociologie de la crise", *Communications*, n°12, 1968, p. 11 et 13.

وخَلُص إلى ما يلي: «ينبغي السؤال عن الطابع الدولي للثورات الطالبية، وتفسير حركة أيار/مايو ١٩٦٨، ليس بحصرها في الإطار الفرنسي فحسب، وإنما أيضًا بربطها في سياق الحركات العالمية تقريبًا».

«الأساليب التقليدية للمراقبة الاجتماعية» رأسًا على عقب

«هل تمرّ الديمقراطية بأزمة»؟ هو السؤال الذي طرحه في إلحاح متزايد، وفي الوقت نفسه، أبرز رؤساء الدول الغربية، ومحررو افتتاحيات الصحف والباحثون وحتى مختلف الجماهير. وفي بعض النواحي، يذكّرنا المناخ القائم اليوم بمناخ العشرينات، عندما اكتسبت أفكار أوزوالد سبنغلر في شأن «انحطاط الغرب» شعبيةً أكيدةً»[1]. هكذا بدأ عام ١٩٧٥ التقرير عن «حكم الديموقراطيات» الذي أعدّته «اللجنة الثلاثية»، وهي هيئة غير رسميّة، تضمّ رجال أعمال وسياسيين ومثقفين ليبراليين من الأقطاب الثلاثة للاقتصاد العالمي (أوروبا الغربية وأميركا الشمالية واليابان). وقد عبّر هذا البيان عن حال الفوضى في الغرب، وأظهر أن الأزمة التي حلّت به ظاهرة تؤثر في أسس النظام. وحملَ توقيع زبيغنيو بريجنسكي المستشار المقبل للرئيس جيمي كارتر في شؤون الأمن القومي. وأتى نص التقرير الذي كتبه ثلاثة خبراء (ميشال غروزييه من أوروبا الغربية، وساموبل هنتنعتون من الولايات المتحدة، وجولي واتانوكا من اليابان) ترداد صدى هذا التشاؤم. «كلما كان النظام ديمقراطيًّا، تعرض لمخاطر جوهرية. في السنوات الأخيرة، أدّى أداء الديمقراطية، بلا شك، إلى انهيار الوسائل التقليدية للمراقبة الاجتماعية، وإفقاد السلطة السياسية وأشكال أخرى من السيادة شرعيتها، وازدياد المتطلبات الموجهة إلى الحكومة، مطالب فاقت

(١) Z. BRZEZINSKI, "Introductory Note", in M. CROZIER *et al.*, *The Crisis of Democracy*, New York University Press, New York, 1975, p. 3.

قدرتها على تلبيتها»[1]. ولممارسة عملها الصحيح، «تتطلّب» الديمقراطية الليبرالية «درجة معينة من لامبالاة بعض المجموعات أو الأفراد وعدم مشاركتهم».

وأتى التحدي الجديد من انتشار «ثقافة الخصم» بين المثقفين ـ البعيدين بطبيعتهم عن القضايا العملية، وبالتالي غير المسؤولين ـ مما أثّر في الطلاب والأدباء ووسائل الإعلام. «ولّدت المجتمعات الصناعية المتقدمة إلى حد ما، طبقةً من المثقفين ينشدون القيم (Value-oriented)، ويكرّسون ذواتهم غالبًا للنَيل من الزعماء وتحدي السلطة ونزع قناع المؤسسات القائمة وشرعيتها، بحيث يتعارض سلوكهم مع سلوك كثيرين من المثقفين التكنوقراط والعمليين». فانتشار التعليم الثانوي والجامعي، وتوغّل وسائل الإعلام، وتحوُّل الجهد اليدوي لمصلحة المثقفين والمهنيين، أرغمت كلها الحكومات الديمقراطية اليوم على مواجهة تحدٍّ «يُحتمل ألاّ تقل خطورته عن ذلك الذي طرحته في الماضي الزمر الأرستقراطية والحركات الفاشية والأحزاب الشيوعية»[2]. ولا تقلّ وسائل الإعلام خطورةً، إذ «تشير أحداث كثيرة إلى أن تطور الصحافة المتلفزة أسهم في تقويض السلطة الحكومية [...]، في اختصار، تقوم الأخبار المتلفزة مقام وكالة أنباء «تخلّت عن انتمائها الوطني» (dispatriating)، وكالة تصف الظروف التي يتطور فيها المجتمع بغير المرغوب فيها وبأنها تسير من سيئ إلى أسوأ»[3]. فوحدها المعالجة الصدامية تستطيع إبطال عملية «انتحار الديمقراطية»: «لقد وصلنا إلى الاعتراف بوجود حدود مرغوب فيها قد تؤدي إلى النمو الاقتصادي. وهناك أيضًا حدود مرغوب فيها قد تؤدي إلى التمديد اللانهائي للديمقراطية السياسية». على سبيل المثال، وبهدف التصدّي لـ«تجاوزات سلطة الصحافة»، ينبغي «إحلال التوازن بين الحكومة ووسائل الإعلام». فقد

(١) M. CROZIER, S. P. HUNTINGTON et J. WATANUKI, *The Crisis of Democracy. Report on the Gobemability of Democracies to the Trilateral Commission*, New York University Press, New York, 1975, p. 8.

(٢) (أو المصدر السابق نفسه) ص ٦ - ٧.

(٣) (أو المصدر السابق نفسه) ص ٩٨-٩٩ و١١٥.

«اتُخِذَت سابقًا تدابير، من خلال التشريعات لمكافحة الاحتكار ـ قانون التجارة بين الولايات (١٨٨٧) وقانون شيرمان لمكافحة الاحتكار (١٨٩٠) ـ بهدف تنظيم قوة المراكز الصناعية الجديدة وتحديد علاقتها مع بقية المجتمع. ويلزم شيء مشابه الآن في شأن وسائل الإعلام. ينبغي تحديدًا ضمان حق الصحافة في نشر ما تريد من دون قيود مسبقة في حال لم تفرض ظروف استثنائية غير ذلك. إنما يتوجّب أيضًا منح الحكومة الحق والإمكان العملي لحماية مصدر المعلومات»[١]. وتجدر الإشارة إلى أن قانون التجارة بين الولايات هو أول مرسوم حدّ من حرية التجارة في الولايات المتحدة. وإذ أُقِرّ خلال الركود الدولي الأول الكبير، كان هدفه ضبط احتكار القلة لشبكات مواصلات السكك الحديد.

وهذا الحذر حيال الوسائل الإعلامية الكبرى، شاطره أيضًا الرئيس ريتشارد نيكسون في كتابه «الحرب الحقيقية»، وهو نوع من المذكرات عن تجربته في المفاوضات الدولية. وقد دوّن، في الفصل الذي حمل عنوان «السرّية»: «أصبحت «حرية الإعلام» بقرةً مقدَّسةً. تُعدُّ السرّية جديرة بالازدراء وحقيرة؛ ولكن يجب أن يعلّمنا الصواب أنّ إفشاء الأسرار الذي يؤدي إلى نتائج سيئة ليس بالضرورة جيدًا، وأن السرية التي تؤدي إلى نتائج جيدة ليست بالضرورة سيئةً. نحن في حاجة إلى عقوبات قانونية أكثر فاعليةً لئلا نشجّع الإفشاءات المضرّة. والأهم أن علينا أن نكفّ عن مدح الأشخاص الذين يفشون معلومات سرية جدًّا في صورة غير شرعية، كأنهم أبطال قوميون»[٢]. وخلال ولايته التي أنهاها فجأة في آب/أغسطس ١٩٧٤ عقب قضية ووترغيت، اضطرّ إلى التصدي لسلسلة من التسريبات، خصوصًا عندما نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» في تموز/يوليو ١٩٧١ «أوراق البنتاغون» وهي مستندات مصنّفة سرية جدًّا سرّبها عميل قديم لوكالة الاستخبارات الأميركية، وقد فضحت مناورات الأوساط العسكرية والمدنية بقصد دفع البلاد نحو التزام لا رجوع عنه في فيتنام.

(١) (أو المصدر السابق نفسه) ص ١٨٣.

(٢) R. Nixon, *La Vraie Guerre, op. cit.*, p. 360.

السيطرة على النظم المعلوماتية للخروج من الأزمة

«أزمة الحضارة»، هي التشخيص الذي عبّرَ عنه عام ١٩٧٥ التقرير عن الحوسبة، والذي أعدَّه موظفان رسميان كبيران، هما سيمون نورا وآلان مينك، بطلب من الرئيس فاليري جيسكار ديستان. وثيقة رسمية تأهلت لتصير إسنادًا دوليًّا. فهو أخذ في الحسبان «الإشارة الأولى» التي أعطاها «انفجار الطلاب عام ١٩٦٨»: «انتقال الصراعات إلى المواجهة على جبهات أُخرى من مثل المدينة والصحة والتربية، إلخ». انتقال «بدأ يصبح محسوسًا في معظم البلدان الحديثة»[١]. وسيناريو الخروج من الأزمة الذي انبثق منه بنى تقديراته على مجتمع الشبكات أو «مجتمع المعلومات»، القادر وحده على وضع حدّ لـ«مركزية تُنتقد علنًا ويُطالَب بها في غموض». ينبغي أن تُعطِّل ديناميات التكنولوجيا «الجهاز العصبي للمنظمات وللمجتمع بكامله»، وتقويض «التوزيع النخبوي للسلطات». لكن الكاتبين حذّرا من ذلك بالقول «دفعة غير مسؤولة من التطلعات السهلة الاستخدام (في النظام المعلوماتي) والثقافية التي تتعارض مع القيود قد تقلِّص المشروع من صفة كونه جماعيًّا إلى حصّة كافية، أو تسبب بانتفاضة القيمين على السلطة. [...] تطبيع المعلومات اجتماعيًّا يعني إذًا وضع الآليات التي تُدير القيود والحريات وتضبطها»[٢]. «إدارة القيود والحريات والتوفيق في ما بينها»، هذا ما يسلّط الكاتبان عليه الضوء وهما يعالجان المخاوف في مواجهة مخاطر تصنيف الملفات. «ينظر عامة الناس، على ما يشرحان، إلى المعلوماتية على أنها «عملية دمج» تنتهك الحياة الخاصة والحريات. وهذه إحدى عواقب الحوسبة الأكثر إثارةً للانفعال، والأفضل استكشافًا. الأكثر إثارة للانفعال، لأنّ الحاسوب والملفات أخذت قيمة رمزية تُبلوِرُ الحساسيات حيال الحداثة. والأفضل استكشافًا،

(١) S. NORA et A. MINC, *L'Information de la société,* La Documentation française, Paris, 1978, p.115.

(٢) Ibid., p. 123 et 125. (المصدر السابق نفسه) ص ١٢٣ و١٢٥.

بفضل العمل المميز للجنة تقنية المعلومات والحريات، والنقاشات البرلمانية التي سمحت بها، والنصوص التشريعية التي صدرت عنها [...]. وفي هذا الصدد، فإن نوعية النسيج الاجتماعي، وتعددية القوى ولعبة السلطات المضادة قد تغلّبت على «الأفخاخ الخانقة للحرية» التي نجمت عن التكنولوجيا»[1].

في الواقع، هو عصر عُبّئ فيه المجتمع ليمنع الدولة من إقرار تنفيذ آليات المراقبة القانونية وليُحِلّ من ثمّ التوازن بين تطوّر المعلوماتية والحفاظ على الحق في الحياة الخاصة والحريات. وقد أعدّت وزارة الداخلية هذا المشروع التكنوقراطي بسرية مطلقة وأفشاه الصحافيون والنواب، فأثار بين العامين ١٩٧٢ و١٩٧٤ وعي المواطنين بـ«أفخاخ» المعلوماتية «المنتهِكة للحرية»: النظام الآلي للملفات الإدارية وللقائمة بأسماء الأفراد (سُمّي «سفاري» "Safari") ارتكز على ترابط حوالى ٤٠٠ ملف مختلف انطلاقًا من «محدّد للهوية وحيد»، أي رقم التسجيل في الضمان الاجتماعي. فما يحوزه كل مضمون، أي الرقم الشخصي والدائم المؤلّف من ثلاثة عشر رقمًا، يُقسَّم ستة أقسام: الأوّل مؤلف من رقم واحد يحدّد الجنس (١ ذكر، ٢ أنثى)؛ الثاني يدّل إلى الرقمين الأخيرين من عام الولادة؛ والثالث رقم شهر الولادة (يسبقه صفر حتى شهر تشرين الأول/أوكتوبر)؛ ثم رقمان يحدّدان المحافظة تتبعهما ثلاثة أرقام تدلّ إلى بلدة الولادة؛ والأرقام الثلاثة الأخيرة تشمل رقم قيد التسجيل في سجل الأحوال الشخصية.

عام ١٩٧٤، أجبرَت «قضية سفاري» الحكومة على تعليق المشروع وعلى تعيين لجنة «المعلوماتية والحريات» التابعة لوزارة العدل. وقضت مهمتها بأن «تقترح على الحكومة في غضون مهلة ستة أشهر، تدابير تضمن أن يتحقق تطوّر النظام المعلوماتي في القطاعات العامة، وشبه العامة والخاصة من دون التعدي على الحياة الخاصة،

(١) Ibid., p. 60. (المصدر السابق نفسه) ص ٦٠.

والحريات الفردية والحريات العامة»[١]. وكان محدِّد الهوية الوحيد كأداة مراقبة مسألة حساسة خصوصًا أن أصوله البعيدة ترتبط بحقبة الاحتلال. فقد أطلقه، في الواقع، المكتب الوطني للإحصاءات في ظل نظام فيشي بهدف تشكيل لوائح عن السكان. «كان من الضروري تنفيذ القوانين المتعلقة بالتجارة، وأعداد الطلاب المحدّد في الجامعات، وتولّي اليهود الوظائف العامة»[٢]. عند التحرير، تمّ التخلّي عن اللائحة الأولى. ولكنّ استؤنف مشروع تأسيس رقم الهوية الموحد ونُفِّذ عام ١٩٤٥ عندما كُلِّف المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) ترتيب الملفات الانتخابية، فشكّل لائحة بتحديد هويات جميع الأشخاص المولودين في فرنسا. واعتمد الضمان الاجتماعي الذي أُنشىء حديثًا هذا النظام من التصنيف الفردي واستخدمه على نطاق واسع. ومن ثمّ أخذت به وزارات عدة[٣]، في طليعتها وزارات التربية الوطنية والدفاع والمال. تجدر الإشارة إلى أنّ «هذه العمليات الإنتهازية بذاتها والمطبَّقة بعناية فائقة، لا توجد لها إلاّ قاعدة قانونية غامضة في مَرْسومَي ١٤ حزيران/يونيو ١٩٤٦ و١٣ أيار/مايو ١٩٤٧»[٤].

قانون «المعلوماتية، والملفات، والحريات»

كان الجدل الفرنسي على محدِّد الهوية الوحيد، كوسيلة من وسائل الربط بين الملفات، سابقًا لأوانه، أقلّه بالنسبة إلى غالبية المجتمعات الصناعية المتقدّمة، والسبب وجيه. فالكثير منها كان لا يزال يرفض في تلك الحقبة مبدأ بطاقة الهوية

(١) COMMISSION NATIONALE DE L'INFORMATIQUE ET DES LIBERTÉS (CNIL), *Rapport*, La Documentation française, Paris, 1975, p. 7.

(٢) J.-P. FAIVRET et J.-L. MISSIKA, "Informatique et libertés", *Les Temps modernes*, n°375, octobre 1977.

(٣) A. VITALIS, *Informatique, pouvoir et libertés*, Économica, Paris, 1988 (2e éd).

(٤) CNIL, *Rapport, op. cit*, p.56.

حتّى، على رغم الضغوط المتكررة من السلطات البوليسية، كما حدث في الولايات المتحدة مع مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي عند مطاردة «الحُمر» ما بين الحربين. بينما جعلت فرنسا بطاقة الهوية إلزامية عقب الحرب العالمية الثانية بعد محاولة أولى غير مثمرة عام ١٩٣٩. إلا أنها كانت في مقدَّم المجتمعات الديمقراطية التي صاغت مشروع بطاقة الهوية المحوسبة وغير القابلة للتزوير بحجة مكافحة الإرهاب. وأواخر السبعينات، أُحيل مشروع المرسوم الذي ينصّ على هذه البطاقة على «اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات» التي نشأت حديثًا لتبدي رأيها فيه. وبعد التردد، أعطت الضوء الأخضر. وفي هذا السياق، وافقت أيضًا وبتهور على قانون التدقيق في الهوية.

أدّى هذا الجدل الأول العام على حماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية، إلى مجموعة تدابير منصوص عليها في قانون «المعلوماتية والملفات والحريات» الصادر في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨. ثمّ أصبحت «اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات»، بموجب مرسوم، سلطةً مستقلةً مؤلفة من برلمانيين، وأعضاء من مجلس شورى الدولة، والسلطة القضائية، ونقابة المحامين والتعليم العالي. كانت مهمتها البحث عن تسوية بين مختلف مصالح الإدارات، والشركات والمواطنين. ويجب إطلاعها على معالجة البيانات الشخصية وتخزينها في ملفات، والتقدم منها بطلب ترخيص في ما يتعلق بالسجلات العامة. كان الترابط بين الملفات محددًا ومنَظَّمًا في دقة، و«حق الولوج» إليها مصدّقًا عليه بصيغه الثلاث: حق الإنسان في أن يعلم بوجود بيانات شخصية تتعلق به في ملفّ؛ وحقه في معرفة موضوع هذه المعلومات أو حقه في الولوج إليها مباشرةً؛ من ثمّ حقه في الطعن بها. ويبقى الشرط أن حق الولوج إلى المعلومات هو المبدأ، وعدم إمكان الحصول عليها هو الاستثناء. «من جهة أخرى، فُرِضت استثناءات تسمح بحق الولوج إلى المعلومات المحوسبة والبيانات الشخصية إذا تعلّق الأمر بالدفاع، وأمن الدولة والأمن العام»[1]. وفي التقارير الرسمية كافة،

(١) (المصدر السابق نفسه) ص ٣٨.

بخاصة تقرير «نورا – مينك»، عُلِّقت التقويمات والتوصيات عند الحد الذي تصير فيه الأمور حكرًا على الأمن القومي والأجهزة القمعية. وعلى ما كتب محلّل في جريدة «لو موند» اليومية، لمناسبة صدور أول تقرير عن «اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات»: «إحدى نقاط ضعف قانون المعلوماتية والحريات هي السماح للدولة باستغلال الملفات الشخصية من دون مراقبة حقيقية، عندما تتعلّق هذه الملفات بالدفاع و«الأمن العام» في أوسع معانيه طبعًا. هناك مَيل كبير إلى الاحتماء وراء هذا الاستثناء لمنع المواطنين المدرجين في ملفات من ممارسة «حق الولوج إلى المعلومات» الذي يمنحهم إياه القانون»[1]. اعتمدت بلدان عدة – من مثل النمسا وألمانيا الفدرالية والدانمارك واللوكسمبورغ والنروج والسويد ـ خلال المرحلة نفسها تدابير تتجه نحو «الحماية القانونية للخصوصية المعلوماتية» «habeas data» كما فعلت فرنسا. في حين وضعت دول أخرى، من مثل البرتغال وإسبانيا، ضمانات دستورية لحماية المواطنين من تجاوزات المعلوماتية.

وقدّم النقاش العام إلى الواجهة أيضًا مخاطر تَهرُّب بعض الشركات المتعددة الجنسيات من قيود نظام الحماية الوطنية عبر تشكيل «ملاذ للبيانات» في الدول التي تفتقر إلى قوانين في هذا المجال، على غرار «الملاذات الضريبية». هذا هو التحدي القانوني الذي تناوله، على الصعيد الدولي، عدد من النصوص المركزة على حماية البيانات الشخصية. وعلى الصعيد الأوروبي، أصدرت المعاهدة ١٠٨ للمجلس الأوروبي (١٩٨١) قواعد ملزِمة، حدّدت بموجبها أن في إمكان أي شخص أن يستفيد من الضمانات والحقوق المنصوص عليها «بغض النظر عن جنسيته أو مكان إقامته». وأُضيفَت إلى ذلك، بعد عقد من الزمن، المبادئ التوجيهية التي اقترحها الاتحاد الأوروبي في شأن البيانات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية (١٩٩٥ و١٩٩٧). واكتمل المشهد القانوني الدولي مع المبادئ التوجيهية لمنظمة

(١) B. LE GENDRE, "Le premier rapport de la Commission Informatique et Libertés", *Le Monde,* 10 décembre 1980, p. 11.

التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٨٠، والتي، بعكس المعاهدة، لم تكُن ملزِمة؛ ثمّ المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٨٩، والأنظمة القانونية لمنظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، و«منظمة العمل الدولية» عام ١٩٩٦. تطلبت هذه النصوص من الدول الأعضاء عدم اعتماد الأنظمة القانونية التي تعطِّل التداول الحر للبيانات الشخصية بحجة حماية الحياة الخاصة. حجة لن تتوقف الولايات المتحدة عن تأويلها والتذرّع بها لمصلحتها أمام الهيئات الدولية لإضفاء الشرعية على استراتيجيات تعقُّب المستهلكين واستهدافهم عبر التسويق ـ الجغرافي العالمي.

تكرّرت منظومة مدلولات من مثل «الضعف»، و«المجتمع غير المحصّن»، في الكثير من تشخيصات التدابير المتَّخَذة لتنظيم العلاقة بين الأمن والحرية وديباجاتها. وما وراء الحريات الفردية، عكست التخوّف من مخاطر الانهيار الكامن في مجتمع الشبكات. وقد حدّدت تقارير رائدة، وبالتفصيل، عدم الحصانة هذه. وسواء صدرت من باريس أو ستوكهولم ـ واقترحت إصدار «مرسوم عن عدم الحصانة» ـ فقد نبهت جميعًا إلى التشابكات التي من شأنها منع تشغيل البنية الاقتصادية الشبكية الجديدة، من مثل الأعمال الحربية والفتن والإرهاب والحظر الاقتصادي، والأزمات الدولية[1]. غير أن عدم الحصانة يشمل أيضًا الأزمات التي أزالت صفة الافتراضية عن سيناريو «الخطر التكنولوجي الأكبر» الكارثي، من مثل الحادث النووي في «ثْري مايل آيلند» في الولايات المتحدة في آذار/مارس ١٩٧٩، وخروج قطار ينقل منتوجات كيميائية في ميسيسوجا (كندا) عن السكة عام ١٩٧٩ أيضًا، وهما حادثان أعقبا غرق ناقلة النفط «أموكو – كاديز» في بحر ألاسكا (١٩٧٨) والحادث الكيميائي في سيفيزو في إيطاليا (١٩٧٦). من هنا، ولد الحذر تجاه الأنظمة التقنية العلمية الكبرى. وتبقى الطاقة النووية المدنية من أبرز المخاوف المرتبطة باعتبارات بيئية.

(١) GOVERNMENT OF SWEDEN, *The Vulnerability of the Computerized Society*, Stockholm, 1978; A. MADEC, *les Flux transfrontiéres de données*, La Documentation française Paris, 1982.

ورشة عمل ما بعد الفوردية، القلعة المحاصَرة(*)

كان شهر أيار/مايو ١٩٦٨ الحدث الذي بشّر بإعادة النظر ليس في نفوذ سلطة الدولة فحسب، لا بل أيضًا في أسلوب إدارة كاملٍ وصارم وهرمي تحقّق على مدى عقود عن طريق النظام الفوردي. فأزمة الثقة بالمؤسسات الرسمية تزامنت بذلك، في العالم أجمع، مع بداية تفكّك الشركة الصناعية وظهور الرأسمالية الجديدة الإدارية والمالية، وقواعدها هي القدرة على التكيف، والتفاعل والمرونة في سوق تنافسية على المستوى العالمي. ونتجت عن الشركة على المستوى الاجتماعي ـ الفكري: مُراقبة عملية صنع قرار الحكم الذاتي التي تضمن التحكم عن بعد بمجموعات كبيرة ومركّبة؛ قواعد ومبادئ مبطنة تُقصي الأوامر والممنوعات، وتتطابق مع منطق التنظيم؛ التنظيم الذي يقوم مقام أقدس واجبات الالتزام؛ التأثير النفسي للتنظيم ليظهر حينًا في مظهر آلة للرضى وحينًا آخر آلة للقلق(١). هو وضع يؤدي إلى إخضاع الأفراد وإنمّا بتناغم مع عالم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

وتجسَّد النموذج الطليعي للشركة المرنة والشاملة في آن والتي تحمل، في امتياز، شعار «عصر المعلومات» في شركة «أي بي أم»(*). فوفقًا لتقرير نورا ـ مينك، تُعدُّ هذه الشركة رمز العدو الرئيس الذي ينبغي للدولة ـ الأمة الاحتراس منه. فقبضتها المحكمة على السوق المعلوماتية العالمية ومشاريع تحالفها مع صناعة الاتصالات دفعت إلى اعتماد إستراتيجية صناعية وطنية ترمي إلى تحدي الخطر الذي يحدق بـ«الذاكرة الجماعية» جرّاء التبعية لشبكات البيانات الأميركية وبنوكها. وطوال عقد

(*) نسبة إلى صانع السيارات هنري فورد، وتشير أساسًا إلى طريقة تقنين العمل عن طريق استخدام السير المتحرّك، وتقسيم المصنع إلى هيراركية عمال ومهندسين، ومحاولة ضبط خطوات الإنتاج وتنظيمها بمعادلات رياضية كما كانت الحال في مصانع فورد الضخمة لإنتاج السيارات [المترجم].

(١) M. PAGÈS, M. BONETTI, V. DE GAULEJAC et D. DESCENDRE, *L'Emprise de l'organisation,* PUF, Paris, 1979.

(*) شركة عالمية متعددة الجنسيات تعمل في مجال تصنيع الحواسيب والبرمجيات وتطويرها. كلمة IBM بالانكليزية هي مختصر International Business Machines. [المترجم].

من الزمن، شكّلت «أمبراطورية أي بي إم» تهديدًا للحريات الفردية والسيادة الوطنية على حد سواء. وسبق لستانلي كوبريك أن صوَّر عام ١٩٦٨ في فيلمه «٢٠٠١، ملحمة الفضاء» التأثير الشامل لحاسوب «هال» وهو نسخة طبق الأصل عن «آي بي إم». وارتكز خطاب الشركة العملاقة على مبادئها في العمل ودفعت منتوجاتها إلى إدراكها من هذا القبيل. من جهة، الإعلانات النبوية عن نشاطاتها التجارية، من مثل «السلام العالمي عبر التجارة العالمية»، (World Peace Through World Trade). ومن جهة أخرى، واقعية الكتيب الإعلاني عن آخر نموذج للحاسوب الذي انتجته عام ١٩٨٠، «IBM ٣٧٥٠»: «تجعل وظائفه المتعددة منه المركز العصبي لشبكة هاتفية أصبحت متعددة الاستعمالات. [...] تتوافر للمؤسسات الموجودة في المنطقة نفسها كل المعلومات التي تحدد حركة الدخول والخروج، في أي مبنى من الشركة، وزمانها ومكانها، لتُعالج لاحقًا بالحاسوب. [...] وأخيرًا، وسيلةٌ لزيادة فاعلية المهام الأمنية، فتتغير قواعد الدخول حالًا من لوحة تحكم الجهاز ٣٧٥٠. ويُمكِن، بالطريقة عينها السماح، ولوقت محدد، لشخص ما الوصول إلى بعض الأقسام»[١].

فشركة «آي بي إم» التي أيقنت أن الأمن يشكّل عصب الحرب التجارية طبَّقت على نفسها علاج الصدمة الأمنية. فدمجته في أداتها الإدارية وطلبت من «الرابطة الدولية لقادة الشرطة» التعاون معها لتحمي نفسها من الخطر «المتطرّف»، عادَّةً نفسها معرّضة لعمليات الاختطاف وطلب الفدية. وعليه، خضع موظفوها، في فروعها كافة، لدورة تدريس تحت عنوان: «الأمن. أسلوب في الإدارة. دورة للتعليم عن خدمات حماية الشركة. «أي بي أم» هدف للإرهابيين». وهنا بعض المقتطفات: «بما أن «أي بي أم» تعمل في الخارج، قد تتأثر بالعنف الإرهابي. وهي تمثّل، إضافة إلى حضورها هذا، سيادة التكنولوجيا الغربية وبطريقة أُخرى ما يُعرف بـ«الأمبريالية الأميركية»، ويجب إيلاء تعرُّض شركة «أي بي أم» في الخارج مستقبلًا، الأهمية التي يستحقها [...]. على «أي بي أم»، سواء في مقارّها الرئيسة

(١) UNIVERSITE DE VINCENNES, *Le Nouvel Ordre intérieur,* Alain Moreau, Paris, 1980.

أو في فروعها، اتخاذ قراراتٍ صعبة جدًّا حين يتعلّق الأمر بتحديد الطابع الرسمي وإضفائه على كفاية المعلومات التي تُعدُّ ضرورة قصوى. وسيكون العنصر المهم في جهاز استخبارات الشركة ضدّ الإرهاب قدرته على إجراء تحليلات للأحداث. وانطلاقًا من هذه التحليلات، يمكن تحديد سيناريوهات للرد. لتركيب مثل هذه السيناريوهات، يمكنها أن تعتمد على تجربتها في مجال الأبحاث عن شؤون الدفاع وتنمية المجتمع»[١]. ونصح المصنع لموظفيه بقراءة كتاب البرازيلي كارلوس ماريجيلا عن حرب العصابات في المدن، والذي قتلته الشرطة في ساو باولو أواخر الستينات[٢].

وليست تعبئة «أي بي أم» ضد «التهديد الإرهابي» حدثًا معزولًا، بل شاطرته وعلى نطاق واسع المراكز الاقتصادية المتقدمة المتعددة القوميات. وكرّست الحلقات الدراسية وتقارير «مؤسسات الفكر والرأي» ومقالات المجلات المتخصصة في الإدارة دخوله مادةً في علم «استخبارات الشركات العالمية»[٣].

اختلال أمن الدولة: تهويل الجرمية

«ليس الاستثناء/ بل حال الاستثناء/ تثبّت القاعدة/ أي قاعدة/ كي لا نستطيع/ الإجابة عن السؤال/ نعلن حال الاستثناء»، على ما كتب الشاعر النمسوي إيريك فريد باللغة الألمانية عام ١٩٧٨ في ديوانه «مئة قصيدة من دون وطن»[٤]، انعكاسًا لما كان يحدث آنذاك في الديمقراطيات الليبرالية الأوروبية، من مثل إقامة نظام استثناء

(١) IBM, "IBM Papers", *Berkeley Barb,* 22-28 novembre 1975.

(٢) C. MARIGHELA, "Handbook of Urban Guerrilla Warfare", in j. BUTT et R. SHEED, *For the Liberation of Brazil,* Pelican Books, Baltimore, 1971.

(٣) *Cf.* par exemple B. M. JENKINS, *Terrorism Works - Sometimes*, Rand Corporation, Santa Monica (Ca.), 1974. R. CLUTTERBUCK, *Living with Terrorism,* Faber et Faber, Londres, 1975.

(٤) Erich FRIED, *100 Gedichte ohne Vaterland,* Wagenbach, Berlin, 1978.

أو طوارئ دائمة، وتوسيع السلطات البوليسية وإضعاف السلطات القضائية، وتجريم المعارضة السياسية. تقلصت مجموعة من الحقوق والحريات، وسلسلة من مساحات الحرية، لتعطي معنى لفكرة «الديمقراطية المحدودة». ونبّهت أعمال صدرت في النصف الثاني من السبعينات إلى مخاطر توسع الترسانة القمعية الجديدة خلال أعوام قليلة[١].

وفي فرنسا، كان المس بالحريات من أبرز سمات مشروع «الليبرالية المتقدّمة» الذي اقترحه الرئيس جيسكار ديستان. وعندما شاءت رابطة حقوق الإنسان عام ١٩٨١، بعد انتخاب فرنسوا ميتران رئيسًا، تقويم تطوّر الحقوق والحريات في فرنسا منذ العام ١٩٧٤، ترجمت ذلك بنشر «الكتاب الأسود لحكم الأعوام السبعة». وبدا واضحًا طبعًا أن كل ما ورد في هذا «الكتاب الأسود» لا يمكن أن يُنْسَب مباشرة إلى الرئيس المنتهية ولايته. لكن طريقة التصرف بالنصوص والمؤسسات منذ العام ١٩٧٤ والتي واجهتها المعارضة منذ البدء، أظهرت ضررها الواضح. فخلال تلك المرحلة، تمّت مراجعة «إجراءات الحماية الداخلية التي يجب تطبيقها في حال حدوث أزمة»، من أجل حماية النظام القائم من مخاطر «مجتمع وعالم غير مستقرَّين وقادرَين على الرد في شكل غير منظّم أو فوضوي»، وفق تعابير المشروع الحكومي لإعادة تنظيم الأمن في البلاد. وإدراج مفاهيم من مثل «حال الاستثناء» و«حال الاستثناء المدَعَّم» في التشريع لتحاشي الثغرة القائمة بين حال الطوارئ وحال الحصار، أشار إلى رغبة السلطة في تحديد دائرة «الحالات الساخنة» و«النقاط الحسّاسة» المخلّة بالأمن الداخلي، في دقة، والتي يُحتمل أن تُهدِّد «وحدة البنى الوطنية». وكان عهد إنشاء القوة الخاصة، وحدة تدخل الشرطة الوطنية. وعام ١٩٧٦، وافق مجلس الوزراء على سلسلة من مشاريع القوانين في شأن حمل السلاح غير

(١) *Le Monde diplomatique* ("Dossier Justice") Janvier 1978: *Aches. Cahiers d'action juridique* (numéro spécial :L'Europe de la répression ou l'insécurité d'État"), printemps 1978: A. et M. MATTELART, *De l'usage des médias en temps de crise,* Alain Moreau, Paris, 1919: UNIVERSITE DE VINCENNES, *Le Nouvel Ordre intérieur, op. cit.*

الشرعي، وعصابات المجرمين، وتفتيش المركبات وأحكام قانون العقوبات. وحده قانون تفتيش المركبات، بين القوانين التي وافق عليها البرلمان، رفضه المجلس الدستوري. وتمّ تجاوز هذا الحظر بقانون اختبار نسبة الكحول، أول قانون يسمح شرعيًّا بتوقيف أي شخص وإن لم تُسجّل بحقه أي مخالفة سابقًا. وانصبّ التركيز على تحضير القانون الذي سُمّي «الأمن والحرية». وبموجب مرسوم ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦، تألفت «لجنة» تابعة لرئيس الوزراء «مهمتها دراسة أشكال الجنوح العنيف في المجتمع الفرنسي المعاصر واستخلاص الدروس منها». وفي تموز/يوليو ١٩٧٧، تسلّمت الحكومة التقرير المعنون «الردود على العنف» ليُنشر سريعًا في كتاب جيب بيع في الأكشاك وتناوله التلفزيون على نطاق واسع. ومن هذا التشخيص لـ«مظاهر العنف» و«جذوره» صدر القانون الجديد. وحلّ محل الشعور بعدم الأمان الناتج عن عوامل اقتصادية كبشُ محرقة مثالي وتقليدي هو «الإجرام». هو أيضًا الحقبة التي أقفلت فيها الأزمة الاقتصادية القوسين على زمن فرنسا ما بعد الحرب إذ استقدمت طوال ثلاثة عقود آلاف العمال الأجانب. أُقفلت الحدود، وبدأ البحث بين السكان المهاجرين عن مسبّبي كل المصائب.

«فرنسا خائفة»، بهذه الجملة المقتضبة والمدوية، استُهلّت نشرة أخبار الـ«تي إف ١» (TF1) في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٦. وانصبَّ تركيز الإعلام واستطلاعات الرأي على موضوع انعدام الأمن، وبالغت فيه. ونُظِر في انحرافات التصرف أيًّا يكن حجمها، إذ يجب حماية «الجسم الاجتماعي» من تطور «الباثولوجيا» التي تهدده في استمرار. يحدِّد الأمن نفسه بمصطلحات مادية، لا بمصطلحات غير ثابتة تتعلق بالأجور والطبابة والتعليم، إلخ... «تتطوّر المراقبة الاجتماعية وفق منظور «نسالي». وهذا الهمّ المتزايد للمعالجة الوقائية من الأمراض الاجتماعية يفترض إنتاجًا منتظمًا لأعداء الداخل، ليسوّغ ويقوي في الوقت نفسه هذه العملية»[١].

(١) P. LASCOUSMES et al., "L'Europe de la répression ou l'insécurité d'État", *Actes*, printemps 1978, p.8.

وبإصدار قانون «الأمن والحرية» قُبَيل الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨١، كانت الحكومة تترقب أرباحًا من الخوف، ظنًّا منها أنها وجدت الحجة الأمثل لتنضم الغالبية التابعة لديبون ـ لاجوا إلى الرئيس المنتهية ولايته، والذي ترشّح مجددًا ضد المرشح الاشتراكي. وتندرج هذه التشريعات الموصوفة بـ«الاستثنائية» في سياق نصوص القوانين الموجودة من قبل، والتي توفر بالفعل الإجابات عن كل الحالات التي تهدّد الدولة. هكذا سنّت القوانين خلال حرب الجزائر عن حال الطوارئ، وبالتالي القانونان الإضافيان المعتمدان عقب حوادث أيار/مايو ١٩٦٨، واللذّان عزّزا الترسانة القمعية من التدابير الاستثنائية: القانون «ضد اللصوص» (١٩٧٠) الذي سمح بإسناد مسؤولية كل عمل جماعي إلى بعض الأشخاص (في الأصل، كان المقصود الأعمال الموصوفة بـ«اليسارية»؛ وباتت من ثمّ أعمال الاحتجاج والمطالِب النقابية على سبيل المثال)؛ وقانون قمع تجارة المخدرات (١٩٧١) ضد الأفراد المشبوهين بـ«تعاطي المخدرات في المجتمع». وعلى صعيد الجيوش، أُبقِي على المحاكم العسكرية (من دون المدّعي بالحق المدني، ومن دون إمكان الاستئناف) في زمن السلم، على رغم مطالبة رابطة حقوق الإنسان بإلغائها منذ ثمانين سنة. وبعد العام ١٩٨١، طالت لائحة الإصلاحات المُنجزة، فأُلغِيت النصوص الخانقة للحريات وأُبطِلت المحاكم الاستثنائية. وكانت العلامة الفارقة أنّ اليسار الذي تسلّم السلطة أوقف مشروع بطاقة الهوية المحوسبة.

ومن دون تقصُّد إقامة صلة وثيقة بين السبب والنتيجة، بدا جليًّا أنّ تحليلات ميشال فوكو عن الحبس والمفاهيم التي تشرّعه وتنظّمه في «المراقبة والعقاب»، يجب أن تُقرأ مع الأخذ في الحسبان الخلفية السياسية التي كوّنت عقد السبعينات. وقد تعبأ لهذه القضية، حرّاس وقضاة وبالتأكيد سجناء، مما أفضى إلى إنشاء «فريق الإعلام عن السجون»، وهو فريق دعا إلى التبصّر والاعتراض والاقتراح، كان له وقعه المدوي، انتسب فوكو إليه كما مجموعة من المثقفين من مثل جيل دولوز وفرانسوا شاتوليه.

أنظمة طوارئ جديدة

عمليات «عصابة بادر ماينهوف» أو «جماعة الجيش الأحمر» في ألمانيا الفدرالية، والألوية الحمر في إيطاليا والجيش الجمهوري الإيرلندي في المملكة المتحدة؛ وكذلك عملية احتجاز أعضاء من البعثة الإسرائيلية رهائن إبان الألعاب الأولمبية في ميونيخ، في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، على يد مجموعة فلسطينية اسمها «أيلول الأسود»، وهو اسم يشير إلى المذبحة التي نفذها الملك حسين في الأردن في حق مجموعات فلسطينية مسلحة موجودة على أراضيه في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠... أفعال هذه المجموعات التي تدعو إلى الاغتيالات وتعتمدها منهجًا في العمل السياسي اعتمدتها دول المجموعة الأوروبية في السبعينات مرجعًا وأسست عبرها لمفهوم «الإرهاب». والمفارقة أنّها لم تُصدر تعريفًا جزائيًّا للمصطلح، بيد أنه رَأس لائحة جرائم جديدة من دون أن يُحدَّد أنه فئة قانونية. ولا يوجد في القانون الدولي تعريف قانوني للإرهاب. فمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى التي أشارت إليه للمرة الأولى عام ١٩٧٨ فعلت ذلك باتخاذ إجراءات عملية فدعَت إلى تعليق كل الرحلات من البلدان التي تدعم الإرهاب وإليها. غير أن عبارة «الإرهاب الدولي» اشتهرت في تلك الحقبة، لتمزج بين الحركات التي نمت في البلدان وبالتالي في البيئات السياسية المختلفة جدًّا: أوزكادي تا أكاتاسونا (ETA) في إسبانيا الفرنكية، والـ«توباماروس» والـ«مونتونيروس» في كل من الدكتاتوريتين العسكريتين في الأوروغواي والأرجنتين، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة برئاسة أحمد جبريل، والجيش الأحمر في اليابان، وهذا الأخير هو الذي أدْخَلَ إلى الشرق الأوسط عام ١٩٧٢ تقنية العمليات الانتحارية، إذ انتحر كومندوس من ثلاثة فدائيين ينتمون إليه بعدما ارتكبوا مجزرة أودت بحياة ستة وعشرين شخصًا في مطار اللد الإسرائيلي. ولم تمتنع وسائل الإعلام عن الإفراط في استعمال هذا التشابه لإرساء فكرة «عصر الرعب الجديد»[١].

(١) W. LAQUVEUR, *The Age of Terrorism*, Little Brown and Co., Boston, 1987.

والدور الذي أدّته وسائل الإعلام بالتواطؤ مع أجهزة الدولة في إنشاء مفهوم رسمي للإرهاب أخرجه إلى العلن ثلاثةُ علماء اجتماع بريطانيين، عن قضية تعدُّ رمزًا، هي إيرلندا الشمالية، في بحثهم عن عينة من الريبورتاجات والأفلام الوثائقية والبرامج الخيالية المتعلقة بهذا الموضوع. وبعض مما خلصوا إليه: «نرفض مزاعم المناطق القريبة من مقاومة العصيان التي تدّعي أن التلفزيون يقدّم دعايةً واسعةً لوجهات النظر «الإرهابية» ويحشد التعاطف والدعم لقضيتها. ونرفض أيضًا التوصيف الجذري المشترك عن التلفزيون بأنه مجرَّد قناة لا تمحِّص إلى حد كبير في وجهات النظر الرسمية. في مقابل هذه التقارير المتواطئة، لفتنا الانتباه إلى مختلف الطرق التي يعالج بها التلفزيون قضية «الإرهاب» والمشكلات التي تطرحها هذه المسألة في الديمقراطيات الليبرالية. لقد بيّنّا أن بعض البرامج «مغلَقة» نسبيًّا وتعمل، في شكل رئيس، ضمن الشروط التي تحدّدها كاملة وجهة النظر الرسمية. لكن هناك برامج أخرى أكثر انفتاحًا وتوفر المزيد من المساحات لوجهات النظر المتباينة أو المعارِضة. ومع ذلك، لا تجوز المغالاة في مساحة هذا التنوّع. وإن كان التلفزيون مكان مواجهة دائمة بين وجهات نظر متناظِرة حيال «الإرهاب»، تبقى المنافسة غير متكافئة. فالبرامج «المفتوحة» تبث أقل بكثير من البرامج «المغلَقة» وتؤثّر في عدد محصور من المشاهدين»[1]. ومثّلت وسائل الإعلام الإرهاب وعمَّمته كأنه الحال القصوى لمقولة «المجتمع العنيف». وليست «أشكال العنف الأخرى» سوى درجات من السّلم نفسه. وهذا ما برَّر توسيع دائرة تطبيق التشريعات الاستثنائية إلى ما أبعد من «الاغتيالات».

وبعد عرض تدابير مكافحة الإرهاب التي صدرت خلال السبعينات، أكدَّ الفيلسوف في القانون جيرار سولييه: «الإرهاب في المقام الأول هو مفهوم إعلامي. إرهابي هو الذي تَسِمُه وسائل الإعلام بهذه الصفة. أصبح مرجعًا، مفهومًا للسياسة

(١) P. SCHLESINGER, G. MURDOCK et P. ELLIOTT, *Televising Terrorism. Political Violence in Popular Culture*, Comedia, Londres, 1983, p. 166.

الإجرامية في إطار المكافحة ضد الإرهاب. [...] لهذا التراجع في شكل المفهوم الذي انطلق مع الإرهاب، أهمية كبرى على صعيد القانون النظري (فهو في آن علامة لتقهقر القانون وعامل له)، كما على الصعيد العملي: اتسعت دائرة هذه الممارسة اللاشكلية في نطاق المفاهيم، لتتسع من جهة أخرى في شكل طبيعي إذا أمكن القول في مجال الإجراءات»[1].

شكّل تراجع الضمانات الإجرائية (حقوق الدفاع، الاعتقال الوقائي، شروط الاعتقال) جامعًا مشتركاً سواء لقانون «ريالي» في إيطاليا أو للمراسيم المناهِضة للإرهاب في ألمانيا الفدرالية أو «قانون منع الإرهاب» في المملكة المتحدة. ومنذ العام ١٩٧١، أدرجت لندن من جديد «الاعتقال الإداري» (السجن من دون تهمة أو محاكمة). فالمملكة المتحدة، وعبر وضع الكفاح ضد حركات «أولستر» المسلّحة في إطار العمليات العسكرية المتدنّية الحِدّة، ألغت بذلك شرعية صفة السجين السياسي عن المعتقلين وأقامت المحاكم من دون هيئة محلَّفين، وأهَّلتها لتصدر الأحكام من دون شهود، مكتفيةً بشهادات المتَّهمين. فخضع متهمون لأساليب في الاستجواب تنتهك في شكل فاضح المادة الثالثة من المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بـ«التعذيب»، و«المعاملة غير الإنسانية والمذِلّة» والمادة الـ١٤ التي تتعلّق بـ«التمييز» (ضد الأقلية الكاثوليكية). وعام ١٩٧٦، استنتجت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، عقب شكوى تقدمت بها حكومة إيرلندا ضد المملكة المتحدة، أنّ «تطبيق الأساليب المنهجية الهادفة إلى حمل شخص

(١) G. SOULIER, "Le terrorisme et l'évolution des droits et libertés en Europe", in M-B. TAHON et A. CORTEN (dir.), *L'Italie: le philosophe et le gendarme, Actes du colloque de Montréal*, VLB éditeur, Montréal, 1986, p. 340. Cette publication qui réunit un ensemble d'intervention faite dans le cadre d'un colloque qui s'est tenu en novembre 1984 à l'université du Québec à Montréal (UQAM) comporte d'ailleurs de nombreux travaux juxtant ce débat. Notamment sur la question de la mise en place législative, dans les années 1980, du concept de "sécurité nationale" au regard de la politique d'immigration au Canada. Pays qui, dix ans auparavant, avait eu recours à la "Loi des mesures de guerre pour faire face à une insurrection virtuelle et appréhendée".

على إعطاء المعلومات تعرض لتشابه واضح مع أساليب التعذيب المنهجية المعروفة منذ قرون. ومع أنّ الأساليب الخمسة ـ المعروفة أيضًا باسم «فقدان اتجاه المكان والزمان» أو «فقدان الحس» ـ لا تخلّف بالضرورة مضاعفات كبيرةً، إلاّ أنّ اللجنة وجدت فيها نظام تعذيب حديثًا يأتي في فئة الأنظمة نفسها التي طُبِّقَت في حقب سابقة بهدف الحصول على معلومات أو اعترافات»[1].

في كل مكان، اختُبرت صيغ جديدة في الاعتقال (سجون خاصة، أو معسكرات خاصة وسط إجراءات أمنية مشدّدة). وفي ألمانيا، تجاوز ثلاثون تعديلًا في ميدان حقوق الدفاع مبدأ افتراض البراءة بمبدأ افتراض الذَنب، ومنعت هذه التعديلات المتهم من الكلام أثناء محاكمته أو استبعدته عنها، ولم تسمح له باختيار محامٍ يدافع عنه. وأدرجت الوشاية في قانون مدني. وفُسِّر مفهوم التواطؤ الجنائي بأوسع معانيه. هذه حال مفهوم «المتعاطف» في ألمانيا، كما هي حال مفهوم «الترابط» الموافَق عليه في قانون مكافحة الإرهاب الذي أقرّته إسبانيا في مرحلة ما بعد الفرنكية عام ١٩٧٨، وهي السنة نفسها التي تبنّى فيها البلد دستورًا أدّى إلى نشوء دولة القانون.

وفي ألمانيا المحمومة للملاحقات القضائية، استحوذ تلفزيون الواقع على حال انعدام الأمن، وأجّج المخاوف، وحوّل كل مشاهد تلفزيوني مخبرًا شرطيًّا. وقد عرض برنامج «ملف إكس واي» لفيلم قصير عجزت فيه الشرطة عن حل لغز قضية إجرامية ولم تصل إلى خواتيمها، وطرح مجموعة من الأسئلة عن مؤشرات أو صور، ودعا الجمهور إلى المشاركة في اللعبة. وتمنى البرنامج من كل مشاهد يملك أي توضيح أو معلومة الاتصال هاتفيًّا بالأستوديو ليقع على ضابط من الشرطة في الطرف الآخر. وقد رُفِضَت كل الشكاوى التي تقدّمت بها المنظمات المدنية إلى المحاكم على ذلك البرنامج. وخُصِّص له، فحسب، مقال في «المجلة الدولية للشرطة الجنائية» في عددها الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، واتخذَته المخرجة السينمائية

(١) P. LASCOUSMES *et al.*, "La répression en Irlande et la Commission des droits de l'homme" *Actes*, printemps, 1978, p. 48.

مارغريت فون تروتا ذريعة لإدانة استراتيجيات الإشاعات التي أثارتها دولة الاستثناء في فيلمها الذي حمل عنوان «شرف كاترينا بلوم الضائع».

وسار استخدام التكنولوجيا لأغراض التتبّع في الركب. وعليه، طلبَت شرطة فرانكفورت، عام ١٩٧٩، من شركة الكهرباء أن تزوّدها لائحة عن الأشخاص الذين سدّدوا فواتيرهم نقدًا، على اعتبار أنّ أعضاء «الجيش الأحمر السرّي» لا يستعملون بطاقات الاعتماد ولا الشيكات خوفًا من الكشف عن أنفسهم وتحديد مواقعهم. وحصلت على لائحة من ١٨٠٠٠ شخص. ولما دمجت هذه المعلومات مع بيانات صادرة من شركات أخرى (وكالات تأجير)، تمكّنت من تحديد هوية شخصين، وموقع شقّتين، الأولى يقطنها تاجر مخدرات، والأخرى مناضل من جماعة الجيش الأحمر تبحث عنه الشرطة منذ زمن[١].

وككرة الثلج تجمعت تدابير الاستثناء بعضها على البعض الآخر. هكذا، أعادت حكومة بون تفعيل ممارسات الحظر المهني على الموظفين الرسميين وإجراءاته، بسبب عدم الامتثال لالتزام التحفظ والولاء[٢]. وهي آلية وضعها مرسوم أديناوير عام ١٩٥٠ لتطهير الخدمة المدنية والمصالح العامة من «الموظفين أو المستخدمين أو عملاء الدولة الذين ينتمون إلى منظمات أو يشاركون في مشاريع موجهة ضد النظام في الدولة الحرّة والديمقراطية». ورفعت قوانين مكافحة الإرهاب مرتبة هذه الممارسة، بما أنّ هذا الحظر عن العمل أُقِرَّ شرعيًّا لسبب سياسي، ودُعِي القطاع الخاص ليتصرّف بالمثل. وعام ١٩٥٥، «بدأ في المقلب الآخر من نهر الرين أول الأعمال التحضيرية لقوانين الطوارئ التي صدرت عام ١٩٦٨. حتّى إنّ توسيع الصلاحيات وتعزيز الوسائل التقنية للهيئات من مثل «الشرطة القضائية» الذائعة الصيت، المصمَّمة خصوصًا لتفادي حال الطوارئ الداخلية، شكّلا موضوع نقاش في الخمسينات. إلا أنّ الحركة الطالبية، ثمّ الحركات الاجتماعية عقب أزمة الركود

(١) R. CLUTTERBUCK, *Terrorism in an Unstable World*, Routledge, Londres, 1994, p. 65.

(٢) R. BOURE, *Les Interdictions professionnelles en Allemagne fédérale*, Maspero, Paris, 1978.

الاقتصادي بين العامين ١٩٦٤ و١٩٦٥، هي التي دفعت الحكومة إلى إدخالها حيّز التنفيذ عام ١٩٦٩»[١]. وقد سرّعت الاعتداءات خلال الألعاب الأولمبية عام ١٩٧٢ في إنشاء قوة خاصة للتدخل ضدّ الإرهاب، تابعة لشرطة الحدود، سُمّيت GSG9.

ما هي النتيجة التي يمكن استخلاصها من سنوات الرصاص هذه؟ اختصاصي في القانون يجيب عن السؤال بالقول: «كان الإرهاب حلقة من حلقات التطوّر العام، ويندرج ضمن تسلسل ارتباط المسبّبات بالأسباب. ليس السبب الأول وراء التصلب الذي اضطلعت به دول مصمّمة على محاربته. إنه أحد المكونات من مسار عام دلّ إلى أن أزمة الدول الديمقراطية الليبرالية ذات وجهين: أزمة الديمقراطية (التي تُعدُّ نظامًا سياسيًّا يعترف بشرعية التعارض ويقترح وسائل للحل تتفادى اللجوء إلى العنف) وأزمة الليبرالية القضائية ـ السياسية التي تنص على وجوب ملاحقة المخالفات القانونية مع احترام بعض المبادئ الأساسية»[٢].

وماذا عن مشاريع التعاون القضائي بين الدول الأوروبية؟ كان المجلس الأوروبي أوّل من بادر بذلك. فاقترح، عام ١٩٧٧، على الدول الأعضاء معاهدةً أوروبيةً لمنع الإرهاب وقمعه. ومن أجل تسهيل تدابير تسليم المجرمين الفارين أو اللاجئين السياسيين إلى حكوماتهم لمحاكمتهم، أفرغ مفهوم الجرائم السياسية من معناه التقليدي. وقد نصّت المادة الأولى على الآتي: «بناءً على مقتضيات تسليم المجرمين بين الدول المتعاقدة، لا يمكن عدُّ» أي جريمة يرد ذكرها في خانة «الأعمال الإرهابية»، «مخالَفة سياسيَّة، أو مخالَفة ذات صلة بمخالَفة سياسيَّة أو مخالَفة ذات دوافع سياسيَّة». فمشروع المساحة القضائية الأوروبية الذي اقترحه الرئيس جيسكار ديستان وبدأ العمل به حتى قبل موافقة فرنسا على هذه المعاهدة، يتجاوز مضمون هذا النص إلى حدٍّ كبير. انتهى المشروع الفرنسي من منطق توظيف مفهوم الجريمة السياسية، في بساطة، من خلال اقتراح اختفاءٍ كاملٍ للمعيار السياسي.

(١) UNIVERSITÉ DE VINCENNES, *Le Nouvel Ordre intérieur, op. cit.*, p. 264.

(٢) G. SOULIER, "Le terrorisme et l'évolution des droits et libertés en Europe", art. cit., p. 233.

فجعل «تسليم المجرمين التلقائي» ممكِنًا لكل الأعمال المصنَّفة «إرهابية»، والتي تُدغم مباشرةً بجرائم القانون العام[1]. لم توافق الدول الأعضاء قطّ على هذا المنحى، خوفًا من أن يحدّ إنشاء المساحة القانونية المشتركة من سيادتها القومية، خصوصًا في مجالات معقّدة. في الواقع، طُلب تقديم إنشاء المساحة البوليسية على مشروع المساحة القضائية. وتوجّب انتظار أكثر من عقدين ليوافق الاتحاد الأوروبي على برنامج حقيقي للتعاون أو التنسيق في مجال القضاء والمشكلات الداخلية.

حرب شاملة وسوق شاملة، خطاب لاهوتي وَعْظي

إذا وُجِد عام مفصلي فهو العام ١٩٧٩ الذي حضّر لانقلابٍ جيوبوليتكي وجغرافي اقتصادي على مدار الكرة الأرضية. في شباط/فبراير، كان الانقلاب على شاه إيران وإعلان الإمام الخميني قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الحدثَين اللذَين طبعا بدايات الثورة الإسلامية في العالم الإسلامي. في كانون الأول/ديسمبر، اجتاح الاتحاد السوفياتي أفغانستان، لتأتي نتيجته في النهاية، ضربةً قاضيةً له. أخيرًا، في المملكة المتحدة، تسلّمت مارغاريت ثاتشر الحكم، وكانت قدوة السياسات النقدية التي طبعت تشعُّب الاقتصاد العالمي نحو مبادئ الليبرالية الجديدة. هذا التحول نحو رفع الضوابط، الذي سينجزه في العام التالي انتخاب رونالد ريغان رئيسًا للولايات المتحدة، فكّك مفهوم السياسة في المبادئ التجارية، ليؤسس التبادل الحر لطريقة جديدة في الحكم. وبوضع معالم تقويم أولي، عام ١٩٨٦، عن السنوات الأولى من انفتاح الأسواق الخاضعة سابقًا لـ«غريزة الرأسمالية الحيوانية»، على حدّ تعبير الـ«بيزنيس ويك»، كتبنا مع ميشال ماتيلار: «استقر المرجع البيولوجي في قلب الخطاب المتعلق برفع الضوابط. امتدّ على خلفية المسرح الداڑويني الجديد. كرَّست

(١) P. LASCOUSMES *et al.*, "L'Europe de la répression ou l'insécurité d'État", art. cit.

الحريات الجديدة التي منحتها السوق حرية الغلبة: فليربح الأفضل. أُبطِل التوتر بين الحرية والمساواة الذي طبع الديمقراطية الأميركية منذ أصولها، لمصلحة الأولى. انطلقت الخطابات عن الحرية بسرعة البرق واتسمت بالمبالغة، في حين بقيت المساواة مسمّرة في الأرض»[1]. المحرومون مدعوون إلى «مساعدة أنفسهم».

وقد لاحظ عالمُ الاقتصاد والفيلسوف الألماني فرانز هينكِلامّرت الذي استقرّ في كوستاريكا بعدما عَمِلَ طويلًا في تشيلي، والذي لم تنتشر أعماله في فرنسا لسوء الحظ، عام ١٩٨٥، وفي عز الحقبة الريغانية، التقارب بين خطابين لاهوتيين وَعْظيَّين عن الحرية. الأول يُشرّع سياسة السوق الشاملة والثاني عودة الحرب الباردة ضد «مملكة الشر»، العدو الشيوعي العالمي (ينبغي التذكير أن الرئيس الأميركي أطلق، عام ١٩٨٣، «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» التي سُميت أيضًا «حرب النجوم»، وهي نظام مضاد للصواريخ يرتكز على الأقمار الصناعية، كنوع من درع إلكترونية شاملة). «يمكن الحكمة الجديدة، على ما كتب هينكِلامّرت، أن تصف ما حدث: «الدولة الاجتماعية تَستعبِد، الدولة البوليسية تُحرّر». في ركيزة هذا التطور، توجد أيديولوجية السوق الشاملة، وهي أيدلولجية صراع. عبر تحليل المجتمع ككل ومعالجته من زاوية التقدّم نحو السوق الشاملة، تتحوّل رمزية السوق الشاملة إلى رمزية صراع الأسواق، الذي يجب أن تخضع له دوائر المجتمع كلها. ومن هذا المنظور الشامل، تطلّ اليوم رمزية الحرب على الذين يقاومون خضوع كل دوائر المجتمع لصراع الأسواق. من هنا، تبرز صورة العدو وما هي إلاّ نتاج هذه الرمزية نفسها لصراع الأسواق. هذا العدو ليس خصمًا منافِسًا لصراع الأسواق، ولا يشارك في السوق، وما هو إلاّ عدو إنشاء السوق والنتائج المترتبة عليه. صار عدوًّا من يقاوم تحويل صراع السوق مبدأً وحيدًا وحجر أساس لتنظيم المجتمع كاملًا. من هنا، يُفسَّر المفهوم الكامل للتخريب. فكل شيء يتحول تخريبًا عندما تُعلَن قيم ويُدافع عنها فيما هي لا تتماشى مع صلاحية السوق الشاملة التي لا يحدّها قيد، كما التراكم غير المحدود لرأس المال. [...]

(١) A. et M. MATTELART, *Penser les médias*, La Découverte, paris, 1986, p. 204-205.

وتظهر ثنائيَّة مانويَّة: السوق الشاملة كأنَّها «الخير» وقانون الطبيعة، والثورة كأنها «الشرّ» المعادي للطبيعة. [...] وكلما بدت مملكة الشرّ سيئةً، زاد الإقرار بشرعية هدف السوق الشاملة، وبالتالي، كل الوسائل لِفَرضِه»(١).

وأوحى الخطاب اللاهوتي الوعظي عن السوق الشاملة، عام ١٩٨١، لـ«معهد أميركان إنتربرايز»، وهو «مؤسسة الفكر والرأي» التابعة للمحافظين الجدد ومناضلين آخرين في سبيل رفع القيود إلى أبعد حَدّ، لإصدار كتاب أساسي حمل عنوان: «الشركة: تحقيق لاهوتي». عالج الكتاب مسألة الشركة الحديثة على أنه «تجسُّد، وهدف ازدراء شديد، لوجود الله في هذا العالم»(٢). إله مصلوب أيضًا ما دامت الشركة مُحْتَقَرة تمامًا. ومن سخرية اللغة الجديدة لتجارة السوق أن الاسم الكامل لـ«معهد أميركان إنتربرايز» هو «معهد المشروع الأميركي للأبحاث السياسيَّة العامَّة»! (American Enterprise Institute for Public Policy Research).

بعد عشرين عامًا، ستشكّل «عقيدة الخلاص» المطعَّمة بالنفحة الدينية أساسًا لدعوة الرئيس جورج دبليو بوش إلى حملة عنيفة لمواجهة حملة عنيفة أخرى، الجِهاد.

(*) Manicheen مانوي هو أحد أتباع ماني الفارسي [المترجم].

(١) F. J. HINKELAMMERT, "La politica del mercado total. Su theologización y nuestra respuesta", *pasos*, San José, Costa Rica, p.2 et 3. Du même auteur, lire *Las Armas ideológicas de la muerte*, DEI (Departamento Ecuménico de Investigaciones), San José, 1981 (2e éd).

(٢) M. NOVAK et J.W. COOPER (eds), *The Corporation: A Theological Inquiry,* American Enterprise Institue, Washington DC, 1981, p. 203.

٩

الحرب التي لا نهاية لها

نموذج تقني - أمني

وضعَ انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية الولايات المتحدة أمام مسألة الحفاظ على وضعها كقوة عظمى وحيدة، تقوم على ركائز أربع: الصدارة التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. وأصبحَت السيطرة على شبكات المعلومات والاتصالات، في الحرب كما في السلم، مبدأ عقيدة جديدة للهيمنة ـ وهذا ما سمّاه المخططون الاستراتيجيون لـ«ثورة الشؤون العسكرية» و«ثورة الشؤون الدبلوماسية»، بلغتهم الخاصة، بـ«هيمنة المعلومات العالمية». ورافقها خطاب عن الحرب الإلكترونية بصفة كونها «الحرب النظيفة»، و«الحرب التي تنتفي فيها الخسائر البشرية»، والحرب المتغيّرة الهيئة، المُرَفَّعة إلى ما هو أسمى بفضل الحادث التوجيهي الآلي المصطنع، و«الضربات الجراحية» و«الأضرار الجانبية». وقد ظهر الخطاب إبان حرب الخليج الأولى (١٩٩١) وجُدّد خلال حملة حلف شمال الأطلسي الجوية في كوسوفو بعد سبع سنوات. وقد حوَّلت كليّة وجود التدفق المستمر للمعلومات وسلاسته بفضل الأنظمة والأجهزة المعلوماتية الجديدة المصنّفة تحت الاسم المختصر «C4ISR» أي القيادة والمراقبة والاتصالات والحوسبة

والاستخبارات والإشراف والاستطلاع، مسرح العمليات «نموذجًا شامل الرؤية» (بانوبتيكون) بأبعاد عالمية. وحلّت في أولوية أهدافها، «الدول المارقة».

منذ ظهور الإنترنت كشبكة عامة الاستخدام، سعى المخططون الجيوستراتيجيون إلى تطويق المخاطر ومحرّضي الـ«نوبوليتيك» (noopolitik) أو سياسة المعرفة بمعناها الواسع. وقد أُطلِق هذا المفهوم عام ١٩٩٩، وهو يشمل في الوقت نفسه المظاهر المدنية («نيت وور» أو «حرب الإنترنت») والعسكرية («سايبر وور» أو «الحرب الإلكترونية») لاستراتيجيات السيطرة على المعلومات، والمعارف والدِّراية بهدف الوصول إلى هدف سياسي واقتصادي شامل(١). فوضعوا لائحة بالأعداء الجدد الذين يستخدمون الشبكات وأدواتها في شكل كثيف، أي الأطراف الفاعلين المتعددي القوميات وغير الحكوميين، من مثل الناشطين والمنظمات غير الحكومية و«كارتلات» المخدرات والمجموعات الإرهابية(٢). وتحوّل النظام العالمي للتنصت «إشلون» من جديد نحو أهداف التجسس المدني، من دون أن يغفل مهمته في التجسس العسكري(٣)، من مثل جمع المعلومات السياسية، أو الاقتصادية، أو التكنولوجية أو التجارية التي تعود بالنفع على الشركات الأميركية المشاركة في عقود التسلّح أو الطيران المدني، أو الالتفاف على برامج عمل منظمات حماية البيئة. من باب المفارقة، وعلى الرغم من الجهاز المتطور للمراقبة العالمية عن بعد، لم يتمكن مفكّرو «الحرب الإلكترونية» و«حرب الإنترنت» من توقع ساحة القتال الجديدة المفتوحة على المواجهات غير المتكافئة مع الهجمات على برجي مركز التجارة العالمي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وخيار «تقديم التكنولوجيا على كل شيء» في مجال الاستعلام على حساب الذكاء البشري أظهر حدوده. وما ظهر إلى النور هو انعدام التنسيق بين الوكالات المكلفة الأمن (عدم تقاسم المعلومات، غياب

(١) J. ARQUILLA et D. RONFELDT, *The Emergence of Noopolitik: Toward an American Information Strategy,* Rand Corp., Santa Monica, Californie, 1999.

(٢) C. SWEET, *Strategic Assessment: The Internet,* Department of defense, Washington DC, 1995.

(٣) D. CAMPBELL, *Surveillance électronique planétaire*, Allia, Paris, 2001.

المصطلحات المشتركة، وحتى تعارض التجهيزات، إضافة إلى غياب المترجمين وعدم قدرة وسائل فكّ الرموز على التحكّم بملايين المعلومات). كذلك غاب الحديث عن أسطورة الحرب النظيفة.

ما المقصود بالإرهاب؟

مرّةً أخرى، برز هذا السؤال في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأتى الجواب عنه مملوءًا بالثُّغر. «وإن بدا ذلك غريبًا، لا يوجد تعريف محدد ليتفق عليه ممثلو الدول الأعضاء»، على ما أكّده، منذ البدء، فريق العمل الذي شكّلته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ٢٠٠٢. لا وجود لمدلول شرعي ومشترَك الاستعمال على الصعيد الدولي، ليأتي بمثابة اجتهاد قانوني. ومن يعرف تاريخ سياسات الاستثناء، لن تبدو له بالتأكيد هذه الثغرة «غريبة». فالأمم المتحدة، في حدّ ذاتها، لن ترفع الحواجز أمام النقاش عنه إلاّ بعد الاغتيالات في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٤ ثم في لندن في تموز/يوليو ٢٠٠٥؛ نقاشٌ بقي مهمَلًا طوال عشر سنوات بسبب اعتراض أعضاء كثر تحججوا بأنّ صراعات التحرّر الوطني، وإن أودت بضحايا مدنية، لا يمكن وصفها بالإرهابية. وأتى تعريف الظاهرة المنبثقة منها في الحدّ الأدنى كالآتي: «لا يمكن تبرير قتل المدنيين وغير المقاتلين المتعمَّد أو إضفاء الشرعية عليه أيًّا يكن الألم الذي سبّبه». لو أُخِذ تعريف الإرهاب هذا بمعناه الحرفي لوجب سوق دول كثيرة تعتزم وضع حدّ له إلى المثول أمام المحاكم الدولية.

لا توجد سوى تعريفات وطنية للإرهاب، على ما أضاف خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ليس تمامًا، إذا تمّت مراجعة الأدلة الشاملة والمقنِعة في هذا الشأن، والتي شرحها رجل القانون مارك بورجيس على موقع «مركز الدفاع عن المعلومات»، وهي منظمة مقرّها واشنطن، مؤلفة من جامعيين وبعض كبار الضباط

المتقاعدين، وهدفها التحليل النقدي لسياسة الدفاع في الولايات المتحدة. «في حالات عدة، على ما علّق، لا يوجد حتى تحديد موحّد لهذه الظاهرة بين الدوائر المختلفة المعنيّة في بلد واحد. تلك هي حال الولايات المتحدة حيث توجد مجموعة واسعة من التعريفات»[1]. فالإرهاب، في نظر البنتاغون، هو «اللجوء المتعمد إلى العنف غير المشروع والذي يهدف إلى بثّ الخوف لإكراه السلطات العامة أو المجتمع أو ترهيبها لأغراض تكون عمومًا ذات طابع سياسي، أو ديني، أو إيديولوجي». أما الإرهاب، في رأي مكتب التحقيقات الفدرالي، فهو «اللجوء غير المشروع إلى القوة والعنف ضد أشخاص أو ممتلكات بهدف إرهاب السلطات العامة، والمدنيين أو أي شريحة منهم وإكراهم، لبلوغ أهداف ذات طابع سياسي أو اجتماعي». وأما وزارة الخارجية الأميركية فرأت أن الإرهاب هو «العنف المتعمّد، بدافع سياسي، والذي ترتكبه جماعات داخل بلد ما أو عملاء سرّيون ضدّ أهداف غير محاربة، والذي يهدف عادة إلى التأثير في الشعب». وختم بورجس أنّ «تحديد الإرهاب مسألة جدلية وغير موضوعية حتى بات تمرينًا أقرب إلى الفن منه إلى العلم. [...] الخطاب الذي أحاط بالحرب الشاملة المعلنة على الإرهاب، جعل المفهوم أكثر التباسًا».

والمشكلة أن هذا المفهوم المترجّح شكّل مرجعًا لمفهوم آخر: «العدو المقاتل غير الشرعي»؛ فئة تضم ليس «مَن يرتكب العمل الإرهابي» فحسب، لا بل أيضًا «جميع الأشخاص الذين دعموا إراديًّا وماديًّا الإرهابيين المشاركين في عملية معادية للولايات المتحدة». تعريف «خطير بشموليته» على ما علّق بحقٍّ كاتب افتتاحية «نيويورك تايمز» بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عقب إقرار الكونغرس له، «لأنه يعرّض المقيمين الشرعيين في الولايات المتحدة، وكذلك المواطنين الغرباء الذين يعيشون في بلدهم الخاص، للاعتقال من دون محاكمة والاحتجاز إلى أجلٍ غير محدود من دون أمل بالاستئناف. في اختصار، يمكن الرئيس منح صلاحية لصق

(١) <WWW.cdi.org/friendlyversion/printversion.cfm?documentID=1729>

هذه التهمة بمن يريد». ومع ذلك، هو مفهوم مرن للإرهاب، تعمّم عالميًّا، ليدفع حكومات كثيرة، وإن لم تماثل خطابها بالضرورة مع لغة الإدارة الأميركية القتالية، إلى تكييف تشريعاتها مع الوضع الجغرافي السياسي الجديد عبر توسيع دائرة المشتبه بهم، من دون أن تكون هذه البلدان حتّى هدفًا لأعمال «القاعدة»؛ لأن كل واحد يفكّر أولًا بأعدائه المحليين، الحقيقيين أو المحتملين.

إعادة تأهيل الأمن القومي

لمواجهة عدو عالمي جديد

فسّر الخيار العسكري الذي اعتمدته الولايات المتحدة لمواجهة الإرهاب أهمية انعدام التوازن بين حماية الحريات وتعزيز التدابير الأمنية. وإن اتُخِذَت هذه الأخيرة في صورة تعسّفية خارجة عن القانون، إلاّ أن الكونغرس صدّق عليها لاحقًا في تشرين الأول/أوكتوبر ٢٠٠٦، مانحًا السلطة التنفيذية حرية التصرف في ما يتعلق بالمحاكم العسكرية، وحرمان المتهم الحقّ في المثول شخصيًّا أمام القضاء (habeas corpus)، والاستجوابات القسرية، ومعسكرات الاعتقال، وعمليات الاختطاف، ونقل مراكز السجون السرّية. وفي السياق، زيدت صلاحيات الرئيس لاستدعاء القوات المسلحة والحرس الوطني، وهو وحدة عسكرية خاصة بكل ولاية، من أجل حفظ النظام على أراضي الاتحاد. وكان قد حدّ من صلاحياته قانونان، أحدهما يعود تاريخه إلى الحرب الأهلية والآخر إلى العام ١٨٠٧، وهما قانون كوميتاتوس وقانون العصيان. هذه المنهجيات غير القضائية التي نددت بها جمعيات الدفاع عن الحقوق المدنية، في استمرار، استحضرت الماضي المظلم وما فيه من انحرافات عن مصلحة الدولة العليا، وأعادت إلى الذاكرة التجاوزات التي تكفلها عقيدة الأمن القومي، والتي طبعت، آنذاك، الحرب الباردة.

ولا وجود للحرب الشاملة، الاستباقية والوقائية، غير المحدودة في الزمان والمكان، ضد العدو العالمي الجديد من دون تعبئة المجمع التقني ـ المعلوماتي كاملًا. هذه هي الحتمية التي انبثقت من سيناريوهات للرقابة وضعها المخطّطون الجيوستراتيجيون المتخصّصون بمكافحة الإرهاب مباشرةً بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ينبغي إذًا للجيش التغلغل في المجتمع بأسره، سواء في ساحة المعركة أو في المجتمع والعالم، على أنها ساحة معركة، يتعلّق الأمر بربط كل الأنظمة في شبكةٍ من الاتصالات والمعلومات يُدرِك من خلالها نظام الأنظمة الرئيس، في دقة، كل ميدان من ميادين العمليات ومحرّكيها ومساراتها، بهدف تدارك مخططات العدو العالمي الجديد وأعماله وضبط الردّ في التوقيت المناسب. وتجمع سلسلة المراقبة، في الوقت عينه، الحلقات كلها، بدءًا من المواطن في حياته اليومية وصولًا إلى دولة الأمن القومي، وتلك التي تربط المقاتل في الميدان بمركز القيادة الرئيس. وهذا التوأمة بين المدني والعسكري دفعت الصناعة الدفاعية أكثر فأكثر وحتّى اليوم إلى إنتاج أجهزة وأعتدة لكل من النظامين على السواء. وهذا ما سمّته شركة «رايثيون»، أحد منتجي هذه الأنظمة الهجينة، التكامل بين كل مكونات «سلسلة القتل» (kill chain). هذه البنية في المراقبة ذات الكثافة الشبكية العالية، هي استنتاج من كل ما هو اجتماعي لـ«نموذج» وضعه رؤساء الأركان أواخر التسعينات، وبلغ ذروته إبّان الاجتياح الخاطف لأفغانستان طالبان والذي وُصف بـ«حرب الشبكة المركزية»، وترجمة مصطلحها الفرنسي «تشابك العمليات». «نوعٌ من التفوق العسكري شبيه بذاك الذي تستخدمه الشركات الأميركية لاكتساب الميزة التنافسية»، على ما شرح اختصاصي في «الحرب الإلكترونية» و«حرب الإنترنت»[1]. وجلي، على ما قدر كاتب افتتاحية إحدى المجلات المتخصصة في حقبة صدور مراسيم الاستثناء الأولى، «يعني تطبيق مفاهيم «حرب الشبكة المركزية» في الدفاع عن الوطن وجوب أن

(١) D. HUGHES, "Net-Centric War's Focus Should Be Counter-terrorism", *Aviation Week and Space Technology*, 16 décembre 2002, p. 55.

يتقاسم هذه (المفاهيم) الجيش، وأجهزة الاستخبارات، والشرطة، والشركات، كذلك المجموعات الشعبية (أي على مستوى القاعدة) [grassroots groups] وكل مواطن في القطاع الخاص. والهدف، في حرب الشبكة المركزية، هو نقل البيانات المحددة من جهاز استشعار في ساحة المعركة إلى ساحبٍ في الوقت الصحيح. وفي الشبكة المركزية للدفاع عن الوطن، أي عند تطبيقها على أمن الأراضي الوطنية، يُتوقع أن تسمح قوة الشبكات بربط المعلومات بطريقة تمكّن من الكشف عن الإرهابيين، ومنع الهجمات وتنسيق الردود على الأحداث. فضبط الشبكة أمر يخصّ الناس وكيف سيتفاعلون في الثقافة الافتراضية الجديدة التي تتخطى الحدود التنظيمية»[1]. تسمح هذه المراقبة الدقيقة باستباق الأمور والتدخل وقائيًا. هو مشروع طموح، بلا شك. مشروع يدل إلى أن الصراع ضد الإرهاب جعل «دكاترة فولامور» (نسبة إلى الفيلم العسكري الهزلي الذي أخرجه ستانلي كوبريك عام ١٩٦٤) يخططون لمراقبة البيانات، وأفرز منطقًا دفع إلى «عسكرة» السكان المدنيين.

وقابل تشابُك الأنظمة التقنية لجمع المعلومات وتحليلها التشدّدُ الهيكلي للمؤسسات حول هدف الأمن الداخلي. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، صُوِّت في كثافة على القانون المُسمّى «يو إس إيْ باتريوت»، وهو اختصار (الحروف الأولى من الكلمات) للمهمة التي يُفترض به أن ينفّذها: «Uniting and Strengthening America by Providing Appropriate, Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism»، وترجمته: «توحيد أميركا وتعزيزها عبر تزويدها الوسائل المطلوبة لاعتراض الإرهاب وصدّه». ولإدخاله حيّز التنفيذ، تبعه مطلع العام ٢٠٠٢ «قانون الأمن الوطني» الذي أدى إلى إنشاء «وزارة الأمن الوطني». وتبرز أهمية هذا الحدث في أن التأسيس الأخير لبنية وزارية يعود إلى العام ١٩٤٧. يومذاك أنشأ «قانون الأمن القومي» البنتاغون. ونصّت مهمات الحقيبة الوزارية الجديدة على ما يلي: «المساعدة في تدارك العمليات الإرهابية على الأراضي الأميركية، والحماية منها،

(١) "Editorial", *Aviation Week and Space Technology*, 21 otobre 2002, p. 74.

والردّ عليها». وعليه، ضمت إليها اثنتين وعشرين وكالة وبرنامجًا فدراليًّا (مجموع موظفيها ١٧٠٠٠٠)، كانت مشتتة إلى حينه، وموجهة لمكافحة الإرهاب، وجمعتها في أقسام أربعة: أمن الحدود والنقل، العلوم والتكنولوجيا، تحليل المعلومات، حماية البنى التحتية.

كان سقوط جدار برلين رمزًا، كأنه المدخل إلى عصر المجتمعات المفتوحة، ونهاية ضوابط التغيير من خلال تقنيات الاتصالات والمعلومات، وولادة نظام ديمقراطي عالمي من خلال التبادل التجاري. وكان أيضًا «نهاية التاريخ». وأتت الحرب الشاملة الجديدة لتزعزع هذه المعتقدات. فشهدنا عودةً إلى التاريخ الحقيقي مع ارتفاع حواجز الخوف والحقد الجديدة، وتبدُّد غموض الخطاب المنقِذ للّيبرالية المتطرفة عن حرية تنقّل الأشخاص من دون عوائق، والاعتقالات المتبادلة، وتحصُّن الطبقات والمجموعات ذات الامتيازات، التي طوّقت نفسها بجدران وحواجز إلكترونية، بهدف الهرب من الآخر كأنها ترى فيه تهديدًا دائمًا. كذلك ازدحمت غيتوهات التمييز العنصري ـ التكنو بجموع غير مرغوب فيها في مشروع الاندماج الشامل.

واعترافًا منه بعجزه، شيّد الجيش الأميركي في بغداد حاجزًا أمنيًا حول بعض الأحياء لمنع الاغتيالات. وفي الداخل، حصّنت الولايات المتحدة حدودها مع المكسيك. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، صوّت الكونغرس على «قانون السياج الأمني» الذي أجاز بناء جدار مجهَّز بأبراج وكاميرات تصوير، وكاشفات تعمل على مسافة ١٢٠٠ كيلومتر. ولم تأبه الحكومة للرموز. فعام ١٩٩٤، عام سريان مفعول اتفاق التبادل الحر بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (ALENA)، وافقت الحكومة على برنامج سمّته «غايت كيبر» (Gatekeeper) لبناء جدار على حدود المكسيك مع كاليفورنيا من المواد المتبقية من حرب الخليج الأولى. ولكن، وعلى الحدود نفسها، أوائل السبعينات، تمّ بالفعل اختبار حاجز افتراضي ضمّ أجهزة الاستشعار الزلزالية نفسها التي كانت تملأ «جدار ماكنامارا» في فيتنام. مذذاك، شكّلت الهجرة السرية،

كما تجارة المخدرات والإرهاب، بالتعاقب أو معًا، ذريعةً لتبرير إغلاق الحدود. والجديد في المشروع الأخير أنّه أكّد القفزة النوعية التي حققتها عسكرة هذا النوع من الرقابة، إذ اعتمدها رسميًّا الحرس الوطني، وفي شكلٍ شبه رسمي «الجنود المتهورون» («Minuteman») في الولايات المتحدة، جندي هوّاري على استعداد للحرب بإنذار مدّته دقيقة)، حراس الأمن الجدد الذين ينتمون إلى مجموعات من اليمين المتطرف، والذين يأخذون بالمعنى الحرفي الخطاب عن الحرب الشاملة الجديدة، وبالتالي يعدُّون المهاجرين غير الشرعيين «إرهابيين». إضافة إلى ذلك، وقُبَيل إقرار «قانون السياج الأمني» في آذار/مارس ٢٠٠٦، عُرِضَ على مجلس النواب الأميركي مشروع قانون (HR4437) عن تجريم المهاجرين الذين لا يحملون أوراقًا ثبوتية.

لكن العودة إلى التاريخ الحقيقي تعني أيضًا تظاهرات المهاجرين اللاتينيين والقريبين منهم التي جعلت الكونغرس والبيت الأبيض يتراجعان عن مشروع القانون الذي يجرّمهم. فمن لوس انجليس، مَهْد السكان المكسيكيين الأميركيين التاريخي حيث يقطن حوالى عشرة ملايين لاتيني، أطلقَت حركة الدفاع عن حقوق المهاجرين، الأول من أيار/مايو، «المقاطعة الأميركية الكبرى ٢٠٠٦/يوم من دون المهاجرين»، الإضراب الوطني الأول الذي أظهر وزن هؤلاء في اقتصاد الولايات المتحدة ونذّد بالاستغلال الذي يخضعون له.

قانون «يو إس إي باتريوت»

يغطي هذا القانون ميدانًا واسعًا. فهو يجيز التنصّت، وأعمال الدهم، ومصادرة الحواسيب، وملاحقة القرّاء في المكتبات، وغيرها من الأساليب المتعدّية والمتروكة لتقدير الشرطة الفدرالية التي يمكنها، ومن دون العودة إلى قاضٍ، إصدار «رسائل

أمنية» موجهة إلى المصرفيين، أو مزوّدي خدمة الإنترنت، أو الشركات الهاتفية، أو وكالات الائتمان، أو وكالات السفر أو المكتبات الذين يطلب منهم تزويدها معلومات عن زبائنهم.

فعنوان برنامج تشابك بنوك البيانات الفردية معبّر وبليغ: «الدراية الكاملة بالمعلومات» (TIA,Total Information Awareness). "النقطة الرئيسة، على ما يُقرأ في التعريف الذي أعطاه مدير هذا البرنامج، جون بوينتدكستر في آب/أغسطس ٢٠٠٢، هي أننا في حاجة إلى مقاربة منهجية أكثر. المطلوب مجموعة متنوعة من الأدوات، والعمليات والإجراءات لحلّ المشكلة. ولكن لا بد من إدراجها في تقنية الأنظمة المركّبة المبنية على هندسة مشتركة فاعلة. وجوابنا هو: الـ«تي آي إيْ» (TIA)، النظام النموذج. يجب أن نكون قادرين على اكتشاف الإرهابيين، وتصنيفهم، وتحديد هويتهم، وتتبعهم، حتّى نتمكّن من فهم مخططاتهم والعمل على منع تنفيذها. ولِحماية حقوقنا، يجب أن يتأكد لنا أن أنظمتنا تَتتبَّع الإرهابيين والذين يضمرون لنا الشرّ»[1]. و«مكتب الدراية بالمعلومات» المعني بهذا الشأن، تابع لـ«وكالة مشاريع أبحاث الدفاع المتقدّمة» التي كانت مهد الانترنت والتي، على ما يُذكر، وفّرت خلال الحرب الباردة، التفاعل بين الصناعة، والأبحاث الجامعية والدفاع. وجون بوينتدكستر هو اللواء البحري الذي دِين في الثمانينات لأنه كان المحرِّض في القضية المسماة «إيران-كونتراس»، وهي قضية بيع الأسلحة من معارضي الحكومة الثورية في نيكاراغوا.

وحافظ البرنامج على صدر كلمته «تي آي إيْ»، ليصير اسمه عام ٢٠٠٣ «الدراية بمعلومات الإرهاب»، بعدما رفض الكونغرس منحه الأموال اللازمة لتطويره على نطاق واسع، إنما أيضًا بسبب كثرة احتجاجات جمعيات الدفاع عن الحريات المدنية. ومع ذلك، بقي الهدف إنشاء نظام متكامل لشبكات بنوك البيانات لتركيز

(١) J. POINTDEXTER, *Overview of the Information Awareness Office*, DARPATech 2002 Conference, Anaheim (Cal), 2 Août 2002.

كل المعلومات الشخصية عن المواطنين ودمجها (الضمان الاجتماعي، بطاقات الائتمان، مكتب التحقيقات الفدرالي، الشرطة المحلية، الحسابات المصرفية، المستشفيات، شركات التأمين، الخ..). لأن مطاردة الإرهاب تسببت بعملية «نهامية» لجمع المؤسسات الرسمية أو الوكالات الخاصة البيانات وتخزينها، ولكن من دون أن تأتي الأدوات التي تضفي عليها أهميتها في المستوى المطلوب. هكذا كانت الحال مع النموذج المسمّى «تقويم الأخطار» الذي ثمنّه خصوصًا مطاردو المعلومة الاستخباراتية. فمعايير التقويم المقترحة من برامج التنقيب عن البيانات (data mining، بيانات التعدين) التي تفرز كمًّا من المعلومات للحصول على ملامح المشتبه بهم، هي إما غير واضحة وإما سرِّيَّة[1]. وقد كان التوسع الهائل للنشاطات في مجال المعلومات الاستخباراتية التي يمكنها تقويم المخاطر الاقتصادية والسياسية والعسكرية، أحد المؤشّرات الكثيرة إلى ظاهرة «خصخصة» وظائف الدولة السيادية (الجيش، الشرطة). وتوازيها نشاطات الاستعانة بمصادر خارجية كتجنيد جنود أجانب متطوّعين للعراق، مع الوعد بتجنيسهم في نهاية التزامهم، والتعاقد مع جهات خارجية لتنفيذ نشاطات بوليسية وقمعية، فضلًا عن أشكال حديثة أخرى من حالات المرتزقة. وبين القطاع العام والقطاع الخاص، تنقّل القدامى في وكالة الاستخبارات المركزية، والشرطيون أو العسكريون القدامى. وكان أحد المختبرات الكبرى لهذه الخصخصة، وبلا منازع، الحرب الشاملة على تجارة المخدرات. وعام ٢٠٠٦، أُحصيت في العراق أكثر من ١٨٠ شركة أمنية خاصة توظّف حوالى ٥٠٠٠٠ عميل لتنفيذ مهمات للجيشين الأميركي والبريطاني، بدءًا بالاتصالات وصولًا إلى استجواب السجناء، مرورًا بحماية الدبلوماسيين. وفي ما يلي شهادة أدلى بها مسؤول إحدى هذه الشركات الأمنية المتخصصة في تدريب حرّاس الأمن المسلحين الذين يعملون في منطقة الصراع: «ستحلّ الشركات العسكرية الخاصة محل القبعات الزرق، فهذا

(١) ICAMS (International Campaign Against Mass Surveillance), *Développement d'un vaste système de fichage et de surveillance à grande échelle*, <www.I-cams>, 2206.

أمر محتَّم لأنّ النظام الراهن لا يعمل. من جهة، غرقت الوحدات التي أرسلتها الدول الديمقراطية في الاعتبارات السياسية والأخلاقية التي تشلّ عملها. ومن جهة أخرى، عندما يُطلَب من الدول المتخلفة إرسال وحدات، قلّما ترسل أفضل جنودها، بل العكس»[١].

وكان من أولويات وزارة الداخلية الجديدة، الاستثمار في برامج الأبحاث وتطوير الترسانة الأمنية (بلغت موازنتها، عام ٢٠٠٦، خمسين مليار دولار)، من مثل تقنيات تتبّع رموز الرسائل الإلكترونية وفكّها، أو الدوائر التلفزيونية المغلقة، أو تأمين سلامة نقل البيانات، أو المعدات الثقيلة للمراقبة، أو الكشف، أو التفتيش (الأمتعة أو البضائع)، وفقًا لـ«قانون الأمان»[٢]. وهرعت شركات التكنولوجيا العالية في «سيليكون فالي» إلى مجالات وابتكارات متنوعة جديدة، وعملت خصوصًا على أنظمة الدخول البيومترية، ومعدات الكشف عن الملوثات الكيميائية، من مثل الجمرة الخبيثة. ولم تتوقف الأبحاث التي تستدعي علم النفس السلوكي، أو المعرفي أو السريري، وعلم الجريمة، والأنثروبولوجيا أو العلوم السياسية. وهذا بعض ما تناوله برنامج «المركز الوطني لدراسة الإرهاب والرد عليه» في جامعة ماريلاند الذي نسّق ثلاثين مشروعًا على المستوى العالمي. ومن جملة هذه المشاريع: مسح الجهات الفاعلة في عالم التدوين الإلكتروني، والمحتوى الدلالي للمواقع الإلكترونية، وباثولوجيا الإرهابي والمجموعات الإرهابية، والدوافع الباطنية التي تدفعهم إلى ارتكاب أعمال العنف، وزرع القنابل، ودور وسائل الإعلام في تضخيم آثار هجوم ما. ولكن أيضًا طرق استجواب المشتبه بهم، والمفاوضات مع محتجِزي الرهائن. وترابطت خطوط الدراسات هذه مع الأحكام المسبقة التي سادت زمن الحروب ضد العصيان في الستينات والسبعينات والتي تمّ التخلّي عنها ما إن انتهى الصراع الفيتنامي.

(١) Y. EUDES, "Enquête: La guerre en privé", *Le Monde, 5 avril 2007*, p. 22-24.

(٢) *Safety* étant l'acronyme de "Support Anti-terrorism by Fostering Effective Technologies" (soutenir l'antiterrorisme en courageant les technologies efficaces).

وكانت مجموعة العملاء والموردين إلى سوق الأمن متنوعة أيضًا، بما أنّ هذا الأخير مبني على الخوف واللامعقول. «تصوّروا ما لا يمكن تصوّره»، كان عنوان وثيقة رسمية سارعت وزارة الأمن الداخلي، ما إن أُنشئت، إلى توجيهها إلى الشركات كي تحثّها على تأمين حماية نفسها في حال حدوث كارثة أو عملية إرهابية. وعمّم التهديد الإرهابي توصية اعتمدتها الشركات العالمية من تلقاء نفسها منذ السبعينات، من مثل «آي بي إم» أو الشركات البترولية عندما حصّنت معاقلها ضد حرب العصابات المدنية، فطلبت مساعدة شركات المراقبة الخاصة وباشرت عملية دمج هذا الخطر الجديد عموديًا وأفقيًا في تنظيمها الإداري.

التكتل، حليف الحرب

عمل التكتل، بطريقة غير مباشرة، على تعزيز دور المؤسسات، بدءًا بالمجمع التقني ـ المعلوماتي بأكمله. ويفسِّر هذا العنصر البنيوي كيف استطاعت وكالة الأمن القومي، في سهولة، دفع المجموعة الأولى للاتصالات «AT&T» للكشف عن سجلات هواتف ملايين المواطنين الأميركيين. من الصعب، في الواقع، أن يأتي مصادفةً، تصويت السلطات التنظيمية، «لجنة الاتصالات الفدرالية»، عام ٢٠٠٦، وبالإجماع لمصلحة التكامل بين AT&T و«بايبي بيل ساوث»، خصوصًا أنه الدمج الأهم في تاريخ الاتصالات في الولايات المتحدة. وتتناقض هذه العملية مع تفكيك شركة «AT&T» القديمة عام ١٩٨٤، السنة المحورية لرفع الضوابط، من قبل سلطات المنافسة إلى سبع شركات هاتفية محلية، الـ«بايبي بل»، وشركة أخرى للمسافات الطويلة. وقد صمدت ثلاث منها: «AT&T»، و«فيرايزون» و«كويست»، بينما عادت أربع شركات أخرى إلى كنف «AT&T»، وكانت الأخيرة تحديدًا «بايبي بِلْثاوث». تملك شركة «AT&T» الجديدة (التي حققت مجموع مبيعات بقيمة ١٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦، والتي يعمل فيها ٣٠٠٠٠٠ أجير) ٦٧/٥ مليون خط

ثابت، ٥٨ مليون مشترك في الخلوي و١١/٥ مليون مستخدم لشبكة الإنترنت ذات السرعة المرتفعة.

وبحجّة قانون مكافحة الاحتكار، رفضت الإدارة الأميركية الموافقة، عام ١٩٩٨، على دمج الشركتين العملاقتين «نورثروب غرومان» (التي تتركز نشاطاتها على الدفاع) و«لوكهيد مارتن» (الطيران المدني والحربي)، ولكن منذ العام ٢٠٠١، استؤنفت عمليات الدمج أيضًا في قطاع صناعات الأسلحة والأمن. وعلى ما ذكر أحد علماء الاقتصاد: «أدت الرغبة في السيطرة على السلسلة التكنولوجية كاملة، وبالتالي كبح دخول منافسين محتَملين، إلى تحوّل شركات عدة شبه محتكرة. وازدادت قدرتها على التأثير في السلطات العامة، مما أسهم في عسكرة السياسة الخارجية»[1]. بعد اعتداءات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي اليوم الأول من إعادة افتتاح «وول ستريت»، سجلت صكوك القطاع أرباحًا راوحت بين ١٥٪ و٣٠٪. ومذذاك، بدأ الارتفاع المنتظم لسعر «مؤشر الدفاع عن الفضاء» المؤلّف من سبع وخمسين شركة تُعدُّ الأكثر تمثيلًا لأسواق الدفاع والأمن، يدلّ إلى أن الازدهار المالي لم ينتهِ بعد. وعزز القانون العام الذي أقرّه الكونغرس في تموز/يوليو ٢٠٠٧، باسم الأمن القومي، صلاحيات سيطرة الحكومة وأجهزة الاستخبارات في شأن حيازة مصالحَ أجنبية شركاتٍ أميركية.

وعلى صعيد وسائل الإعلام، تبيّن أن التكتل حليف استراتيجي. رمى مشروع قانون الملكية في هذا الميدان إلى تعزيز المنطق الاحتكاري على حساب تنوع مصادر المعلومات. وهكذا، سمحت اللجنة الفدرالية للاتصالات، عام ٢٠٠٣، لمجموعة واحدة بأن تسيطر على حوالى ٤٥٪ من المشاهدين (في مقابل ٣٥٪

(١) L. MAMPAEY, "Restructurations, déréglementation et profits dans l'industrie de l'armement", *Le Monde diplomatique,* octobre 2006, p. 10. Lire aussi L. MAMPAEY et C. SERFATI, "Les groupes de l'armement et les marchés financiers: vers une convention "guerre sans limites"?, in F. CHESNAIS (dir.), *La Finance mondialisée*, La Découverte, Paris, 2004.

سابقًا)، ورفعت الحظر كذلك عن تملّك صحف ومحطات تلفزيونية في آن. وهذه سياسة ذهبت في اتجاه معاكس للاهتمامات الصادرة عام ١٩٧٥ عن «اللجنة الثلاثية» التي، وبدافع قلقها حيال المساحة التي أخذتها وسائل الإعلام في زعزعة استقرار «الأشكال التقليدية للسيطرة الاجتماعية»، وتحديدًا في تكوين الصورة السلبية عن الالتزام الأميركي في فيتنام، جَهَرَتْ علنًا بمرسوم يهدف إلى منع التكتل في القطاع. وبخلاف السبعينات، على ما تجدر الإشارة، أيّد «النظام» الإعلامي «القائم»، هذه المرة، في سرعة ومن دون أن يُطلب منه، حجة «الحرب العادلة». إذ ما زالت «تُرهب» المراسلين الصحافيين «تهمةٌ موروثة من حرب فيتنام بأنهم «ضد الولايات المتحدة»، و«غير وطنيين»، إلى حدّ «تحذير فوكس نيوز و«سي إن إن»، في وضوح، من هذا الخطر»[١]. وذهبت فوكس إلى أبعد من ذلك. فكلّ صباح من آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣، كانت تعطي توجيهاتها لصحافييها. وأدت المعلومات السرّية والأكاذيب و«الأخبار الملَفَّقة»، إلى خسارة وسائل الإعلام صدقيتها، وخلقت حالًا من القلق الإعلامي المتزايد[٢]. فبنقله المعلومات التي تفشيها الحكومة حرفيًّا، أشاع النظام الإعلامي القائم الأكاذيب حيال وجود أسلحة الدمار الشامل، لتقدِّم بعد ذلك محطة تلفزيون «فوكس نيوز»، ومجموعة «مورداخ»، و«وول ستريت جورنال» دعمها غير المشروط لاجتياح العراق. وأمام الصعوبات التي صادفتها الحملة العسكرية، تضخَّمت عمليات البروباغندا الحكومية والتلاعب بالرأي العام. وأكدّ ذلك التقرير الذي نشره «المرصد» الأميركي لوسائل الإعلام، «فري بريس» عن علاقات إدارة بوش الابن مع الصحافة، والذي تحدّث عن غربلة المواد العامة المبثوثة، وفبركة الوكالات الفدرالية أخبارًا ملَفَّقة تُبث في الريبورتاجات على شاشات التلفزة المحلية والوطنية، وفساد الصحافيين، وحجب

(١) E. ALTERMAN, "IL paraît que les médias américains sont de gauche...", *Le Monde diplomatique,* mars 2003.

(٢) E. ALTERMAN, "George W. Bush on the Press (and on Democracy)", *in* the World Political Forum, *Media between Citizens and Power*, Chimient, Editore, Tarente (Italie), 2006.

الكثير من مساحات النقاش العام في البرامج الإعلامية، وتوسيع احتكار الدولة السيادية كلَّ ما يتعلق بالأمن (ومرّة أخرى أظهر مفهوم الأمن مرونته)، الأمر الذي أسهم في تكاثر المجالات المستثناة («سرّي، محظور إطلاع الجمهور عليه»، أو «دقيق»، أو «للاستعمال الرسمي فقط»)، وبالتالي، انتهاك حق الوصول إلى المعلومات، فصعُب على الصحافيين تغطية قطاعاتٍ مهمّة من النشاط الحكومي. ولمعاقبة الانحرافات عن هذا المعيار من السرية، وجد المتمردون أنفسهم في مواجهة قانون التجسّس للعام ١٩١٧.

العودة إلى أيديولوجية التحديث

أدَّت البروباغندا دورًا أيضًا في تنفيذ استراتيجيات الاتصالات للحكومة الأميركية الرامية إلى حشد شعوب بلدان الشرق الأوسط حول مشروعها لإعادة تنظيم المنطقة. ولفهم وضع هذه الأخيرة ونطاقها، يجدر التذكير بأنّ الشيء الذي تغيّر مع الدخول في الحرب الشاملة الجديدة، هو وضع الإعلام الجيوبوليتيكي، وفي شكل أعمّ منتوجات الثقافة الجماهيرية كوسيلة للهيمنة العالمية. وعند زوال الدولة السوفياتية العظمى، اعتقد الاستراتيجيون الأميركيون، ولتوسيع نطاق هذا المجتمع من الديمقراطيات عبر تكامل الأسواق العالمية، أنهم يستطيعون الاعتماد على استثمارات رمزية تحققت عبر العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في العقليات الجماعية عن طريق صناعاتهم الثقافية والإعلامية، وكذلك بواسطة الشبكات الكثيرة التي شاركت في تداول أوجه «نمط الحياة الأميركية» عالميًّا. وقد عزّز هذا المبدأ النفوذ الخفيف الحدّة الذي سيضمَن في المستقبل لهذه الناقلات الثقافية السيطرة على شبكة الشبكات، والهيمنة العالمية على الإعلام.

لكن التحولات التي طرأت بعد ١١ أيلول/سبتمبر زعزعت الثقة بهذا المذهب

المرتكز على سيادة «القوّة الناعِمة» لحمل العالم على الانضمام إلى «السوق الديمقراطية العالمية». مبدأ كان دفع إلى التفكير بأن الخط الفاصل بين الأصدقاء والأعداء قد امّحى. وقد قطع، أخيرًا، المُنَظِّر في العلاقات الدولية فرانسيس فوكاياما، وبعدما أعلن، عند نهاية الحرب الباردة، أنّ العالم دخل طور نهاية التاريخ وأن الديمقراطية العالمية ستتحقَّق حتمًا باندماج المجتمعات الخاصة في السوق، وبعدما ناضل لإطاحة صدّام حسين، علاقته بالمحافظين الجدد وأكد اليوم: «تتعلّق إحدى المشكلات الرئيسة بإعادة تحديد معنى «القوة الناعمة». كانت ترتكز أساسًا على الصورة والمبادئ والقيم. فعلى هذه الصعد، جاءت الأضرار هائلة. وفي العالم الثالث، ما عاد يؤخذ النموذج الأميركي، أو السوق أو الديمقراطية على محمل الجدّ. عندما نتكلم على حقوق الإنسان يُجيبوننا «أبو غْريب»»[1]. فوَجُب استخدام البروباغندا الإعلامية ووضعها من جديد ضمن هذا السياق الهيكلي.

واضطرت القوة العظمى الأميركية إلى التخلّي عن وضعها كصاحبة ريع ثقافي. أمام تردّي صورتها في المنطقة، كان عليها أن تستثمر في استراتيجية استباقية لإقناع الشعوب. من هنا، أتى إطلاق محطة رسمية باللغة العربية، هي قناة «الحرّة». فقدّمت أقصى درجات البروباغندا، وارتكبت أخطاء التقدير نفسها، والجهل نفسه، والاحتقار نفسه حيال البعد الثقافي لمجتمعات الشرق الأوسط مثل أولئك الذين دعموا غزو العراق واحتلاله، فتجلّى فشل المحطة.

تلعثمَ التاريخ. يُذكر أن الولايات المتحدة التي كانت تسعى في الخمسينات إلى تحييد البلدان النامية عن إغراءات المعسكر الشيوعي، جعلَت من الشرق الأوسط مختبرًا لسياساتها الرامية إلى «غربنة» المجتمعات التقليدية. وتربّع على عرش هذه الاستراتيجية الهادفة إلى كسب إخلاصها، وسائل الإعلام التي روّجت لمواقف وسلوكيات تتّسق وفكرة الحداثة. ويُذكر أيضًا أنّ إذاعة «صوت أميركا» أسهمت

(١) F. FUKUYAMA, "Une incapacité à reconnaître la réalité", entretien avec D. VERNET, *Le Monde*, 14-15 janvier 2007, p. 14.

آنذاك في إجراء الدراسة الاجتماعية الأولى عن مستمعي الإذاعات الدولية في مختلف بلدان المنطقة. وبعد نصف قرن، عاد هذا المفهوم للإنماء ليظهر من خلال وضع مخطط لإقامة «شرق أوسط ديمقراطي كبير» اقترحته إدارة بوش. فأُعيد تأهيل الأفكار البالية القديمة نفسها عن التنمية والتحديث، والتي دعت المهتمّين إلى مجتمع استهلاكي مستَنسَخ عن نموذج اختُبِر في مكان آخر ليُطبَّق على واقع معقّد وغير مستقر.

وكان الجديد فيضان المحطات الناطقة باللغة العربية التي أظهرت هذا التعقيد. فبعد سيطرة الأنغلوسكسونيين عبر الـ«سي أن أن» والـ«بي بي سي» طويلًا، توجب على عالم الإعلام المتواصل البث، التعامل مع هذه الجهات الفاعلة السمعية البصرية الجديدة، من مثل «الجزيرة» في قطر، و«المؤسسة اللبنانية للإرسال» في لبنان، و«إم بي سي» و«العربية» في الإمارات، التي، وعن طريق دفاعها عن رؤية مختلفة إلى الواقع، شاركت في بناء الهوية القومية العربية. ومال الأمر ليصير محسوسًا وبديهيًّا، شاء البعض أم أبى. ويظهر ذلك من نتائج حلقة دراسية نُظِّمَت على مرحلتين، عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ عن موضوع «وسائل الإعلام المفتوحة والمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية في الشرق الأوسط العربي، والآثار المترتبة عنها على سياسة الأمن الأميركية»، بمبادرة من اثنتين من «مؤسسات الفكر والرأي»: «مؤسسة ستانلي»، و«معهد الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري»، المتخصصتين بشؤون السلام والأمن، وبوجود خبراء من المنطقة ومن الولايات المتحدة. «يثير وجود وسائل الإعلام المتزايد وتطورها في الشرق الأوسط مسائل تتعلّق بطبيعة تكاثر هذه الوسائل وتأثيرها. لصانعي السياسة الأميركية، تبقى القضية الأكثر إلحاحًا معرفة كيف تؤثّر حقائق توسّع المصادر الإعلامية المفتوحة كما المجتمعات الانتقالية في مسائل من مثل الوجود الأميركي في المنطقة، والاستقرار والنمو الإقليميَين، ونشر الديمقراطية والإرهاب الدولي. وأجبر تركيب المشهد الإعلامي في الشرق الأوسط المقررين الأميركيين على تفهم الوضع في شكل أفضل إذا أُريد تطوير سياسات

أمنية أكثر إنتاجية. ويفترض هذا أولًا مقاربة التحريف المتزايد للمواد الإعلامية ولعدد المشاهدين والمستمعين؛ كيف السبيل إلى المقارنة أو تبيان التناقض بين الوسائل الإعلامية الجديدة في الشرق الأوسط والقواعد والنزعات السارية المفعول في وسائل الإعلام الأميركية؟ أي تأثير تتركه أو لا تتركه الثورة الإعلامية في المنطقة في الحقول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟»[1] فقد طغت على ذهن جميع المشاركين طبعًا إخفاقات محطّة «الحرّة» الرسمية.

ومع ذلك، بقي البديل من مقاربة البروباغندا هذه معدمًا حتى عند هؤلاء الذين ينتقدونها. وهو ما أكّدته إحدى التوصيات الأساسية التي أصدرها المشاركون في نهاية تلك الندوة: الضخ الإعلاني. «الاعتراف بأن عائدات الإعلانات تسهم في تحرير وسائل الإعلام من اعتمادها على وصاية الحكومة فحسب، وبأن الإعلان يعمل أيضًا على القوة «الموضوعيّة» للمعلومات. تشجيع إعلان الشركات المتعددة الجنسيات التي تسلط الضوء على أهمية المستمعين الناطقين باللغة العربية وأذواقهم المعاصرة في المنطقة عمومًا، وخصوصًا على الشباب الذين هم في عز اندفاعهم»[2]. وهكذا، يَعبُر موضوع الحداثة/التنمية المبتَذَل عقودًا وعقودًا من دون أن يشيخ أبدًا...

فرض النظام على التدفق الشامل

«دخلنا عصرًا جديدًا للمواصلات، يتحدى فيه عدو حازم وقاسٍ إحدى الحريات الأغلى على قلب أميركا، حرية التنقل»، هذا ما أعلنه، عام ٢٠٠٢، وزير المواصلات

(١) THE STANLEY FOUNDATION/INSTITUTE FOR NEAR EAST & GULF MILITARY ANALYSIS, *Open Media and Transitioning Societies in the Arab Middle East. Implications for U.S. Security Policy*, <WWW. Stanley-foundation.org>, 2006, p.5.

(٢) (المصدر السابق نفسه) ص ٢٧.

الأميركي في مؤتمر عن الأمن الداخلي والدفاع[1]. وأدى تنفيذ التدابير المضادة للإرهاب إلى إطلاق منطق شامل من «التوافقية» والربط البيني، بهدف مراقبة وضع الاتصالات كله من بضائع، وأشخاص ورسائل. وسرعان ما انسحب تأثيره على الصعيد الدولي. وحُلّت المسألة إما من خلال تدابير أحادية الجانب، وإما من خلال اتفاقات متعددة الأطراف. وهنا بعض علاماتها.

دَعَت السلطات الأميركية مسؤولي المرافئ الكبرى والشركات البحرية إلى الامتثال إلى القواعد التي سنّتها إدارة «خفر السواحل»، تحت طائلة إدراج اسمها على القائمة الحمراء وعدم قدرتها على ممارسة التجارة مع المرافئ الأميركية. ومع كثرة الضغوط والتهديد بالعقوبات على شركات الطيران، حصلت واشنطن، عام ٢٠٠٤، على اتصال منتظم لمجموعة بيانات سرّية (أربعة وثلاثون نموذجًا)، تتضمن العناوين البريدية والإلكترونية، والأرقام الهاتفية أو أرقام بطاقات الائتمان، والمسارات وحتّى الأطعمة المفضلة، لكل مسافر في الرحلات من أوروبا نحو الولايات المتحدة. ويعني هذا التسريب للمعلومات المتعلقة بالمسافرين من خلال نظام «كابس ٢» (ComputerAssisted Passenger Prescreening System) أي نظام المراقبة الوقائية بمساعدة الحاسوب، الانتقاص من التوجيهات الصادرة عام ١٩٩٥ عن حماية البيانات الشخصية، وكذلك انتهاك ميثاق حقوق الإنسان الصادر عن المجلس الأوروبي، والذي يمنع استعمال هذه البيانات التي جُمعت لأغراض تجارية، لغايات أمينة. واعترضت محكمة العدل الأوروبية على قاعدة هذا الاتفاق القانونية من دون أن تحكم على المضمون، وأرغمت الحكومات على مراجعة القوانين في هذا الشأن، إلى أن تمّت تسوية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، جعلت عدد نماذج البيانات تسع عشرة فقط، لكنها مدّدت مدة الاحتفاظ بها من ثلاث سنوات ونصف السنة إلى خمسة عشر عامًا. إضافةً إلى ذلك، يمكن

(١) N. MINETA, "Homeland Security & Defense Conferences", *Aviation Week and Space Technology*, 4 mars 2002, p. S.1.

كل الوكالات المرتبطة بوزارة الأمن الوطني الوصول إليها. وكانت الذروة عندما اضطرت إدارة بوش، داخل الولايات المتحدة، وتحت ضغط هيئات الدفاع عن الحقوق المدنية والكونغرس، إلى تأجيل العمل بنظام «كابس ٢» أوّلًا عام ٢٠٠٤، ثم أرجأت إلى العام ٢٠١٠ تنفيذ النظام الذي تلاه (الطيران الآمن). ووردت أسماء أعداد كبيرة من المسافرين من دون مسوغ شرعي على لائحة المشبوهين. أخيرًا، وعام ٢٠٠٦، ولتحديد سياسة الأمننة الجديدة للمطارات التي تُعزِّز مراقبة المسافرين، استشار الاتحاد الأوروبي في شكل طارئ لجنةً مؤلفة من خبراء أوروبيين، أحاط بهم نظراؤهم الأميركيون. فمنعت إدخال السوائل إلى حجرة الطائرة، والـ«جِل»، وكريمات التجميل، ومزيل الروائح، ومعجون الأسنان الذي يتعدّى الـ١٠٠ ملليليتر؛ تدابير مثيرة ومقلقة، قليلة الفاعلية بحسب رأي كثر من اختصاصيي الأمن الذين ندّدوا بنقص المراقبة حيث يجب، ولاسيما مدرجات إقلاع الطائرات، وأماكن العمل، والمخازن والمستودعات، ومواقف السيارات تحت الأرض. وسرعان ما انتقلَت كل هذه التدابير الهادفة إلى مراقبة المسافرين، إلى مطارات دولية وداخلية في القارات الأخرى.

وفي مجال تدفق المعلومات، قررت الولايات المتحدة في شكلٍ منهجي عدم سماع الدعوى في مسألة إصلاح «حكومة الإنترنت»[1]. في الواقع تُدير الشبكةَ «مؤسسة إنترنت للأسماء والأرقام المخَصَّصة». وهي هيئة تتمتع بنظام خاص (شركة تأسست بموجب قانون كاليفورنيا وهي ذات منفعة عامة ولا تبغي الربح) تتحكم بالوصول إلى أي مجال افتراضي، سواء كان عامًّا (com,. org.,.gov., edu.) الخ...) أو وطنيًّا. في الواقع، هي تابعة في المقام الأخير لوزارة التجارة الأميركية. الذراع التي تسمح للإدارة الأميركية بفرض سيطرتها الجيوبوليتيكية على الإنترنت والتي تعطيها، من الناحية النظرية، صلاحية استبعاد أي بلد من الشبكة العالمية على اعتبار أنه عمل فني قبل كل شيء: فهو يكمن في «الخادمات المركزية»، جسر العبور في

(١) *Cf.* A. MATTELART, *Histoire de la société l'information, op. cit.*

نظام العنونة الإلكترونية. وعلى الرغم من التحالف الواسع بين حكومات الجنوب والاتحاد الأوروبي، التي تحرّك كل منها مصالح مختلفة، لم تنجح «القمة العالمية لمجتمع المعلومات» التي عُقدت في العاصمة التونسية، نهاية العام ٢٠٠٥، بتحريض من الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، في زعزعة الحقيقة البديهية لسيطرة الولايات المتحدة على «الشبكة» والمتمسّكة بعقيدتها وهي «الهيمنة العالمية على المعلومات». وكانت التسوية الحلّ بإنشاء «منتدى إنترنت»، وهو هيئة حكومية دولية للحوار لا للقرار يُدعى إليها متحدثون رسميون باسم القطاع الخاص، والمجتمع المدني المنظَّم. وقد شهد الاتحاد الأوروبي، في ظرف سابق، مدى تعنت الولايات المتحدة حيال السيطرة على الفضاء الإلكتروني . فتَحْتَ ضَغْط هذه الأخيرة، ولكن أيضًا بدفع من بعض بلدانه الأعضاء، وافق الاتحاد الأوروبي على أن يكون مشروع نظامه المستقبلي المُساعد على تحديد المواقع «غاليليو»، القابِل لمنافسة «النظام العالمي لتحديد المواقع» الأميركي، مشروعًا مدنيًّا بشكل كامل ومن دون أي طموح عسكري. لكنه قَبِلَ، في المقابل، من جهة، أن يُسلِّم واشنطن جزئيًّا مفاتيح هذا النظام، ومن جهة أخرى، أن يختار الترددات التي يمكن السلطات الأميركية التشويش عليها على مسرح العمليات عندما تدعو الحاجة. ووطَّدَ توسيع الاتحاد من خمسة عشر بلدًا إلى سبعة وعشرين، في شكل كبير، سلطة الولايات المتحدة و«لوبيّاتها»(*) الكثيرة التي تدور على لجنة بروكسل. لأن كل مبادرة في السياسة الخارجية لا تنال موافقتها، قد تصدّها كتلة الغالبية المؤلفة من الحكومات ذات الميول الأطلسية.

ومرّةً أخرى، برهن نظام «إشلون» فاعليته. ليس لأنه عزّز قدرته التقنية في جمع المعلومات وتحليلها وحقق اختراقًا مهمًّا في آسيا انطلاقًا من اليابان فحسب، بل أيضًا لأن الشراكة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وكندا واستراليا ونيوزيلندا سمحت لهذه البلدان بتفادي المراقبة القضائية عند طلبها من الدول الشريكة التجسس

(*) اللوبي: جماعة الضغط، جماعة تحاول التأثير في أعضاء هيئة تشريعية كمجلس الشيوخ. [المترجم].

على مواطنيها. وللالتفاف دائمًا على القضاء، أنشأت مركزًا لتبادل المعلومات، أو مقتطفات من التنصّت أو الملفات الإلكترونية. وذكر تقرير «الحملة الدولية لمناهضة الرقابة على الشعوب»، عام ٢٠٠٦ أن «موظفين أميركيين تذرعوا، أخيرًا، بالاتفاق بين أسلاك الشرطة للاستيلاء في لندن على الملقمات التي تأوي المواقع الإلكترونية التابعة لمركز وسائل الإعلام المستقلة (إنديميديا) لعشرين بلدًا، مدعين أنهم يقومون بذلك نزولًا عند طلب الشرطتين السويسرية والإيطالية»[١]. وما تقدم ليس سوى لمحة عن مفاصل الاتفاقات الكثيرة وخطوطها العريضة، الرسمي منها وغير الرسمي، في شأن التعاون الشرطي. ومع ذلك، تتسرّب المعلومات أحيانًا عن طريق العصبة. وهذا ما حدث عند الكشف، عام ٢٠٠٥، عن وجود تركيبة لمكافحة الإرهاب، سميت «قاعدة التحالف» وهي تضمّ ستة بلدان هي الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وكندا وأستراليا، ومقرّها باريس. ودفعت مكافحة الإرهاب إلى عولمة التبادلات الرسمية لعقائد الأمن القومي وممارساته. وقد أوضح هذا السياق مغزى الشبكة التي أنشأتها وزارة الخارجية ووكالات أميركية أخرى، والمؤلفة من معاهد إقليمية لتدريب الشرطيّين والقضاة والمدعين العامين، و«الأكاديميات الدولية لتنفيذ القانون» التي أُنشئت في بودابست وبانكوك وبوتسوانا وولاية نيو مكسيكو وفي السلفادور[٢].

على صعيد آخر، أخضعت مطاردة تمويل الشبكات الإرهابية التدفقات المصرفية العالمية لمراقبة الاستخبارات. هذا ما دل إليه اعتراف وزارة المال الأميركية، على مضض، تبعًا لمقالة نشرت في إصدار ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ من جريدة «نيويورك تايمز»، بوجود جهاز سري لمراقبة المعاملات المالية، تديره وكالة الاستخبارات المركزية، واسمه «برنامج تتبع تمويل الإرهاب»، يطاول المواطنين الأميركيين كما

(١) ICAMS (International Campaign Against Mass Surveillance), *Développement d'un vaste système de fichage et de surveillance à grande échelle*, <www.I-cams>, 2006.

(٢) *Cf.* chapitre 7.

الأجانب عبر العالم. برنامج ما كان ليتحقّق لولا التعاون الوثيق للنظام العالمي من المعاملات عبر الإنترنت «سويفت» (جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية العالمية بين البنوك)، وهي تعاونية خاصة بين البنوك تخضع لقانون بلجيكا ويقع مقرها قرب بروكسل، حيث يعبر من خلالها كل يوم ستة مليارات دولار وتقدّم خدماتها إلى ما يقارب ٨٠٠٠ مؤسسة مالية في أكثر من مئتي بلد. وإذا كان مرصد التدفقات العالمية هذا يشكّل النافذة الوحيدة لكشف دلائل التهديد لأمن الولايات المتحدة، فهو مثل نظام الأقمار الصناعية للتجسس «إشلون»، أداة للوصول إلى ودائع البيانات الاستراتيجية للجهات الفاعلة في الاقتصاد الأميركي.

وفي النهاية، هناك اللوجستية الكلّية الوجود لنظام القواعد العسكرية الأميركية العالمي. وبحسب الأرقام الرسمية، بلغ عددها سبعمئة وسبعًا وثلاثين عام ٢٠٠٥.[١] ووفق المعلومات غير الرسمية، فهي قد تبلغ الألف. فهذه الإحصاءات أغفلت عددًا كبيرًا جدًّا من البنى التحتية التي أنشئت بعد ١١ أيلول/سبتمبر في الشرق الأدنى ومحيطه، خصوصًا في الجمهوريات السوفياتية القديمة، فضلًا عن غيرها التي تُدار تحت غطاء جيش البلد المضيف، من مثل كولومبيا والمملكة المتحدة التي تأوي، منذ بداية الحرب الباردة، منشآت عسكرية وتجسسية أميركية تحت قناع قواعد لسلاح الجو الملكي. ومع الحرب على الإرهاب، عزت الولايات المتحدة لنفسها الحق في توسيع مساحة صلاحية نظام القواعد، وفق مبدئها القائل بحقّ «الشفعة» أو «الأولوية». وعليه، سمح ما سمّي بـ«مبادرة الانتشار من أجل الأمن»، منذ العام ٢٠٠٣، للسفن الحربية الأميركية الراسية في القوعد البحرية في الخارج بأن تعترض، في عرض البحر، أي سفينة مشتبه بأنها تنقل «أسلحة دمار شامل» أو أي مكونات أو عناصر تدخل في صناعتها. وحقيقة أن يقع معسكر اعتقال «المقاتلين غير الشرعيين» في خليج غوانتانامو، القاعدة العسكرية التي أقيمت في كوبا عقب الحملة الإمبريالية

(١) C. JOHNSON, *Nemesis: The Last Days of the American Republic*, Metropolitan Books, New York, 2006.

الأولى التي شنّتها الولايات المتحدة، عام ١٨٩٨، بحجة إنقاذ شعب كان بدأ يتحرّر بنفسه من نير الأمبراطورية الاسبانية، تدوي برمزيتها. لا بل أكثر من ذلك، إذا عُلِم أن أحد أقطاب الصحافة، وليام راندولف هيرست، الملقّب بـ«المواطن كاين»، نظّم في ذلك الوقت حملة صحافية هستيرية في الولايات المتحدة لحث الحكومة على التدخل العسكري في أرض أجنبية. وباتت العبارات التي نطق بها هيرست والتي تلخص حاله الذهنية، مشهورة. فعندما بعث إليه المراسل الذي أوفده إلى هافانا ببرقية مفادها: «لا شيء يُذكَر. كل شيء هادئ. لن تكون هناك حرب، أريد العودة»، أجابَه: «أرجو منك أن تبقى. زوّدني الرسوم التوضيحية. وسأجهّز للحرب»[١]. وقد خلَّدَ المخرج السينمائي أورسن ويلز هذه الواقعة البارزة في سلسلة اللقطات التصويرية للحوادث الواقعية التي استهل بها فيلمه «المواطن كاين» (١٩٤١).

إسرائيل، نشأة المجتمع - الحامية

المستعمرات اليهودية في إسرائيل محاطة بأسوار وبشبكات من كاميرات المراقبة، ويُفتَرض بجدار حقيقي من الإسمنت سُمّي بـ«السياج الأمني»، يبلغ ارتفاعه بين ثمانية أمتار وتسعة، ومزوّد إنذارًا كهربائيًّا وخنادق وأسلاكاً شائكة في أماكن أخرى، أن يمتد في الضفة الغربية على طول «الخط الأخضر»، وهي الحدود التي وُضِعَت عام ١٩٦٧، عقب حرب الأيام الستة، على مسافة ٧٠٠ كيلومتر[٢].

وفي عداد الأنظمة التي تُعدُّ أنها تتطوّر تحت لواء الأمن القومي، تظهر دولة إسرائيل من القلائل الذين اختبروا صراعًا دائمًا مع حركة مصنفة إرهابية، مما سمح

(١) F. WILLIAMS, *The Right to Know*, Longman, Londres, 1969.

(٢) *Cf.* S. CYPEL, *Les Emmurés. La société israélienne dans l'impasse,* La Découverte, Paris, 2006; E. WEIZMAN et R. SEGAL (dir.), *Une occupation civile. La politique de l'architecture israélienne,* Éd. de l'Imprimeur, Besançon, 2004.

بوضع تصور تاريخي لنظام دائم من الحرب وتعبئة السكان. وتكمن المفارقة في أن طريقة تطبيق مفهوم الأمن القومي الذي يعطيها خصوصيتها تطوّرت خارج عقيدة رسمية خاصة. على كل حال، هذا هو التفسير الذي يعطيه ديفيد رودمان الاختصاصي في التاريخ الدبلوماسي والعسكري لهذا البلد: «لم تكن هناك دولة في حقبة ما بعد الحرب العالمية أكثر قلقًا على أمنها القومي من إسرائيل. [... لكن] عدم وجود عقيدة رسمية للأمن القومي، والآثار المشتركة للبيئة المحيطة وخبرات الدولة أقنعت مخططي الدفاع الإسرائيلي بصوغ مجموعة من مفاهيم الأمن القومي الأساسية. من جهة، كانت هذه المفاهيم استجابة إسرائيل البيئة الجغرافية والدبلوماسية والموارد حيث كان على البلد الصمود من أجل البقاء. ومن جهة أخرى، تشكّلت هذه المفاهيم من تجارب الدولة في زمن الحرب والسلم على حدٍّ سواء. إلاّ أنّ هذه المفاهيم التي تبلورت في أزمانٍ مختلفة والتي لم تُدمَج في هيكلية من الاقتراحات المترابطة ترابطًا وثيقًا والتي يمكن تسميتها «نظرية» منهجية ومتماسكة للأمن القومي، قد وجهّت، في وضوح، الفكر الإسرائيلي والدولة طوال وجودها»[1]. وفصّل رودمان هذه الخصوصية نقطةً نقطة. ومن العوامل التي تساعد على فهم آلية المفهوم الإجرائية، تأتي في الطليعة فرضيّة رعاية قوة عظمى. مبدأ جيوبوليتيكي تأسيسي ثبّته، منذ إنشاء الدولة عام ١٩٤٨، رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون حين اختار التحالف مع الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار تحديدًا، سعت إسرائيل إلى إعداد مبدأ آخر من مبادئها الرئيسة، وهو مبدأ الاعتماد على الذات، أي الاعتماد على قواها الخاصة لترسيخ أمنها. «جيش ـ ميليشيا»، هذا كان خيار مخططي الدفاع والأمن منذ بدايات إسرائيل، مما أتاح تعويض الشلل الديمغرافي وتفادي زعزعة الاستقرار الاقتصادي بسبب العجز في اليد العاملة (بلغ عدد السكان اليهود عام ١٩٤٨، بين ٦٠٠/٠٠٠ و٦٥٠/٠٠٠ نسمة). ويشمل الجيش في زمن السلم عددًا مخفّضًا من

(١) D. RODMAN, "Israel's National Security Doctrine: An Introductory Overview", *MERIA-Middle East Review of International Affairs*, vol, 5, n°3, septembre 2001.

الجنود المحترفين وخزانًا واسعًا من المجنّدين والمجنّدات الخاضعين لنظام الخدمة العسكرية الإجبارية وعددًا محدودًا من الاحتياطيين، ويعبَّأ الشاب أو الصبية شهرًا في السنة (أو أكثر، كلٌّ بحسب اختصاصه). ويتوجب على هذه الأمة المسلحة مهمتان في زمن السلم: من ناحية، تأمين الأمن اليومي لبلد يواجه صراعاتٍ متدنية الحدّة، ومناوشاتٍ على الحدود، ومنظماتٍ تعدُّ إرهابية أو عصيان الجمهور، ومن ناحية أخرى التحضير للحرب، أي الإبقاء على نظام ثابت للتعبئة السريعة والمرِنة للمجنيدين الإجباريين والاحتياطيين. ويكمن ضعف هذا الجيش ـ الميليشيا بأنه لا يحتمل أزمة طويلة الأمد قد تنعكس على الأداء الاقتصادي. علاوة على ذلك، يميل تأثير أنظمة الأسلحة الجديدة إلى تعزيز احترافيّة القوات المسلحة.

وقد شكّل نوع المواجهات التي تصدى لها تاريخيًّا جيش الدفاع الإسرائيلي خبراته التكتيكية والاستراتيجية. وتابع قلة من الضباط الدورات في أكاديميات عسكرية أجنبية، والذين أُرسلوا إلى الخارج، فَعَلوا ذلك كي يتعلّموا، فحسب، استعمال أنظمة الأسلحة الجديدة. وحملت التجربة التي تجمع بين الحروب على نطاق واسع والصراعات المتدنية الحدّة استراتيجيي قوات الدفاع الإسرائيلية (تساحال) تدريجًا إلى خيار «الحرب التقليدية» من دون إغفال «الحرب غير التقليدية». فأدّت حرب «يوم كيبور» (أو «حرب أكتوبر») ١٩٧٣ بين إسرائيل وجِيرانها إلى إعادة النظر في أسس التصوّر التكتيكي والاستراتيجي الذي كان لديها عن الأولى، بينما جعلتها انتفاضة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٣ واندفاع حزب الله في التسعينات تَعي أخطار الصراعات المتدنية الحدّة. وأصبح جيش الدفاع الإسرائيلي من أوائل الجيوش التي حدَّثت انطلاقًا من الميدان عقيدة الحرب المناهضة للعصيان في المناطق الحضرية وممارستها. فتناغَمَ تطوّر عقيدة الدفاع والأمن مع تصميم استراتيجية بحث وتطوير موجّهة للرد على نوعَي الصراعات. وأسهمت الحرب الواسعة النطاق في قفزة كمية ونوعية لصناعة الأسلحة الإسرائيلية بما أنها قادرة اليوم على إنتاج الدبابات وغيرها من المركبات الأرضية وصولًا إلى أقمار الاستطلاع، وقاذفات الصواريخ، والرؤوس

الحربية والصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى (من طراز سلسلة أريحا)، مرورًا بنظام دفاعي مضاد للصواريخ البالستية وسائر أنواع الأنظمة الإلكترونية (رادار، اتصالات الخ...)، من دون نسيان السلاح النووي. في المقابل تأتيها الطائرات والسفن من الخارج، من الولايات المتحدة أساسًا. لكن تبعيتها للقوة العظمى في مجال التسلح تذهب أبعد من ذلك، على ما أثبَتَ الجسر الجوي الذي قام خلال حرب لبنان الأخيرة انطلاقًا من القاعدة الأميركية دييغو غارسيا في المحيط الهندي، وكذلك استيراد صواريخ «باتريوت» في الحروب السابقة. وحفّزت الحاجة إلى التكيّف مع المعارك المتدنّية الحدة على إنتاج أجهزة لمراقبة العدو عن بُعد واستهدافه، يُذكر منها طائرات التجسس من دون طيار التي دخلت طور التصميم بحجم صغير وكذلك الصواريخ التي تحملها، وأنظمة الكشف عن المتفجرات، الخ... وفي مطلع القرن، برزت الصناعة الوطنية لتكنولوجيا الطائرة من دون طيار كصناعة رائدة في العالم(١). ولصناعيي الأمن الذين يعرضون لمهاراتهم في الأسواق الدولية، باتت تجربة الصراع ضد الإرهاب في إسرائيل برهانًا لبيع منتوجاتهم، على ما يظهره هذا المقتطف من عرض شركة «إس دي إس» (أجهزة كشف المشتبه بهم) حيث يعمل قدامى من أجهزة الأمن الداخلي ومهندسون من قطاع التكنولوجيا العالية، وهو تحديدًا كشك أمني أتوماتيكي اسمه «كوجيتو ٢٠٠١»: «تصميم «إس دي إس» تدعمه وتعَزّزه الخبرات المكتسبة والمستوعبة من خلال تحليل آلاف الدراسات عن العمليات الانتحارية في إسرائيل وفي العالم أجمع، والتي جمعتها السلطات الإسرائيلية والمجتمع الأكاديمي». ويسمح النظام المعني بـ«كشف المسافرين المشتبه بهم وتعقبهم». يُطلَب من المسافرين الإجابة عن مجموعة من الأسئلة يطرحها الحاسوب، تتوافق مع بلد المنشأ، في وقت يضعون يدهم على جهاز استشعار «بيوفيدباك».

(١) D.A. FULGHUM et R. WALL, "Israel Refocuses on Urban Warfare", *Aviation Week and Space Techology,* 13 mai 2002; "Israel Pursues High Tech Despite War Cost", *Aviation Week and Space Technology,* 24 juin 2002.

فتُسجّل الآلة ردود الفعل الجسدية على الأسئلة وتُحدِّد هل الفرد مشتبه به أم لا[1].

وأدى هذا الصراع الطويل أيضًا إلى إنشاء وحدات العمليات الخاصة، من مثل «سايريت شمشون» و«سايريت دوفديفان»، وكان أحد أهدافها الرئيسة مطاردة الزعماء الإرهابيين. ودفع إلى إعادة النظر في وسائل القوة المعترِضة. بعد حرب الخليج الأولى، أُنشئت «قيادة الجبهة الداخلية» لدفاع السكان عن النفس ضد أسلحة الدمار الشامل، وهي جبهة موازية لـ«القيادة الاستراتيجية» التي جمعَت مختلف الأسلحة وأجهزة الاستخبارات من أجل مواجهة الاعتداءات الخارجية. وفي هذا المجال أيضًا، ستُصَدَّر الخبرة المكتسبة من الميدان. وقد استوحى الإسرائيليون من نموذج قوات النخبة البريطانية (ساس) لتكوين قوّتهم الخاصة (سايريت ماتكال). لكن السقطات المسجَّلة في مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة منذ بداية القرن قلبت اتجاه التبادلات. واعتمدت سكوتلانديارد قواعد الاشتباك المعمول بها في إسرائيل في مواجهة الانتحاريين المزعومين. ودفعتها هذه القواعد إلى السماح لفرق التدخل التي تعوَّدت اللجوء إلى إجراء «أطلق لتوقيف المشتبه به» (التعريف عن الذات بالصراخ، وإعلان نيّة إطلاق النار، والتصويب على جذع الشخص، وإعادة النظر في الوضع بعد كل طلقة) استبدلت به الأسلوب المسمى «أطلق لتقتل»، مع استهداف الرأس. وكانت الضحية الأولى شابًّا برازيليًّا مذعورًا قُتِل في مِترو لندن عقب اعتداءات تموز/يوليو ٢٠٠٥.

ومع ازدياد تطرّف المواجهات، جهدت السلطة القضائية لبت شرعية ممارسات الأمن القومي الزاحفة. وتشهد على ذلك، مسألة شرعية «عمليات القتل المستهدف» لأشخاص «متورطين مباشرة في نشاطات إرهابية». وهي اغتيالات باتت فنيًّا ممكنة بفضل المزاوجة بين أنظمة الأسلحة والاستهداف الجديدة الصغيرة الحجم، ومنها الطائرات من دون طيار. وانتظرت المحكمة العليا خمس سنوات لاتخاذ قرار في شأن طلب النقض الذي تقدّمت عام ٢٠٠١ منظمتان لحقوق الإنسان، عن المخاطر

(١) Cf. Le site www.suspectdetection.com/about.html.

الكامنة وراء مثل هذه العمليات التي تؤدي إلى قتل الأبرياء. وفي القرار المذكور المؤلف من اثنتين وستين صفحة، ذهبت إلى أن من غير الممكن «أن نحدد مسبقًا أنّ كل تصفية مستهدفة تتعارض مع القانون الدولي، أو أن نقول مسبقًا إن كل جريمة مستهدَفة مسموح بها في القانون الدولي. يجب التدقيق في شرعية كل اغتيال على حدة»(١). كذلك دعت، بعد كل اغتيال مستهدف، إلى وجوب إجراء تحقيق مستقل لتحديد مدى توافقه مع القانون. وإذا ثبُتَ أنه لم يكن كذلك، يحق للضحايا الحصول على تعويض.

وقد اقتيدت دولة إسرائيل، التي أصبحَت المختبر لنظرية الأمن القومي بالفعل، إلى رفع الحواجز الديمقراطية التي تحمي مجتمع المواطنين من الوحشية المتبادلة والمتأصلة في الجدلية حيال الإرهاب/ومكافحة الإرهاب. وقد أكّدَت من خلال حملاتها العقابية، وعلى رغمها، ما نبّه منه الفيلسوف ولتر بنجامين عن الحرب المستقبلية التي ستلغي التمييز، بوسائل التدمير التي تحشدها، بين السكان المدنيين والسكان المقاتلين، «أهم أسس القانون الدولي». فإسرائيل لم توقّع على أي ميثاق عن قانون الحرب الذي يحظّر استعمال الأسلحة الكيميائية أو القنابل العنقودية أو الألغام المضادة للأفراد. ولم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولم توافق حتّى على وثيقة الأونيسكو الدولية لحماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه والتي أُقِرّ بالإجماع في تشرين الأول/أوكتوبر ٢٠٠٥ باستثناء صوتَين، صوتها وصوت الولايات المتحدة.

(١) M. BÔLE-RICHARD, "En Israël, La Cour suprême justifie les assassiants ciblés", *Le Monde,* 16 décembre 2006, p. 4.

١٠

المجال البوليسي الأوروبي

على عكسِ الولايات المتحدة، لم ينظُر الاتحاد الأوروبي إلى حربه على الإرهاب والجريمة المنظّمة بمنظور عسكري. من هنا، أتت أهمية مسألتي المجال القضائي والنظام البوليسي. وعَزْم الاتحاد الأوروبي على أخذ الاحتياطات ضد الإرهاب لم تدفعه إلى تجديد تعريف المفهوم. فالقمة الأوروبية التي عُقِدت في مدريد عام ٢٠٠٥، أي بعد عام من اعتداءات حركة «القاعدة» في هذه المدينة، والتي ركزت على موضوع «الديمقراطية والإرهاب والأمن»، اقترحت التعريف التالي: «أي عمل يهدف إلى التسبب بالوفاة أو الإصابات الجسدية الخطيرة لمدني أو لشخص غير مقاتل، كل عمل من هذا القبيل، بحكم طبيعته أو سياقه، هو لترويع السكان أو للضغط على حكومة أو منظمة دولية لتنفيذ عمل ما أو رفض تنفيذه».

ولم يؤسس الاتحاد الأوروبي «الركيزة» الثالثة (وفق لغته المشتركة) للتكامل الإقليمي، إلا عام ١٩٩٩، خلال مؤتمر «تامبيري» المنعَقِد في فنلندا. وشمل مجال صلاحياتها مسائل التعاون القضائي والشرطي، واللجوء والهجرة. تقوم الركيزة الأولى على الاتفاقات الثلاثة المؤسِّسَة للاتحاد، في حين تغطي الثانية السياسة الخارجية والأمن المشترك. وعام ١٩٨٥، وقّعَت فرنسا وألمانيا وبلدان «بنيلوكس» الثلاثة (بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ) اتفاقًا لإنشاء حيز للحدود المفتوحة سُمّي

بـ«شنغن». لكنه لم يدخل حيز التنفيذ إلاّ بعد عشر سنوات، وامتدَّ تدريجًا ليشمل دولًا أعضاء أخرى. كرّس هذا الحيّز حرية التنقل داخل الاتحاد، من دون التفريق بين الجنسيات مع تشديد المراقبة على الحدود الخارجية. من هنا، وجب على الدول الأعضاء تحسين التعاون القضائي والشرطي وتعزيز مراقبة الحدود الخارجية لمنع المجرمين من التمتع بحرية التنقل المتاحة لهم. وكان الشرط الأساس لإزالة المراقبة على الحدود الداخلية، إنشاء قاعدة بيانات مركزية محوسبة، سميت «نظام شنغن للمعلومات» الذي يتولى إحصاء الأشخاص الملاحقين في مختلف الدول الأعضاء. وتأسس، عام ١٩٩٩، المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، المسؤول عن مكافحة عمليات الاحتيال التي تؤثر في المصالح المالية للاتحاد، من مثل التهريب وتبييض الأموال وغيرها من المعاملات المشبوهة، مما يعني، في اختصار، اقتصادًا غير قانوني ككل تَعولم بسبب رفع الضوابط في الأسواق المالية.

وكالة الشرطة الأوروبية (أوروبول)، جهاز استخبارات

قامت، منذ العام ١٩٢٣، منظمة حكومية دولية للتعاون بين أجهزة الشرطة، سُميّت «إنتربول»، وهي اختصار لـ«المنظمة الدولية للشرطة الجنائية». تضمّ هذه المنظمة المستقلّة ١٨٦ بلدًا (تموّلها دولها الأعضاء أو استثماراتها الخاصة). تُديرُ أمانةُ سرها الواقعة في ليون شبكةً تضم ستة مكاتب إقليمية (الأرجنتين، ساحل العاج، السلفادور، كينيا، تايلندا، زيمبابوي)، فضلًا عن عدد وافر من المكاتب الوطنية في البلدان الأعضاء. وتشرف هذه الشبكة السبّاقة في وضع نظام لتبادل المعلومات عن المجرمين، (مجهَّزة منذ العام ١٩٣٥ بشبكة دولية من الاتصالات اللاسلكية)، راهنًا على بنوك البيانات المتعلقة بجوازات السفر المسروقة أو الضائعة، وبالمركبات أو الأعمال الفنية المسروقة وبالمجرمين (اسم العائلة أو الكنية، الاسم الشخصي، بصمات الأصابع والحمض النووي)، إضافةً إلى شبكة واسعة من الخبراء

ومجموعات العمل في مجال العلوم الشرعية، وقمع الغش، والاتجار بالمخدرات، والأمن، الخ...

أما مكتب الشرطة الأوروبي (أوروبول) فهو ثمرة اتفاق موقَّع عام ١٩٩٥ بين بلدان الاتحاد وقد جرى مفعوله بعد ثلاث سنوات. وهو يمثل اللَّبنة الأولى من الشرطة الأوروبية. الهدف منه، على ما حددته المادة الثانية، تحسين «فاعلية الدوائر المختصة في الدول الأعضاء وتعاونها في ما يتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته، والاتجار بالمخدرات غير المشروع، وأشكال أخرى خطيرة من الإجرام الدولي، خصوصًا أنّ مؤشرات واضحة أظهرت وجود بنية أو منظمة إجرامية وأن دولتين من الدول الأعضاء أو أكثر قد تأثّرت بهذه الأنواع الإجرامية»(١). وحُدّد مفهوم «المنظمة الإجرامية»، عام ١٩٩٨، وعنصرها التأسيسي هو الفعل من ارتكاب جريمة «للحصول على منافع مالية وعند اللزوم التأثير من دون مسوغ شرعي في سير عمل السلطات العامة». وسادت المقاربة الألمانية، ولاسيما نهج الشرطة الفدرالية الألمانية للشؤون الجنائية؛ وعلى ما شرح جان كلود باي «أدرجت مفهومًا سياسيًّا مباشرًا لوصف عمل جنائي ما. [...] يدخل هذا التعريف في إطار علم الجريمة ويقصد منه خدمة تحقيقات الشرطة. ويمثل استخدام مثل هذا النوع من التعريف كاتهام جزائي توسيعًا لنطاق استعمال هذا الأخير. وخلافًا للمقاربة الجزائية بالمعنى الحصري للكلمة، فإن التعريف في إطار علم الجريمة يسمح بتجريم واسع جدًّا [...] وتتعارض هذه الصيغة الجزائية مع مبدأ المساواة الذي يفرض تحديدًا دقيقًا للأعمال التي تستوجب العقاب»(٢). ملاحظة وثيقة الصلة بالموضوع إذ تمكن هذا العالم الاجتماعي البلجيكي من رؤية الأفعال المنحرفة نحو الأمن والقمع المرتبطة بهذا النوع من التعريف عند تطبيق «خطة الأمن الفدرالية» والإصلاحات في القضاء والشرطة المتَّخذة في بلجيكا منذ العام ١٩٩٨.

(١) J.-P. PAYE, *Vers un État policier en Belgique?*, EPO/Revue Nouvelle, Bruxelles, 2000, p. 136-137.

(٢) (أو المصدر نفسه).

وتتماثل مهمة «أوروبول» بصفة كونها نواة الشرطة الأوروبية مضافة إليها مهمة أي وكالة استخبارات: التبادل والتنسيق، وجمع المعلومات وتحليلها، وإنشاء الملفات، ليس فحسب للأشخاص المشتبه بأنهم ارتكبوا الجرائم أو شاركوا فيها، بل أيضًا الأفراد الذين يُفترض أنهم يقدرون على ارتكاب الجرائم. ويعني هذا استباق الجريمة. فعمل «أوروبول» إذًا ذو «تأثير مسبق». وتتمثل مهمته أيضًا في إعداد تقارير عن الاتجاهات الناشئة في الجريمة المنظّمة، وأخيرًا دعم قوات الشرطة الوطنية وتدريبها في مجال التنظيم الفني والعلوم الشرعية وأساليب التحري. وقد أعطت هذه الوظيفة الاستخباراتية ونتيجتها الطبيعية، السريّة، «أوروبول» شرعة خاصة في بنية المؤسسات الأوروبية. ويتفلّت هذا المكتب المستقل عن السلطة القضائية في مختلف الدول الأعضاء وعن الصلاحيات القضائية الأوروبية (محكمة العدل)، إلى حدّ بعيد، من المراقبة السياسية. ليس للبرلمان سوى دور استشاري وحق الاستفهام عن التعاون في الحقل الشرطي. أما اللجنة فيحق لها حضور اجتماعات مجلس إدارة «أوروبول»، ولكن من دون أن يكون لها الحق في التصويت. في الواقع، يشبه تطور حكم «أوروبول» الذاتي «استقلال المصرف المركزي الأوروبي في مجال السياسة الاقتصادية والنقدية»[1].

وتزامن إنشاء «أوروبول»، عام ٢٠٠١، مع إنشاء «كلية الشرطة الأوروبية»، وهي شبكة تعاون مؤلّفة من المؤسسات الوطنية لتدريب كبار مسؤولي أجهزة الشرطة. وهدفها تطوير مقاربة مشتركة للمسائل الرئيسة في مجال منع الجريمة ومكافحتها، من خلال الدورات والحلقات الدراسية لضباط الشرطة المؤهّلين. وللمفارقة، يقع مقرّها في برامسهيل في المملكة المتحدة التي رفضت، على غرار إيرلندا، الانضمام إلى حيّز «شنغن» وحرصَت على سيادتها في المجال الأمني.

(١) (المصدر السابق نفسه) ص ١٤٥.

«ثقافة الأمن»، توتُّر مفرط في حيّز «شنغن»

«اعتماد ثقافة للأمن»، هكذا برّر المفوّض الأوروبي المسؤول عن الأبحاث، عام ٢٠٠٤، هدف البرنامج الجديد الرامي إلى «حشد قوى صناعة الأمن وتميُّز البحث الأوروبي». وحذا حذوه المفوض المسؤول عن الشركة ومجتمع المعلومات، فقال: «دفعت الأحداث الأمن إلى واجهة الاهتمامات العمليّة في أوروبا والعالم. [...] يشكّل البحث القوي الركيزة الضرورية لتنافس المؤسسات. والاتصال خطوة ثابتة نحو نهج أوروبي متماسك للبحث في ميدان الأمن»(١). أقرّ الاتحاد الأوروبي توصيات مجموعة مؤلفة من سبعة وعشرين كادرًا سياسيًّا وصانع قرار سياسيًّا أوروبيًّا. حتى لو كانت الموازنة المخصّصة لهذا البرنامج الممتد سنواتٍ لا تتناسب مع الثقل المالي لوزارة الأمن الوطني الأميركية، ظلَّ يُعاد النظر فيها لزيادتها. وأُنشئت عقب المناقصات اتحادات تجمع مختبراتٍ جامعيةً وصناعة الدفاع والأمن. ولم يمنع ذلك المجموعات الصناعية في مجال الدفاع من الاشتراك على نحو فاعل جدًّا في البرامج الأميركية، بينما كانت تعمل على البرامج الأوروبية. وبضغط منها خصوصًا، صمّم الاتحاد الأوروبي على وضع حدٍّ لسياسات الحماية الوطنية التي سيطرت طوال عقود على أسواق الأسلحة الأوروبية. وعام ٢٠٠٤، تأسست وكالة الدفاع الأوروبية بهدف دعم إنشاء سوق أوروبية منافسة في هذا الميدان. وعلى غرار ما حدث في الولايات المتحدة، أعادت المجموعات الكبرى هيكلة ذاتها. ونتيجةً لعمليات التقاطع والتركّز والخصخصة، أُدرِجت ثلاث مجموعات بين العشر العالمية الأولى: الشركة البريطانية للطيران والدفاع، وشركة الصناعات الجوية الأوروبية الدفاعية والفضائية «هولندا»، وشركة «تالِس» الفرنسية. وأقامت الصلات أيضًا مع المجموعات الأميركية(٢).

(١) P. BUSQUIN (commissaire européen chargé de la recherche)/ COMMISSION EUROPÉENNE, "Vers un programme de promotion de la sécurité européenne par la recherche et la technologie", 3 février 2004. <http://www.grip.org/bdg/pdf/g4126.pdf>

(٢) *Cf.* le site du Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP): <www.grip.org>

ومن خلال مدخل «الأمن»، وسّع الاتحاد حقل عمله إلى مشاريع قريبة من الدفاع وأحيانًا متداخلة معه. فمبدأ برامجه العسكرية والأمنية الذي دفعه إلى توسيع حدود «منطقته الأمنية»، والتدخّل إذًا خارج أراضيه، ذهب حتمًا في اتجاه التداخل بين الاثنين[1]. والمثال على وجود صلة بين الدفاع والأمن، برامج من مثل «الرصد العالمي للبيئة والأمن» الذي يسمح بجمع المعلومات التي تقدّمها الأقمار الصناعية للمراقبة، والأجهزة المحمولة جوًّا أو أجهزة الاستشعار على الأرض أو في المحيطات. أداة أساسية لمراقبة الحدود، من بين أمور أخرى. وحتى لو أن مبدأ الاستعمال العسكري لنظام تحديد المواقع الأوروبي، وهو برنامج آخر مهم، لم يُعمل به رسميًّا، إلا أن لا شيء يمنع استعماله لغايات مماثلة.

وأسهم عاملان آخران في اشتداد التدابير الأمنية في مجمل الاتحاد: من ناحية، إدارة تدفقات الهجرة والمخاطر المُفترضة من التوسع نحو الشرق؛ ومن ناحية أخرى، إدارة نظام حفظ الملفات. وقد تعقّدت هذه الأخيرة إلى حدٍّ أنّ التأخير الذي طرأ على تأسيس الجيل الثاني من قاعدة البيانات (SIS II)، الضروري لمراقبة الحدود الخارجية للاتحاد، أدّى إلى تأجيل دخول عشرة أعضاء جدد في حيّز شنغن أشهرًا عدة. وأضيفت أجزاء جديدة إلى آلية التنسيق بين أجهزة الشرطة والقضاء، على الرغم من أن الصلاحيات التي أعطيت للقضاء تمت في شكل بطيء وجزئي. وعام ٢٠٠١، أنشئت «أوروجست»، واسمها رسميًّا «الوحدة الأوروبية للتعاون القضائي ضد الجريمة المنظمة»، وهي نواة النيابة العامة الأوروبية التي تتألف من قضاة وطنيين، ومهمتها إيجاد الحلول لملفات المتاجرات غير المشروعة أو تبييض الأموال ومطاردة مرتكبيها. في تشرين الأول/أوكتوبر من العام نفسه، انضمت «مجموعة العمل المالي» (GAFI) التي أنشأتها مجموعة السبعة الكبار (G7) عام ١٩٨٩ إلى "أوروبول» من أجل متابعة الحركات المالية المشبوهة في البلدان الأوروبية وتبيانها.

(١) C. SERFATI, *Impérialisme et militarisme. Actualité du xxr siècle*, Éditions page 2, Lausanne, 2004.

وعام ٢٠٠٢، وُضِعَت مذكرة التوقيف الأوروبية التي تجسّد مبدأ الاعتراف المتبادل، أساس التعاون العملي بين «أوروجست» و«أوروبول». وشهد العام ٢٠٠٤ تسهيل قواعد وصول هذين الجهازين إلى الملفات. وعام ٢٠٠٥، أُنشئ جهاز جديد، هو «فرونتكس»، ومقرّه في وارسو ومهمّته تأمين تعاون أفضل بين الدول الأعضاء في الاتحاد في مجال إدارة حدودها الأرضية والبحرية والجوية ومراقبتها. وعام ٢٠٠٧، أُنشِئَت «شبكة الدوريات الأوروبية» وشُكِّلَت فرق التدخل السريع عند الحدود (رابيت) في حال «وصول المهاجرين غير الشرعيين في شكل كثيف»، وهي مؤلّفة من حَرَس حدود الدول الأعضاء، فأكملت بذلك الشريط الأمني.

والأمر المؤكد أن الجهاز الأوروبي لمكافحة الإرهاب بهدف تحسين التعاون المشترك توطّد عام ٢٠٠٤، تحت صدمة اعتداءات مدريد. فأُنشئ منصب المنسّق، المرتبط مباشرةً بالممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد. يبقى أن هذه الهيئة لم تقدّم، بعد ثلاث سنوات، أجوبةً مرضيةً عن أسئلة البرلمان الأوروبي في شأن الرحلات السرية (١٢٥٠ رحلة تقريبًا) على طائرات استأجرتها وكالة الاستخبارات المركزية لنقل مشبوهين إلى أماكن مختلفة للاستجواب والاعتقال.

شكَّلَت اعتداءات لندن في تموز/يوليو ٢٠٠٥ خطوةً حاسمةً على صعيد تدابير التدخل الدائم للتكنولوجيا في الحياة الخاصة. فتحديد سكوتلنديارد الصريح لهوية المشبوهين المفترضين الأربعة في محاولات الاعتداءات في المِترو وفي باصٍ بفضل صور الدوائر التلفزيونية المغلقة، خدع أسلاك الشرطة الأوروبية التي سارعت إلى تنفيذ برامجها لتوسيع الدوائر التلفزيونية المغلقة في وسائل النقل والأماكن العامة. ويجب القول إن المملكة المتحدة تقدَّمت على غيرها من البلدان في استعمال هذا الأسلوب من الردع وتحديد الهوية في آن. في الواقع، تملك المملكة المتحدة الرقم القياسي من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة: ١٠٪ من الكاميرات المركبة في العالم، ممّا يعني أن كل لندني يمكن أن يُصوَّر أكثر من ٣٠٠ مرة في اليوم. حتّى إنّ

لجنة المعلومات المستقلة التي شكّلتها الحكومة، والتي قدّمت تقريرها، عام ٢٠٠٦، أحسّت بالقلق لدى رؤية المملكة المتحدة تتطور نحو «مجتمع المراقبة».

وكان للحدث دور أيضًا في تسريع القرارات التي أدت إلى تدابير جديدة لمكافحة الإرهاب نظّمت الاعتراضات الأمنية، التي وسعت دائرة الاستهداف إلى كل وسائل الاتصال القابلة للاستعمال. وفي نهاية ٢٠٠٥، وافقت الدول الأوروبية الخمس والعشرون، بغالبية ساحقة، على مشروع ذي توجيه أوروبي، دفَعَت إليه الحكومة البريطانية، ينص على الإبقاء الإلزامي لبعض البيانات المتعلقة بالاتصالات الهاتفية والإلكترونية. وتكمن المفارقة في أن المملكة المتحدة تمثّل رأس الحربة للسياسات الأمنية في الاتحاد الأوروبي، علمًا أنها لا تنتمي إلى حيّز شنغن. القانون القضائي الجزائي (٢٠٠٣)، وقانون منع الإرهاب (٢٠٠٥)، وقانون إجراءات التحقيق (٢٠٠٥)، تدابير كثيرة أدامت حركة كسر التوازنات المؤسساتية التي بدأت إثر محاربة المجموعات المسلَّحة في إيرلندا الشمالية في السبعينات والثمانينات.

ولكن في ما يتعلق بمراقبة متصفّحي شبكة الإنترنت، لم تكن فرنسا أبعد ما يكون عن نزوات «الأخ الأكبر» البريطاني، والدليل إلى ذلك، هو الاحتجاجات على مرسوم تطبيق قانون الثقة بالاقتصاد الرقمي الصادر في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وقد أُعِدّ في السرّ مرسوم يفرضُ على ناشري المواقع الإلكترونية، والمضيفين، ومشغّلي الهاتف الثابت والمحمول، ومزوّدي خدمة الإنترنت، أن يحتفظوا لمدة عام بكل آثار متصفّحي الإنترنت ومشتركي الهاتف الخلوي لتقديمها إلى الشرطة القضائية أو الدولة، عند الطلب. وعليه، يتوجب الاحتفاظ بكلمات السر، والأسماء المستعارة، ورموز الدخول السرية وغيرها من أدوات التعريف، فضلًا عن أرقام البطاقة المصرفية، وتفاصيل الدفع، وأرقام الهاتف، والعناوين الإلكترونية، والعناوين البريدية، ورقم الحاسوب أو الهاتف المستعمل، وطريقة الوصول إلى الشبكة، وتاريخ المكالمة ومدَّتها، وصلة الوصل، وكل من استشاراتهم ومشاركاتهم على مواقع الإنترنت. وما إن تُسلَّم هذه البيانات الشخصية، حتى يمكن حفظها ثلاث سنوات في ملفات

وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع. وقد توحَّد مناصرو الحريات العامة وناشرو المواقع الإلكترونية الفرنسيون ضدّ مشروع المرسوم هذا. «بحجة مكافحة التهديد الحقيقي للإرهاب»، على ما ندَّد رئيس رابطة الناشرين على الإنترنت (جيست) في منبر حرّ نشرته جريدة «لو موند»، «أخذت الدولة الفرنسية على عاتقها ـ كما لم تفعل أي دولة أخرى ـ خطر القضاء على جزء مهمّ من مستقبل البلد، من دون أي تردّد وفي ظل صمت مدّوٍ لحملة رئاسية موجودة في كل مكان على الإنترنت، وإنّما خرساء حيال موضوع تطور الإنترنت»[1].

مشاريع تحديد الهوية البيومترية

كانت الخطوة الأولى لامتداد نظام تحديد الهوية عالميًّا، أن حذا الاتحاد الأوروبي حذو النموذج الأميركي في «جواز سفر بيومتري قابل للتشغيل البيني العالمي» يحتوي صورةً مرقَّمة على رقاقة إلكترونية، مما يسمح بالتعرف إلى الوجه آليًّا. سبق أن شكَّلت مسألة تأمين سلامة نموذج جواز المرور وتنسيقه موضوع نقاش في الاتحاد الأوروبي قبل اعتداءات نيويورك. لكن قرار إدخال عناصر بيومترية في جوازات المرور في حيّز شنغن (تدبير انضمت إليه بلدان غير أعضاء في الاتحاد من مثل ايسلندا والنروج وسويسرا) استجاب ضرورة تقيّد الأعضاء المشتركين في «برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول» بالتشريع الأميركي، كي يُسمح لرعاياهم بالتوجه إلى الولايات المتحدة من دون الحصول على تأشيرة، لإقامة لا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر حدًّا أقصى. طُبِّق برنامج الإعفاء الذي أنشئ عام ١٩٨٦ حصرًا على رعايا سبعة وعشرين بلدًا، تحديدًا بلدان أوروبا الغربية (إضافة إلى أستراليا وبروناي وسنغافورة ونيوزلندا). وبعد توسيع الاتحاد الأوروبي بانضمام إثنتي عشرة دولة جديدة، معظمها

(١) P. JAMET, "L'État veut-il tuer Internet en France?", *Le Monde*, 21 avril 2007, p. 23.

من أوروبا الشرقية، طلبَت بروكسل من واشنطن توسيع البرنامج كي يشمل الدول المنتَسبة الجديدة. ففضَّلت السلطات الفدرالية أن تفصل في كل حال على حِدة، تبعًا لمعايير محددَّة: يُعدُّ البلد الذي يسجل نسبة رفض ٢٪ من التأشيرات غير مؤهَّل. ولاستمالة الإدارة الأميركية، اختارت بلدان من مثل جمهورية تشيكيا والمجر وبولونيا أن تتصرف بمفردها، وسلَّطت الضوء على نوعية تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب، خصوصًا أن الولايات المتحدة تنوي، في مقابل الحفاظ على البرنامج أو توسيعه، تشديد المراقبة مستقبلًا، وفرض شروط جديدة على مستوى تبادل المعلومات عن المسافرين ومستوى الإجراءات. وكان التوجه نحو «نظام ترخيص السفر الإلكتروني» المستوحى من النموذج الأسترالي، الذي أقرّه مجلس الشيوخ، وظلّ موضوع نقاش دائم في مجلس النواب أن على المسافر أن يملأ استمارةً على الإنترنت عند شراء تذكرة السفر، واستنادًا إلى المعلومات الواردة في جواز سفره وبطاقة ائتمانه، يتأكّد الحاسوب المركزي من أن اسمه ليس مدرجًا على لائحة المشبوهين. وهذا يعادل، في شكل من الأشكال، تأشيرة الدخول[١].

والمستغرب في اعتماد نموذج جواز السفر الأميركي القابل للتشغيل المتبادل، هو أن حكومة الولايات المتحدة اختارت الأسلوب الأقل جدارة بالثقة. فطريقة التعرف إلى الوجه تحمل نسبة خطأ قد تتجاوز الـ١٠٪. علاوة على هذه الطريقة، توجد تقنيات أُخرى لتحديد الهوية البيومتري، تقدّم خمس منها ضمانًا قويًّا: تحليل الحمض النووي والبصمات الجينية، وشبكية العين وقزحيتها، ومفتاحا العين، وبصمات الأصابع وبصمات راحة اليد، وأخيرًا هندسة استدارة كف اليد. فاحتمال إيجاد شخصين يتمتعان بالخصائص نفسها شبه معدوم؛ ونسبته واحد على مليارات كثيرة بالنسبة إلى الحمض النووي أو قزحية العين، وواحد على ٦٤ مليار بالنسبة إلى بصمات الأصابع. أما الطريقتان الأُخريان، أي الصوت أو الكتابة بخط اليد،

(١) P. GELIE, "Washington veut imposer des visas à tous les Européens", *Le Figaro*, 2-3 juin 2007, p. 3.

فتنطويان على قدرة أقل على تحديد هوية الأشخاص، مثل التعرف إلى الوجه. وهذه الأخيرة تعتمد على برمجيات التعرّف أو على جودة الصورة الأصلية.

وبالغت أوروبا في الحماسة. فالمواطنون الأميركيون لا يحتاجون، في بلادهم، إلى بطاقة الهوية، بل يمكنهم استعمال رخصة القيادة أو أي وثيقة أخرى. ولكن من إسبانيا إلى أستونيا مرورًا بفرنسا والبرتغال، اعتمدت بلدان أوروبية كثيرة بطاقة الهوية البيومترية بدلًا من بطاقة الهوية الورقية القديمة. في حين انتقلت البلدان التي رفضت حتّى مبدأ بطاقة الهوية، على أنّها تعزّز ممارسات الدولة البوليسية، من غير تمهيد إلى نسختها البيومترية. تلك هي حال بريطانيا العظمى، حيث أصدرت الملكة قانونًا يقضي بإنشاء سجل وطني للهوية البيومترية (بصمات الأصابع والوجوه وقزحية العين) التي سمحت باعتماد بطاقة الهوية الإلكترونية (e-ID card) قبل عام ٢٠١٠، على رغم احتجاجات حزب المحافظين. وحتى اليوم، لم يعدّل ملف الهوية إلاّ مرّتَين، ولظروف استثنائية فحسب: خلال الحرب العالمية الأولى، ثم بين عامي ١٩٣٩ و١٩٥٢ لغايات التجنيد الإلزامي وتوزيع الإعاشات الغذائية.

حتى ذلك الحين، كانت الملفات الإلكترونية لبصمات الأصابع مخصّصَةً فحسب للجانحين والمجرمين. فاقترحَت مشاريع التسجيل البيومترية توسيعها لتشمل جميع المواطنين بواسطة تقنية قراءة الرقاقة الإلكترونية بالتردد اللاسلكي عن بعد. هكذا في فرنسا، اقترح مشروع «الهوية الوطنية الإلكترونية المؤمننة» تعميم بطاقة هوية في حجم البطاقة المصرفية، تتألف من «كتل» عدة منفصلة ومنيعة: كتلة الهوية التي تحوي البيانات البيومترية المطلقة السرّية، ويُسمح لقوى النظام والإدارات المعنية وحدها الولوج إليها؛ وكتلة إثبات أصالة البطاقة والموافقة عليها؛ وكتلة تحديد الهوية المُثبَت التي تسمح لحاملها بالنفاذ إلى المعاملات الآلية العامة أو الخاصة؛ وكتلة التوقيع الإلكتروني المخصصة للإدارة الإلكترونية؛ وأخيرًا كتلة المحفظة الشخصية حيث يستطيع كل فرد، إذا أراد، أن يخزّن معلومات إضافية من مثل رقمه الضريبي، ورقم رخصة القيادة، الخ.. ويكفل التشفيرُ الختم عليها. وإذ دانت منظمات الدفاع

عن الحريات المدنية هذا المشروع الذي كان يُفترض أن يجري مفعوله عام ٢٠٠٦، علّقَه وزير الداخلية، و«أُعيدت صياغته»[١]. وبما أن بلدانًا أخرى، كمثل البرتغال، تختبر البطاقة الإلكترونية التي تخزّن معطيات بطاقات أخرى (الضمان الاجتماعي وخدمة الصحة العامة والضرائب والانتخابات)، فهذا يعني أنه اتجاه أساس. ورأت دولٌ، من مثل أستونيا، ضرورة عدم فقدان الاتصال بحامل بطاقة الهوية الإلكترونية الجديدة، مما قادها إلى تخصيصه بعنوان إلكتروني صالح مدى الحياة.

والحقل الآخر الذي شهد نموًا كبيرًا، هو البصمات الجينية. فعام ١٩٨٦ صمّمَ الاختصاصي في علم الوراثة السير أليك جون جيفريز تقنية لتحديد الهوية ارتكزت على تحليل القطاعات الصغيرة من الحمض النووي المُستهدفة لترجمتها رموزًا رقمية، والمعروفة بتقنية الـRestriction Fragment Length Polymorphisms (RFLP). وعام ١٩٩٧، أوصى مجلس الاتحاد الأوروبي بتأسيس ملفات مبنية على أخذ عينات من الحمض النووي. وعام ١٩٩٥، بادرَت المملكة المتحدة بتأسيس الملف الجيني الوطني، فباتت تمتلك الآن أكبر بنك لبيانات الحمض النووي في العالم. وكان يضم، عام ٢٠٠٦، ما لا يقل عن ٣/٣ مليون تسجيل، أي ما يعادل ٥٪ من السكان. وتبوَّأ الطب الشرعي البريطاني الموقع الريادي هذا دفع بالأنتربول، عام ١٩٩٦، إلى تأليف فريق عمل مكوّن من خبراء أوروبيين في هذا المجال، بهدف تدويل النهج، وحثّ البلدان الأعضاء على إنشاء مختبرات استنادًا إلى تجربة المملكة المتحدة[٢]. وانضمّ مكتب التحقيقات الفدرالي، عام ١٩٩٩، إلى هذه الخلية. في الواقع، أطلقت الولايات المتحدة تجربةً رائدة في أربع عشرة ولاية بهدف تحديد هوية مرتكبي الجرائم العنيفة. ووسعتها إلى الولايات كلها بعد ثمانية أعوام.

(١) M. MENTRÈ, "INES, les libertés publiques et individuelles en danger", *La lettre Axiales,* 3e trimestre 2005, n°45; P. PIAZZA, "Les résistances au projet INES", *Cultures & Conflits*, hiver 2006, n°64.

(٢) ORGANISATION INTERNATIONALE DE POLICE CRIMINELLE, *Guide Interpol sur l'échange de données génétiques et sur les pratiques en matière d'analyse d'ADN. Recommandations du groupe d'experts d'Interpol sur le suivi*, Interpol, Lyon, 2001 (1ere édition), p. 12

بدايةً، نصّ القانون على الاحتفاظ، فحسب، بعينات من لعاب الأشخاص المدانين أو الملاحقين. ولكن منذ العام ٢٠٠١، وعلى حساب أليك جيفريز الذي احتجّ علنًا على هذا المسار، صار الملف يجمع أيضًا مواصفات الأشخاص الذين بُرِّئوا أو لم يتعرضوا للملاحقة القضائية[١]. وهذا دليل إلى أنّ نوع حفظ البيانات هذا يميل إلى توسيع نطاق عمله وتشديده. عُدِّل في كل مكان الإطار القانوني ليتكيّف مع هذا الاتجاه. وعليه، وُسّع في فرنسا، حيث طُبّق أساسًا على مرتكبي جرائم الجنس والعنف، ليشمل «المشتبه بهم» بمخالفات أقلّ أهمية تبعًا لقانون ساركوزي للعام ٢٠٠٣ في شأن «الأمن الداخلي»، وأكّده قانون «بيربن الثاني» عام ٢٠٠٤، وهو استهدف «كل شخص يقوم ضدّه سبب أو أسباب تدعو إلى الاشتباه بأنه ارتكب جرمًا ما»، حيث تَضمَّن اللائحة الشاملة عن «إتلاف الممتلكات وإفسادها والتهديد بالاعتداء عليها». علاوةً على ذلك، يدفع رفْض الامتثال لنظام حفظ البيانات إلى عقوبة أشد. ووفقًا للمادة الـ٥٥-٧٠٦ من القانون الجزائي، ستقود ١٣٧ جنحة، على الأقل، إلى أخذ عيّنة من الحمض النووي والاحتفاظ بها. والمثال على هذا الاتجاه القمعي للتشريع، أن أحد المناضلين ضد «تعديل الكائنات الحيّة جينيًّا» (OMG)، الذي حُكِمَ عليه، عام ٢٠٠٥، شهرًا سجنًا مع وقف التنفيذ، لاقتلاعه شمندرًا معدّلًا جينيًّا قبل أربع سنوات، مثل في دعوى العام ٢٠٠٦ أمام محكمة الجنح في أليس (منطقة غار الفرنسية) لأنه امتنع عن إعطاء عينة من لعابه للدرك، أي بعد ست سنوات من الحدث. وكانت الذروة في «أن عددًا من المخالفات المالية، من مثل التداول في الخفاء، أو التهرب من الضرائب أو اختلاس أموال الشركات، لا يتطلب حفظ ملفات الحمض النووي»، على ما تهكّم الأمين العام لمجلس القضاء[٢].

وقد أدخلت سلطات بعض المدن التي يديرها منتَخبون يمينيون الوقاية التمييزية المشابهة في سياسات «مكافحة انعدام الأمن». وأفضل مثال عليها، مدينة أورليان

(١) A. JEFEREYS, "Privacy fears over DNA database", *BBC New*, (entretien), 12 septembre 2002..

(٢) M. VAN RENTERGHEM, "Enquête: La tentation du fichage génétique de masse", *Le Monde*, 26 septembre 2006, p. 26 et 27.

التي غدت نوعًا من مختبر. وترافَقَ تركيب كاميرات المراقبة في «المواقع التي تنطوي على مخاطر» (في وسط المدينة والأحياء المسماة «الحسّاسة») مع سلسلة من تدابير «التطهير العام»: مراسيم ضد الكحول، وضد الإقامة في الخلاء، وضد الدعارة، وحظر التجول على القاصرين، وتأسيس «لجنة تأنيب الأهالي» بقصد «تحميلهم المسؤولية» عن سلوك أولادهم.

إضعاف مبادئ حماية المواطنين

على عتبة الثمانينات، وفي سياق سنّ قوانين مختلفة في شأن «المعلوماتية والحريات» في بلدانٍ أوروبية كثيرة، طرَحَ عدد من النصوص الدولية التي أتت على شكل اتفاقات أو توصيات، مبادئ كبيرة يجب اتباعها من أجل ضمان التدفق الحرّ والمتوازن للمعلومات الشخصية، ومنها: مبدأ «الأمانة» الذي اقتضى «ألاَّ تُجمع المعلومات أو تُعالج بطرق غير عادلة أو غير قانونية من مثل التنصت الهاتفي»؛ ومبدأ «الغائيَّة»، وبموجبه «يجب تحديد الغائيَّة التي تُبَرّر إنشاء ملف قبل إنشائه، والتي تسمح بالتأكد من ملاءمة المعلومات المذكورة ومدة حفظها»؛ ومبدأ «الإعلان» الذي يُمكّن «الناس من معرفة لائحة البيانات الاسميَّة المحوسبة»؛ ومبدأ «النهج الفردي» الذي يسمح للشخص «بأن يعرف هل هناك معلومات تتعلق به موجودة في ملف، ليعمل على تعديلها أو حذفها إذا ورد فيها خطأ، أو عدم دقة أو تدوين غير قانوني»[1].

وأكدّت السرعة التي صُوِّت بها على الإجراءات التعسفية في بلدان الاتحاد بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الاتجاه نحو خفض مستوى حماية المواطنين التي

(١) Cf. Le dossier "Les flux transfrontières de données", *Problèmes politiques et sociaux*, n°406, janvier 1981, p. 36.

تكفلها هذه المبادئ، في ما يتعلق بمعالجات بياناتهم الشخصية. فتكاثر ترابط الملفات الإدارية، وإنشاء المؤسسات لملفاتها الخاصة، وهي نوع من «سجلاتٍ عدليَّة موازية» ضد المتهرّبين من الضرائب أو المحتالين، الحقيقيين أو المشتبه بهم، وتشكيل ملفاتٍ بوليسية كبرى؛ وقد أساء كل ذلك إلى القوانين التي بقيت حتى ذلك الحين الموانع ضد انجراف نظام حفظ الملفات. وهكذا تقلّصت في فرنسا، البلد الذي تميّز في السبعينات باعتماد تدابير برلمانية تحد من تجاوز السلطة في هذا الميدان، صلاحيات «اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات» في ميادين كثيرة، جرَّاء تعديل قانون «المعلوماتية، وحفظ الملفات، والحريات» عام ٢٠٠٤. وثمّة اتجاه يقضي بتقليص دورها ليقتصر على استشارات بسيطة في مجال إنشاء الملفات الأمنية[١].

على صعيد النظام البوليسي في عموم أوروبا، شكلّت معاهدة «بروم» (على اسم مدينةٍ غربَ ألمانيا) مفصلًا، وقد وُقّعت في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ بين سبع دول (ألمانيا والنمسا وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا واللوكسمبورغ وهولندا) وانضمت إليها مذذاك فنلندا وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا. إذ كان هدفها الأساس إقامة شبكة من قواعد البيانات الوطنية الموجودة، خصوصًا في مجال مكافحة الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية. ولا يشمل تبادل المعلومات الذي نصت عليه تقاطع بيانات الحمض النووي فحسب، بل أيضًا إمكان الحصول على بيانات بصمات الأصابع وسجلات قيد السيارات. وقد أخذ وزير الداخلية الألمانية وولفغانغ شُوبل على عاتقه توضيح جوهر المعاهدة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ إبّان اجتماع تنسيقي في مؤتمر القمة مع نظرائه. «اتُّفِقَ على أنظمة تتعلق بتبادل المعلومات عن مكافحة الإرهاب ومرتكبي العنف المتنقّلين. ولمنع الأعمال الإرهابية، من الممكن نقل

(١) M. MARZOUKI, "La loi informatique et Libertés de 1978 à 2004: du scandale pour les libertés à une culture de la sécurité", Colloque CNIL "Informatique: servitudes ou libertés?, Paris 7-8 novembre 2005. <http://www.polytic.lip6.fr/article.php3?id_article=95>

معلومات شخصية عن أشخاص يُحتمل أن يشكلوا تهديدًا إرهابيًّا. ولأغراض الوقاية كجزء من الأحداث الكبرى، سمح هذه الاتفاق بتبادل المعلومات عن مرتكبي العنف المتنقِّلين، كمثيري الشغب (مثلًا خلال مباريات كرة القدم أو عند اجتماع المجلس الأوروبي أو غيره من القمم الدولية). وبفضل اتفاق بروم، أدَّت التدابير التنفيذية إلى تقوية التعاون بين أجهزة الشرطة، وسمح، بالتالي، بمختلف أشكال التدخل المشترك، مثل الدوريات المشتركة، والتدخلات العابرة للحدود لصدّ التهديدات، واحتمال نقل صلاحيات عامة إلى ضباط من الشرطة من دول متعاقدة أُخرى. فعلى سبيل المثال، يُعهد إلى ضباط الشرطة الآتين إلى بلد أوروبي آخر لضبط أمن الأحداث الكبرى، كتنظيم بطولة أوروبا في كرة القدم أو قمة أوروبية، صلاحية تطبيق قوانين الدولة المضيفة والتزاماتها»[1].

ويُطرح السؤال هنا: متى يتم إدراج أسماء «المتظاهرين» على هذه اللائحة السوداء ـ إلاَّ إذا كانوا شُمِلوا في فئة «مثيري الشغب»، على ما توحي عمليات الشرطة القوية ضدّ الحركات الاحتجاجية خلال القمم أو التظاهرات الكبرى التي «يُشتبه بأنها احتجاجية» ـ إذ بات واضحًا أن إدارة الأزمات السياسية العامة، مع رصد الأشكال الناشئة للاحتجاج، أمسَت إحدى المهمات الرئيسة لقوات حفظ النظام وأجهزة الاستخبارات. والدليل صرامة تدابير المراقبة والانتشار الكبير جدًّا لقوات حفظ النظام خلال الأيام الأربعة من القمة السنوية للثمانية الكبار (G8) التي انعقدت في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ في هيليجندام بالقرب من مدينة روستوك «الهانزيَّة» (نسبة إلى «هانز» رابطة المدن التجارية في أوروبا الشمالية). وَفَدَ ١٦٠٠٠ شرطي من مختلف مناطق ألمانيا؛ وكُلّف ١١٠٠ جندي من الجيش الفدرالي حماية الجبهة

(١) Wolfgang SCHÄUBLE (ministre fédéral de l'Intérieur) "Les ministres de l'Intérieur soutiennent l'initative de mise en réseau des bases de données policières à l'échelle européenne en vue d'une poursuite efficace des crimes", Présidence du Conseil, 17 janvier 2007.

البحرية والمجال الجوي (المغلَق على بعد خمسين كلم حول المكان) وتأمين بعثات تموين أو نقل؛ واستنفر ٢٠٠٠ إطفائي ومسعف. وعلى الجبهة البحرية، مُنعَ التنقل في منطقة طولها واحد وعشرون كلم، وتمتد على مسافة أحد عشر كلم في بحر البلطيق، فيما حمت الشاطئ سفن حربية أميركية وألمانية. وحُصِّن الموقع بحائط مشبك طوله اثنا عشر كلم وارتفاعه متران ونصف المتر (كلَّف ١٢/٥ مليون يورو). وبلغت تكاليف القمة ٩٢ مليون يورو. وتألفت بعثات رؤساء الدول والحكومات من أربعة وعشرين شخصًا باستثناء البعثة الأميركية التي وصل عدد أعضائها إلى نحو مئة[١]. ومع ذلك، عجزَ الجهاز الفائق التسلّح عن منع أنصار «غرينبيس» من دخول المجال البحري المحظور حيث طاردتهم القوات المكلَّفة حمايته. ففي بلد قسمه جدار حقيقي، أثار السياج الذي تعلوه أسلاك شائكة ذكريات سيئة جدًّا.

على أي حال، واستنادًا إلى اتفاقات حزيران/يونيو ٢٠٠٧ عن تبادل الملفات البيومترية، كان التعاون بين أجهزة الشرطة داخل أوروبا في تكيّف مستمر. واتفق وزراء الداخلية فعلًا على وضع شبكة مشتركة لملفات توقيع الحمض النووي الوراثي وبصمات الأصابع. ولكن بسبب الوضع في إيرلندا الشمالية، رفضت لندن ودبلن دمج حق الملاحقة عبر الحدود في قانون الاتحاد الأوروبي. وسمح النصّ مع ذلك بتأليف فرق تحقيق مشتركة بين البلدان وسهَّلَ انتشار الشرطيين الأجانب عند الأحداث الكبرى. ولم تصل الدول السبع والعشرون إلى الاتفاق على نص آخر يتعلق بحماية البيانات الخاصة المتناقلة تحديدًا في سياق التعاون بين أجهزة الشرطة والقضاء، إذ لم يشملها القانون الأوروبي بعد. وتضاربت الآراء حيال نطاق تطبيق هذا الإجراء وشروط نقل البيانات إلى دول أُخرى من مثل الولايات المتحدة[٢].

(١) Données publiées dans *le Monde*, 6 Juin 2007, p.4.

(٢) "Les polices de l'Union européenne mettent en commun leurs fichiers biométriques", Le Monde. Fr avec AFP, 13 juin 2007.

الأجنبي و«شركاؤه»

«تدافع الكهرباء عن حدودنا. تحيط بالاتحاد الفدرالي منطقة مميتة. يجلس رجل صغير بنظارتين في مكان ما أمام لوحة المفاتيح. هو جندِيُّنا الوحيد. يكفي أن يضغط بأصبعه على مفتاح ليسحق جيشًا مؤلفًا من خمسمئة ألف رجل»[1]. هكذا صوّر منذ أكثر من قرن الروائي أناتول فرانس مستقبل «فدرالية الشعوب الأوروبية» التي سيهددها العام ٢٢٧٠ الميلادي «اجتياح البرابرة» الآتين من أفريقيا وآسيا. بعد قرن، شُيِّد على حدود أوروبا، في سبتة ومليلة على الحدود الإسبانية ـ المغربية، سياج يرتفع ستة أمتار مزوّد شبكةً من الأسلاك على شكل متاهة وكاشفاتٍ زلزالية وأبراجًا مجهّزة بآلات تنشر الغاز المسيل للدموع، حيث يتعرّض مهاجرو جنوب الصحراء الكبرى الذين يحاولون اجتيازه لإطلاق النار.

وأقلقت قضية «الهجرة غير الشرعية» حيّز شنغن. فكثرت القوانين المتعلقة بالهجرة وإقامة الأجانب والتي شدّدت الشروط لدخول أراضي الاتحاد. وضُبطت شروط منح التأشيرات وأساليب تحديد هوية طالبيها مع التشدّد في رصد مسارات الداخلين أو المقيمين بطريقة غير قانونية. فتوسَّعَ تحديد مفهوم «الهجرة غير الشرعية» ليشمل أنواعًا مختلفة من الأشخاص والشبكات الذين يسهلون الدخول والإقامة غير الشرعية في الاتحاد. والمقصود خصوصًا الأشخاص الذين دخلوا بطريقة غير قانونية أراضي إحدى الدول الأعضاء، إما من دون مستندات، وإما بمستندات مزيفة أو مزورة؛ وهم أشخاص مُنحوا التأشيرة أو الإقامة في شكل قانوني لكنهم تجاوزوا مدة الإقامة المجازة لهم؛ أشخاص غدت إقامتهم القانونية بدايةً غير قانونية بعد مزاولتهم نشاطًا في مقابل أجر؛ أشخاص حملوا إذن إقامة وعمل وبقوا مدة أطول من المدة المجازة لهم قانونًا أو خرقوا التدابير المتعلقة بالإقامة في شكل أو آخر. في حزيران/

(١) A FRANCE (1905), *Sur la pierre blanche*, Ressources, Paris/Genève, 1979 *(reprint)*, p. 307.

يونيو ٢٠٠٢، جعل المجلس الأوروبي المنعقد في إشبيلية «الأولوية المطلقة» في حيّز شنغن، إقامة نظام تحديد مشترك للبيانات المتعلقة بالتأشيرات.

واعتمد نظام المعلومات عن التأشيرات هذا على بنية مركزية تشمل النظام المركزي للمعلومات، إضافةً إلى صلة وَصْل في كل من الدول الأعضاء. وكان من أهدافه منعُ تهديدات الأعمال الإرهابية وغيرها من الجرائم الكبيرة التي تلقي بثقلها على أمن الدول الأعضاء الداخلي وكشفُها، وتسهيل مكافحة تزوير المستندات، والإسهام في ترحيل الأشخاص في الحالات غير القانونية. وتضمّنت كل تأشيرة، غير الرموز الكلاسيكية القابلة لتحديد الهوية (الاسم، الجنس، محل الإقامة...) صورة شمسية بصفة كونها عنصرًا بيومتريًّا رئيسًا، وبصمات الأصابع، واسم الشخص الذي وجَّه الدعوة أو الذي يتكفل بالمصاريف طوال مدة الإقامة، على أن تُخزّن هذه المعلومات خمس سنوات. وفي اختصار، شملت كل المعلومات التي أوصت أعمال منظمة الطيران المدنية الدولية الرائدة بإدخالها. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، توصلت الدول الأعضاء السبع والعشرون والبرلمان الأوروبي إلى اتفاق قضى بأن تُحصي القاعدة المعلوماتية الأوروبية للتأشيرات، بدءًا من العام ٢٠٠٩، التأشيرات التي وافقت عليها أو رفضتها القنصليات الـ٣٥٠٠ الموجودة في حيّز شنغن. وعليه، سُتحاط أي قنصلية علمًا، في الوقت المناسب، بالطلبات السابقة التي قدّمها طالب التأشيرة الذي لن يتمكن بعد ذلك من تكرار محاولاته. فأكثر من ٢٠ مليون شخص يتقدمون، في إلحاح، إلى مختلف قنصليات البلدان الأعضاء لدخول حيّز شنغن. وشكلّت سياسة التأشيرات وإقامة نظام تحديد الهوية جزءًا من الخطة العالمية لمكافحة الهجرة السرية والاتجار بالبشر. هذا المخطط الذي يعود تاريخه إلى العام ٢٠٠٢ والذي يرمي إلى تحديد مقاربة مشتركة وموحدة على صعيد إدارة تدفقات الهجرة، هو عبارة عن سلسلة من الإجراءات والأفعال التي يُفترَض اعتمادها وتنفيذها في سبعة مجالات، لا تُعنى فحسب بسياسة التأشيرات بل أيضًا بتبادل المعلومات، وسياسة إعادة القبول والترحيل إلى الوطن، ومراقبة الحدود، والتدابير التي ينبغي اتخاذها عند تخطيها «أوروبول»، أي العقوبات.

وهناك المزيد. فكما ولّد الصراع ضد الإرهاب تمددًا لا متناهيًا لمفاهيم التواطؤ، والاتصال والتعاطف، وسَّعت «مكافحة الهجرة غير الشرعية» نظام حفظ الملفات والمراقبة ليشمل جميع الذين يحتكُّون بالأجانب، سواء كانوا في وضع قانوني أو غير قانوني. وهذا يعني كل الذين يعبّرون عن تضامنهم السياسي أو الشخصي مع هؤلاء، أو مع حلفائهم أو أقربائهم. وسادت تلك العقلية عند إنشاء الملفات الهادفة إلى «تسهيل إبعاد الأجانب الذين يقيمون في صورة غير قانونية في المنطقة» في سياق سياسة الاتحاد الأوروبي لإنشاء ملفات للأشخاص الذين يستضيفون أجانب أو الذين يزورونهم في مراكز الاحتجاز.

وتعكس سياسة التأشيرات والخطة الشاملة التي تشكل جزءًا منها، منطق الشك السائد في سياسة الإغلاق المعَمَّم لحدود الاتحاد الأوروبي. وهذا أمرٌ أقلق القضاة المكلّفين ملف الهجرة غير الشرعية، الذين دانوا، في هذا السياق، اللجوء المتزايد إلى التكنولوجيات الجديدة: «إن كنا لا نفتح بعض القنوات التي تسمح للغرباء بالهجرة الشرعية إلى الاتحاد، إلى جانب جهودنا في مكافحة الهجرة غير الشرعية، نخاطر في أن نُجَّر إلى حلقة شيطانية. وهذه ستجبرنا، في استمرار، على ابتكار حيل جديدة وتمويلها لمكافحة الهجرة غير الشرعية، سواء على حدودنا أو في دول أُخرى، علمًا أن المهرّبين وتجار المخدرات والمهاجرين أنفسهم سيضاعفون حيلهم. تقشعر الأبدان إذا ما عُرِف أن المهاجرين بتروا أصابعهم لتحاشي إمكان الحصول على بصمات أصابعهم أو التعرّف إليها»[1]. في هذا المناخ، تنمو صورة المهاجر النموذجية كمذنب مثالي. ولِما حدث في بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ قيمة رمزية. فقد حذا التلفزيون حذو السلطة البوليسية، فدفع إلى الظن على الفور في أن «مغربيَّين» طعنا حتى الموت طالبًا في محطة القطار المركزية، الخاضعة لمراقبة الدوائر التلفزيونية المغلقة، للاستيلاء على جهازه الـ«إم بي ثري». وتلك معلومة

(١) P. DE BRUYCKER, "Jusqu'où contrôler l'immigration?", propos recueillis par C. SIMON, *Le Monde*, 24-25 septembre 2006, p. 18.

نفتها بعد يومَين اعترافات أحد المراهقَيْن اللذين نفَّذا الاعتداء (لا لقطة الفيديو). كانا بولونيَّين.

الإرهاب، حافز المخاوف

أدى التهديد الإرهابي إلى تكثيف الإجراءات الأمنية وتضاعف هواجس ارتياب الحكومات، حتى أكثرها ديمقراطية. وكان الالتباس في الأجناس عند تحديد مواصفات أهداف الاستراتيجيات البوليسية حالًا مشتركة، في شكل واسع، بين وزراء داخلية الدول الأعضاء في الاتحاد. وتُرجِمَت نقطة التحول الأمنية التي شهدتها كل الديمقراطيات بعد اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر بـ«هوَس العقاب»، و«التسلّح العقابي المفرط في شكل جنوني»، على ما شرح رجل القانون جان دانيه: «تتوقع الحركة العامة من العدالة الجزائية تسوية كل الأمور. يُطلب منها تعويض الضوابط الاجتماعية الفاشلة في المدرسة والعائلة والجوار، الخ... ما انفك المشرِّع يوسّع الشبكة الجزائية. نشهد توسيعًا للمعاقبة في الزمان (يُعاد النظر في مسألة سقوط العقوبة) والمكان»[١]. ويُعدُّ القانون الفرنسي عن الأمن اليومي الذي صوّت عليه سريعًا وبشبه إجماع أواخر تشرين الأول/أوكتوبر ٢٠٠١، تأكيدًا لذاك التأثير المحفِّز للمخاوف حيال ظاهرة الإرهاب. وهو لم يكن إلاَّ البداية، ومعناه أَبْلَغُ، خصوصًا أن وزير الداخلية وصف هذه الخطوة التشريعية بالقول: «هناك ما قبل ١١ أيلول/سبتمبر وما بعده، لم يمكن لترسانتنا التشريعية أن تبقى على حالها بعد هذه المأساة»[٢].

وعادة، عندما يُعدّل القانون الجزائي وبالتالي قانون الحريات العامة، تقضي الأعراف بأن يقدّم وزير العدل المشروع، لا وزير الداخلية. فعرضت الحكومة النسخة

(١) J. DANET, "La justice face à l'obsession de punir", entretien avec N. GUIBERT, *Le Monde* 29-30 avril 2007, p. 13.

(٢) Daniel VAILLANT, cité dans *Le Monde*, 1er novembre 2001.

الأولى وناقشَها البرلمان في نيسان/أبريل ٢٠٠١. لكن الحكومة زادت عليها بعد الاعتداءات وألحقت بها عند اللحظة الأخيرة ثلاثة عشر تعديلًا مخصصًا لـ«مكافحة الإرهاب». لم تسمح الإضافة المتأخرة بحصول نقاش حقيقي في هذا الشأن. غير أن الطَّيف الذي رسمه القانون على المخالفات والجرائم، الكبيرة والصغيرة، يتجاوز من بعيد الصراع ضدّ الإرهاب الدولي. ولكن، في الإجمال، أتت العقوبات أقسى بكثير مما هي عليه في القانون العام. وتشابهت جريمة تبييض الأموال والتواطؤ مع مؤسسة إرهابية، وجريمة تداول الأموال في الخفاء(!)، وتجارة الأسلحة والمخدرات، وشبكات الهجرة غير الشرعية، وتدبر الأمور (كالاحتيال في النقليات العامة)، والسلوك الاجتماعي المخلّ بالآداب في المناطق الحضرية (اللافتات والكتابات على الجدران)، والتجمعات لسماع موسيقى الـ«تِكنو»، وحركات المطالبات الجماعية ومختلف أشكال الثورة. وأتت التدابير تعسفية: أعمال دهم من دون موافقة الأشخاص، أو أوامر بتفتيش المركبات المتنقلة، المتوقفة أو المتجمعة على الطريق العامة ـ مع التذكير بأن مشروع الترخيص لتفتيش المركبات في التظاهرات أثار، عام ١٩٧٦، موجة من الاحتجاجات إلى أن عُدَّ مخالفًا للدستور ـ والسماح بأعمال التفتيش والبحث التي يقوم بها حراس الأمن الخاص في أماكن مفتوحة للعموم، ليس في المرافئ والمطارات فحسب، بل أيضًا في الملاعب والمخازن الكبرى والمسارح والمتاحف، الخ... ـ تدابير يُعرف أن تطبيقها هو فرصة للمراقبة وفق قسمات الوجه ـ وتعزيز صلاحيات الشرطة، خصوصًا في المدن، هذه المناطق الحساسة، وفقًا للمصطلحات الرسميَّة.

المراقبة وفق سمات الوجه: هذا ما حاول تحاشيه، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ثلاثة شبان من المدينة لاحقتهم الشرطة، خطأً، فحاولوا الهرب باللجوء إلى محطة كهربائية. وأشعل صَعْقُ التيار الكهربائي اثنَين منهم الضواحي طوال أسبوعين. وعمّت أعمال الشغب التي عبَّرَت عن غضب جيل «الهجرة الحديثة» الذي اكتسب، في معظمه، الجنسية الفرنسية، أو هو فرنسي أصلًا، لكنه يشعر أنه يُعدُّ «مغربيًّا» أو

«أسود» فاقد الاعتبار مسبقًا، ومستبعدًا من العمل ولا أمل في أن يعترف الناس بكرامته يومًا. ولاح في ردّ الحكومة إشارات لا تخدع. من جهة، ذكّرت زلّات لسان وزير الداخلية الدلالية بالوصمات التي يتناولها علم النفس الخاص بالجماهير ضد «الطبقات الخطيرة»: فالحديث عن «الحثالة» المُزايِد في كره الأجانب راسخ إلى حدّ أن قوى اليمين طاردت دعاة العنصرية في الأراضي الانتخابية، وتجهزّت لهذا الغرض بترسانة قضائية خاصة. وكل مرة تُحشَد التدابير والقوانين من حول الأمن (وبالضرورة، الهجرة)، تتّضح مواصفات الأهداف المقصودة، وتغدو بوادر الثورة جريمة، والفقر جنحة. ومن جهة أخرى، وبالعودة إلى ماضي التشريعات الاستعمارية، أعلن رئيس الحكومة حال الطوارئ بإعادة تفعيل قانون ٣ نيسان/أبريل ١٩٥٥ الصادر في سياق حرب الجزائر. وهو قانون لم تطبق مواده الأربع عشرة في العاصمة منذ حوالى خمسة وأربعين عامًا. أما المادة المستند إليها فهي «حال خطر وشيك ناجم عن اعتداءات خطرة على النظام العام». في حين اغتنم وزير الداخلية الفرصة لتطبيق مبدأ «التطهير» العزيز جدًّا على لغة منظري الحرب على التمرد.

١١

تتبّع الهيئات والسلع

«ذهبنا إلى مجتمعات السيطرة، التي لم تعد تعمل عن طريق السجن، ولكن عن طريق المراقبة المستمرة والاتصال الفوري» على ما كتب جيل دولوز عام ١٩٩٠[١]. مما يعني حقبة تغيرت فيها طريقة تكديس رأس المال في حجمه وطبيعته، في المكان والزمان وعلاقاته مع الدولة والبيئة الاجتماعية. قرأ دولوز كتابات دبليو. إس. بيروس عن المراقبة «الناعمة» والآلة «الناعمة» وأفاد منها[٢]. وتشكّل هذا المفهوم عن مجتمعات المراقبة، الذي كان لديه حدس في شأنه، من دون أن يتمكن حقًّا من تطويره، على مرّ الزمن، بتأثير من مجموعة متنوعة من المناهج والأبحاث الفكرية الدقيقة المرتكزة على التجارب، كان جامعها المشترك التساؤل عن تجديد الأشكال التنظيمية السياسية للسلطة ورموز هذا الموضوع المرفقة به. هذا الأسلوب في الإدارة الاجتماعية هو صورة منقولة عن النموذج الإداري للمؤسسة ـ الشبكة في حقبة ما بعد الفورديَّة. وعليه، نُقِلت آليات المراقبة الاجتماعية التقنية المرنة، القصيرة المدى، السريعة التناوب وذات التدفق المستمر، إلى المؤسسات كاملة. وتوافق

(١) G. DELEUZE, *Pourparlers,* Minuit, Paris, 1990, p. 236.

(٢) W. BURROUGHS, *La Machine molle* 10/18, Paris, 1968; *Le Job. Entretiens avec D. Odier,* Belfond, Paris 1979.

النموذج الإداري مع التكنولوجيات الجديدة للمعلومات. وترسّخ في تاريخ العقائد التنظيمية الطويل حيث نشأ خلاله نموذج «المجتمع الوظيفي»، الذي وضع له حدًّا عصرُ المعلومات. لم يخطئ دانيال بيل، أحد أوائل علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الذين وضعوا قواعد استنباط مفهوم «مجتمع ما بعد الحقبة الصناعية»، في وضع خطٍّ فاصل، من جهة، بين مجتمع المعلومات الذي كثُر الكلام عليه منذ أواخر السبعينات، ومن جهة أخرى مذهب سان سيمون عن الصناعية، ومفهوم إدارة فريدريك وينسلو تايلور العلمية، والمفهوم الإداري الذي طبّقه لإصلاح أجهزة الدولة عام ١٩٦١ وزير الدفاع روبرت ماكنمارا ومعاونوه في «مؤسسة راند»[١]. وإذا استُثني المفهوم الأخير، لم يقُم عالم الاجتماع الأميركي إلا باستنتاج الأمور من فرضية طوَّرها عالم الاجتماع المتخصِّص في قضايا العمل ووسائل الإعلام جورج فريدمان في أعماله عن نشأة العنصرين المتَّحدين: التصنيع والتكنوقراطية، وهو ما أشرنا إليه في بداية الفصل الأول.

واخترقَت أنواع الاتصالات مجتمعات المراقبة. «بلغ العار قمته، على ما كتب دولوز وغاتاري في «ما هي الفلسفة؟»، حين استحوذت المعلوماتية والتسويق والتصميم والإعلان ووسائل الاتصالات كلها على كلمة «المفهوم» نفسها، وقالوا: «الشأن شأننا، نحن المبدعين، نحن مبتكري الأفكار! [...] احتفظ التسويق بفكرة وجود علاقة بين «المفهوم» و«الحدث»؛ إلى أن بات المفهوم عبارةً عن مجموعة عروض لمنتوج ما (تاريخي، علمي، فني، جنسي، واقعي...) والحدث، هو العرض الذي يعرض لمجموعة متنوعة من العروض «وتبادل الأفكار» الذي يُفتَرَض بهذا العرض أن يُفضي إليه. فقد باتت الأحداث مجرد عروض، والمفاهيم منتوجات يمكن بيعها»[٢]. وإذا عُدَّت حقبات المفهوم الثلاث أنّها الموسوعة والتربية

(١) D. BELL, *The Coming of Post-Industrial Society. A Venture in Social Forecasting*, Basic Books, New York, 1973, p. 357.

(٢) G. DELEUZE et F. GAUTTARI, *Qu'est-ce que la philosophie?*, Minuit, Paris, 1991, p. 15.

والتدريب المهني التجاري، «فالثانية وحدها يمكن أن تمنعنا من الانحدار عن قمم الأولى إلى دمار الفكر المطلق الذي يتمثّل في إنشاء الثالث»[١]. وبما أن الاتصالات والكلام في هذه المجتمعات «مشبعة بالمال تمامًا، ليس مصادفةً، بل بطبيعتها» يبقى الأهم «ربما، إنشاء فجوات تمنع الاتصالات، وقواطع تساعد على الإفلات من المراقبة»[٢].

أصبحت «العلامة التجارية» ووظيفتها في الاتصال الجامع المشترك لتحديد هوية سلسلة من التنظيمات الواسعة الانتشار، من المؤسسة إلى المدينة مرورًا بالجمعيات الخيرية والهيئات الرسمية[٣].

تقارب أجهزة التجسّس

«من السهل تحديد أنواع الآلات التي تتوافق مع أنواع المجتمعات، ليس لأن الآلات تؤدي دورًا حاسمًا، إنما لأنها تُعرِب عن الأشكال الاجتماعية القادرة على خلقها واستخدامها. فقد استعملَت المجتمعات السيادية القديمة آلاتٍ بسيطةً، من مثل الرافعات والبكرات والساعات؛ لكنّ المجتمعات التأديبية الحديثة استخدمت آلاتٍ تعتمد على الطاقة، خطرها السلبي القصور الحراري، وخطرها الفاعل التخريب. وتعمل مجتمعات الرقابة بآلات من صنف ثالث، الآلات المعلوماتية والحواسيب التي يكمن خطرها السلبي في التشويش، والفاعل في القرصنة وإدخال الفيروسات. ولا يُعدُّ هذا تطوّرًا تكنولوجيًّا بمقدار ما هو تحوّل شديد للرأسمالية»[٤]، على ما حلّل

(١) (المصدر السابق نفسه) ص ١٧.

(٢) G. DELEUZE, *Pourparlers, op. cit.*, p. 238.

(٣) A. MONS, *La Métaphore sociale*, PUF, Paris, 1992.

(٤) G. DELEUZE, *Pourparlers, op. cit.*, p. 244.

دولوز في ملاحظة أوردها في حاشية. ونصح بالعودة إلى الترابطات الجماعية التي لا تشكّل الآلات إلاّ جزءًا منها.

وفي مطالعة لتاريخ المجتمعات من خلال مسح التقنيات، ينبغي تجنّب النظر إلى شرائح من التاريخ، إذ تتراكب الترسبات المختلفة تحت هيمنة الحقبة التكنولوجية الأخيرة. تَجْمع الأسوار التي تشيَّد الآن في العالم مهارات العصور الثلاثة، ولا ينكشف معنى هذا التاريخ إلا من خلال الفوارق والمخلّفات والتضليلات والتقهقرات والمقاومات. فهو مكوّن من وقائع اجتماعية وسياسية واقتصادية تتسّم بعدم التناسب واللاتزامن. ومرّةً أخرى، تأكدّت الفكرة الرئيسة القائلة إنّ نمط التنظيم الاجتماعي الذي يعتمد على الانفتاح والشفافية وسلاسة التدفقات لا يلغي مطلقًا من الخارطة الفكرية الآليات التأديبية، حتى لو كانت أماكن الاحتجاز تعاني أزمة وتخضع لإصلاح دائم.

وتسمح تكنولوجيات المعلومات الجديدة بابتكار الإجراءات والبروتوكولات القديمة وإعادة تفعيلها، عبر «تحديثها»، لتكييفها من الآن وصاعدًا مع مجتمع يُعدُّ رحّالًا أو متنقلًا. ويدعو ذلك إلى التفكير مثلًا بالسوار الإلكتروني المتنقل أو «وضع» المتهمين الموسومين بأنهم خطرون «تحت المراقبة الإلكترونية المتنقلة». فجهاز التجسس عن بعد هذا يرمز إلى طرق الاحتجاز الجديدة في «الهواء الطلق» بمعناه المزدوج، في انتظار تركيب رقاقة إلكترونية صغيرة جدًّا أو وشم يسمّى بالوشم الذكي، سيزيلان من الذاكرة صورة الأغلال الحديد التي كانت تقيّد عقِبي المحكوم بالأشغال الشاقة. ومع «نظام المراقبة الإلكترونية المتنقلة»، تتلاشى جدران السجن والسجّان، لتكفي افتراضية الحدود غير المحسوسة والالتزامات المستبطَنة. لكن المحكومين الذين لا يحترمون الشروط يعودون إلى السجن. «خلف مظهر التكنولوجيا الفائقة غير المحسوسة، ترتفع أبراج مراقبة السجن الراسخ وأسلاكه

الشائكة»[1]. وكما تسمح ازدواجية العناصر المستخدمة عسكريًّا ومدنيًّا على السواء بنقل المهارات المكتسبة من حقل إلى آخر، تُقوم أحدث تقنيات التتبع والملاحة بوظيفتين، فمن جهة المراقبة المرنة، ومن جهة أخرى التأديب. ووفق التحديث السائد في هذا الميدان، ستتطوّر التكنولوجيات دومًا. الدوائر التلفزيونية المغلقة نفسها، شعار «الأخ الأكبر»، ووفقًا لتطبيقاتها، «ستكون امتدادًا للأنظمة القديمة، أو ستشكّل تجسيدًا لهذا النوع الجديد من المراقبة، مع كثير من الصيغ المختلطة بين الإثنين»، على ما قال إيريك هايلمان وأندريه فيتاليس في ختام بحث عن الدوائر التلفزيونية المغلقة في المساحات الكبيرة والقطاع المصرفي، والمدرسة الثانوية في الضاحية والأماكن العامة. ولكن يوجد اختلاف مهمٌّ بين طريقَتَي المراقبة: «بينما تتطلّب الأنظمة التأديبية من الفرد أن يعمل على تحسين ذاته لتغيير تصرفاته الفطرية وحتى طبيعته، يُطبَّق النموذج الجديد للمراقبة من دون علمه، بطريقة غير مباشرة ومن دون أي مشاركة منه. والمقصود بذلك مراقبته وأخذ القرارات في شأنه من خلال نسخة تتضمن معلوماتٍ عنه، وعن آثاره أو صورته»[2].

وتقضي قاعدة المزايدة التكنولوجية بأن يبرر إخفاق إحدى التكنولوجيات في إجراء مراقبة كاملة إلى انتشار ترسانة أكثر تعقيدًا من دون إدراك الفاعلية المتوخّاة منها. والشهادة على ذلك، السَّبْقُ المجنون الشامل لتجميع البيانات الفردية الذي بدأ به جيوستراتيجيو «رصد البيانات» على المستوى العالمي.

(١) O. RAZAC, "Bracelet électronique mobile: les barreaux à la cheville", *Libération*, 22 mars 2007. p. 17.

(٢) E. HEILMANN et A. VITALIS, *Nouvelles technologies, Nouvelles régulations?, Rapport de recherche (Programme Privilles CNRS/IHESI)*, Université Louis-Pasteur de Strasbourg/ Université de Bordeaux-III, mai 1996, p. 78.

«فلاش باك» على بطاقات الدفع

تعود الدراسات الأولى التي وجهت أصابع الاتهام إلى الانحراف في استعمال هذه البطاقات كأدوات تسجيل ومعرفة سلوك المشترين، إلى الثمانينات. وهذا ما أشارت إليه تلك التي وضعها عالم نفس اجتماعي عضو في مجموعة البحث المعلوماتي والقانون في جامعة كيبيك في مونتريال، في وقت بلغ حجم هذه البطاقات في أميركا الشمالية نسبةً لا تضاهى مقارنةً مع البطاقات في البلدان الأوروبية، بما أن إطلاقها يعود إلى أوائل الستينات مع صدور «فيزا كارد» و«ماستر كارد». «تشكّل بطاقات الدفع اليوم، على ما نبّه هذا الباحث، أحد أخطر التهديدات على الحقوق والحريات الأساسية. إذ تجمع مؤسسات الخدمات دائمًا بواسطتها، الكثير من المعلومات عن الأشخاص وسلوكهم وميولهم... وتعالجها وتنشرها. وعليه، فهي تمتلك وسائل متقنة جدًّا لتعزيز المراقبة على الأفراد وزيادة حصتها في السوق. وقد ساد هذا المنطق الذي يجعل من المعلومة الشخصية شرطًا للنمو الاقتصادي، في الولايات المتحدة وكندا من دون رادع، حيث لا يوجد أي قانون لحماية المعلومات الشخصية في القطاع الخاص. وهذا يعني الإرساء التدريجي لشروط مراقبة السلوك العام، والتوتاليتارية المفَصَّلة على المقاس. ينبغي أن تكون لجان الحماية على بينة من المخاطر إذا كانت لا تريد أن يعاد النظر في فاعليتها، أو وجودها حتّى»[1].

وكان الاهتمام الذي أبدته المؤسسات بالمعلومات المسّماة «المعاملات» الواردة في بطاقات الدفع مؤشرًا من بين أمور أخرى عن التغييرات التي شهدها العقد الأخير في أدوات التقرّب من المستهلك التي استخدمها اختصاصيُّو التسويق والإعلانات. «في السنوات الخمس الأخيرة، على ما صرّح مدير أبحاث «بروكتر أند غامبل» عام ١٩٨٧، ظهرت طرق جديدة لقراءة سلوك المستهلك، معظمها

(١) J.-P. LEMASSON, "Les cartes de paiement. La privatisation de la vie privée", *TIS-Technologies de l'information et Société*, 1989, vol. 1, n°1.

إلكترونية. ولا يمكن هذا إلاّ أن يستمر. إذ تُقدّم التقنيات الجديدة إلى الباحثين في سلوك المستهلك قاعدة بيانات «شاسعة وغنية ومستحدثة»»[1]. فقد أدخل نظام الترقيم الدولي المعروف بالـ«بار كود» ومحركات الأقراص الضوئية لغة الماسح الضوئي (سكانر، وتعني مسح المعلومات ومسح السلوك ومسح المسار، الخ...) في الدراسات عن عينات من العائلات أو الأفراد. أما التدابير لقياس جمهور المشاهدين، فسلكت مسارًا جديدًا. وبالتالي، يعمل الـ«بيبول ميتُر»، الدماغ الإلكتروني الذي أُدخل إلى جهاز التلفزيون، على تسجيل الحضور والقناة المشاهَدَة والوقت، بالتواطؤ مع المُشاهد، بما أن كل فرد من العائلة يسجّل حضوره بالضغط على زر التعريف.

وفي خلفية هذه الوعود من قواعد البيانات «الشاسعة والغنية والمستحدثة»، برز التغيير في الساحة الإعلامية والإعلانية المبني على التفلّت الهمجي من الضوابط؛ وتأسيس قاعدة شبكات الإعلان العالمية، طليعة صناعة الاتصالات؛ والتكتلات والاندماجات المتلاحقة لمجموعات الاتصالات الكبرى. في موازاة ذلك، توسَّعَت المهمة الإدارية لـ«الاتصالات» المبهمة والمعقدة. هكذا، وفي ختام بحث ارتكز على المقابلات والتحليل للاستراتيجيات والخطابات التي تُقرّ بشرعية الشبكات الإعلانية النخب، وصفنا عام ١٩٨٨ ما ثَبُت في وقت لاحق أنه يؤذن للصعود الذي لا يُقاوم لـ«أنواع الاتصال»: «للحد من العشوائية، توسّعَ البحث في تقنيات المراقبة الإلكترونية: الاختبار على عينات من المشاهدين عبر تركيب آلات تصوير صغيرة في أجهزتهم؛ تطبيق أنظمة الاستشعار ذات الاستخدام العسكري وتحويلها. وما كان يبدو في الأمس القريب مريبًا في نظر الديمقراطية، لأنه يتعلّق بأدوات تُخضع المواطن لمراقبة عالية، دخل في شكلٍ غير محسوس في الأعراف الاقتصادية. وأبصرت النور المبادئ «التايلورية» الجديدة عن الاستهلاك. حتى إن بعض «دكاترة نو» (نسبة إلى فيلم سينمائي من سلسلة جيمس بوند بطولة شون كونري) تخيلوا أن في إمكانهم زرع أقراص صغيرة على مواضيع تجارب لرصد أعمال المستَخدِم وتحركاته. ضَغَطَ

(١) Cité in A. MATTELART, *L'Internationale* publictaire, La Découverte, Paris, 1989, p. 186.

التحول الجذري للسوق في الحياة الجماعية والفردية إلى حدٍّ فاق الاحتمال»[1]. إذا قورنت هذه النتيجة بتحذير الباحث الكندي، يمكن المرء أن يتصور أن يتقاسم هذا الشعور في ذلك الوقت باحثون آخرون حُرصاء على تطور الصناعات وشبكات الاتصالات. ولم تكن هذه إلاّ البداية.

مسار المتصفّح

جَسّد تكاثر تقنيات الاختراق سيناريوهات لم يجرؤ حتى فريتز لانغ على تخيّلها وهو يصوّر فيلم «عيون الدكتور مابوز الألف». فتطوُّر الذاكرة الكشفية وقوة الحوسبة لأدوات تحديد الموقع الجغرافي صعّبا التنظيم القانوني. فقد تسلّلت أدوات تعقب مسار المستخدمين والمستهلكين إلى أشياء الحياة اليومية. وكثرت المخاطر الكامنة التي تطاول الحياة الخاصة. إذ تتوافق مؤشرات افتراضية كثيرة لوسائل رصد إلكترونية ذات طابع بوليسي، و«تطوّرات المجتمع الأمنية»، وفقًا للمصطلحات المستعملة في الخطاب الترويجي لصناعات الأمن.

لقد أتت بطاقة «المرور من دون التّماس نافيغو»، هذه البطاقة الذكية ذات المعالج المصغر المقرون بجهاز إرسال صغير (التعريف بالتردد اللاسلكي) التي وضعتها هيئة المواصلات الباريسية في المنطقة الباريسية، في الوقت المناسب لتوضيح هذه التحديات. كانت في الأصل مشروعًا أوروبيًّا للتذاكر عن بعد لجمع مشغِّلي وسائل النقل الإيطاليين والبرتغاليين والبلجيكيين والفرنسيين. سُمي المشروع «كاليبسو»، على اسم الحوريَّة اليونانية التي نجحَت باحتجاز «أوليس» طوال عشر سنوات على جزيرتها، على ما روى هوميروس في الأوديسة! بعد مرحلة اختبارية دامت أربع

(١) *Ibid.*, p. 188-189. *Cf.* également le dossier sur les mesures d'audience, *in* INA, *Dossiers de l'audiovisuel,* n°22, INA/La Documentation française, Paris, 1988.

سنوات تقريبًا، بخاصة من خلال البطاقة المخصصة للشباب، صار النظام متاحًا للباريسيين وسكان الضواحي المجاورة منذ العام ٢٠٠٥. وفي غضون عامَين، اختار مليونا مسافر تقريبًا هذه الوسيلة في النقل. إذ تحتوي الرقاقة على كل المعلومات المتعلقة بالاشتراك، تلك التي تخصّ حاملها (الاسم، العنوان، الصورة الشمسية، التنقلات) وعلى هوائي يتّصل بالمدقّق. وتقرأ «محطة» عند مدخل كل وسائل النقل المشترَك (المترو، القطار السريع، القطار، الباص، الحافلة الكهربائية) البطاقة حتى لو كانت داخل الحقيبة أو في جيب السترة. ويتوخى المشروع إدراج بطاقة «نافيغو» في الجوالات، ليصير المحمول بمثابة التذكرة. وقد صُمِّم النظام ليعمل كيفما كان الخلوي، مغلَقًا أو في حاجة إلى شحن. وسبق أن أُدْخِلَت هذه الطريقة حيّز التنفيذ في إيطاليا واليابان. ويُفتَرَض أن تضع بطاقة «نافيغو» حدًّا للتذاكر ورسوم المرور المغناطيسية للتعرفة، أي اختفاء خيار آخر.

كما هي الحال بالنسبة إلى مشروع «بطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية المؤمننة»، يُمكن فحص البيانات الشخصية الواردة في الرقاقة من دون لمس، خلال إجراءات المراقبة الآلية، مما يطرَح مسألة سرّية البيانات المتعلقة بتنقلات الأشخاص. ومن أجل ضمانها، أوصَت «اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات» بـ«عدم استعمالها في شكل يسمح بتحديد المستخدمين إلاّ في إطار محاربة الغش، وخلال الوقت اللازم لكشفه، شرط ألاّ تتعدّى هذه المهلة يومَين متتاليَين». لا حاجة إلى الغوص في الهذيان لتخيّل الاستخدامات التي يمكن أن يقدمها تجميع البيانات عن مسارات المستخدمين. فهي تسمح مثلًا بـ«التدقيق بين تداخل مجموعات مختلفة من الأشخاص المتجهين إلى نقاط التقاء عدّة للتظاهرات لكشف أكثرهم احتجاجًا، إلخ...». هكذا فهمَت المشروع لجنة تحكيم النسخة السابعة من «جوائز الأخ الأكبر» بترشيحها، عام ٢٠٠٧، هيئة المواصلات الباريسية في فئة «أورويل» عن مجمل أعمالها. ولا يمكن، في هذا المجال، سياسة السلطات البريطانية التي واجهت أخيرًا عمليات تفجير ومحاولات اغتيال في وسائل النقل المشترَك، إلاّ أن تعزز الشكوك في هشاشة الضوابط التنظيمية.

وكما هي الحال بالنسبة إلى مشروع بطاقة «الهوية الوطنية الإلكترونية المؤمننة»، قُدّم إلى الواجهة الخطاب الذي يتحدث ليس عن الحد من الغش فحسب، بل أيضًا عن الراحة التي تؤمنها في «تسهيل حياة المستخدِم». وفي هذه الحال، من خلال سرعة العملية التي تتم أسرع بمرّات أربع من القسيمة المغناطيسية. لأن التكنولوجيات كلها التي تنطوي على مخاطر بالنسبة إلى المواطنين تحتاج إلى خطاب مرافق. هذا ما تؤكّده «مجموعة صناعات الربط البيني، والمكونات والمجموعات الفرعية الإلكترونية» (جيكسِل) في «كتابها الأزرق» الموجَّه إلى زبائنها العامين والخاصين. «كثيرًا ما يُنظر إلى الأمن في مجتمعاتنا الديمقراطية كأنه اعتداء على الحريات الفردية. ينبغي أن يتقبّل الشعب التقنيات المستعملة، ومن بينها النظام البيومتري والدوائر التلفزيونية المغلقة والمراقبة. ويُفترض بالسلطات العامة والصناعيين تطوير أساليب كثيرة لتُقبّل البيومترية. يجب أن ترافقها سهولة في الاستخدام، واعتراف بالشخص كإسهام وظيفي عملي، بتعليمها منذ صفّ الروضة، ليستخدم الأولاد هذه التقنية لدخول المدرسة، والخروج منها، وتناول الغداء في الكافتيريا، على أن يعرّف الأهل عن أنفسهم لإحضار أولادهم»[1]. وفي خطوة معارِضة لامتهان التقنيات البيومترية في الحياة اليومية، دمرّت مجموعة من الشبان تنكروا بزيّ مهرّج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في كافتيريا إحدى المدارس في وادي شيفروز، في جيف سور إيفيت، بالقرب من مدينة ساكلي التكنولوجية، محطتَين بيومتريّتَين أُنشئتا مجانًا لغرض تجريبي، بهدف مراقبة تدفق الطلاب على المقهى. أُقيمت المحطتان مع بداية العام الدراسي، من دون موافقة «اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات»، أي في شكل غير قانوني. وبعد الشكوى التي تقدّم بها مدير الثانوية، دانت محكمة الجنح في إفري ثلاثة من الشبان لتخريبهم الأملاك العامة. لكن رابطة حقوق الإنسان دعمتهم وندَّدَت، في هذا السياق، بأجهزة المراقبة التي زايدت في صونها معاهد الأبحاث وصناعات التكنولوجيا العالية في المدينة التكنولوجية.

(١) Cité sur le site des Big Brother Awads France: <http:/bigbrotherawards.eu.org/Livre-Bleu-du-Gixel-les-BBA-republient-la.html>

«البطاقات الذكية»، الميل إلى المغالاة

ما كان أمس مجرد سيناريو خيال علمي بات اليوم واقعًا في المجال التكنولوجي. وظهرت إلى العلن الرهانات السياسية والاجتماعية الكامنة وراء استخدامات الرقاقة الإلكترونية المتكاملة، كما تلك المتعلقة بابتكارات دقيقة أُخرى، من مثل الكائنات المعدّلة وراثيًّا أو الـ«نانو تكنولوجيا»، أي الصغيرة جدًّا. واستجابت هذه التكنولوجيا المدمَجة بالمنتوجات المصَنَّعة لمتطلبات تتبُّع الأشياء من لحظة إنتاجها حتى وصولها إلى المستهلك (مكان الصنع، تسليمها، خضوعها للتفتيش والتدقيق، إلخ...). فهي إذًا تساعد في مكافحة التزوير وتحاشي المخاطر الصحية والغذائية. لكنها تحمل أيضًا مخاطر كامنة تهدد الحياة الخاصة، لأنها أداة لتحليل سلوكيات المستهلِك، على رغمه أحيانًا، وتدفقات الزبائن بغرض جذب فئة معينة منهم. وقد أثار هذا الاستعمال حماسة المورِّدين والعلامات التجارية من كبريات شركات البيع بالمفرَّق كما خبراء التسويق والإعلانات.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٦، طرحَت لجنة المعلومات والحريات معطيات المشكلة: «نظرًا إلى انتشارها الواسع، وطبيعة معرِّفات العلامات التجارية الفردية وغير المرئية لكلّ منتوج، ومخاطرها في تنميط الأفراد، ترى لجنة المعلومات والحريات أن أساليب تحديد الهوية بالتردد اللاسلكي هي معرِّفات شخصية، على ما ورد في قانون حماية البيانات والحريات». ويكمن الحل بحسب هذه الهيئة التنظيمية في إبطال مفعول الرقاقة ما إن يتم شراء الغرض.

بدَت المفوضية الأوروبية مقتنعةً بسعة التحدي. فعام ٢٠٠٦، نُظِّمَ نقاش عام تمهيدي يتعلق بنظام تحديد الهوية بالتردد اللاسلكي، دُعي إليه الصناعيون، وشركات التوزيع الكبرى، وجمعيات المستهلكين والحكومات. وافتُتحَ «منتدى المواطن» طوال ثلاثة أشهر على الإنترنت. وشقّت الفكرة المرتكزة على تأطير هذه التقنية طريقها، بتغيير التنظيم والقوانين القائمة لتفعيل حماية البيانات الشخصية

والحياة الخاصة في شكل أفضل. ثم عُقد اجتماع كبير في بروكسل تناول الموضوع في آذار/مارس ٢٠٠٧، في حضور اختصاصيين من مختلف أرجاء العالم، جمعتهم المفوضية بناءً على دعوة من «مختبر أوتو ـ آيْ دي» التابع لمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا، الذي يرأس شبكة أبحاث تضم ستة مراكز (أميركية وصينية ويابانية وأوروبية وأسترالية)، وأكثر من مئة راعٍ، بينهم أكبر خمس مجموعات للتوزيع. وُضِعت روزنامة عمل وتشكّلت مجموعةٌ من الأطراف المهتمين بنظام تحديد الهوية بالتردد اللاسلكي مهمتها تقديم المشورة إلى المفوضية ومساعدتها في إعداد اقتراحٍ بحلول العام ٢٠٠٨ عن السياسة الأوروبية في ما يتعلق باستخدامات هذا النظام[١]. وما نتجَ عن اجتماع آذار/مارس، بدايةً، هو أن مفوضة وسائل الإعلام ومجتمع المعلومات التي تدير الملف قلّلت من أهمية المخاطر التي أشارت إليها قبل عام «اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات»، لتعلن المفوضية الأوروبية لاحقًا إصرارها على «تعزيز وجود مؤسسات الاتحاد في سوق العلامات التجارية الكبرى التي تعتمد نظام تحديد الهوية بالترددات اللاسلكية وترفض أن تبقى في منأًى عن هذه التقنية المربحة، التي شهدت سوقها نموًّا عالميًّا بنسبة ٦٠٪»، وعليه ادعت أنها «تحرص على أن تزيل أوروبا العوائق التي تقف أمام القوة الضخمة الكامنة في تقنية تحديد الهوية بالتردد اللاسلكي. وأتت الأرقام لافتة، إذ قُدّر أن تكون الأغراض اليومية المعنية باستخدام الرقاقات نحو مئة ألف مليار بحلول العام ٢٠١٠.

وشدّدت المفوضة على الدور الرئيس المفترض أن تؤديه «توعية المواطنين» في الاستراتيجية التي اقترحها الاتحاد في شأن أهمية نظام تحديد الهوية بالتردد اللاسلكي. وعدَّ ٦١٪ من الأشخاص المشاركين في المنتدى على الإنترنت أنّ المعلومات المتوافرة للجمهور عن النظام «غير كافية». وما تجنبت الإفصاح عنه، هو حقيقة أن نصف متصفحي الإنترنت المشاركين حكموا بضرورة تعديل التنظيم،

(١) Consulter: <www.lespasseurs.com/dotclear/index/php/2007/03/16/1572> et <ec.europa.eu/information_society/policy/rfid>

بينما رأى الثلثان أن تشمل هذه التقنية أنظمة لتعطيل الرقاقة الإلكترونية، إمّا تلقائيًّا منذ خروجها من مركز البيع (في رأي ٦٠٪ منهم) وإمّا بجعل الرقاقة قابلة للعزل (في رأي ٤٦٪ منهم)، أو عن طريق الحدّ من نطاق أجهزة الاستشعار إلى أقصر مسافة ممكنة (٤٠٪). وأخيرًا، أعلن ١٤٪ منهم فقط أنهم يثقون بالصناعة لتنظيم نفسها والامتثال طوعًا لمبادئ حسن السيرة والسلوك في هذه المسألة. «حتى لو كانت صادرة عن عيّنة قليلة تبعث على السخرية (٢١٩٠ رأيًا)، على ما علّق صحافي من جريدة «لو موند» قبل ثلاثة أسابيع من اجتماع بروكسل، أعطت هذه اللائحة من الحلول، بلا شك، لمحةً عن خيار التدابير التنظيمية التي يمكنها أن تحيط مستقبلًا بالتطور السريع لنظام تحديد الهوية بالتردد اللاسلكي، لكنه أمر ما زال أيضًا بعيدًا عن التنفيذ: الكلام يعود الآن إلى «لوبيّات» من صناعيين وجمعيات وباحثين»[١]. الباحثون، نعم، ولكن أي باحثين؟ لأن الهدف الأول للدراسات الصادرة عن شبكة مراكز البحث الأكثر شهرةً في العالم بقي محصورًا في اختبار فاعلية الرقاقة ومدى قبولها اقتصاديًّا واجتماعيًّا. إلى جانب عولمة تطبيع التكنولوجيات من هذا النوع التي تتماشى مع المفهوم الأميركي لـ«الخصوصية» على حساب المبادئ الأوروبية لحماية الحياة الخاصة. أما الدراسات التي تُشكِّك في طريقة دمج نظام تحديد الهوية بالتردُّد اللاسلكي كجزء من مشروع مجتمع معيَّن، فهي نادرة إلى حدٍّ ما. ويرتبط نضوبها بالشرعية التي اكتسبتها الرؤية الليبرالية المتطرفة إلى المستهلك السيّد، المطلوب منه حرية الاختيار، والمقتنع بأنه يتنقَّل، في حرية، في الفضاء الإلكتروني.

ولا تمثل الإشكالية حيال إدراج رقاقة مخفيَّة في السلع المصنَّعة إلاَّ القطبة المرئية من الأبحاث التي أجريت بقصد التحقيق في السلوكيات. والصحيح أن الشبكات الإلكترونية الاستهلاكية هي الشواغل الرئيسة للعلامات التجارية الكبرى والمعلنين والمشغلين. والدلالة الأخرى إلى ذلك، ظهور أولى اللافتات الإعلانية

(١) A. REVERCHON, "Les "étiquettes intelligentes" inquiètent les consommateurs", *Le Monde* (supplément Économie), 27 février 2007, p. IV.

المتفاعلة مع الهواتف الجوّالة، عام ٢٠٠٥. فهناك، بالفعل، عدد لا يحصى من التجارب الواسعة النطاق التي تربط مستخدمي الإنترنت بالإعلانات الموجهة على أساس مكان وجودهم والذين يقبلون أن تتبع مساراتهم، في الوقت الحقيقي[١]. وملأت اختبارات أخرى رفوف المخازن الكبرى بالرقاقات وبرامج التعرف بواسطة الكاميرات التي وُضعت في أماكن استراتيجية بقصد رصد أنظار الزبائن وأعمالهم وحركاتهم، أمام منتوج أو آخر لاستخلاص أفكار منها عن إعادة ترتيب التعبئة والتغليف أو المخزن[٢]. وشعرت المخازن الكبرى بالمزاحمة من الابتكارات في مجال التجارة الإلكترونية. «عوَّد الإنترنت المستهلك على عدم الانتظار، والاختيار الفوري والمعلومات التامة. وإن لم يجد هذه الوظائف في المخزن، سرعان ما يصبح الأمر لا يطاق. إذ تدفع التقنيات الجديدة مراكز البيع إلى إعادة تحديد أُطُرها»، على ما يشرح مدير شركة «لايزر»، وهي فرع من «غاليري لافاييت»[٣].

ويترافق استخدام التقنيات الرقمية مع تزايد الشعبية التي تتمتع بها المقاربات الجديدة للاستهلاك والتي يقترحها «التسويق العصبي». في الثمانينات، فتحت المقاربة الأنثروبولوجية والميكروسوسيولوجية المعروفة باسم «التسويق العرقي» في فرنسا ميادين جديدة للتّتبع، أتت بعكس النظريات التفسيرية لسلوك المستهلك والمستخدم[٤]، لتشكّك في وحدة القاعدة والفرد والاختصاصات السائدة، مثل علم نفس، والدوافع والآراء والمواقف، كما في فرضية الاقتصاد النِيوكلاسيكي عن الاختيار العقلاني المرتبط، في شدة، بالوصول إلى المعلومات، وفرضية الفردانيَّة المنهجية المهمة في الماكروسوسيولوجيا. واليوم، يركّز الإعلان والتسويق على علوم

(١) L. GIRARD, "La Pub s'incruste dans nos neurones", *Le Monde*, 2 mai 2006.

(٢) C. CALLA et S. LAUER, "Achetez, vous êtes surveillés...", *Le Monde*, 4-5 février 2007.

(٣) (أو المصدر السابق نفسه) ص ١٨.

(٤) Cf. M. DOUGLAS et B. ISHERWOOD, *The world of Goods. Towards an Anthropology of Consumption,* Routledge Londres, 1979; J. SHERRY (dir.), *Contemporary Marketing and consuner Behavior. An Anthropological Sourcebook,* Sage, Londan, 1995.

الأعصاب في محاولة لتحديد مجالات تحفيز الدماغ اعتمادًا على أهداف العلامة التجارية. وتأمل أيضًا في اكتشاف سرّ هذا الشخص البعيد المنال الذي يبقى، على رغم كل شيء، المستهلك.

وعلى عتبة المجتمع الصناعي، مهَّد الطريق روّاد تشريح الجمجمة وتشريحات الدماغ الأخرى بهدف تحديد موقع الميول، مطبِّقين تجاربهم على الأشخاص المهمَلين في السجون والمستشفيات والمياتم. واختارت هندسة الموافقة الشاملة في المجتمع المعاصر أن تجعل من بيع «الوقت المتاح في الدماغ البشري»[١] من مصنع جمهور المشاهدين، الشرط الذي لا غنى عنه لفرض السيطرة على الجماهير.

نحو إدارة جينيَّة للسكان؟

«المسائل الثلاث المثيرة جدًّا للقلق، والتحوّل من مراقبة الهوية إلى مراقبة السلوكيات، والربط بين البيانات والحصول عليها من غير معرفة الأشخاص المعنيّين»[٢]. بهذه التعابير برَّرَت «اللجنة الاستشارية الوطنية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة» تناولها قضية «البيومترية والبيانات المحددة للهوية وحقوق الإنسان» في فرنسا وإبداء رأيها فيها أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وتتمثل مهمة هذه المرجعية المستقلة التي أنشئت عام ١٩٨٣ «في تقديم المشورة في شأن المشكلات الأخلاقية والقضايا الاجتماعية التي أثارها تقدّم العلم في مجالات البيولوجيا والطب والصحة». وعليه، أشارت إلى انحرافات القياس البيومتري، بخاصة في بلاغها الرقم ٩٨ الذي حمل عنوان «البيومترية وبيانات تحديد الهوية وحقوق الإنسان».

(١) Pour reprendre l'expression du P-DG de TFI, Patrick le Lay, expliquant en juillet 2004 que le but de sa chaîne est de vendre à Coca-Cola du "Temps de cerveau humain disponible".

(٢) CCNE, "Biométrie, données identifiantes et droits de l'homme", *Avis n°98*, 26 avril 2007, p. 4. <www.ccne-ethique.fr>

وإذ لحظت تفوّق البيومترية على غيرها من وسائل تحديد الهوية بسبب تزايد الهاجس الأمني إثر الاعتداءات الإرهابية، شككت اللجنة المذكورة في ترسانة ثوابت القياس التي تستخدمها هذه التقنيات، والتي تزيد وتتطور في شكل كبير، وعن نتائجها شبه المؤكدة، على ما يُقال. لم يَعُد هدف الثوابت هذه «وصف الفرد فحسب، بل أيضًا تحديد هويته، ومعرفة من يكون، وماذا يفعل، وماذا يستهلك». وأوضحت اللجنة خطر «نزع الصفة الإنسانية» بإعطائها مثلًا على ذلك مشروعًا أوروبيًّا جديدًا يتعلق بالبرنامج الرئيس السادس (www.humalio-eu.org)، وهو مشروع يهدف إلى "دراسة ثوابت بيومترية فيزيولوجية جديدة (التخطيط الكهربائي للدماغ، وتخطيط القلب، وتخطيط كهربائية العين) عن طريق جمعها بعضها مع البعض الآخر ومع بيانات محدَّدة للهوية كلاسيكية، للحصول على أنظمة لتحديد الهوية عالية الأداء، حيث تُسجِّل هذه الخصائصَ أجهزةُ استشعار جديدة لاسلكية، مع خطر الحصول عليها من دون علم أصحابها». وهذا المشروع، على ما أفادَت اللجنة، «يبدو لنا مقلقًا لأنه يطمح أيضًا إلى التأكد، عن طريق هذه الثوابت الفيزيولوجية، من عدم وجود عيّنات من الكحول أو المخدّرات أو قلّة النوم عند الأُجَراء الذين يتوجب عليهم تنفيذ مهمات من مثل نقل الأموال وقيادة الطائرات واستعمال المنتوجات الخطيرة، لرصد حال يقظتهم دائمًا. ولا يمكن طبعًا تصوّر الهدف الأمني لهذا الإجراء من دون موافقة المعنيين واستشارة طبيب العمل، ولكن يجب موازنته مع خطورة التطفُّل على الحياة الشخصية. فخطر تحويل الإنسان آلةً لغايات أمنية يتحدّى الطب المهني الذي يمكن أن يحوّل العلاقة مع الأجير مجموعةً كبيرة من البيانات الشكلية، على نحو ما فعل الطب العام الذي أعطى الأفضلية للصور والأرقام مما أدى إلى خطر «تجريد الطب من إنسانيته»»[1].

ويشكّل التمييز ضد فئات من الشعب أحد أبرز مظاهر الانحراف في استخدام حفظ الملفات ومراقبة الشرطة لهؤلاء. ليست «اللجنة الاستشارية الوطنية لأخلاقيات

(١) (المصدر السابق نفسه) ص ٥.

علوم الحياة والصحة» وحدها من عبّر عن شكوكه في توسيع لائحة المخالفات التي تتيح أخذ عيّنات من الحمض النووي. لكنها اتخذت موقفًا حيال مدّة الاحتفاظ بها: أربعون سنة في فرنسا للأشخاص المحكوم عليهم، وخمس وعشرون سنة في الحالات الأخرى، ومئة سنة في المملكة المتحدة. «مدة احتفاظ لا حدود لها، ومن دون ضوابط، ومن دون إمكان المتهم الْتِماس طلب سحب الشكوى»، على ما أشارت. ويتناقض هذا كله مع مفاهيم التقادم (أي سقوط الحكم مع مرور الزمن) والعفو العام. يحدث كل شيء كما لو كانت المسألة مسألة «تجميع البيانات وتخزينها «لكل الغايات الضرورية» التي تجعل التقويم التمييزي ممكِنًا من خلال هذا التخزين، كما ممارسة الإبعاد أو التجميع لغايات غامضة»[1]، من مثل «الغايات لتحديد هويات أقليات عرقية أو لتحوّل سياسي». وشرحت اللجنة أن المزج بين البيانات العامة والخاصة يمثّل الخطر الأكبر، ويجب رفض كلّ مزج. «فالتقاطع في قواعد البيانات، وقد تكون في بعضها إدارية، وغيرها متعلقة بالصحة، يؤدي إلى تمييز خطير في مجال التأمين أو العمل، خصوصًا عند التوظيف. وللاقتناع بذلك، يكفي النظر في المنهجية الراهنة لأرباب العمل وشركات التوظيف في استخدام محرّكات البحث الإلكتروني». وأخيرًا، قد يؤدي تعميم الأساليب المورفولوجية الجديدة في تحديد الهوية «إلى وصم بعض الأشخاص من مثل الذين يعانون إعاقة، واستبعاد آخرين لا يمكن تحديد مؤشرات ثابتة لهم»[2].

يُعدُّ رأي اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاقيات بمثابة تحذير من المفهوم الخاطئ للتمييز بين «المناطق المرَمَّزة» و«غَيْر المرمَّزة» من الجينوم البشري. وهي فكرة روّج لها خصوصًا الدليل الذي أعدَّه فريق عمل «الإنتربول»، بقصد «توعية» الرأي العام بالحواجز التي وضعتها الشرطة والقضاء لمنع الاستخدام غير المطابق لحقوق الإنسان من عينات «الحمض النووي». ويُطالع القارئ مثلًا في

(١) (المصدر السابق نفسه) ص ١٣.
(٢) (المصدر السابق نفسه) ص ٦.

هذا المستند: «كل أنظمة الحمض النووي التي تعمل عليها مختبرات علم التحقيق الجزائي تتعلق بالمناطق غير المرمَّزة للجينوم. هذا يعني أن الأمر يتعلق بالأنظمة التي لا تحوي أي معلومة عن الخصائص الجسدية أو النفسية، أو عن الأمراض أو القابلية للأمراض»(١). لكن اللجنة الاستشارية شدّدت على أنّ «أسس هذا التمييز قد تكون غير صحيحة، ويُحتمل أن تكون المناطق غير المرمَّزة الأغنى بالمعلومات المختلفة». حتى لو كانت البصمات الجينية التي تستخدمها اليوم الشرطة والقضاء «لا تنطبق إلا على علامات الجنس والسلاسل الجينية غير المرمَّزة نظريًّا»(٢).

وتبدو الدعوة إلى التيقظ الأخلاقي حيال الأدوات المعيارية للنظام الأمني منطقية إذا ما قورنت بالمنهجيات الخطيرة السائدة في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة. لأن صعود الأنظمة والأجهزة المتعلقة بتحديد الثوابت التي تصنف البشر هو أيضًا نتاج مجتمع تقوم قاعدة العمل والتماسك السياسي والاقتصادي فيه على التنافس المتزايد بين الأفراد. وهو مجتمع غير قادر على إدارة الاختلافات وحيث تحول مبدأ الكفاية، في «الجدارة والفاعلية»، معيارًا دارْوِنيًّا حديثًا متعدد المفاعيل للاختيار بين القوي والضعيف، على حساب مشروع مجتمع تشكّل فيه المصلحة الجماعية والروابط بين الأفراد، الضمانات للابتكار والخيال الاجتماعي والتقني.

مع البيومتريَّة المفرطة، برزت من جديد النزوات القديمة الرامية إلى تحسين النسل وتعصرنت، على ما أكّد التقرير المخصَّص للاضطرابات في سلوكيات الطفل والمراهق الذي نشرته، عام ٢٠٠٥، «المؤسسة الوطنية للصحة والأبحاث الطبية»(٣)، إذ حدّدَ الخبراء المؤشرات التي تدل إلى وجود عوارضٍ مَرَضية (اعتداءات جسدية، ممانعة، نشاط مفرط، تُتَرجم برفض الطاعة والركل وعض الرفاق، وعدم الانتظار في

(١) ORGANISATION INTERNATIONALE DE POLICE CRIMINELLE, *Guide Interpole sur l'échange de données génétiques et sur les pratiques en matière d'analyse d'ADN, op. cit.*, p. 44.

(٢) CCNE, "Biométrie, données identifiantes et droits de l'homme", *op. cit.*, p. 6.

(٣) EXPERTISE COLLECTIVE INSERM, *Troubles des conduites chez l'enfant et l'adolescent*, Inserm, Paris, 2005.

الصَّفّ). وممّا تقدم، دعوا إلى كشف هذه الأعراض الأولية للانحراف الاجتماعي منذ الحضانة ومعالجتها. من منظور هذه العملية الوقائية المبكرة «للجنوح»، تحوّلت معالجة الولد «فنَّ التربية في التتبُّع». وشهادةً على ذلك، اعتُمد «كتيّب التقويم» في روضة الأطفال، وقد أتى «على شكل السجل العدلي، سجل مدرسي يتابع الولد طوال حياته المدرسية»(١). وبينما أُعيدَ التقرير المتأثِّر بالمدرسة السوسيوبيولوجية الأنكلوساكسونية إلى الأدراج بعد احتجاج أطباء الأمراض النفسية وعلماء التربية، فإن النظرية عن الطابع الفطري لبعض السلوكيات التي أسست له، عادَت بطريقة غير مباشرة إبان الحملة الرئاسية مع النقاشات التي أثارتها تصريحات مرشح «اليمين المتحرر من العقَد» عن الاستعداد الوراثي في الانحراف الجنسي نحو الأطفال، وعند بعض الشباب إلى الانتحار(٢). وهذا انزلاق يخضع لسيطرة كاملة.

(١) A. SAUVAGE et O. SAUVAGE-DÉPREZ, "Maternelles sous contrôle: Le fichage des enfants", *in* Gérard NEYRAND (dir.), *Faut-il avoir peur de nos enfants? Politiques sécuritaires et enfance*, La Découverte, Paris, 2006, p. 49-50.

(٢) *Cf.* Les propos de Nicolas SARKOZY, dans son entretien avec Michel ONFRAY pour *Philosophie Magazine*, en avril 2007: "J'inclinerais, pour ma part, à penser qu'on naît pédophile, et c'est d'ailleurs un problème que nous ne sachions soigner cette pathologie. Il y a 1 200 ou 1 300 jeunes qui se suicident en France chaque année, ce n'est pas parce que leurs parents s'en sont mal occupés! Mais parce que, génétiquement, ils avaient une fragilité, une douleur préalable. [...] Les circonstances ne font pas tout, la part de l'inné est immense".

خاتمة

«متمرِّد: اسم مفرد مذكر، هو اليوم كلمة من مصطلحات التاريخ... شخص يثور على القواعد السائدة».

مرَّدَ: صيغة المتعدّي (١٧٩٧، شاتوبريان، تمريد المواطنين أي دفعهم إلى التمرد)، وردت أيضًا عند ليتريه، لا تستعمل الآن، لكن كلمة «تمرّدَ» ما زالت قائمة.

روبير. القاموس التاريخي للّغة الفرنسية، ١٩٩٨.

«يتمثّل المأزق الأساس لكل أجهزة السلطة بالآتي: تتطلّب السلطة وقتًا لتُمارس فيه السلطة. تفترض السلطة أيضًا المعارضة والقبول، وإلا لن تبقى سلطةً [...] تحاول جميع أنظمة السلطة أن تجعل السيطرة صارمةً قدر الإمكان، ولكن في الوقت نفسه، إذا نجحت نجاحًا كاملًا، لن يعود هناك شيء لتتحكم به [...] عندما تنتفي المعارضة، تصبح السلطة مشروعًا خاليًا من المعنى. ومن المستبعد جدًّا أن يصمد كائن بشري أمام السيطرة الشاملة. لن يبقى شيء، ولا أحد. الحياة إرادة، والعمال لن يبقوا أحياءً».

«وليام س بيروس»

«زورق الإنقاذ، صدمة الأوهام وحدود السلطة» (١٩٧٦).

«لا يملك مع ذلك هذا السيد سوى عينَين، ويدين، وجسم، ولا شيء آخر يميزه عن أي مواطن من سكان مدننا اللامحدودة العدد. ما يملكه أكثر منكم، هو الوسائل التي تمنحونه إياها ليدمركم. من أين يأتي بالأعين التي لا تُحصى [الإنسان الخرافي صاحب الأعين المئة] والتي تترصّدكم إن لم تكن من داخل صفوفكم؟ من أين له كل هذه الأيدي ليضربكم، إن لم يكن قد استمدَّها منكم؟ الأرجل التي يطأ بها مدنكم، أليست هي أرجلكم؟ هل لديه سلطة عليكم غير السلطة التي منحتموه أنتم إياها؟ كيف يجرؤ أن يهجم عليكم، إن لم يكن متواطئًا معكم؟ أي أذًى يمكن أن يسبِّبه لكم لو لم تكونوا حماة اللص الذي ينهبكم، ولو لم تكونوا متواطئين مع المجرم الذي يقتلكم وخائنين تجاه أنفسكم [...] اعتزموا ألا تخضعوا بعد الآن، تكونوا أحرارًا».

«إتيان دي لا بويت»

في الحقبة التي اقترحَ فيها جيل ديلوز مفهوم «مجتمعات المراقبة» عام ١٩٩٠، تغيّر التشكيل الاجتماعي السياسي السائد منذ السبعينات، عندما حاول فوكو الإثبات أن المجتمع الأمني انبثاق من المجتمع الليبرالي. وعلى عتبة الألفية الثانية خضع هذا التشكيل مجددًا لتغيير مهم، إذ تحوّل الأمن هاجسًا أمنيًّا. وعكس المجتمع العالمي طابعه الشمولي، من خلال تدخله في كل مجالات الحياة الجماعية والفردية. وبقيت مجتمعات المراقبة المرتكزة على نهج التنظيم الإداري قائمةً توطّدها إملاءات الرأسمالية المالية. وباتت الاستقلالية والإبداع وقابلية رد الفعل وقابلية التكيّف، العناصر الرئيسة لنظام الحقيقة الجديد. وعلى الظهر، قامت شبكة الأهداف وثقافة النتيجة، وتكثيف العمل، والتورط القسري أو العبودية الطوعية، وعدم الاستقرار، والميل إلى إلقاء اللوم على الأجير مذ أدمج ذاته بالهدف الذي ينوي تحقيقه. هو نوع من الإلزام الذاتي الذي امتزج مع أنظمة المراقبة الدائمة وعن بُعد، الجديدة

والمرتكزة على قدرة المعلوماتية على التحري. والواقع الذي تغيّر في السنوات العشر الأخيرة هو أن مجتمعات المراقبة اقترنت بمجتمعات الاشتباه. مجتمعات تحمي نفسها هيكليًّا من «المتمرّد». وهذه عبارة تسمح بالتفلت من تاريخ البغض الذي تحمله لغة مكافحة العصيان، لكنها، بعكس الإنكليزية ولغات لاتينية أخرى، لم تعد مستخدَمة في الفرنسية.

وكشف الاستثناء الحال الطبيعية. وأشاعت الاعتداءات مفاعيلها. فتوسّعَت المناطق الرمادية والمعادية، والأمكنة غير الآمنة وغير المستقرة، لتلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي. وقَلَب المشروع الليبرالي المتطرّف للنظام العالمي الجديد من خلال تكنولوجيا المعلومات، استراتيجيات «القوة الناعمة» حربًا لا ترحم على أنها «الحرب العادلة»، من دون مراعاة مكتسبات القانون الدولي وفكرة الحضارة نفسها. وبرز منطق دمج المجتمعات المتفردة بالكلّ العالمي الذي لجمته حماسة حقبة ما بعد الحرب الباردة بدعم من أساطير من مثل نهاية التاريخ. ويرتبط تحقيقه بممارسة استراتيجيات القوة والإكراه. وتلاشى وهم تحلّل الدولة – الأمة، وكذلك الاعتقاد بنهاية منطق الأمبراطورية المحتومة لمصلحة الجهات الفاعلة الخاصة التي شهدت نموّ قدرتها في تمكين ذاتها.

أمام عجز الرأسمالية المتوحشة، المميّزة والمدمِّرة للحياة، عن الوفاء بوعودها بسلطة الإجماع الجديدة، هبَّت رياح التمرُّد مع بداية القرن العشرين، بعد أكثر من عشرة أعوام على تراجع التعبئة الاجتماعية والتفكير النقدي للسلطة. ثورات من اليأس، فتن، عصيان، احتجاجات سلمية أو عنيفة، في صناديق الاقتراع أو في الشارع، على الصعيد المحلي، والوطني، والعالمي. ونشأت تيارات معاكسة، ضعيفة ومترددة، وإنما كافية لتعكير مشروع العولمة الذي قام تلقائيًّا وفي سرعة، كأفق يتعذر تجاوزه. وازداد الميل إلى تجريمها كلما ظهرت أكثر إلى العلن. وكان دالًّا القرار

الذي اتخذته مجموعة البلدان الأكثر تطورًا في المجال الصناعي (السبعة الكبار)، خلال مؤتمر جين قبل شهرين من اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والذي نصّ على نقل اجتماعاتها السنوية إلى موقع محصن. اتُّخِذَ القرار في حين كانت قوات النظام في الشارع تقمع، في عنف، المتظاهرين المناهضين للعولمة الذين احتجّوا على طموح البلدان الغنية إلى التسلط على قضايا الكرة الأرضية.

في ما يتعلق بتطور الديمقراطية، وإذا كان هناك جدال على إشكالية أجهزة السيطرة الجديدة، فهي كانت بعيدة جدًّا عن متناول المواطنين. وكان على المبادرات التي تسعى إلى مواجهة هذه التحديات أن تذهب، في أغلب الأحيان، عكس التيار. فبعد تثبيت قانون «المعلوماتية والملفات والحريات»، عام ١٩٧٨، بفضل تحرُّك المنظمات الأهلية، والذي عُدَّ نموذجًا على المستوى الدولي، شهد القانون الفرنسي هذا تقلّصًا في صلاحياته عام ٢٠٠٤، إلاَّ أنّ ذلك التعديل مرّ مرور الكرام على حدّ قول فريق العمل الذي رفع الصوت. «نظرًا إلى التناقض الواقع بين حماية الحياة الخاصة وانتهاكها، على ما شرحت اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاقيات، نشهد نوعًا من المصادرة المقبولة للحرية. باللف والدوران، وباسم النموذج الأمني، تعوَّد مجتمعنا على استخدام هذه المسجّلات البيومترية وقَبِل كل فرد في النهاية، ببعض لامبالاة حتّى، أن يُفتَح له ملف، ويُراقَب، ويُحدَّد مكانه، ويُطارَد»[١]. وعلى المستوى الذهني الجماعي، نشأت عادة أسهمت في توسيع التساهل وجعل الكثيرين يوافقون، من دون انتباه حتّى، على التخلي عن حيّزهم الخاص وعن حقوقهم الرئيسة. وهذا ليس فحسب من حيث تقنيات المراقبة وحفظ الملفات، إنما أيضًا من حيث أدوات القياس والتقاط أدبيات السلوك الفردية عن طريق المجمّع الإعلامي والإعلاني. حتّى داخل القطاعات الديمقراطية والتقدمية، ترسّخت، في قوّة، الرؤى الذرائعية

(١) CCNE, "Biométrie, données identifiantes et droits de l'homme", *op. cit.*, p. 17.

للمعلومات والاتصالات والثقافة. فأصبحَت العودة إلى «عصر فن التربية» الذي تمنّاه ديلوز وغاتاري، ذات أهمية خصوصًا أن ثقافة شبكة الشبكات تميل إلى نشر العقيدة التي تُنبئ ليس بحلول عصر العلوم اللَّدنية (الموحاة والفطرية) فحسب، بل أيضًا ثقافة المقاومة التي أضحت الطبيعة الثانية لمتصفِّح الإنترنت. من هنا برز الأثر السلبي لعرضها الموسوعي. فالتكنولوجيات، وإن كانت تفاعليةً، ليست في حد ذاتها ديمقراطية. وحدَه أسلوب ترتيبها الاجتماعي يُدخِلها في مشروع «التمرّد» على «القواعد المعمول بها». لا يمكن فورة الملاحة في الفضاء الإلكتروني أن تخفي حقيقة أن السلوك الفردي هو في أساس الشبكة، وأن إسهامه في ثقافة المجال العام لا تزال أبعد من أن تكون يقينًا.

تبقى الإجراءات ضد الاختلالات في النظام الأمني الاهتمام الأبرز لاتحادات القضاة والمحامين ورجال القانون الديمقراطيين، ورابطات الدفاع عن حقوق الإنسان، ومجموعات الدفاع عن الحقوق والحريات ضد حوسبة المجتمع، والجهات الفاعلة في شبكة الإنترنت المناضِلة والوسائل الإعلامية الحرة والمستقلة، فضلًا عن انتقاد وسائل الإعلام ومراقبتها، ومجموعات التدخل التي تندّد بتطور البيومترية وتكنولوجيات «النانو» (الصغيرة جدًّا) الخانقة للحرية. لحسن الحظ أن التغيير على الساحة العامة الدولية منذ مطلع الألفية الثانية أسهم في تعميم منظومة المدلولات هذه. وخير دليل إلى ذلك، إنشاء شبكات متعددة القوميات للدراسات والأبحاث عن التوتّر بين الأمن وتقليص الحريات، وازدهار الشبكات المناضلة المتعددة الجنسيات، كالمركز الإعلامي المستقل (إنديميديا)، والحملة الدولية للحصول على حق التواصل في مجتمع المعلومات (ICAMS)، وتعبئة الفاعلين الاجتماعيين والمهنيين في مؤتمرات القمة لمجتمع المعلومات التي نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٥، في جنيف، ثمّ في العاصمة التونسية، أو خلال النقاشات التي قادت، عام ٢٠٠٥، الجمعية العمومية لليونسكو إلى إقرار اتفاق لحماية تنوّع أشكال

التعبير الثقافي وتعزيزها. وقد عُبِّر عن هذا الترتيب الجديد للمجموعات الكثيرة، بصوت واحد، إنما من دون تنقيح الاختلافات. وأثيرت مسائل أساسية حيال الطابع المفرِّق لمشروع «النظام العالمي الجديد للمعلومات» الذي أعلنته مجموعة الدول السبع الكبار، عام ١٩٩٥، وسط دعاية كبيرة. وشقت فكرة قانونية عن الحقوق في الاتصالات طريقها، تحمي، بضمانها الحرية والوصول والتنوّع والمشاركة في المجال العام، المواطنين من مصلحة الدولة العليا، وحشد الصناعات الإعلامية والمعلوماتية. ونحا انعدام مركزية الجدال الذي شكَّلَته أساسًا إشكالية «الفجوة الرقمية» نحو ما يفسره، أي التصدعات الاجتماعية الاقتصادية، وأظهر حالًا ما يُنتجه التصوّر الأمني للشبكات.

تحاول الحكومات التغاضي عن بروز المواطنين الفاعلين الجدد، وتمتنع كذلك عن توسيع تشكيل الهيئات (إن وُجِدَت) المكلَّفة السهر على التوازن بين تقدم المعلوماتية وحفظ حق الحياة الخاصة والحريات، وإمدادها بالوسائل اللازمة لتأدية دورها كوسيط عام. وعليه، إما أن تتحقق قفزة نوعية في مشاركة المواطنين في إدارة المجتمع، وإما أن تسير السلطة نحو ممارسة أكثر استبدادًا وإنكارًا للحقوق.

فَرَضَ إثبات ثلاثي نفسه تدريجًا، معطيًا معنًى لواجب التيقّظ الديمقراطي حيال أجهزة التدخل. أولًا، الرأسمالية المسماة بما بعد الصناعية أو باللّامادّيَّة، التي استثمرت لغايات استغلالية تجارية هيكليات الخبرات الذاتية، وإنتاج المعرفة والثقافة والاجتماعية فتحَت ميدانًا جديدًا من الصراعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ثمّ، من المهم الإمساك بطرفَي الترابط المحلي والعالمي، أي الحياة اليومية والهيكلية. إذ لا تُدرك خطورة النظام الأمني إلاَّ من خلال رفض العقائد التي يقوم على أساسها مشروع هيمنة النظام المعلوماتي الجديد: التحكم بـ«الشبكة» الأحادي الجانب، ومنطقيّات مجموعات الاقتصاد العالمي الكبرى في التملّك

الخاص للمعلومات، والمعرفة والعلم أو تملّك حقوقها المالية، وقدرة مشغِّلي السوق وحدَهم على تحديد المعايير التقنية. وأخيرًا، تقضي إحدى الطرق لإبعاد إشكالية «ثقافة الأمن» عن الرؤية الوحيدة للإحصاء البوليسي، بدمج الحق في الأمن في عداد الحقوق الاجتماعية التي تؤدي إلى تحققه: الحق في العمل والتعلم والسكن والصحة والاتصالات، وكل الحقوق التي ينتفي في غيابها أي وجود للكرامة الإنسانية.

لتحميل انواع الكتب راجع: (مُنتَدى إقرَا الثَقافِي)

براي دانلود كتابهاى مختلف مراجعه: (منتدى اقرا الثقافى)

بۆدابەزاندنى جۆرەها كتێب:سەردانى: (مُنتَدى إقرَا الثَقافِي)

www. Iqra.ahlamontada.com

للكتب (كوردى , عربي , فارسي)